


جـــــامعة سطيـــف (02).

كلــيّة الحقوق والعلــوم السياسيّة.

قســم الحــقوق.



مذكّرة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق.

فرع القانون العام.

تخصّص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني.

➢ **إعداد الطّالبة:**

يحياوي سليمة.

➢ **إشراف الأستاذ:**

الدّكتور "مويسي بلعيد" .

أعضـاء لجنة المناقشة:

الإسم واللّقب	الدّرجة العلميّة	الجامعة الأصليّة	الصّفة
أ.د. برقوق امحند	أستاذ التّعليم العالي	جامعة الجزائر	رئـــيساً
د. مويسي بلعيد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سطيف(02)	مشرفًا ومقرّرًا
د. زواوي موسى	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سطيف(02)	عضوًا مناقشاً

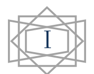
السّنة الجامعيّة 2013 /2014.


UNIVERSITE SETIFS


UNIVERSITE SETIFS


بسم الله الرحمن الرحيم









بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ.﴾

(سورة الأنعام:151)

﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء وَاللّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

(سورة البقرة /الآية268)

صدق الله العظيم.

وعن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: ((يقول الله تعالى يوم القيامة: أين صفوتي من خلقي فتقول الملائكة: ومن هم ياربّنا ؟ فيقول: فقراء المسلمين القانعون بعطائي الرّاضون بقدري، أدخلوهم الجنّة ،فيدخلونها ويأكلون ويشربون ،والنّاس في الحساب يتردّدون)).

أخرجه أبو منصور الديلمي.

عن عمر بن الخطاب "رضي الله عنه وأرضاه :

" لو كان الفقر رجلا لقتلته".







شكر و تقدير

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف خلقه رسول الله "محمّد" (ص) وعلى آله الطيبين الطاهرين.

" اللّهمّ لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،وجزيل عطائك وجميل غفرانك، اللّهمّ لك الحمد حمدا طيبيا، كثيرا،خالدا بخلودك على عظيم نعمك وفضلك،اللّهم إنّي أسألك علمًا نافعًا،ورزقًا طيّبًا،وعملاً متقبَّلاً،اللّهم انفعني بما علّمتني،وعلّمني ما ينفعني،اللّهمّ زدني علماً،اللّهمّ إني أعوذ بك من قلبٍ لا يخشع،من علمٍ لا ينفع ،من نفسٍ لا تشبع، ومن دعاءٍ لا يستجاب له".

ومن ثم أتقدّم بأخلص وأسمى عبارات الشّكر والتقدير والإمتنان إلى أستاذي المشرف المحترم الكريم: أ.د "**مويسي بلعيد**"،عرفاناً بجميل صنيعه،وتقديرا لعظيم فضله،مما بذله من جهد مخلص في توجيهي وتأطيري،إذ كان لي **عظـــــــــيم الشّـــــــــرف** في العمل تحت إشرافه،والذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الهادفة،وعلى صبره وحرصه على كل ما قدّمه من جهد ونصح في سبيل إعداد هذه المذكرة، وخير ما أقوله لمؤطّر هذه المذكرة قوله سبحانه وتعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات."سورة المجادلة /الآية 11

صدق الله العظيم.

كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديري ،احترامي وعرفاني للأساتذة الكرام الذين أتشرف بمناقشتهم لمذكرتي: الأساتذة المحترمين:الدكتور"**مويسي بلعيد**"، الدكتور" **برقوق امحند**" والدكتور "**زواوي موسى**".

كما أتشرف بالتعبير عن جزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاّء المحترمين عرفاناً بجميل صنيعهم،وتقديرا لعظيم فضلهم الذين تكلّفوا بتدريسي خلال السنة النظرية في دراسة الماجستير بكليّة الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سطيف: وأخصّ بالذّكر كل من الأساتذة المحترمين الكرام: "**مويسي بلعيد**"،"**قشي الخير**"،" **برقوق امحند** "،"**غضبان مبروك**" و"**عواشرية رقية**" .

كما أنّه فواجب الإعتراف والتقدير بالجميل يدعوني أن أتقدم بأسمى عبارات الشّكر والإمتنان لأساتذتي الأفاضل الّذين تلقيت العلم والمعارف على أيديهم طيلة فترة الدّراسة الجامعية.

الطالبة "يحياوي سليمة" .





اهـداء

إلى أسرتي العزيزة التي كانت سندا لي:

- "والديّا"الكريمين العزيزين أمّي وأبي،"**ربّي ارحمهما كما ربّياني صغيرا**".

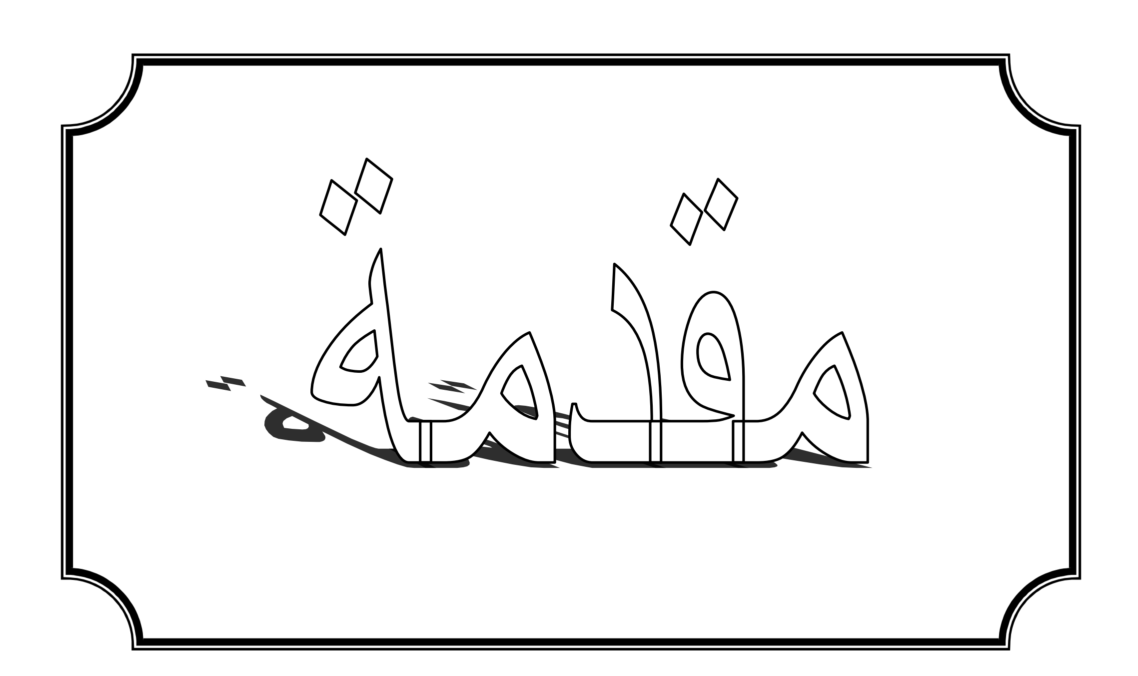
- الإخوة الأعزاء والأجلاّء: يوغرطة ،طارق،حكيم وسامية.

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الطالبة "يحياوي سليمة" ✍.


UNIVERSITE SETIF2


UNIVERSITE SETIF2


مقدمة




تعدّ ظاهرة الفقر من أقدم المعضلات التي عرفتــها مختلف المجتمعات البشرية على مرّ الأزمـــنة والعصور،إذ استقطب موضوع الفقر اهتمامًا بالغًا من قبل مختلف الأدبيات والبحوث الأكاديميّة المتعددة الاختصاصات الدارسة للمعضلة،كما حظيت من جهة أخرى الظاهرة الأزموية المرضية باهتمامٍ بالغٍ وتبنٍ في إطار مختلف الأجندة السياسية،وعلى مستوى متعدد من الأصعدة، سعيا بذلك إلى التخفيف والتخفيض من حدّتها، اعتمادا على سلسلة متعددة من السياسات والاستراتيجيات: سواءا في المجال أو الإطار الحقوقي، الأخلاقي، التنموي، الشراكاتي والأمني ...إلخ .

فبعد أن كان الفقر يعرف كمرادف لانخفاض ونقص في مستوى الدخل الفردي،إلا أنه ومع نهاية فترة الحرب الباردة،والتّحول في مستوى المفاهيم الأمنية - كنتاج لإفرازات العولمة القيميّة-ولا سيما أمام ظهور ابستيمولوجية جديدة من التهديدات المترابطة والمتشابكة بصورة منهجية في إطار حلقة مفرغة من الأسباب والآثار المتبادلة في سياق "دوامة الضعف المتبادل" (*NEF,1999 :23,107*) والتي حوّلت بالعالم إلى مجتمع للمخاطر،باعتبارها تهديدات من شأنها لا التّهديد والإضعاف بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات،والتّغييب بجودة الحق في الحياة لهؤلاء فحسب، بل حتى المساس والهدر بالأمن على مستوى أكثر شمولا-الدولي والعالمي-

ومن ثمة فأصبح بذلك ينظر إلى الفقر من حيث كونه مفهوم متعدد الأبعاد،متعدد القطاعات والمجالات، مرادف لشبكة معقدة من مختلف أشكال الحرمان من مجموع الخيارات، والفرص،الإفتقاد إلى الأمن والموارد(...)والفشل في القدرات *As a complex web of deprivation*،وبل مرادف حتى للعجز عن التأثير على القرارات الأساسية،إلى جانب المعاناة من التهميش والإقصاء الاجتماعيين، وغياب انتفاع فعلي حقوقي بمجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة غير القابلة للتجزئـــة، تغييبا بذلك لمركز الفرد كصاحب حقّ،حرية ومسؤوليــة بجعله موضوعا لا فـــاعلا ،ومساسا بمختلف أبعاد وجوانب جودة الحق في الحياة .

وبذلك فسعيا للحفاظ على بعد الكرامة الإنسانية المحددة لشروط بقاء واستمرارية الكائن البشري، وضمانا للحماية والسلامة من مختلف التهديدات المزمنة،المتفشية والواسعة الانتشار،ولا سيما أمام ارتباط جودة الحق في الحياة كحركية ضامنة ومحقّقة لتمكين الفرد من عمليتي الإنتفاع والإشباع الفعليين بمجموع الحقوق الأساسية والحاجات البشرية بـ"الأمن الإنساني" كمقاربة إنسانية شاملة ،هادفة لأبعد من مجرد ضمان بقاء الفرد واستمراريته ،بل توفير وتحقيق الرفاه البشري والحق في الكرامة الإنسانية،اقتضت الضرورة وجوب تغيير خطابات الأمن، تبنيا بذلك لمفهوم "الأمن الإنساني" كمقاربة

شاملة للأمن من خلال التركيز على أمن الأفراد-الكائن البشري ككائن مرجعي معني بالحماية- بدلا من اعتماد التركيز الحصري على الأمن الوطني ومصالح الدولة القومية بضمان سلامة أراضيها وسيادتها حسب ما كان عليه سابقا في سياق المنظور التقليدي لمفهوم "الأمن".

ومن ثمة،كـأداة ابستيمولوجية لوصف الحقيقة الامبريـــالية (*J. P. BURGESS, 2008:49*)،وكمفهوم معيـاري يهدف إلـى تحقيق جملـة مـن الأهداف الخاصّـة لا سيما الأخلاقيـة منهـا، (*TADJBAKHSH, 2007:237*)، وبل كحتمية استجابية للتصدي ولمواجهة مختلف التهديدات الماسـة بكلٍّ من جودة الحق في الحيـاة، والجوهر الحيوي لجميـع الكائنـات البشـرية،ظهر بـذلك "مفهوم الأمـن الإنسـاني" المـرادف لحماية "الجوهر الحيوي" لجميـع الكائنـات البشـرية مـن مختلـف التهديدات المزمنـة، والمتفشية الواسـعة الانتشار،بطريقة من شـأنها تعزيـز الحريـات الأساسية للفرد وضمان تحقيق "الإنسـان" لذاته وكرامتـه المتأصّلة من خلال وجوب وضرورة السعي لتوفير بعدي السلامة والأمن مـن مختلـف مصـادر الخـوف ومصادر الفقر والحرمان[(*)] .

فبأبعاده السبعة المتكاملة "الاقتصادي،الصحي، البيئي،السياسي،المجتمعي، الغذائي،الشخصـي" وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لـ1994 ،ظهر بذلك "الأمن الإنساني"Human Security" Sécurité La Humaine" كمفهوم حديث علـى مستوى الدراسـات الأكاديميـة الأمنيـة والعلاقات الدولية،وكمقاربـة شاملة للأمن،لا سيما من حيث مواكبته للمستجدات الأمنيّة والحقوقيـة، باعتبـاره يعدّ بمثابـة حركـة تغيير جذري لمعالم القوى الدولية والبيئة السياسية الأمنية، ونقطة انعطاف لفترة ما بعد الحرب البـاردة، نـزولا بذلك من التركيز الحصري من أمن الدول،إلى مرحلة وجوب ضمان أمـن وطمأنينـة الأفـراد والجماعـات تبنياً بذلك"بعد أنسنة قضايا الأمن" ومن ثمة السعي لضمان حماية وسلامة الفرد و"الكائن البشري".

وعلــى الرغم من مختلف الإنتقادات الموجهة للمفهوم، سواء مـن حيـث غموضـه، اتسـاعه وصـعوبة تحقيقه أرض الواقع...إلخ *Buzan … Oberleitner ,Paris,*"، إلا أن "الأمـن الإنسـاني" كمقاربـة إنسـانيّة شاملة، قائمة أساسا على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان، كينونة الفرد وكرامته، وحق الأجيال في البقـاء في عالم آمن وصحي (حقوق الجيلنة والأمن المستدام)،إضـافة لكونـه يشـكل مقاربـة جديدة لكيفيـة تحقيق الوفاء والإشباع الفعليين لمختلف الحاجـات الضـرورية الإنسـانية، والإحسـاس بالطمأنينـة والأمـن (د امحند برقوق) فمن خلال:

[(*)]*«Freedom From Fear And Freedom From Want.» « L’absence de la peur et être libre de toute pauvreté »*




أ- تأكيده على مركزيّة الكائن البشري.

ب - تبنّيه وجعله من مجموع حقوق الإنسان الأساسية المترابطة غير القابلة للتّجزئة أساسًا وإطارا معياريا له.

ج- طابعه الشمولي المتكامل غير القابل للتجزئة.

د - ترابطه الوثيق بكل من مستويي الأمن الوطني،الدولي العالمي والشامل،من خلال أخذه بعين الاعتبار لمختلف بيئات الفرد المركّبة الدولاتية منها والجهوية، ذلك إلى جانب طبيعة الإيديولوجية السياسية ومختلف الظروف الاقتصادية، الثقافية ، الدينية، الحقوقية والقانونية الدستورية المحيطة بالكائن البشري (د امحند برقوق) .

فهو بذلك يسعى أساسا وبصفة جوهرية إلى توفيره لبيئة تمكينية حقوقية ،آمنة سليمة ومستدامة، لا سّيما من خلال تبنيه للبعد الكوسموبوليتاني "العالمي"الشامل، بالسّعي للتّأسيس لأمن إنساني عالمي مستدام، يتجسد حسب المفهوم الكانطي في "السلم الدائم" القائم على أساس القيم ،أولوية مبادئ القانون ،احترام الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد (...)وبالتالي بناء مجتمع عالمي، يظل في ظلّه سيادة أمن ورفاهية الفرد،وضمان جودة حقه في الحياة بمثابة الشاغل الوحيد للدول كمحور اهتمام وتركيز من قبل مفهوم وإطار "الأمن الإنساني".(*RIOUX, 2001:33.*).

ومن ثمة فمفهوم الأمن الإنساني يسعى أساسا لخلق جملة من الأسباب، الشّروط والعوامل: السياسية، الاجتماعية، البيئيّة، الاقتصادية، الثقافية، الصحية... إلخ منها والكفيلة بالرّفع من احتمالات تحقيق جودة انتفاع كامل وفعلي بمختلف الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات،وضمان بناء لبنات جودة بيئية (*)تمكينية حقوقية آمنة ومستدامة، للرّفع من مستويات جودة إشباع مختلف الحاجات والضروريات المادية والمعنوية منها، وتحقيقا "للجودة" على مختلف أبعاد الحياة البشرية وقطاعات الأمن الإنساني المتكاملة.

ومن ثمة كمسعى أساسي وكغاية جوهرية في ذاتها فمفهوم وإطار الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن،يهدف أساساً إلى تمكين الأفراد والجماعات من جودة الحق في الحياة "عبر مختلف المستويات

(*)"الجودة البيئية" يقصد من خلال مصطلح "البيئة" ،"البيئة " بمفهومها الواسع لا البيئة الطبيعية فحسب، بل كل من البيئة السياسية، البيئة الإجتماعية، البيئة الإقتصادية، البيئة الثقافية،البيئة الصحية، البيئة الطبيعية...إلخ




،الأبعـاد، والقطاعـات،لتحقيق الطمأنينـة،الرفاه الشخصـي والسـعادة ،مـع ضـمانٍ لشـروط اسـتمراريّة واستدامة فرص الإنتفاع والإشباع الفعليين،لا سيّما أمام احتضان وتضمّن "الأمن الإنساني" ذاته بمعناه الواسع للأكثر من مجرد غياب التهديد العسكري والصراع العنيف، بل شموليته لمجموع حقوق الإنسان الأساسية، الديمقراطيـة،الحكم الراشد، الحصـول علـى التعليم، الرعايـة الصـحية، ضـمان الخصوصـية والتنوع الثقافي... إلخ .

فــ"الأمن الإنساني" مقاربة هادفة أساسا لضمان الوفاء بشتّى الفرص والخيارات المتاحة للفرد لتمكينه من التّحرر من العوز-الفاقة- والتحرر من الخوف، وحريـة الأجيال القادمـة فـي أن تـرث بيئـة طبيعية صحية باعتبارها لبنات مترابطـة للأمن الإنساني كمقاربـة إنسانية تسعى إلـى توفير الأسس السليمة للإستجابة لمختلف التحدّيات والرّهانات التي تفرضها مختلف المخاطر والتهديدات المترابطـة ،الشائعة والمتفاوتة الشدة، الحالية والمستقبلية من خلال التركيز على تنمية القدرات الفرديـة، الفرص والخيـارات، ووجـوب تطـوير آليـات لإنفـاذ القانون،وإقامـة العـدل، تعزيـز وحمايـة حقـوق الإنسـان الأساسية.

فالأمن الإنساني كموضوع واسع حيوي،وعبر تخصصي،متعدد الأنساق والمجالات، في ترابط دائم بمختلف التفاعلات والتداخلات الإستراتيجية لمجالات العمل الإنساني:التنمية،الحوكمة،حقوق الإنسان، السلم والأمن الدوليين،لا سيما بالنظر لإشكالية الطبيعة الخاصة للتهديدات المترابطة في إطار علاقة التفاعل السلبي والضعف المتبادل،العابرة لحدود وأقاليم دول انتشارها،والتي يستعصى التصدي لها على المستوى الوطني،لاسيما باعتبارها تهديدات متداخلة هجينة يغذّي ويفعّل بعضها لبعض بالتالي هو ما من شأنها التهديد والإضعاف بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات،والتّغييب بجودة الحق في الحياة لهؤلاء.

والفقر الذي يعبّر عن أكثر من ظاهرة اقتصادية نقدية، وانخفاض أو نقص في مستوى الدخل الفردي ،وبل كمفهوم متعدد الأبعاد والمعاني، وذو امتداد شامل لشبكة معقدة ولمختلف أشكال الحرمان ،مرادف لانتهاك مجموع حقوق الإنسـان الأساسية،يعبّر عن حركيـة ديناميكيـة ذات علاقـة سببية ثنائيـة الاتجـاه: مصـدرا ونتيجـة"*Cause et "Conséquence* لمختلـف الظـواهر الأزمويـة، وحـالات ضـعف أبعـاد وقطاعـات الأمـن الإنسـاني: الاقتصـادية، الاجتماعيـة، السياسية، الصـحية، الثقافيـة ،البيئيّـة(...)والعجز علـى مختلـف مسـتويات تحليـل الأمن:ضـعف التنميــة،غياب الديمقراطيــة، (...)،أزمـات التخلـف والتنميـة.(*MCCORMACK, 2008:121.*)، ولا سـيما عنـد اقتـران "معضـلة الفقـر" فـي إطـار حـراك




تفاعلي بجملة من الميكانزمات والمتغيرات السببية السلبية عبر مختلف الأبعاد والمستويات :كغياب الأمن السياسي والوظيفي، ضعف المشاركة السياسية،العجز الديمقراطي،التدهور البيئي،سيادة التمايز الاجتماعي وغياب العدالة التوزيعية...إلخ.

فبالتالي هو ما من شأنه المساهمة في تغييب التمكين من الانتفاع الفعلي والممارسة الحقّة لمجموع الحقوق الأساسية المتكاملة غير القابلة للتجزئة،إعاقة الوصول إلى مختلف الموارد الأساسية، وغياب إشباع جملة الحاجات الضرورية الضّامنة لبقاء واستمرارية الكائن البشري، ومن ثمة الحد من حرية و"قدرات" أصحاب الحق،انتهاكا بذلك لبعد "الكرامة الإنسانية المتأصلة" وتغييبا لجودة الحقّ في الحياة كإشكالية رئيسية للدراسة الحالية تتجسّد في:

كيفية تمظهُر معضلة "الفقر" كانتهاك لحقوق الإنسان وتهديد للأمن الإنساني" وظاهرة أزموية مرضية،تحول دون إمكانية تحقيق معايير جودة "الحقّ في الحياة" بصفة شاملة ومستدامة للأفراد والجماعات؟

إلى جانب الإشكالية الرئيسية أعلاه فثمة جملة من التساؤلات والإشكاليات الفرعية التالية المتعلقة بموضوع الدراسة:

أ – ما الترابط العلاقاتي بين كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني وكيفية تمظهر معضلة "الفقر" كمرادف لمصطلح الانتهاك؟

ب – كيف تتمظهر مختلف أشكال التفاعل الديناميكي الحركي "للفقر" في إطار "الأمن الإنساني"؟

ج - كيف يمكن التّأسيس لبيئة تمكينيّة حقوقية آمنة سليمة ومستدامة، خالية من مختلف أسباب ومصادر الخوف والحرمان،ضمانا لبعد الكرامة المتأصلة، بقاء الكينونة البشرية، وتحقيق جودة حياة الكائن البشري؟

ومن خلال النظر إلى مقتضيات وطبيعة الدراسة، وتحقيقا لأهدافها ومبتغاها،لا سيما بالنظر لجملة الاعتبارات التالية:

- الطبيعة الخاصة "للفقر" كمتغير معقد، مركب، ومتعدد الأبعاد.




- والطبيعة الحركية العبر تخصصية، المتعددة الأنساق والاختصاصات لكل من:مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلية للتجزئة كإطار معياري مفاهيمي للأمن الإنساني،والذي بدوره يوفر مجالا خصبا لمقاربة شاملة، متكاملة التحليل ،استجابية لمختلف تهديدات الأمن.

- إلى جانب الطّبيعة المعقدة والمتداخلة للقضايا الأمنية المتفاعلة، ومستويات البناء الأمني: أمن الإفراد ،الدولة، العالمي، وتشابك حركياتها من خلال التمكين بأكبر قدر من حرية التّفاعل في إطار هيكل اجتماعي شبكي غير معرف ولا محدد المعالم،لا سيما في ظل الترابط والتشابك السلبي الوظيفي لحركيات مختلف الفواعل الأمنية.

ومن ثمة،هو ما يقتضي في إطار العملية البحثيّة الحالية وجوب اعتماد جملة متكاملة من المناهج العلمية المعتمدة في إطار الدراسات الأمنية،والملائمة مع الخطة الناظمة للدراسة، والمتمثلة أساسا في كل من المنهج التحليلي النقدي،والمنهج العبر تخصصي المتعدد الاختصاصات،وذلك عبر مختلف أجزاء الدراسة لـــ"موضوع الفقر وإشكالية الأمن الإنساني"،لكونهما بمثابة المناهج الأكثر ملائمة مع طبيعة الدراسات السياسية الأمنية والحقوقية (*FOREST et al,2009 :424s*) على حد سواء.

ولا سيما بعد تبني الدراسات السياسية الأمنية للمنطق الشبكي في ظل التحولات المفاهيميّة التي صاحبت حقبة ما بعد الحداثة، والتركيز أكثر على بعد العلاقات الإنسانية المعقدة: كالتنوع الثقافي، والتأسيس لبيئة ديمقراطية،والسلامة من مختلف التهديدات،الماسة بكل من بعدي "أمن الإنسان من الحاجة" و"أمن الإنسان من الخوف" باعتبارها الأكثر استجابة لإشكالية الموضوع والشامل ذاته لعدة متغيرات إنسانيّة ذات أبعاد متعدّدة ومعقّدة، ولوجود ثمة مستوى وبعد تحليلي نقدي معقّد،متعدّد الأنساق، متشابك مع جملة من التفاعلات والمتغيرات.

وبالتالي، فيمكن استقراء اعتماد المنهج التحليلي النقدي الأفقي والعبر تخصصي في فحوى الدراسة الحالية في إطار الفصل الأول، والمعنون بـــ"الفقر والإطار المعياري للأمن الإنساني"، على غرار الدراسة التحليلية العبر تخصصية "للفصل الثاني" لمختلف التفاعلات الديناميكية لمعضلة "للفقر" من التفاعل الديناميكي الحركي للفقر في إطار الثنائية المزدوجة والمترابطة لكل من "حقوق الإنسان والأمن الإنساني" إلى التفاعل الحركي للفقر في إطار "الشبكية" "شبكة التهديدات وشبكة ترابط البناء الأمني" للفصل الثاني للدراسة.

ذلك إلى جانب اعتماد المنهج التحليلي العبر تخصصي المتعدد الإختصاصات (*The Transdisciplinary Method*) خلال التطرق للفقر والإطار التأسيسي للأمن الإنساني:مقاربة




حقوقية وأمنية،كفصل ثالث في سياق محاولة التأسيس لمختلف السياسات والأطر الإستراتيجية والتي من شأنها المساهمة في تغييب حالات ومصادر اللاّأمن،والقضاء على مختلف الميكانزمات السلبية المساهمة في إضعاف مستويات جودة الانتفاع والإشباع الفعليين بالحقوق الأساسية والحاجات الإنسانيّة،أو الإضعاف والتّغييب من مستويات جودة الأمن الإنساني عبر مختلف قطاعاته وأبعاده، ومن ثمة المساهمة في التخفيف من حالات الفقر والحرمان،للتّمكين من جودة الحق في الحياة كمسعى أساسي يصبو إطار "الأمن الإنساني" إلى تحقيقه.

ومن ثمة فسعيا لاحتواء جلّ عناصر الدراسة الحالية فيمكن استقراء اعتماد هيكل الدراسة على ثلاثة فصول أساسيّة، ملائمة واستجابة بذلك مع طبيعة وخصوصية الموضوع، وإشكاليّة الدراسة، ومع طبيعة الدراسات الأمنية والسياسية على حد سواء:

فخلال الفصل الأول وكمقاربة معرفية ابستيمولوجية، فقد تم التطرق -عبر ثلاث مباحث أساسية -إلى الإطار المفاهيمي والمعياري للأمن الإنساني، والذي يتجسّد أساسًا في كل من مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة، ومبادئ المنظومة الحقوقية الدولية ،مع التركيز على كل من البعد الإنساني البشري،المبادئ الأخلاقية،ومعايير الكرامة الإنسانية المتأصلة كمصادر النّواة المشتركة لكلٍّ من مقاربة الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان الأساسية على حد سواء .

مع التطرق في إطار المبحثين الثاني والثالث لمعضلة الفقر كانتهاك لمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة (*PRADA,2011 :15,16*) تغييبا بذلك لمركز الفرد كصاحب حق،حرية ومسؤولية، والهدر بجملة القدرات الحيوية وبمبدأ الكرامة الإنسانية المتأصلة للأفراد، وبالتالي تغييب الفقر الذي يعدّ من أخطر التحديات التي تواجهه مجموع حقوق الإنسان الأساسية ومعايير جودة الحق في الحياة، باعتبارها الجوهر الحيوي لجميع الكائنات البشرية والذي يسعى الأمن الإنساني إلى ضمانه والحفاظ عليه،لا سيما أمام إشكالية التّعارض بين كل من مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة من جهة، ومن جهة أخرى إشكالية تجزئة الانتفاع الفعلي الحقوقي في ظل سيادة وتفاقم نسب "الفقر" ،وثمّة عرقلة الوصول إلى مختلف الموارد الأساسية، وإشكالية الإشباع الفعلي لجملة الحاجات الضرورية الضّامنة لبقاء واستمرارية الكائن البشري (المباحث الثلاث للفصل الأول).

المبحث الأول: حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية:أطر معيارية ومصدرا للأمن الإنساني.

المبحث الثاني: إشكالية فعالية الحقوق وضمان الأمن في ظل الفقر.




المبحث الثالث: الفقر تغييب للجوهر الحيوي للأمن الإنساني.

تمهيدا بذلك للفصل الثاني كدراسة تحليلية،عبر تخصصية لمختلف الديناميكيات التفاعلية الحركية "للفقر":من التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني" لا سيما بالنّظر للترابط والتّكامل الوطيدين بين كلا المفهومين،كون أنّ الأمن الإنساني يعدّ بمثابة امتدادٍ لكلّ من مجموع حقوق الإنسان الأساسية وبعد الكرامة الإنسانية واللّتان تشكّلان بدورهما أطرّا معياريّة ،ونقطة مرجعيّة مفاهيميّة يقتضي بالضرورة تطبيقها عند السّعي للبناء التكريس الفعلي للأمن الإنساني، وبالتالي هو ما يجعل من كون أنّ غياب الانتفاع الفعلي بـ"حقّ" معيّن من الحقوق الأساسيّة بسبب أو نتيجة للفقر المرادف لمصطلح "الانتهاك *Violation*""انتهاك حقوق الإنسان"،"انتهاك الكرامة الإنسانية"و"التهديد بالحـــق في الحياة"،هو ما يؤدي بالضرورة وبصفة حتميّة إلى الإخلال ببعد معين من أبعاد الأمن الإنساني، وبالتبعية ضعف وعجز غيرها من أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني، وذلك مع اعتماد للمنطق العكسي.

إذ وعلى حد تعبير *"SFEIR-YOUNIS Alfredo"* يعدّ إنكار حقوق الإنسان الأساسية وغياب الانتفاع الفعلي بها بمثابة السبب الرئيسي لانعدام الأمن الإنساني، وبمفهوم المخالفة فغياب الأمن الإنساني يعـــد بدوره كمصدر ونتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان،فكل من انتهاكات حقوق الإنسان،وانعدام الأمن الإنساني، وجهان لعملة واحدة ، في حين أن السّعي إلى تعزيز وترقية حقوق الإنســان، يعد ضمانا للأمن الإنســاني(*SFEIR-YOUNIS(a),2004 :386*).

إلا أنّـه وبـالنظر إلـى بـروز جملـة مـن الاعتبـارات والميكانزمـات الحركيّـة: كحركتـا توسيع وتعميق مفهوم "الأمن"،الطبيعة المترابطة والمتداخلة لمصفوفة للتهديدات الأمنيـة الجديدة غير التقليديـة وشبكية تـرابط البنـاء الأمنـي، لا سيما تركيـز "الأمـن الإنسـاني" علـى البيئـة الواسـعة للفـرد" المحلية،الإقليميـة والدولية منها،وبل حتى اهتمامـه بمختلـف الأوضـاع السياسية، الاقتصـادية، الثقافيـة السـائدة بهـا... إلخ، بالتالي هو ما من شأنه تفعيل معضلة "الفقر" في إطار "الشبكية" بكل من شبكة التهديدات وشبكة ترابط مختلف مستويات تحليل "الأمن" بشتىّ قطاعات وأبعاد مقاربـة الأمـن الإنسـاني في إطـار علاقات الأثـر والتأثير المتبادلة والمتشابكة.

فعلـى سبيل المثال:فضـعف التنميـة أو ضـعف الأمـن الاقتصـادي بمستوى الدولـة، واختلال التّـوازن الدولي كفترات الركـود العـالمي...إلخ هـو مـا قد يعدّ مصـدرا مباشـرا لإضـعاف مختلـف قطاعـات الأمـن الإنسـاني، وبالتّـالي التّـأثير علـى إشكالية الانتفـاع الحقـوقي للأفـراد والجماعـات وتغييـب الوصـول إلـى




الموارد، مع الجدير بالذكر أنه وفي إطار علاقات الأثر والتأثير المتبادلة، فقد يعدّ بدوره كل من الفقر على مستوى" الفرد" وإشكالية الممارسة الفعلية أو الانتفاع الحقوقي، إلى جانب انتهاكات معايير الكرامة الإنسانية المتأصلة،بمثابة المصدر المباشر لاضمحلال القدرات المؤسساتية للدولة وتأجيج مختلف أشكال الصراع على المستوى الإقليمي،الدولي والعالمي، وهو ما سيتم التطرّق إليه في إطار الفصل الثاني للدّراسة الحاليّة عبر المباحث الثلاث الرئيسيّة التالية:

المبحث الأول: التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني".

المبحث الثاني: إشكالية التفاعل الحركي للفقر في إطار ثنائية "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني".

المبحث الثالث: التفاعل الحركي للفقر في إطار الشبكية: شبكية التهديدات وشبكة ترابط البناء الأمني.

وكفصل ثالث نهائي وأخير لموضوع الدراسة الحالية، سيتم التطرق للفقر والإطار التّأسيسي "للأمن الإنساني" القائم أساسا على وجوب تحقيق وضمان الانتفاع الفعلي الحقوقي وبعد الكرامة الإنسانية،لا سيما من خلال وجوب التّحفيز والتّأسيس لجملة من السياسات والأسس الفعّالة لمكافحة الفقر كتهديد ثابت للإنسانيّة، وكضرورة أخلاقيّة وحتميّة قانونيّة وأمنيّة، اعتمادًا كوهلة أوليّة وجوهريّة على مقاربة حقوق الإنسان ومجموع المعايير الحقوقية القانونية من خلال كونها إطارًا معياريًا ومفاهيميًا للأمن الإنساني،ومن ثمة التطرّق خلال المبحث الأول للفصل الثالث لدور الهيكلة الحقوقية القانونية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

ليتم الإنتقال في إطار المبحث الثاني، لما بعدية سياسة منظومة حقوق الإنسان في مكافحة الفقر،إذ فاستجابة وتكيفا مع الطبيعة العبر تخصصية والشاملة،المرنة المتعددة الأبعاد والقطاعات سواء لمفهومي حقوق الإنسان والأمن الإنساني،أو الطبيعة الشبكية المعقدة والمركبة لمختلف التهديدات ،هو ما يقتضي حتمية تبني الإطار والمقاربة الأمنية من خلال اعتماد وتفعيل المنطق الشبكي المتعدد الأبعاد، المتعدد الفواعل والمستويات، عبر نهج منسق متكامل من جانب مختلف الجهات الفاعلة المتعددة للسّعي للتخفيف من حالتي العوز والحرمان، وضمان أمن الفرد من التحرر من العوز والخوف (حريتا الأمن الإنساني) على المدى الطّويل،وتحقيق الأمن الإنساني بصفة متكاملة غير قابلة للتجزئة




،(94 :HENK,2005) وبالتّالي التّمكين من معايير جودة الحقّ في الحياة ،وهو ما يمكن استقراءه في إطار المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الهيكلة الحقوقية القانونية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

المبحث الثاني: ما بعد حقوق الإنسان في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

وكجزء أخير في إطار الدراسة الحالية التطرق لجملة من النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها في إطار خاتمة موضوع الفقر و"إشكالية الأمن الإنساني" لا سيما إشكالية قصور كلا من منظومة حقوق الإنسان وإطار "الأمن الإنساني" في التخفيف من حدة الفقر والرقي بالفرد كصاحب حق، وكائن مرجعي معني بالحماية، وتمكينه الفعلي من مختلف حقوقه الأساسية وجودة حقّه في الحياة -كمسعى جوهري لمفهوم الأمن الإنساني– إلى جانب التطرق لجملة من السياسات الكفيلة والتي من شأنها الإسهام في التخفيف من حدة المخاطر والتهديدات المتعددة القطاعات وعبر مختلف مستويات الأمن للحيلولة دون الوقوع في ديمومة معضلة الفقر .




- مقدمة.
- الدراسة خطة

الفصل الأول
الفقر و الإطار المعياري للأمن الإنساني:مقاربة ابستيمولوجية معرفية .

- المبحث الأول: حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية:أطرا معيارية ومصدرًا للأمن الإنساني.
- المبحث الثاني: إشكالية فعالية الحقوق الأساسية وضمان الأمن الإنساني في ظل الفقر.
- المبحث الثالث: الفقر تغييب للجوهر الحيوي للأمن الإنساني.

الفصل الثاني
من التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية إلى الشبكيّة:دراسة تحليليّة عبر تخصصيّة.

- المبحث الأول: التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني
- المبحث الثاني: إشكالية التفاعل الحركي للفقر في إطار ثنائية "حقوق الإنسان " و" الأمن الإنساني".
- المبحث الثالث: تفعيل الفقر في إطار الشبكية:شبكية التهديدات وشبكة البناء الأمني.

الفصل الثالث
الفقر والإطار التّأسيسي للأمن الإنساني : مقاربة حقوقية وأمنيّة .

- المبحث الأول: دور الهيكلة الحقوقية القانونية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.
- المبحث الثاني: ما بعد حقوق الإنسان في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

خاتمة.




الفصل الأول

الفقر و الإطار المعياري للأمن الإنساني: مقاربة ابستيمولوجية معرفية




على الرغم من كون أن الظهور والاعتماد الفعلي لمفهوم "حماية الفرد" ومصطلح "الأمن الإنساني" لأول مرة قد تزامن مع صدور تقرير التنمية البشريّة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994، واصفا إياه بكونه مرادف لحالة من السلامة والتحرر من سبع فئات من التهديدات الأمنية غير التقليدية: تهديدات الأمن الاقتصادي،الغذائي،الصحي،البيئي،الشخصي،المجتمعي،السياسي،تطابقا لبعدي:"أمن الإنسان من الحاجة والخوف" [1].

إلاّ أنّه ففكرة "الحماية" لتحقيق أمن وسلامة "الكائن البشري"-الأفراد والجماعات-من مختلف التهديدات العنيفة والمزمنة الواسعة الانتشار،والشّاملة لعدة مجالات الحياة، والمّاسة ببقاء واستمرارية الكائن البشري -خاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم-تضرب بجذورٍ عميقة إلى فترة القرن18،مستمدّةً بذلك أصولها أساسا من النشاطات الخيرية لمختلف المنظمات الدولية غير الحكومية :كاللّجنة الدّولية للصليب الأحمر... [2]،ذلك على غرار نهج التركيز على الفرد والذي ساد تاريخيا في فترة عصر التنوير مع سيادة منطق كل من[*] *Hobbes*،*Grotius* أو *Kant*[3].

إلى جانب ذلك،إعادة صياغة فكرة "حماية الفرد" والكائن البشري خلال حقبتي الستينات والسبعينات (1960 و1970) على مستوى مختلف الدراسات الأكاديمية النقدية للواقعية، والمستبعدة

---

[1]United Nations Development Programme : Human Development Report 1994, New Dimensions of Human Security, New York, Oxford University Press, 1994., p22, 24, 25,et V0 :Philip Jan. SCHÄFER, **"Human and Water Security in Israel and Jordan"**, Springer Briefs in Environment, Security, Development and Peace 3,Germany,springer, 2013,p08, et V0:Amitav ACHARYA, **"Human security"**,in John BAYLIS and Steve SMITH and Patricia OWENS *(eds.)*,**"The Globalization of world politics. An introduction to international relations,**",4thed., New York, Oxford university press, 2008,p492.

[2]Keith KRAUSE, **"Towards a practical human security"**, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Policy Paper N0. 26,2007,p02

[*] يمكن الوقوف على الأصول الفلسفية للأمن الإنساني في كتابات فلاسفة القرن 18 الثامن عشر ككل من مونتسكيو وروسو على غرار كانط وغروسيوس حيث ركزت العديد من القناعات التعددية على حماية الحريات الفردية، وعلى أهمية السلامة الشخصية مع التركيز على الدولة لضمان سلامة أمن مواطنيها في مقابل احتكار الشرعية على استخدام العنف والهيمنة على العالم السياسي إلى فترة نهاية من الحرب الباردة.أنضر المرجع التالي:

william BAIN, **"The empire of security and the safety of the people"**, New York, Routledge,2007,p01 .02., et V0: Richard ULLMAN, "Redefining security." *International Security* , Vol.8,N01, Summer ,1983,p130s

[3] william BAIN, *ibid.*, car d'après ces trois philosophes et théoriciens « *Hobbes* ،*Grotius*, et *Kant.* » L'Etat est le premier référent de la sécurité La sécurité est assurée soit par la puissance de l'Étal (*Hobbes*),soit par une autorité supérieure formée d'États membres ayant pour but de maintenir la paix (*Kant*), sait par l'équilibre des forces entre les États au sein d'une communauté (Grotius), V0 :Taylor OWEN, "Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine " ,*Forum du désarmement,. Les droits de l'homme, la sécurité humaine et le désarmement,* N° 3,Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement (UNIDIR), 2004, p18




للنّظرة الوستفاليّة للعلاقات الدولية،من خلال اعتماد وتبني توسيع أكثر لمفهوم "الأمن" ليحتضن بذلك أبعد وأكثر من مجرّد القطاعات والتّهديدات العسكريّة الإقليميّة فحسب، وذلك سواءً من خلال:[1]

أ - توسيع "جون جالتونغ" "*Johann Galtung*" لنظرته للسّلم، من خلال عدم حصره إياه في مجرد غياب العنف المنظم، بل قيامه واعتماده أساسا على وجوب السعي لتوفير عدالة اجتماعية،والقضاء على مختلف أشكال التّمييز والحالات الإقصائيّة التهميشيّة،إلى جانب القضاء على" العنف الهيكلي" الصّادر عن سلطات ومؤسّسات الدّولة[2] .

ب – تبني"*John Burton*" لنظرته للمجتمع العالمي القائم أساسا على ضرورة توفير الرّفاه البشري ـوإشباع الحاجات الفردية،من خلال تأكيده على كون أن مختلف حالات الصراع والعنف تمتّ بصلة مباشرة بحالات غياب العدالة الاجتماعية[3] .

ج ـ اعتماد النّظرة اللّيبرالية الأمريكيّة بزعامة كلّ من"*Lester Brown*" و"*Richard Ullman*" الموسّعة لتهديدات الأمن ليشمل بذلك مفهوم "التهديد" كل حدث أو فعل من شأنه الإضعاف أو المساس بجودة حياة أفراد الدولة[4].

د ـ الإعتماد والتركيز على"الفرد" ككائن مرجعي على مستوى الساحة الدولية،باعتباره المعني بالحماية والمخاطب بنصوص مختلف الصكوك والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان،سواء من خلال اتفاقيات جنيف لعام 1949،أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948...إلخ[5].

ذلك إلى جانب أسبقية تبني مفهوم "الأمن الإنساني"على مستوى لجان هيئة الأمم المتحدة : كاللّجنة البيئيّة، ولجنة التنمية، والحوكمة العالمية[6] ،كما أنه فقد تمّ اعتماد مفهوم "الأمن الإنساني" من قبل إدارة "كلينتون" في العديد من خطابات السياسة الخارجية للأمم المتحدة خلال فترتي 1993 و1994[7]،إضافة إلى سبق الربط بين كل من أمن الدولة بالحقوق الفردية الشخصية في إطار اتفاقات هلسنكي لعام 1975[8]

.

---

[1]Frédéric RAMEL, "La sécurité humaine : une valeur de rupture dans les cultures stratégiques au Nord ", *Études internationales*, Vol. 34, N^0 1, 2003, p84

[2] *Ibidem.*

[3] *Ibid* ,p85.

[4]*Ibidem.*

[5]Alexandra AMOUYEL ,"What is Human Security?",*Human Security Journal*, Institut d'Etudes Politiques de Paris, Issue 1, 2006,p12.

[6]Gerd OBERLEITNER, "Human Security – a Challenge to International Law?", *Global Governance*, N^0 .11, 2005, p189

[7]Emma ROTHSCHILD," What Is Security?", *Daedalus*, Vol.124, Nº.3,Summer, 1995, p55.

[8]Rhoda.E HOWARD-HASSMANN, "Human Security: Undermining Human Rights? ", *Human Rights Quarterly*, Vol. 34, N^{0}1, February 2012, p89

إلا أنّـه فالجـدير بالـذكر، أن التركيـز علـى مسـؤولية حمايـة الفـرد، والكـائن البشـري،أو "فكـرة الأمـن الإنساني" لا تعدّ بمثابة فكرة جديدة في الفقه والفكر الوضعي البشري،بل تجد أساسا، وتكرسا نصيا وفعليا لها في إطار العديد من الشرائع والأديـان السماوية-المسيحية [1]،إذ أن المفهوم الإسـلامي "للأمـن" ارتـبط وبشـكل وطيـد بـــ"الإنسان" أو "الكـائن البشـري" كينونـة، بقـاءا، ومصـيرا، فـــ"مفهوم الأمـن" بصـفة عامة،ولا سيما "مفهوم الأمن الإنساني"والذي يستمدّ أساسا جذوره في النص القرآنـي العظيم، بقول "الله" عزّ وجلّ في محكم كتابـه:بسم الله الرحمن الرحيم " **ولبيعبدوا ربّ هذا البيت، الذي أطعمهم من جوع آمنهم من خوف**" صدق الله العظيم[*]

ويعدُّ ظهور وتطوّر مفهوم "الأمن الإنساني" كمقاربة شاملة للأمن والمرادف حسب تقرير لجنة أمن الإنسان"بكونه حماية الجوهر الحيوي لجميع الكائنات البشرية من مختلف التهديدات المزمنة،والمتفشية الواسعة الإنتشار، بطريقة تعزّز الحريات الأساسيّة للفرد وتحقيق الإنسان لذاته[2]،مرتبط بثمّة مسؤولية أخلاقية،تتجسّد أساسا في وجوب إعادة توجيه مفهومي "الحماية" و"الأمن" نحو الفرد والكائن البشري، عوض التركيز على أمن وسلامة الدولة الإقليميّة،وأراضيها كما كان عليه في سياق سيادة المنظور التقليدي للأمن،وذلك ملائمةً واستجابةً لمختلف المعايير والصكوك السائدة والمعترف بها دوليًا في مجال كل من حقوق الإنسان، الديمقراطية والحوكماتية[3].

إذ أنّ اعتماد الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن[4] التركيز البشري يعدّ بمثابة إدراك ويقين للحاجة الملحة "للفرد" إلى الحماية ضد مختلف انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية،لا سيما حالات تعسف الدولة تجاه أفرادها ومواطنيها،أو حالات فشلها في ضمان أمن وسلامة هؤلاء،ذلك مع التيقن بصعوبة واستحالة إمكانية تحقيق "الأمن" بالمفهوم المطلق"[5].

ذلك مع ضرورة التأكيد على أن مفهوم الأمن الإنساني لا يجعل بأمن الفرد يحل محلّ الدولة بل فكل منهما يعتمد على الآخر،فالأمن بين الدول يظل شرطا ضروريا لضمان أمن الأفراد، والأمن القومي لا يكفي لضمان أمن الكائن البشري، لذا فعلى الدولة وجوب السعي لتوفير أشكالا جديدة من الحماية

---

[1] Neil MACFARLANE and Yuen. FOONG KHONG *(eds.)*, **“Human security and the UN: A critical history”**, Bloomington: Indiana University Press, 2006,pp28-36.

[*]الأيتين (03) و(04) من سورة قريش،من القرآن الكريم.

[2]Commission on Human Security, "Human Security Now, (New York: Commission on Human Security, 2003), p04.

[3]Edward NEWMAN, “Critical Human Security Studies,” *Review of International Studies*, Nº 36, 2010, p.78.

[4]برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني "**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر) ،أنظر الموقع التالي: http://berkoukmhand.yolasite.com، آخر إطلاع بتاريخ 2009/09/03.

[5]Tor Dahl-ERIKSEN,” Human Security: “A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?”, *Human Security Journal Security Theories And Social Sciences*, Vol. 5, winter 2007,p18.

لمواطنيها،لا سيما حاجة هؤلاء للحماية من السلطة التعسفيّة للدولة ذاتها من خلال سيادة القانون والتركيز على الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاجتماعية، ،الإقتصادية والثقافية[1] .

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمفهوم الجديد[2]،لا سيما تلك التي تتجسد أساسا:

♦ فيما يتعلق بإشكاليّة صعوبة تحديد القضايا ذات الأولوية والتي تمثل الجوهر الحيوي للكائنات والأرواح البشرية التي تسعى مقاربة "الأمن الإنساني" أساسا إلى الحفاظ عليها،إلى جانب ذلك،افتقاد "المفهوم" لاتّضاحٍ مفاهيمي،وإشكاليّة تنفيذه عمليا لكونه على حد تعبير *Alkire* مفهوم شامل لحوالي أكثر من30 ثلاثين تعريف[3](الجدول 01).

♦ إضافةً لغموض مفهوم الأمن الإنساني واتساعه،باعتباره بمثابة مزيج بين جملة من المبادئ والأهداف المبهمة،بالتالي هو ما يشكل عائقا بالنسبة لواضعي والأجندات السياسية أثناء السعي لتعريف وضمان "الأمن العالمي" من حيث مختلف المجالات والقطاعات:كالتنمية،الأمن الإنساني،الحوكمة العالمية ...[4].

♦ إلى جانب أنّه لا يعدّ مفهوم الأمن الإنساني إلاّ بمثابة تكرار لمفاهيم أخرى كائنة ومستقرة في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، فلا شيء جديد أو قيمة مضافة في معانيه أو دلالته[5]، والأكثر من ذلك تقاطع "الأمن الإنساني" مع مقتضيات الحاجة والمصلحة الوطنية للدول،لا سيما من خلال فسحه لمجالاً واسعًا لتبرير مبرر شرعيّة التدخّل الدولي الإنساني[6]،مساسا بذلك بمبدأ السيادة الداخلية للدول [7].

---

[1] Paul HEINBECKER, " La sécurité humaine : enjeux inéluctables", *Revue militaire canadienne,* Printemps 2000,p13

[2] Alexandra AMOUYEL ,*ibid* ,p11s

[3]Kirsti STUVØY, "Human Security Research Practices: Conceptualizing Security for Women's Crisis Centre in Russia", *Security Dialogue ,* Vol. 41,Nº. 3, June 2010, p.282

[4]Roland PARIS, "**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air**?",in Michael Edward BROWN et al… *(eds.)*, "**New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security**" ,Cambridge ,library of Congress,2004.p 250,253,303,304, et V⁰: Roland PARIS ,"Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?", *International Security*, Vol. 26, N⁰ 2, 2001,p88,91,101,102.

[5]Gerd OBERLEITNER, Porcupines in love: The Intricate Convergence of Human Rights And Human Security" ,*European Human Rights Law Review*, Sweet and Maxwell, London, 2005,p593, et V⁰ aussi: Liu ZHIJUN," Contention on the Value of Human Security", *International review,* autumn 2006, Vol. 44, p82s.

[6]Jean-François RIOUX, «**Introduction** », in Jean Francois RIOUX *(dir.)*," **La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**",Canada,Coll. Raoul Dandurand, l'Harmattan, p7s.

[7]Taylor OWEN, **" The uncertain future of human security in the UN"**, in Moufida GOUCHA, and John CROWLEY *(eds.)* , **"Rethinking human security"**, Singapore, COS Printers Pte Ltd,2008,p118,et V⁰ :Tara MCCORMACK ,"Power and agency in the human security framework" ,*Review of International Affairs*, Cambridge ,Vol 21, N⁰1, March 2008, p114




إلاّ أنّه من جهة أخرى، فقد اكتسب مفهوم "الأمن الإنساني" الصدارة في إطار الخطابات السياسية الخارجية لمختلف حكومات الدول(1)،إذ حظي بذلك إطار "الأمن الإنساني" كمقاربة إنسانية ومنظور جديد، بتبنٍ وقبول على مستوى القضايا والأجندة الأمنية باعتباره يمثل تحديا جوهريا للتحليل التقليدي للأمن،وللنظرة المرتكزة حصرا على أمن الدولة(2)،اهتماما بذلك بالفرد -ككائن مرجعي- مع الإبقاء بالدولة كشرط ضروري لضمان أمن وسلامة الأفراد(3).

وتركيز مفهوم "الأمن الإنساني" على ضمان حماية أمن وسلامة الأفراد عوض ضمان أمن الدول-كقطيعة عن مفاهيم الأمن التقليدية القائمة أساسا على حماية أمن ومصالح الدولة القومية-يعد بمثابة توسيع لفكرة وكتابات *Richard Ullman* حول مفهوم "الأمن" ذاته ليشمل بذلك جملة من التهديدات غير العسكرية كالبيئية، الأوبئة،التصحر...الماسة بأمن وسلامة حياة الكائن البشري(4).

إذ أن الأمن الإنساني كمفهوم شامل لجملة من المبادئ العامة المرتبطة بحقوق الإنسان ومجموع حرياته الأساسية ،والمتجسِّدة في منظور وفكرة "المواطن الواحد"،وكمقاربة شموليّة لارتباطه أصلا بهدف إصلاح القطاع الأمني، بتركيزه على جميع الأطراف الفاعلة ومختلف الصكوك ذات الصلة بعملية توفير كفاءة وفعالية الدولة لضمان الأمن الإنساني في إطار الحكم الديمقراطي(5).

فهو من خلال ذلك يسعى أساسا إلى حماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية من مختلف التهديدات الحرجة والمزمنة الواسعة الانتشار،والماسّة بشتّى المجالات المستهدفة ببقاء الفرد، بطريقة تتفق مع حماية هذا الأخير على المدى الطويل،وذلك كمفهوم هادف أساسا لضمان مجموع الحقوق الأساسية والحريات الحيوية للفرد،لا سيما بعد الكرامة الإنسانية(6)،بسعيه وتركيزه أساساً على ضمان جملة من المبادئ والمعايير من بينها:

---

(1)Gary KING, et J. L. Christopher MURRAY, “Rethinking Human Security”, *Political Science Quarterly*,Vol. 116, N^0 4, 2001, p585.

(2)Tara MCCORMACK, **“The limits to emancipation in the human security framework“** ,in David CHANDLER and Nik HYNEK *(eds)*, **“ Critical Perspectives on Human Security”**, London, Routledge, 2011,pp 99-113.

(3)Alexandra AMOUYEL”, *ibid*,p12

(4)Richard ULLMAN, “Redefining security“ ,*art.cit* .p133s.

(5)Sabina ALKIRE, “**Conceptual Framework for Human Security**”,paper presented at Kennedy School, Harvard University, 2002, p 02

(6)Efstathios T. FAKIOLAS,” Human and national security: a relation of contradiction or commonality?”, *Southeast European and Black Sea Studies* ,Vol. 11, N°. 4, December 2011,p369.




- تغييب مختلف حالات ومصادر اللاّأمن،تبنيًا في إطار ذلك نهجا ومقاربة أفقية تكاملية، شمولية منسّقة،شبكية وعبر تخصصية متعددة القطاعات والأنساق، متعددة الفواعل والمستويات،وعلى مستوى متعدد من الأصعدة[1].
- توفير جملة من الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعـية، الثقافية والبيئيَّـة السليمة والملائمة[2]، والتي من شأنها المساهمة في الرفع من نسب ومستويات جودة الانتفاع والإشباع الفعليين بمختلف الحقوق والحاجات الأساسية.
- ضمان بعد استدامة شروط وفرص التّمكين والإنتفاع الفعليين، تحقيقا بذلك لمطالب جودة "الحقّ في الحياة" باعتباره المبتغى والمسعى الأساسي والجوهري للأمن الإنساني[3].

ومن ثمة فمفهوم "الأمن الإنساني" بذلك وكأساس له،يركّز على نطاق واسع وبشكل مترابط على مجموع معايير مجموع حقوق الإنسان الأساسية مع عدم تمييزه بين الحقوق المدنية،السياسية،الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية،ذلك إلى جانب اعتماده على جملة مبادئ القيم الأخلاقية، من حيث كون أن كل من:"المنظومة الحقوقية الأساسية"،"قواعد القانون الدولي" و"مقتضيات الكرامة الإنسانية" تعرّف الأمن الإنساني[*] .(المبحث الأول)

---

[1]David CHANDLER, "**<u>Rethinking global discourses of global security</u>",** in David CHANDLER, Nik HYNEK *(eds)*, op.cit,p125.

[2]Sabina ALKIRE ,*ibid.*

[3]محاضرة الدكتور "برقوق امحند"، بعنوان **<u>"الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني"</u>**،مقياس الأمن الإنساني،ملقاة على طلبة الماجستير دفعة 2009/2008، جامعة سطيف، غير منشورة.

[*] حقوق الإنسان تعرف الأمن الإنساني وذلك من خلال أن كل حق من حقوق الإنسان في حد ذاته شامل بدوره لمفهوم الأمن الإنساني للأفراد والجماعات على حد سواء،إذ أن التمكين الفعلي بالتمتع بجودة الحق في الحياة والغذاء السكن، التعليم، والمشاركة لممارسة حقوق الإنسان وإشباع الحاجات الإنسانية لهؤلاء،هو ما من شأنه توفير بيئة آمنة،وإشباع للشعور بالأمان في ذات الفرد،إذ فعلى الرغم من كون أن كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني قسمين مستقلين،إلا أنه فثمة ترابط وتكامل وطيدين بينهما فكل مكل للآخر وهو ما سيتم التطرّق إليه في إطار الكتابات اللاحقة .أنضر في هذا الشأن :

Bertrand RAMCHARAN sees that human rights actually define human security; **<u>"International human rights norms define the meaning of human security ",</u>**V^0:Bertrand G. RAMCHARAN**<u>, "Human Rights and Human Security",</u>** document prepared for the Workshop on Relationship between Human Rights and Human Security, San Jose, Costa Rica, 2 December 2001, *http://humansecurity-chs.org/doc/Ramcharan.html*, at p1. et V^0:the Commission on Human Security, "Human Security Now," op.cit, p.145,et V^0;Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY**<u>, "Human Security Concepts and implications"</u>**, First published, USA, Routledge, 2007, p123.




إضافة لاعتماد إطار ومفهوم "الأمن الإنساني" على كل من مفاهيم ومبادئ الحماية والمسؤولية، وفاءًا بجملة الحريات الحيوية،وتنميةً للقدرات البشرية للأفراد،سعيا بذلك لتمكين هؤلاء من جودة حياة أفضل ومرضية،ومن ثمة تحقيق للأمن الإنساني بصورة أكثر تكاملا ،شمولا وفعالية [1].

كما أنه وكقيمة جوهرية له،فمفهوم الأمن الإنساني يسعى إلى توفير الطمأنينة والشّعور بالأمن لجميع البشر بطريقة شاملة [2]،إلى جانب سعيه لضمان السلامة من مختلف التهديدات وحالات غياب الأمن بالمفهوم الأوسع ،ليحتضن بذلك الأمن الإنساني كمقاربة للأمن[3]، التركيز على جميع أشكال الأذى الماسة بالأفراد من مختلف الإهانات للكرامة المتأصلة إلى الإبادة الجماعية [4]:"أمن الإنسان من الحاجة"[5]،و"أمن الإنسان من الخوف" [6]و"ضمان عيش الفرد في كرامة" [7]" *"Freedom from want" and "Freedom from fear' "Freedom to live in dignity"*، اعتمادا بذلك التركيز الحصري على "الكائن البشري" ككائن مرجعي معني بالحماية بدلا من التركيز على أمن وسلامة الدولة[8].

وبالتالي وسعيًا لضمان الكرامة الإنسانية،الرفاه البشري وجودة حياة الأفراد والجماعات[9]،فمفهوم الأمن الإنساني يعتمد أساسا منطقي الوقاية والإستباقيّة كأداة إستجابيّة لمختلف الظواهر الأزموية، المرضية، وميكانزمات التفاعل السلبية والمفرزة لحالات الضُّعف على مستوى قطاعات وأبعاد مفهوم الأمن الإنساني أو الماسة بمعايير جودة الحياة *Quality of life*(مخاطر التلوث، الإرهاب، الأوبئة ،العنف الهيكلي المتاجرة بالبشر، الأقليات،الفقر...إلخ، والتي من شأنها التّغييب والمساس بالجوهر الحيوي The *Vital Core* للأفراد[10] .

---

[1]Karen O'BRIEN, ASUNCIO´ N Lera ST.CLAIR and KRISTOFFERSON Berit, **"The framing of climate change: why it matters"** ,in Karen O'BRIEN, ASUNCIO´ N Lera ST.CLAIR and Berit RISTOFFERSON *(eds.)*, **"Climate Change, Ethics And Human Security"** , New York, Cambridge University Press,2010,p05

[2]*Ibidem*

[3]برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني "**،المرجع السابق.

[4]Kirsti STUVØY, "Human Security Research Practices: Conceptualizing Security for Women's Crisis Centres in Russia", *art.cit*, p281

[5]Kofi ANNAN, "**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights" for All,** Report of the Secretary-General, UN Doc. A/59/2005, 15 Mar. 2005 ,pp09-27, §25-73

[6]*Ibid*, pp31-43,§74-126.

[7]*Ibid*.,pp45-52, §127-152.

[8]Taylor OWEN, **" The uncertain future of human security in the UN"**, in Moufida GOUCHA, and John CROWLEY *(eds.)* , **"Rethinking human security"**, op.cit,p113s.

[9]Gerd OBERLEITNER, "Human Security: A Challenge to International Law?, *art.cit*.,p190.

[10] محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان **"الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني "**،المصدر السابق،أنضر كذلك:




ولا سيما بعد نهاية فترة الحرب الباردة وتغير بنية النظام الدولي بهجر المنطق الوستفالي،والأمني التقليدي الذي يعتمد التركيز الكبير على المجال العسكري ومصالح الدولة القومية،لا سيما بالظهور المتنامي لجملة التحديات،والتهديدات الأمنية غير التقليدية التي فرضتها العولمة الجديدة هو ما تزامن مع التغير في طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية المعاصرة،وتعقد بل تشابك آثارها[1]،كالإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والعالمية انتشار الأسلحة(...)والتي اصطلح على تسميتها "بـــالشّبكات المظلمة"*The dark Networks* كانعكاس سلبي لتداعيات العولمة[2].

ومن ثمة كانعكاس لذلك ظهور "الفقر" كتهديد وتحدّي أمني جديد بطابعه الحديث العبر تخصصي والمتعدد الأبعاد،لكونه أصبح مرادفا لأكثر من مجرّد انخفاض في مستوى الدخل الفردي، بل ارتباطه أساسا: بإشكالية ضمان كل من الانتفاع والممارسة الفعليين بمجموع حقوق الإنسان الأساسية،[3] كأطرا معيارية، وركيزة أساسية للأمن الإنساني[4]، لا سيما فيما يتعلق بمبدأ ضمان الكرامة الإنسانية ومبدأي التكامل والوحدوية_ سواءا بين مختلف الحقوق الأساسية،أو مختلف أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني في حد ذاته.

ذلك إلى جانب مساهمة "الفقر" كشبكة *Poverty as a Web* [5] لمختلف أشكال الحرمان في عرقلة قدرات وحرية الأفراد في الوصول إلى الرّفاه وضمان جودة الكينونة البشرية القائمة على بعد "الحرية"[6] كما أن الفقر قد يتخذ صور الحرمان المنهجي في الحصول على السلع والخدمات والموارد اللاّزمة لضمان بقاء واستمرارية الكائن البشري[7] ،بتغييبه من نطاق "الحرية الفاعل" على النفوذ والمشاركة في

Heye SCHEFTEL, “Multi-Stakeholder Partnerships for Human Security”, *Revue de la sécurité humaine*, Vol. 8, Spring 2009,p44, et V^0: Zaryab IQBAL **, “ Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security”**, in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, **“Global Security: A Vision for the Future.”**, ,Amsterdam, IOS Press,2011,p164.

[1]Kamarulnizam BIN ABDULLAH,” Emerging Threats to Malaysia's National Security”, *Journal of Policing, Intelligence and Counter Terrorism*,Vol. 5, N^0 2, 2010,p56,et V^0:

برقوق امحند،" الكوننة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة"، *دورية فصلية، دراسات استراتيجية* ، العدد السادس، الجزائر،2009 ،ص77،75.

[2]Elke KRAHMANNM, “Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security”, *Cambridge Review of International, Affairs*, Vol 18, N^0 1, April 2005,p18s

[3]Bertrand .G. RAMCHARAN, **“Contemporary human rights ideas”**, New York, Routledge, 2008, p.102

[4] Gerd OBERLEITNER., **“Human Security And Human Rights”**, Occasional paper series issue N^0 8, June 2002, p18.

[5] M.KALIAMOORTHI, R.MANGAYARKARASU ,” Role of Governance in Poverty Alleviation”, *Journal of Politics & Governance*, Vol. 2, N^{o}1/2, June 2013 ,p217

[6]*Ibidem* , et V^0:Bertrand RAMCHARAN, “**Les droits de l’homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**”, New York, ,UNESCO 2004,p06

[7]Fernanda DOZ COSTA; “Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks”, *International Journal On Human Rights*, Year 05, N^0 9, São Paulo ,December 2008, p 84

عمليات اتخاذ القرار ومساءلة المؤسسات التي تؤثر على حياتهم[1]،ومن ثمة هو ما من شأنه وبالضرورة إعاقة عملية "الإشباع الفعلي"لجملة الحاجات المادية والفيزيولوجية للأفراد[2] .

والأكثر من ذلك،أن الفقر الذي يعد كنتيجة لمختلف حالات الضّعف على مستوى التنمية أو العجز على مستوى قطاعات وأبعاد الأمن الإنساني[3]،قد يشكّل حاجزا وعائقا يحول دون إمكانية الفرد أو صاحب الحق من المطالبة بمختلف حقوقه الأساسية نتيجة إحساس هذا الأخير بالإهانة،الانحطاط ،التهميش والمذلة باعتبارها مشاعر ناتجة عن المعاناة من حالة العوز والفقر،ماسّةً ببعد الكرامة المتأصّلة للفرد كجوهر حيوي للأمن الإنساني...إلخ (المبحث الثاني)،وثمة ما يمثّل عائقا أمام ضمان استمرارية الوجود الإنساني[4]،وبل عائقا حتى أمام التمتع بجودة الحقوق،لا سيما الحقّ في الحياة، تغييبًا بذلك بجملة القدرات الفردية،الحقوق والحريات الأساسية،مع عرقلة الوصول إلى الطمأنينة،السعادة، والرفاه البشري(...) كلّها أضلاع تشكل النواة والجوهر الحيوي للكائنات والأرواح البشرية التي يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى ضمانها والحفاظ عليها. (المبحث الثالث)

---

(1)Amartya SEN, **"Un nouveau modèle économique : développement, justice, liberté"**, Paris, Odile Jacob, 2000,p12.

(2) Ramesh THAKUR, **"Human security regimes"**, in William TOW ,Ramesh THAKUR , and Taek HYUN *(eds.)*, **"Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human Security"**,Tokyo: United Nations University Press, 2000,p231

(3)Tara MCCORMACK ,"Power and agency in the human security framework" ,*art.cit*,p121

(4)Ruth LISTER, **" Une conceptualisation de la pauvreté fondée sur les droits de l'homme"**, in **Droits de l'homme et grande pauvreté**, Colloque Joseph Wresinski, Sciences Po Paris, 17-19 décembre 2008,p323s.



الجدول رقم (01):أهم تعاريف الأمن الإنساني.

	الكائن المرجعي Referent Object	**القيم الأساسية Key Values**	**طبيعة التهديدات Nature of Threats**	**فواعل اللاأمن Agents of Insecurity**
Kofi Annan	**الفرد** Individual	التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، حماية البيئة، والديمقراطية، نزع السلاح، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.	العنف والصراعات الداخلية،الأسلحة النووية ،الدمار الشامل، القمع،"الإجمالي انتهاكات حقوق الإنسان وعلى نطاق واسع ،تشرد السكان المدنيين، الإرهاب الدولي،وباء الإيدز،الاتجار بالمخدرات والسلاح والكوارث البيئية."	الدولة، الفرد، والبيئة الطبيعية.
Ramesh Thakur	**الجماعة** Community	يشير مفهوم الأمن الإنساني إلى معايير جودة حياة الأفراد، المجتمع أو نظام الحكم و"العنصر الأساسي والجوهري للأمن الإنساني –حسب Thakur - يتجسد في مجموع حقوق الإنسان الأساسية ". *"The core element of human security is human rights".*	أي شيء يحط "و من شأنه تغييب جودة الحياة " "Anything that degrades one's "quality of life"." **أمثلة:** الضغوط الديموغرافية، تقلص الوصول إلى الموارد أو الأوراق المالية ... ".	الدولة، الأفراد والمجتمع المجموعات (القضائية، الإدارية، والشرطة، شبه العسكرية والعسكرية الهياكل، "الطبيعة".
Hans Van Ginkel and Edward	**الفرد** Individual	الكرامة الإنسانية.	الخوف، الصراع، الجهل، والفقر، الحرمان الاجتماعي والثقافي، والجوع	



Newman				
Lincoln Chen	**الفرد** **Individual**	الوجود الإنساني، الرفاه و الحرية.	الفقر، الحرب، النزاعات، القمع.	الـدول، الأفـراد، البيئــة، الطبيعة.
United Nations Development Programme (UNDP	**الفرد** **Individual**	– الحرية من الخوف، Freedom from fear – الحرية من الحاجة. Freedom from want.	ويمكن تصنيف التهديدات إلى 7 فئات رئيسية: **- التهديدات الاقتصادية:** الفقر والتشرد. **- تهديدات الأمن الغذاء:** الجوع. **- التهديدات الصحية:** عدم كفاية الرعاية الصحية، من الأمراض. **- التهديدات البيئية:** التدهور والتلوث، الكوارث الطبيعية. **- التهديدات الشخصية** حوادث المرور ،التهديدات والعنف الجسدي، والجريمة. **-التهديدات الثقافية:** القمع بسبب التمييز والعنصرية. **- التهديدات السياسية:** القمع والتعذيب،الاختفاء وانتهاكات حقوق الإنسان	الدولة الفرد، الطبيعة، جماعات الأفراد.




Kanti Bajpai	**الفرد** Individual	سلامة و حرية الأفراد.	**العنف المباشر**:العنف،الوفاة،المخدرات،التمييز والهيمنة،الصراعات الداخلية،أسلحة الدّمار الشامل. **العنف غير المباشر**:الحرمان،الأمراض، الكوارث الطبيعية والإصطناعية، ضعف التنمية، الهجرة القسرية،التدهور البيئي.	الدول،الفواعل غير الدولاتية- **المصادر الهيكلية**:علاقات القوى عبر مختلف المستويات- من الأسرة نحو الإقتصاد الشامل.
Caroline Thomas	**الفرد** Individual	• كفاية المواد، بما في ذلك الغذاء،المأوى والتعليم والرعاية الصحية • المشاركة السياسية • التمثيل "شروط ضمان وجود واستمرارية الكائن البشري والتي في إطارها يتم استيفاء جملة الاحتياجات المادية، الأساسية والضامنة لكرامة الإنسان ، بما في ذلك المشاركة الفعالة في المجتمع....	• عدم كفاية الموارد. • القمع • غياب المشاركة. • عدم كفاية التمثيل السياسي- أي فشل أو غياب الديمقراطية	الدولة، الأفراد.

المصدر:

Ramesh THAKUR. **Human Security Regime**s. Paper prepared for the workshop on Human Security, University of Queensland, Brisbane, Comparison of Human Security Definitions, le site suivant: *www.gdrc.org/sustdev/husec/Comparisons.**pdf***.dernière consultation le 29/09/2013




المبحث الأول

حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية:أطرا معيارية ومصدرا للأمن الإنساني.

تعد مجموع حقوق الإنسان الأساسية،المتكاملة،غير القابلـة للتجزئـة بمثابـة حقوق جوهريـة فطريـة، متأصلة في كرامة وشخصية كل فرد،سواء كانت تستمد أساسـها من الطبيعـة البشرية، العقل البشري،أو البعد الروحي الإلاهي، فكل "البشر" خلقوا على قدم المساواة، وحقوقهم الموهوبـة من قبل خـالقهم هي حقوق غير قابلة للتصرف ولا التنازل عنها، والتي من بينها الحق في الحياة ،والحرية...[1].

وباعتبار أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية تسعى وبصفة جوهرية إلى الحفاظ على بعد الكرامة الإنسانية والمحددة لبقاء واستمرارية الكائن البشري، ومن ثمة فقد تم التأكيد صراحة في إطار مختلف الصكوك الدولية،على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وديباجة ميثاق الأمم المتحدة على الأمم المتحدة، إعلان وبرنامج عمل فينّا لـ1993،إعلان طهران...[2] على وجوب السعي لضمان احترام مجموع هذه الحقوق المتكاملة إلى جـــانب كلّ من كرامة وقيمة الكائن البشري،مع الحثّ على اعتماد مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها [3].

هذا إضافة إلى التأكيد على أهمية بناء ثقافة عالمـــية للّتعليم والّتثقيف في مجال حقوق الإنسان [*]مع وجوب السعي لضمان فعاليتها كبعد جوهري للانتقال بذلك بالمنظومة الحقوقية لا من مرحلتها الفلسفية، الميتافيزيقية، والتكريس النصي لها فحسب بل نحو مرحلة التجسيد، التمكين والوفاء الفعلي منها[4]،إلى جانب ضمان الوفاء بطريقة منصفة بجملة الاحتياجات الإنمائيّة والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبلة

---

[1]Alma KADRAGIC, " **<u>Globalization and human rights</u>**", USA ,Chelsea House Publishers 2006 , p.14

[2]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,**<u>"Human Security Concepts and implications</u>"**, op.cit., p123

[3]Alma KADRAGIC, op.cit., p 17

[*] تعليم حقوق الإنسان يهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان،من خلال نقل المعرفة والمهارات وتشكيل المواقف الموجّهة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،التنمية الكاملة لشخصية الفرد وإحساسه بكرامته،إلى جانب مساهمة تعليم حقوق الإنسان في تعزيز مبادئ التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والسكان الأصليين،والمجموعات الإثنية والدينية واللغوية،وتمكين جميع الأشخاص من المشاركة بفعالية في مجتمع حرّ ديمقراطي، وأخيرا العمل على تشجيع أنشطة الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين،وتعليم حقوق الإنسان كما أشارت إليه منظمة اليونسكو ذو أهمية جوهرية من خلال كونه يساهم في معالجة بعض"الحركيات الأزموية الرئيسية للبشرية"،كتوفير السلام والأمن في العالم المساواة وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وكذلك الحفاظ على التراث الثقافي. أنضر في هذا الشأن :

Gerd OBERLEITNER., Wolfgang BENEDEK, Minna NIKOLOVA , **<u>"Human security and human rights education</u>"**, pilot study , European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy (ETC),Austria,2002,p06s.

[4]Eric MILLARD,"**<u>Effectivité des droits de l'homme.</u>** ", in Adriantsimbazovina , H.GAUDIN , J-P MARGUENAUD, St. RIALS et F. SUDRE *(dirs.)*,**<u>Dictionnaire des droits de l'homme</u>** , paris, PUF,2008.p277s.




كأساس لتوفير وتحقيق الأمن الإنساني للأفراد والجماعات،والذي يعتمد بدوره على وجوب تحقيق الانتفاع الفعلي بمجموع الحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة(1) .

لا سيما من خلال كون أن هذه الأخيرة -الهيكلة الحقوقية- إلى جانب كل من متطلبات الكرامة الإنسانية، وقواعد القانون الدولي، تعدّ بمثابة أطر معياريّة أساسيّة، ونقطة مرجعيّة ومفاهيميّة يقتضي اعتمادها عند السعي لتنفيذ وتجسيد الأمن الإنساني(2)،وهو ما قد تم التأكيد عليه صراحة في إطار الإعلان المعتمد من قبل ورشة عمل لجنة الأمن الإنساني حول العلاقة بين كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني المنعقدة في *San Jose, Costa Rica,* في 02 ديسمبر2001 (3).

وعلى الرغم من كون أن منظومة حقوق الإنسان الأساسيــة تضرب بجذورها إلى زمن بعيد سواء في مجال كل من:الفلسفة، الأخلاق،الدين، والنظام الدولي، في إطار سلسلــة وجملة من المعايير والصكوك الدولية المختلفة العالمية منها والإقليمية(4).

إلاّ أنه،فمفهوم الأمن الإنساني القائم أساسا كل من مبادئ التنمية المستدامة، صيانة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،الحكم الراشد،المساواة الاجتماعية، وسيادة القانون(...) والذي نعت في العديد من الكتابات الأكاديمية الأمنية بالطفل "الحديث الولادة"،"المرض الذي لم ينتشر"،"الكلب الذي لا ينبح" ، و"التوتر العرقي الذي لم ينفجر في العنف" لم يظهر على الساحة الأكاديمية،إلا خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين،في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 كمدخل جديد في حقل الدراسات الأمنية (5)،لا سيما بعد التيقّن بعجز وقصور المنظور الواقعي التقليدي للأمن في التّعـامل مع طبيعة القضايا الأمنية،والتّصدي لمختلف تهديدات فترة ما بعد الحرب الباردة، ذات الطبيعة الخاصة المتميّزة بشدّة التعقيد، التّشابك والتّداخل(6) .

---

(1)Anuradha M. CHENOY ,"A Plea for engendering human security", *International Studies*, Vol.42,N⁰2, 2005,p174-176.

(2) Commission on Human Security, "Human Security Now," op.cit , p.145

(3)The declaration adopted by the Workshop on Relationship between Human Rights and Human Security, San Jose, Costa Rica, 2 December 2001, http://humansecurity- chs.org/doc/sanjosedec.html" *We reaffirm the conviction that human rights and the attributes stemming from human dignity constitute a normative framework and a conceptual reference point which must necessarily be applied to the construction and implementation of the notion of human security*", et V⁰: Commission on Human Security, Human Security Now,op.cit., p10.V⁰:Gerd OBERLEITNER, Porcupines in love: The Intricate Convergence of Human Rights And Human Security",*art.cit*, p594s

(4)*Ibid.*,p 589.

(5)*Ibidem.*

(6)برقوق امحند ،" الكونتة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة " ، المرجع السابق ،ص75،77




ومن خـلال دراسـة معمقـة لكـلا المفهومين:"حقـوق الإنسـان والأمـن الإنسـاني": نستشـف ثمـة تـرابط وعلاقة وثيقة بينهما يمكن استقراءها في إطار العناصر التالية:

- أن مجمـوع حقـوق الإنسـان الأساسـية، المتكاملـة، ذاتهـا تعـرف الأمـن الإنسـاني علـى حـدّ تعبيـر *Ramcharan Bertrand*[1] فمفهوم الأمن الإنساني يعتمد كأساس وجوهر له على فعاليّة منظومة حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[2]. (المطلب الأول) .
- أن انتهاكات حقوق الإنسان غالبا ما تعدّ بمثابة السبب الجذري لضعف وهشاشة بعد أو مستوى معين من أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني[3]،كسيادة عدم الاستقرار ومختلف أشكال العنف والصراع(...) في حين أن احترام حقوق الإنسان الأساسية، وتوفير بيئة تمكينيّة حقوقيّة آمنة،فعّالة سليمة ومستدامة،هو ما من شأنه ترقية وتحقيق أمن الإنسان عبر مختلف قطاعاته[4]،وبل ضمان توفير الأمن عبر مختلف مستويات تحليل البناء الأمني المتكامل:الفردي،الوطني،الدولي،والمجتمعي وكل من المستويات دون الوطنية والفوق وطنية، والأمة، وغيرها من الجماعات الأخرى.

هـــذا إلى جـانب كون كل من:مقتضيات ومتطلبــات الكرامـة الإنسانيـــة، ومعايير القيم والأخلاق، تعدّ بمثابة أسس وركائز جوهرية لضمان فعالية حقوق الإنسان[5]وبمثابة الجوهر الحيوي للأمن الإنساني بصورة ثنائية، مزدوجة[6] ،إذ أنه وبصفة عامة،الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن[7] ولمجموعة وهيكل من الأبعاد المتشابكة والمتكاملة[*]والتي تركز أساسا على بعد كرامة الفرد، فهي وعلى نطاق واسع أبعاد

---

[1] Gerd OBERLEITNER, " Human Security And Human Rights", *art. cit* ,p21

[2] Patrice MEYER-BISCH, " **Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels**", in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI *(dirs.)*, "**Droits culturels et traitement des violences** ", actes du Colloque à Nouakchott, les 9-11 novembre 2007, paris, l'Harmattan, 2008, p56

[3] D'aprés, Taylor OWEN" *Human rights violations often cause insecurity*." ,V 0: Taylor OWEN , **" The uncertain future of human security in the UN"**, in Moufida GOUCHA and John CROWLEY *(eds.)* , **"Rethinking human security"**, op.cit.,p121s.

[4] Wolfgang BENEDEK , " **Human security and human rights interaction**", in, *ibid*, p.13.

[5] Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M.CHENOY, op.cit. p 06-20-126.

[6] *Ibid*,p25

[7] برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني "**،المرجع السابق.

[*] البعد الأول يتجسد في الأمن الشخصي، والبيئية المادية: حق الأفراد والمجتمعات المحلية في الحفاظ على حياتهم وصحتهم والاستقرار في بيئة آمنة ومستدامة. والبعد الثاني:الأمن الاقتصادي:من خلال الوصول إلى العمالة والموارد اللازمة،الحد من الندرة، تحسين نوعية الحياة المادية في المجتمع. البعد الثالث :الضمان الاجتماعي والتحرر من التمييز على أساس العمر،الجنس،العرق،أو الوضع الاجتماعي وهذا يعني الوصول إلى "شبكات الأمان"، المعرفة، والمعلومات،إضافة إلى بعد الأمن السياسي: الذي يتجسد في الحق في التمثيل السياسي والاستقلالية،الديمقراطية،(الحرية)، المشاركة، المعارضة،جنبا إلى جنب مع التمكين من اتخاذ خيارات مع وجود احتمال معقول لتحقيق التغيير،ويشمل هذا الضمان القانوني والتشريعي: وصول الإفراد والجماعات إلى العدالة والحماية من سوء المعاملة،والبعد الخامس هو الأمن الثقافي: الشامل لمجموعة من التوجهات النفسية الهادفة إلى الحفاظ تعزيز القدرة على السيطرة على عدم اليقين والخوف.أنضر في هذا الشأن :
Jorge NEF, "**Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment**", 2nd edition. Ottawa: IDRC Books. 2003,p25




مرادفة في ذات الوقت لمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة،إذ أي احترام وتمكين من جودة الحق في الحياة، واعتراف بالكرامة الإنسانية المتأصلة،يعد بمثابة تجسيد فعلي للمعايير الأخلاقية والتي تعد بدورها أساس والجوهر النواة لمفهوم الأمن الإنساني[1].

كما أنّ اعتماد مفهوم الأمن الإنساني لكلا من البعدين:"ضمان أمن الإنسان من الحاجة"،و"أمن الإنسان من الخوف"، والتمكين من الحريات الإيجابية والسلبية ومجموع الحقوق الأساسية[2]، كمعايير أخلاقية ونتاج "للأخلاق الاجتماعية والمنطق العام[3]"،هو ما يجعل بإطار ومفهوم الأمن الإنساني ذاته يعد بمثابة حركة معيارية،أخلاقية،من خلال تبنيه لمنطق المسؤولية الأخلاقية، باستقراء إعادته لتوجيه الأمن نحو التركيز على الفرد،وإعادة توزيع كل من الواجبات والمسؤوليات،في سياق التحولات والتغيرات الطارئة على المجتمع السياسي،وظهور مختلف المعايير عبر الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان[4] ،وثمة ما يعد مرادف وتجسيد لأنسنة العلوم الاجتماعية وأنسنة قضايا الأمن(المطلب الثاني).

لا سيما من خلال اعتماد مفهوم "الأمن الإنساني" ذاته لمبدأي الواجب ومسؤولية الحماية كبعدين أساسيين لا غنى عنهما لتحقيق مطالب جودة الحق الحياة للأفراد والجماعات بصفة شاملة-على غرار حقوق الإنسان- سعيا إلى حماية الجوهر الحيوي للكائنات البشرية الذي يتجسد في بعد الكرامة الإنسانية ومجموع القدرات الفردية ،الحقوق والحريات الأساسية[5].(المطلب الثالث.)

إلا أنه الجدير بالذكر أن هذه الأبعاد الخمسة السابق تعدادها تمت الإشارة إليها من قبل كل من Nef, J.; Vanderkop في إطار مرجعهم المعنون ب:
Food systems and food security in Latin America and the Caribbean: politics, ideology and technology. Centre for Food Security Research, University of Guelph, Guelph, ON, Canada. Report Series, No. 1
الصادر عام 1989،أي قبل ظهور مفهوم الأمن الإنساني على مستوى الدراسات الأكاديمية والساحة الأمنية،وفي إطار تقرير التنمية البشرية،ومن ثمة فقد تغاضى كل من NEF, J و*Vanderkop* التطرق إلى كل من بعد الأمن الغذائي،الأمن الصحي،الأمن الشخصي والتي جاء بها لاحقا مفهوم الأمن الإنساني الشامل للأبعاد السبع الأساسية الأمن السياسي،الإقتصادي ،المجتمعي،الغذائي،الصحي،الغذائي،البيئي،والأمن الشخصي،التي تعتمد عليها مجموع حقوق الإنسان أساس للكرامة الإنسانية.

[1] *Ibidem.*

[2] Wolfgang BENEDEK, **"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**,in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*,**"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe",** Francisco Spain, University of Deusto,2007,pp30-33

[3] Sakiko FUKUDA-PARR, **"Human rights and human development"** ,in Kaushik BASU, Ravi KANBUR *(eds.)*, **"Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen V. II: Society, Institutions, and Development"** ,New York ,Oxford University Press, 2009,p78.

[4] Edward NEWMAN, "Human Security and Constructivism" ,*International Studies Perspectives* ,N^{0}2, USA, Blackwell Publishers, 2001,p240.

[5] Sabina ALKIRE," **A Conceptual Framework for Human Security",** op.cit.,p 02,03.




المطلب الأول

وحداويّة وفعاليّة حقوق الإنسان أساس الأمن الإنساني.

الأصل في مجموع حقوق الإنسان الأساسية "ترابطها"، "تكاملها" و"عدم قابليتها للهرمية" أو "التجزئة"، بغضّ النظر عن أشكالها وأنواعها ذلك إلى جانب الحق في التنمية[1]،كحق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ويحق بموجبه لكل شخص وجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التمتع بجملة الحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية،الاجتماعية،وحرياته الأساسية [2]إذ لا وجود لثمة ذريعة من شأنها منح أولوية وأفضليّة خاصة لطائفة بعينها من الحقوق على حساب فئة أخرى سواء،كانت حقوقا سياسية،مدنية، اقتصادية، اجتماعية،ثقافية...فهي تعدّ بمثابة حقوق تمتاز بالتكامل العضوي،الوحدوية،عدم القابلة للتجزئة[3].

فكلّ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،الإعلان حول التنمية الذي أوصت به الجمعية العامة في 4 ديسمبر1986،وإعلان وبرنامج عمل فينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في1993، ذلك إلى جانب غيرها من مختلف الصكوك الدولية،تؤكد جزما على أنّ كل حق من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،غير قابلة للتجزئة،مترابطة،وبل أن تحقيق حماية وترقية الحقوق المدنية،السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية،إلى جانب الحق في التنمية،يجب أن يحظى بنفس الاهتمام والأهمية[4].

إذ أن مبدأ التكامل وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة والمرادف "العدم التمييز واستبعاد الهرمية والأفضلية بين مختلف الحقوق الأساسية" [5] كأساس جوهري لفاعلية المنظومة الحقوقيّة [6] يعد بمثابة مبدأ أساسي وجوهري،لقيامه أساسا على وحدوية الكرامة الإنسانية التي تسعى مختلف حقوق الإنسان إلى

---

[1]Jacques FIERENS, **"**La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels **"**, _Revue Belge De Droit International_, N^{0}I, 1991, p01.

[2]Peter UVIN," From the right to development to the rights-based approach: how 'human rights' entered development", _Development in Practice_, Vol. 17, N^{0}4–5, August 2007,p598

[3]Denis GINGRAS, **"René Cassin et les droits de l'homme "**, Thèse de doctorat, faculté de philosophie ,l'université Laval, Québec , 1996,p21,22

[4] Christoph EBERHARD, **"Droits de l'homme et dialogue interculturel. Vers un désarmement culturel pour un droit de paix",**Thèse de doctorat, faculté de droit, Université Sorbonne, Paris 2000, p10,et V^0 : Lucie LAMARCHE, **"Droits culturels et développement : plus que des politiques culturelles "**, document de recherche DR 07, Université de Bergamo, 2006, p 02 -03,et V^0 : Jacques FIERENS, *ibid.*

[5]*Ibidem*, et V^0: Denis GINGRAS, *ibid.*

[6]« *…La sécurité humaine est définie concrètement par chaque droit de l'homme interprété dans l'indivisibilité et l'interdépendance de l'ensemble* ......».V^0: Patrice MEYER-BISCH, **"Coopération et partenariat : le cadre et les principes L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique "**, in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*,**" L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains. "**,op.cit ,p 54

ضمانها، إضافة لكونه يعد بمثابة تجسيد فعلي لفردانية وذاتية الكائن البشري المرادفة ذاتها لمبدأ عدم القابلية للتجزئة[1]، ولوحدوية وكينونة الفرد[2]،الذي يسعى الأمن الإنساني إلى الحفاظ على كرامته وضمان بقائه،استمراريته وحمايته من مختلف التهديدات المزمنة.

فالأمن الإنساني والقائم أساسا على وجوب ضمان توفير الإنتفاع والإشباع الفعليين لمجموع الحقوق الأساسية والحاجات الإنسانية،اعتمادا على معايير الحوكمة،الحق في التعليم إلى جانب التمكين من مجموع الخيارات والفرص[3]،يعد بمثابة نتيجة حتمية وانعكاسا للتحول الطارئ على مستوى الخارطة المضامنيّة والإبستمولوجيّة لمفهوم "الأمن":انتقالا بذلك من المستوى الكلي–أمن الدولة-إلى المستوى الجزئي بالتركيز على أمن الفرد ككائن مرجعي ووحدة تحليل،كتبنٍ أكثر للبعد الإنساني البشري،الاعتماد المتبادل،الخصوصية والتنوع الثقافي،وللتأسيس لبيئة ديمقراطية،وذلك حماية للجوهر الحيوي لجميع الكائنات البشرية،وضمانا للسلامة من مختلف التهديدات،الماسة بأمن الإنسان من الخوف ومن الحاجة[4].

إذ أن مفهوم الأمن الإنساني ذاته،يعتمد أساسا في تعدد أبعاده على الطابع العالمي المتكامل والوحداوي المترابط لمجموع حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة[5]،من خلال كون أن كل حقّ من الحقوق في حد ذاته يعد شاملا في مضمونه لبعد معين من أبعاد الأمن الإنساني[6] :

- الأمن الصحي ← الحق في الصحة من خلال الوصول إلى جودة الخدمات الصحية- انتفاع بالحق في الصحة[7] .
- الأمن الغذائي ← الحق في الغذاء من خلال الوصول إلى جودة الموارد الغذائية،إشباع الحاجات الضرورية للبقاء والإستمرارية دون انقطاع،وثمة تجسيد لانتفاع فعلي بالحق في الغذاء[1].

---

(1)Patrice MEYER-BISCH, "**Méthodologie pour une présentation systémique des droits humains.**", in Emmanuelle BRIBOSIA, et Ludovic HENNEBEL *(dirs.)*, "**Classer les droits de l'homme**", Bruxelles, Bruylant, 2004,p48

(2)Paul LOWENTHAL,"ambigüités des droits de l'homme", *Revue des droits fondamentaux*, N°7 ,Janvier 2008 ,Décembre 2009 ,p16 , V°:le site suivant : www.droits-fondamentaux.org dernière consultation le 21/12/2009.

(3)Anuradha M. CHENOY ,"A Plea for engendering human security", *art.cit.*, p.176

(4) Rapport de la commission de la sécurité humaine 2003,p 04, et V° : Sabina ALKIRE," **A Conceptual Framework for Human Security",** op.cit.,p 02-03.

(5)Patrice MEYER-BISCH, **"Aux sources de la violence:: mépris de la diversité et violation des droits culturels** ", **in** Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI *(dirs.)*,**" Droits culturels et traitement des violences ",** Actes du Colloque à Nouakchott, op.cit., p**.**56**.**

(6)Stefania GANDOLFI, et al,"**L'éthique de la coopération internationale et l'effectivité des droits humains** ",in Stefania GANDOLFI, et al *(dirs.)*,"**L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains** ",actes du Colloque international et interinstitutionnel (Bergamo, Italie, 12-14 mai 2005) , Chaire UNESCO sur les droits de l'homme et l'éthique de la coopération internationale, Université de Bergame paris, , l'Harmattan, 2006 ,p48 .

(7)*Ibidem.*




●الحق في المشاركة في الحياة السياسية،وفي عملية اتخاذ القرار يقابله الأمن السياسي وهو ما يعد مرادف لممارسة مختلف الحقوق المدنية والسياسية ...الخ[2]– الشكل رقم (01).

فالأمن الإنساني يعد بمثابة جزء جوهري من مجموع حقوق الإنسان الأساسية[3]، ومن جهة أخرى، فحقوق الإنسان ذاتها تشير إلى "الأمن الإنساني": ذلك لكون أن كل من حقوق الحرية الشخصية، الأمن،وحقوق الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية،المضمّنة والمنصوص عليها في بنود كل من:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إلى جانب الحق في التنمية.

هي في واقع الأمر تشير إلى بعدي "أمن الإنسان من الحاجة"[4]،و"أمن الإنسان من الخوف" [5]وضمان عيش الفرد أو الكائن البشري في طمأنينة مع ضمان لكرامته المتأصلة[6].

"فمفهوم الأمن الإنساني" لا يعدّ سوى دمج وضمّ لأبعاد حقوق الإنسان الأساسية ليس هناك شيء جديد في دلالته[7]، وبالتّالي نستشف ثمة علاقة وطيدة[*]،وترابط وثيق بين كل: من مفهوم الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان الأساسيّة -أنضر الجدول رقم(02)[1].

---

[1]*Ibidem.*

[2]*Ibidem.*

[3]Taylor OWEN, **"The uncertain future of human security in the UN"**, in Moufida GOUCHA, and John CROWLEY *(eds.)* , **"Rethinking human security"**, op.cit, p121

[4]Kofi ANNAN, **In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights" for All,** op.cit ,pp09-27, §25-73

[5] *Ibid*, pp31-43,§ 74-126

[6]*Ibid*.,pp45-52, §127-152.

[7] إذ ساد ثمة تساؤل ونقاش حثيث حول مدى الاختلاف بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وطبيعة العلاقة بينهما وفي ظل الإقرار بوجود مثل هذا الاختلاف، فقد رأى فريقٌ من الفقه أن الأمن الإنساني يعد جزءاً من حقوق الإنسان في حين أنه يؤكد جانب عكس ذلك ،أي أن حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، ويذهب فريق ثالث إلى القول بأن مفهوم الأمن الإنساني هو وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى في نطاق القانون الدولي،أما ففيما يتعلق بالنظرة النقدية للأمن الإنساني حول مدى تضمنه لقيمة مضافة من عدمها ففي إطار هذا الصدد نشير إلى كل من نظرة *Liu ZHIJUN: Old wine in the new bottle* لنبيذ القديم في زجاجة جديدة وفكرة : *Gerd OBERLEITNER"New wine, old bottles* النبيذ الجديد في زجاجات قديمة إلا أنه مضمون هذه النظرة النقدية للأمن الإنساني هو نفسها :

ففي النظرة الأولى لـ *Liu ZHIJUN* النبيذ القديم في زجاجة جديدة، فالنبيذ القديم " *Old Wine* يراد ويقصد من خلالها مجموع حقوق الإنسان الأساسية الواردة والمحتواة في فحوى نصوص وبنود مختلف الصكوك الدولية المشار إليها سابقا أما " زجاجة جديدة *New Bottle* "فالمراد به مفهوم الامن الانساني كمفهوم جديد حديث الظهور -

- أما بالنسبة لنظرة *Gerd OBERLEITNER*:"فالنبيذ الجديد New wine"يقصد من خلاله أن الأمن الإنساني محتوى في إطار زجاجات قديمة *Old Bottles"*والتي يقصد من خلالها جملة نصوص وبنود مختلف الصكوك و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الأساسية كأطر معيارية للأمن الإنساني ومحددة له.




إذ أن الأمن الإنساني،والمرادف لحماية الأفراد من مختلف التهديدات الماسة بالقيم الجوهرية للوجود البشري سواءا :المادية منها، المعنوية، الهوياتية...[2] ،كمفهوم شامل لمختلف جوانب وأبعاد حقوق الإنسان ومجموع الحاجات الضرورية لضمان أمن ورفاه الأفراد والجماعات[3]،و مقاربة شاملة للأمن لعدم اقتصاره فحسب على التهديدات المرتبطة بالمجالات العسكرية والاقتصادية بل أبعد من ذلك فهو شامل حتى للتهديدات النابعة عن عجز الدول على مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي،أي أنها ترتبط بضعف حركيات صناعة الاستقرار السياسي والحفاظ على التجانس الاجتماعي في ظل عولمة التحديات والمخاطر مع بروز مجموعة من المظاهر البنيوية والنسقية العابرة للأوطان (الجريمة المنظمة ،الإرهاب الهجرة السرية ،التلوث ،الأوبئة....إلخ)[4]

ومضمون هذه **" النظرة النقدية للأمن الإنساني"** –من بين هؤلاء النقاد *TOMUSCHAT* –والذي يرى أن "جميع المواضيع والأبعاد التي يتضمنها الأمن الإنساني –المشار إليها في إطار تقرير التنمية- ليست سوى تلك المواضيع التي تم التنصيص عليها والتطرق إليها مسبقا في إطار العهديين الدوليين لعام 1966. وبالتالي فلا حاجة حقيقية مفاهيم جديدة.."، في حين نجد أن كل من *BOYLE and SIMONSEN* يعارضون نضرة *TOMUSCHAT* وذلك من خلال النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني بنظرة أكثر إيجابية من حيث إمكانية إثرائه لمنظور حقوق الإنسان، كما أنه حسب هؤلاء إذ لا تزال مسافة كبيرة بين النهجين، أما *Gerd OBERLEITNER* فهو يقسم الأمن إلى كل من "الأمن الشخصي"، "الضمان الاجتماعي" و"الأمن الدولي" وجميع هذه الأبعاد الثلاثة للأمن محتواة المقابلة في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب و بالتالي "فأمن الإنسان" هو في الواقع عبارة عن دمج لأبعاد حقوق الإنسان. ليس هناك شيء جديد في دلالته، أنضر في هذا الشأن كل من:

Gerd OBERLEITNER, Porcupines in love: The Intricate Convergence of Human Rights And Human Security, *art.cit.*,p593, et V0: Gerd OBERLEITNER, **"**Human Security And Human Rights**"**, *art.cit.*, p 15-16, V0 aussi: Liu ZHIJUN," Contention on the Value of Human Security", *art.cit*, p82s.

(*) هذا إضافة لوجود ثمة ترابط وثيق جوهري بين كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني من حيث كون أن الأمن الإنساني هو بمثابة محاولة لمعالجة بعض التهديدات الماسة بحريتين أساسين:

الأمن من الخوف *Freedom From Fear.*

الأمن من الحاجة *Freedom From Want.*

وهما مرتبطان أساسا بالحريات الأربع التي أعلن عنها الرئيس "الراحل" "روزفلت" في رسالته إلى الكونغرس الأمريكي عام 1941، وقد تم متابعتها من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير الألفية الذي قدمه إلى الجمعية العامة في عام 2000،وبذاك فالتحرر من مختلف مصادر الخوف في إطار منظومة حقوق الإنسان هو مرادف لضمان الممارسة الفعلية من مجموع الحقوق المدنية والسياسية، في حين أن التحرر من الحرمان والحاجة تعبر عن التمكين الفعلي من الانتفاع من جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال السعي للقضاء على مختلف مصادر العوز والحرمان أنضر في هذا الشأن :

Wolfgang BENEDEK, **"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**,in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*,**"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe"**, op.cit.,p32

[1]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M CHENOY, **"Human security : concepts and implications"**, op.cit,p128s

[2]S Neil MACFARLANE and Yuen. FOONG KHONG *(eds.)*, **"Human security and the UN: A critical history"**, op.cit,p14

[3]Anuradha M. CHENOY ,"A Plea for engendering human security", *art.cit.*, p167 ,et V0 : en ce sens « Selon Herbert Hart » en critiquant « Rawls » "*la satisfaction des besoins économiques vitaux - leur nom l'indique - est souvent question de vie et de mort:pourquoi faudrait-il leur conférer un statut second, par comparaison avec les libertés individuelles.*",V0 : Amartya SEN, **"Un nouveau modèle économique : développement, justice, liberté"**, op.cit, p72.

[4]برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني "**،المرجع السابق.




ففـي المجـال الوصـفي مـن خـلال تركيـزه علـى البعـد الشـامل للعلاقـات الاجتماعيـة[1] ،فـالأمن الإنساني يعدّ بمثابة حقّ أوّلي:ففي حالة ضعف مستوى أو بعد معين من أبعاده وقطاعاتـه،هو مـا مـن شـأنه لا محال عرقلة المطالبة وممارسة وبل حتـى تجزئـة الانتفـاع الفعلـي بمختلـف الحقـوق الأساسـية،وبالتبعية التأثير على غيرها من أبعاد الأمن الإنساني[2].

أما في مجاله المعياري ،فكل حق فـي جـوهره هـو مـرادف للحـق فـي الأمـن [3]،لا سـيما بـالنظر لتبنّـي مفهوم الأمن الإنساني للبعد الكوسموبوليتاني العالمي،والأخلاق الكونية العالمية،فهو كمفهوم هـادف أساسـا لضمان سلامة وأمن الكائن البشري والإنسانية على مستوى الكوكبة الكونية[4]،هو مـا يجعـل بكـلّ حـق مـن حقوق الإنسان الأساسية في حد ذاته يعد شاملا لمفهوم "الأمن" أمن الأفراد والجماعات بأكملها،وبل شاملا لأمن "البشرية جمعاء بصفة عامة، من خـلال سـعي مفهوم الأمـن الإنسـاني إلـى تمكين هـؤلاء مـن التمتـع بـالحق في الحياة، الغذاء،السكن، التعليم، والمشاركة... الخ[5].

إلى جانب ذلك، فلأجل ضـمان الممارسـة والانتفـاع الفعليين بحقـوق الإنسـان الأساسية،هو مـا يقتضـي وجوب السعي لتوفير بيئة آمنة والشعور بالأمن بالنسبة للأفراد والجماعات على حد سـواء [6] ذلـك لاعتمـاد كلا المفهومين "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني" لكل من التركيـز الإنسـاني وضـمان اسـتمرارية وبقـاء الفرد والكائن البشري[7] .

والأكثر من ذلك،إذ أنه ففي إطار أيّ نظام محلـي ديمقراطـي مشـاركاتي،[8] فكل مقاربـة هادفـة لتحقيـق الأمن الإنساني يقتضي أن تكون شاملة [9]،عبر تخصصـية، متعددة الأبعـاد والأنسـاق، قائمـة ومبنيـة أساسـا

---

[1] Peter WILKIN , "Global poverty and orthodox security", *Third World Quarterly*, Vol .23, N⁰ 4, 2002, p634.

[2] Hassan ABDELHAMID, Michel BELANGER et autres *(dirs.)*, **" Sécurité humaine et responsabilité de protéger, l'ordre humanitaire international en question"**, Paris, éditions des archives contemporaines, 2009,p39,

[3] *Ibidem.*

[4] Anthony BURKE, Security cosmopolitanism", *Critical Studies on Security*, Vol.1,Nº.1, 2013,p14

[5] Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , *ibid* p123

[6] *Ibidem.*

[7] *Ibid*, p125.

[8] Patrice MEYER-BISCH,**" Coopération et partenariat : le cadre et les principes L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique "**,in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*, "**L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains.** ", Actes du Colloque, op.cit p75.

[9] *"….La sécurité humaine est multidimensionnelle comme les mailles d'un filet si le système était parvenu à une clôture suffisante….etc."*.et toujours dans le même contexte *PATRICE* affirme que **:** *"…La garantie de la sécurité humaine, comprise dans ses multiples dimensions alimentaire, sanitaire, écologique, économique, éducative, informationnelle, civile, sociale, politique..), correspondant à chaque droit de l'homme ; - une augmentation des capacités de choix pour tous selon la même multiplicité de dimensions ; - une gouvernance démocratique forte qui valorise les responsabilités de chacun et assure ainsi*




على مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[1]،مـع ضـرورة مراعاتـها للطـابع المتكامـل غيـر القابل للتجزئة لأبعاد الأمن الإنسـاني المتكاملـة،ولمفهوم الأمـن الإنسـاني ذاتـه[2] ،لا سيما وجـوب تضـمنّها وتبنّيها لبعد التنمية المستدامة من خـلال "**أمننـــة القدرات الفرديـة**" تبنيًّـا فـي إطـار ذلك بعد الخصوصـية ،التّنـوع وممارسـة الحقـوق الثقافية،الديمقراطيـة...إلخ [3] باعتبارهـا أبعـادا جوهريـة لتحقيـق أمـن إنسـاني ديمقراطي مستدام،وضامن لكفالة مختلف الحقوق الأساسية بصفة شاملة كاملة وعالمية.

وفضلا لما سبق،يتضح لنا جليًّا أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة تعرّف الأمن الإنساني -على حد تعبير *Bertrand Ramcharan*- من خلال كون أن مختلف الصكوك ومواثيق حقوق الإنسان الدولية:الإعلان العالمي،العهدين الدولي للحقوق الإقتصادية،الثقافية،الإجتماعية والمدنية، السياسية والثقافية(...)تسعى أساسا إلى حماية وضمان أمن وسلامة الأفراد،كيانهم الشخصي والكرامة المتأصلة من مختلف التهديدات المزمنة على غرار مفهوم الأمن الإنساني [4].

فمفهوم الأمن الإنساني ذاته شامل في مضمونه ومحتواه لكل من الحق في الكرامة الإنسانية المتأصلة،الحق في المساواة بمعناه الواسع:المساواة في الفرص،والمساواة في الإنتفاع بمختلف الحقوق الأساسية سعيا لتنمية القدرات الذاتية للفرد،إلى جانب شمولية المفهوم للحرية الشاملة ولبعد الأمن من الخوف والحرية من العوز والحرمان،ومن ثمة احتضان الأمن الإنساني لكل من معايير الكرامة، المساواة والحرية كحقوق مؤطّرة، مؤسّسة، وضامنة لغيرها من حقوق الإنسان الأساسية[5].

---

la qualité des institutions, aux différentes échelles de gouvernance nationales, transnationales et internationales …. "V^0 *:* Patrice MEYER-BISCH, "**L'éthique économique : une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains** ", op.cit., p37.

[1]Patrice MEYER-BISCH.“ **Droits culturels et traitement des violences – aux sources de la sécurité humaine”**,op.cit p,03.

[2] Pierre SANÉ, Moufida GOUCHA et al. **"Human Security: Approaches and Challenges",** Paris ,STEDI MEDIA, UNESCO, 2008, p.03 .

[3] الأمن الإنساني في نطاق منظمة الأمم المتحدة يركز على الإستراتيجية الثلاثية «**3D**»: حقوق الإنسان غير القابلة لتجزئة،الديمقراطية، التنمية أو الحق في التنمية،هذه المفاهيم الثلاث تم توسيعها من قبل كل من *B. Boutros Ghali* و*Kofi Annan* تعتبر في إطار مركز وصلب الأمن الإنساني المرادف لمفهوم الحماية عبر مختلف أشكالها للكرامة المتأصلة للفرد، أنضر في هذا الشأن:

Daniel COLARD, **"**La doctrine de la « sécurité humaine : le point de vue d'un juriste**"**, *Revue Arès*, N^0 47, Vol .XIX , fascicule 1, Avril 2001, p23.

[4] Bertrand G. RAMCHARAN," Human Rights and Human Security", *art.cit.*, p01 .

[5]Liora LAZARUS, **" Mapping the Right to Security"**,in Liora LAZARUS ,Benjamin J GOOLD *(eds.)*," **Security and Human Rights,** USA, Portland, OR,2007,p331




فجوهر الأمن الإنساني بالتالي يتجسد من خلال:وجوب احترام مجموع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعبَّر عنها في إطار مختلف الصكوك الدولية[1]، والسَّعي إلى الحفاظ على الجوهر الحيوي للكائنات البشرية ضد مختلف التهديدات،وتنمية القدرات الإنسانية التي تتجسد في مجموع الحقوق،الحريات والمسؤوليات جنبا بجنب بصفة متكاملة مع القدرات المؤسسية للدولة[2].

ذلك إلى جانب الأهمية البالغة لمفهوم الأمن الإنساني من خلال مساهمته في القضاء على الفجوة بين الأجيال المختلفة لحقوق الإنسان الأساسية، وكذا حلّ الصراعات بين مختلف هذه الحقوق[3]، والأكثر من ذلك،اعتماد مفهوم الأمن الإنساني أساسا على فعالية حقوق الإنسان المترابطة غير القابلة للتجزئة، كما أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية ذاتها –من جهة أخرى-بدورها توفر الأساس المفاهيمي والمعياري للأمن الإنساني، باعتبارها بمثابة الركيزة الجوهري للكرامة الإنسانية والرفاه البشري وأمنه[4]،إذ ثمة إثراء متبادل ومتكامل بين كلا المفهومين لبعضهما البعض[5].

---

[1]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., p 122

[2]Patrice MEYER-BISCH, " **L'éthique économique: une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains** ", in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*,"**L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains** ", Actes du Colloque op.cit., p37.

[3]Human security can help to overcome the divide between different generations of human rights as well as to solve conflicts between human rights, Gerd OBERLEITNER, "Human Security And Human Rights", *art.cit.*, p.21

[4] *Ibidem.*

[5]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., p130s.

الشكل رقم (01): ترابط وتكامل إطار"الأمن الإنساني" بنظام حقوق الإنسان .

الهدف	أبعاد الأمن معرفة بمجموع ضمانات حقوق الإنسان	الوظيفة في المجال العام
الأمن الإنساني الذكاء الإنساني	**الثقــافي** — المحافظة على : - التنوع الثقافي - قدرات الإندماج. - الحريات الثقافية. - التراث .	الأمن السياسي
	الإجتماعي البيئي — الأمــن: -الصحي. -الغذائي. -السكن. الحماية ضد - التهميش و الحرمان. - الحماية ضد الفقر	
	الإقتصادي — الأمــن: - في ممارسة الحريات في العمل. -العمل. - الملكية	احترام و تنوع و توازن الأنظمة.
	المدني — الأمــن: - في ممارسة الحريات . - القضائية، العسكرية و البوليسية.	

رقابة و مطابقة هدف و مفهوم أبعاد الأمن

المصدر:

Patrice MEYER-BISCH, « L'éthique de la coopération internationaleet l'effectivité des droits humains. » ,actes du Colloque international et inter-institutionnel (Bergamo, Italie, 12-14 mai 2005) , Chaire *UNESCO* sur les droits de l'homme et l'éthique de la coopération internationale, Université de Bergame, l'Harmattan, Italie,2006 p,77.





الجدول رقم (02) حقوق الإنسان في الصكوك الدولية تشكل إطارا معياريا للأمن الإنساني .

الأبعاد السبعة للأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية PNUD 1994	**حقوق الإنسان**	**المواد و الحقوق المتضمنة في إطار الصكوك والمواثيق الدولية**
الأمن الاقتصادي: يتطلب وجود دخل أساسي مضمون إما من عمل منتج (من خلال التوظيف في القطاع العام أو الخاص، والعمل المأجور أو العمل لحسابهن الخاص) أو من الدولة تمويل شبكات الضمان الاجتماعي. **التهديدات:**حيث يتمثل التهديد الرئيسي في الفقر والبطالة.	**الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.**	**الإعلان العالمي لحقوق الإنسانUDHR** :(م 17 الحق في الملكية الفكرية، م22الحق قي الضمان الإجتماعي،م23الحق في العمل،م25الحق في الخدمات الاجتماعية،م26 الحق في التعليم.) **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةESCR** :(م06 الحق في العمل، م 07 شروط العمل اللائقة، م 09الحق في الضمان الاجتماعي،م09 الحق في حماية الأسرة، م13و14 الحق في التعليم.)
الأمن الغذائي: الوصول المادي والاقتصادي لجميع الأفراد و في جميع الأوقات على حد سواء إلى الموارد الغذائية الأساسية **التهديدات:** الجوع و المجاعة، غياب العدالة التوزيعية.	**الحق في الغذاء.**	**UDHR**:(م25الحق في الغذاء،السكن،اللباس، و في الرعاية الصحية.) **ESCR**:(م11الحق في مستويات عالية من المعيشة، الحق في الغذاء.)
الأمن الصحي: الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الصحية و السلامة من الأمراض و الأوبئة **التهديدات:** الإصابة والمرض، الأوبئة يتعرض لها أكثر للفقراء في المناطق الريفية ، لا سيما النساء والأطفال ...	**الحق في الصحة.**	**UDHR**:(م25الحق في الغذاء،السكن،اللباس، و في الرعاية الصحية.) **ESCR:** :(م12الحق في مستويات عالية من الصحة.)




الأمن البيئي: ويتطلب الأمن البيئي بيئة صحية ونظيفة **التهديدات:** استنزاف الموارد، التعرض للتلوث والتدهور البيئي.	**الحق في بيئة نظيفة وصحية.**	**ESCR:** (م12الحق في مستويات عالية من الصحة.)
الأمن الشخصي: يتطلب الأمن و الحماية ضد العنف الجسدي. **التهديدات:** أشكالا مختلفة من العنف، ومن تهديدات مختلفة لا يمكن التنبؤ بها .	**الحقوق المدنية.**	**UDHR**: (م03 الحق في الحياة، م 06منع التعذيب،) **CCPR:** م02 المساواة أمام القانون، م 06 الحق في الحياة 9 الحق في الأمن و الحرية م19 الحق في الرأي، م22 حرية الاجتماعات.
الأمن المجتمعي:احترام الأقليات والتمكين الثقافي مع غياب التمييز ضد الجماعات العرقية أو السكان الأصليين واللاجئين . **التهديدات :**الممارسات القمعية التقليدية ، غياب التمكين من ممارسة الحقوق الثقافية المختلفة.	**الحقوق الثقافية**	**UDHR**: م01 المساواة بين الرجال والنساء م2 القضاء على التمييز،المساواة أما القانون و القضاء على التمييز **CCPR:** م02منع التمييز،م03 المساواة بين الرجال و النساء
الأمن السياسي: يتطلب احترام حقوق الإنسان، والحماية من الديكتاتوريات العسكرية. **التهديد:**القمع السياسي، انتهاك حقوق الإنسان، ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة أو الاختفاء، والاعتقال السياسي من والسجن.	**الحقوق السياسية +الديمقراطية**	**الإعلان العالمي لحقوق الإنسانUDHR** :م21الحق في المشاركة السياسية، **العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية CCPR:م** 01الحق في الحرية الذاتية،م25الحق في المشاركة السياسية.

المصدر:

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M CHENOY, “**Human security : concepts and implications”**, op cit, p:128-129.

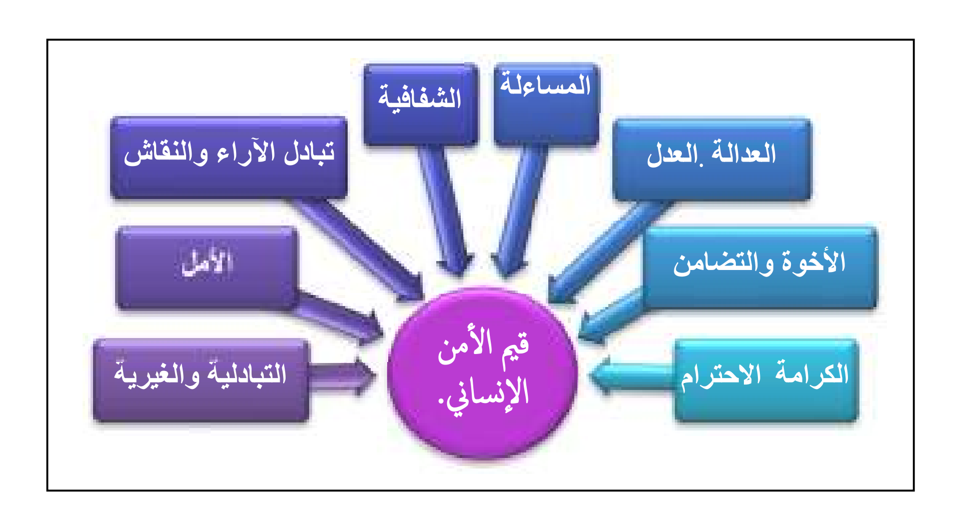



المطلب الثاني

المعايير الأخلاقية والكرامة الإنسانية جوهر لأمن وحقوق الإنسان.

يشكل مصطلح حقوق الإنسان "كقيمة إنسانية جوهرية" مفهوما مركبًا متعدّد الأنساق،الإختصاصات، شاملا لمنظومة متكاملة ذات تعريفات متشابكة،متداخلة،متقاطعة تمتاز بالتعقيد في مستوى التحليل[1]، لا سيما لكون مجموع حقوق الإنسان الأساسية كحقوق لصيقة بالشخصية الإنسانية وطبيعة الفرد[2] والمنصوص عليها في فحوى مختلف الصكوك الدولية للجهاز الحقوقي تستمدّ أساسا قوّتها ومصدرها من مجموع القيم والأخلاق،الاجتماعية والمتجسدة أساسا في كل من قيم: العدالة،المساواة، الأخوة، التضامن، التبادلية....إلخ، [3]ذلك إلى جانب جودة العلاقات مع الغير والآخر،احترام الذات،والكرامة،والإلتزام بالقيم الأخلاقية والقواعد المختلفة للمعاملة بالمثل،مع اعتماد لأخلاقيات المسؤولية كأسس التنمية المستدامة اجتماعيا[4].

شكل رقم (02): القيم والمبادئ المؤسسة للأمن الإنساني.



---

[1] Patrice MEYER-BISCH, "**L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels :principe d'une coopération éthique.** ", in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*," **L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains.** ",op.cit.,p,58

[2] Philippe GERARD, **"L'esprit des droits : philosophie des droits de l'homme"** Bruxelles, Faculté universitaires, Saint Louis, 2007,p18.

[3] Shahrbanou TADJBAKHSH , Anuradha M. CHENOY**, "Human Security Concepts and implications"**, op.cit., p124.

[4] Reiko GOTOH and Paul DUMOUCHEL, "**Introduction** ",in Reiko GOTOH and Paul DUMOUCHEL *(eds)*,"**Against Injustice The New Economics Of Amartya Sen",** Cambridge University Press New York,2009 ,p32s.




وعلى غرار ذلك، فإطار ومفهوم الأمن الإنساني يعتمد بدوره أساسا على البعد الأخلاقي، وبل هو ذاته مـرادف للأخـلاق(1) لاحتوائـه وتضـمُّنه فـي طيَّاتـه لكـل مـن معـاني السـعادة ،التحـرر ،الرفاه،والتبادليـة *Réciprocité Emancipation*... (2)...،ولشـموليته فـي ذاتـه وإطـاره لمبـادئ الأخـلاق والعدالـة،وهو مـا يتمظهر أساسا من خلال تأكيد المفهوم -الأمن الإنساني- على كل من مفاهيم :المسـاواة الاجتماعيـة ، العدالـة، الرَّفاه البشري والكرامة،الأخلاق والآداب العامة(3)، ووجـوب توجيـه سلوكنا تجـاه أمننـة وضـمان الكرامـة الإنسانية للفرد وقدراته الأساسية (4) ،ومن ثمة السعي لتحقيق الرفاه البشري وجودة الحق فـي الحيـاة لجميـع الكائنات البشرية(5).

والبعد الأخلاقي كجوهر في إطار كل من المنظومة الحقوقية(6) ومقاربة الأمن الإنساني على حد سواء، يتجسد أساسا من خلال سواءا:

- اعتماد كل من "مجموع حقوق الإنسان الأساسية " و"الأمن الإنساني" للبعد الإنساني البشري من خلال التركيز على الفرد (الفرع الأول).

- أو من خلال تركيز وتأكيد مفهوم الأمن الإنساني كمسعى ومطلب جوهري هادف لضمانه لـــ"جودة " الحق في الحياة بمفهومه الشامل لمختلف المجالات والأبعاد للأفراد والجماعات مع ضمان لاستدامة هذه الجودة (حقوق الجيلنة والأمن المستدام). (الفرع الثاني).

- اعتماد وتركيز كل من الأمن الإنسـاني ومجمـوع حقوق الإنسـان الأسـاسية للبعد الكوسـموبوليتـاني أو الأخـلاق الكونيـة *Cosmopolitanism Moral* كمفهوم أخلاقـي (7) قـائم علـى جملـة معـايير المسـؤولية ،السلم والاستدامة، المبادئ التي من شأنها تعزيز الكرامة الإنسانية والرّفـاه البشـري بجعلهـا أكثـر انسـجاماً مع البيئة الكوكبيّة(8) .(الفرع الثالث).

---

(1)Peter BURGESS, International Peace Research Institute, Oslo (PRIO) 6/2008,V^{0}: le site ;www.prio.no,consulté le 15/04/2013. et V^{0}: Jorge NEF, **“<u>Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment</u>”**, op.cit.,p25.

(2)Ken BOOTH, **“<u>Theory of World Security</u>“**, Cambridge, Cambridge university press,2007,pp110-115.

(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,*ibid*,p06

(4)*Ibid*, p06, 104 ,124

(5)Peter BURGESS, *ibid*.

(6)Roger KOUSSETOGUE KOUDÉ, “Les droits de l’homme : de l’intuition universaliste à l’universalité récusée **“**, *<u>Revue trimestrielle des droits de l’homme</u>*, N^{0}68, 2006, p 911, 914,915.

(7)*Ibidem.*

(8)Anthony BURKE, Security cosmopolitanism”, *art.cit*,p14




الفرع الأول

اعتماد "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني" لبعد التركيز على الفرد.

إن اعتماد وتبني مبدأ التركيز الإنساني–الكائن البشري-أو الفرد كوحدة تحليل وكائن مرجعي معني بالحماية، من خلال السعي إلى التأكيد على وجوب ضمان حماية الكرامة الإنسانية المتأصلة للفرد باعتبارها القاسم المشترك لكليهما[1]،والضامنة لاستمرارية وبقاء الكائن البشري[2]،بدلا من اعتماد التركيز الحصري على ضمان أمن الدولة هو ما يعدّ مرادفًا للتأكيد على البعد الأخلاقي للأمن الإنساني[3].

إذ أن اعتماد مبدأ التركيز الإنساني أو الفرد مرتبط بثمّة مسؤولية أخلاقية، تتجسّد أساسا في وجوب السعي لإعادة توجيه مفهومي "الحماية" و"الأمن" نحو الكائن البشري،عوض التركيز على أمن وسلامة أراضي الدولة الإقليميّة،وأراضيها كما كان عليه في سياق سيادة المنظور التقليدي للأمن،وذلك كاستجابة لمختلف الصكوك السائدة والمعترف بها دوليًا في مجال كل من حقوق الإنسان، الديمقراطية والحوكماتية[4]، تبنيا لفلسفة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد،ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الإنساني لا سيما في بعده الأمن والتحرر من العوز،القائم أساسا على بعد"أنسنة" خطابات "الأمن" لشموليتها واحتضانها للبعد الإنساني[5].

إذ وعلى حد تعبير"*Chomsky*"فمصطلح "الأخلاق" مرتبط أساسا بالأفراد لا بالدول، واعتماد "الأمن الإنساني" "للتركيز الإنساني"،يعد بمثابة توجه إيجابي وحتمية أساسية،فالقوة الأخلاقية للأمن الإنساني حسب"*Chomsky*" تتجسد حصرا-دون سواها-في العلاقة الترابطية للأفراد بالإفراد،لا الدول بالدول،وبل لا حتى علاقة الدول بالإفراد[6] لارتباطه أساسا ببعد التعاطف الإنساني الشامل في ظل تبنّي واعتماد إطار الأمن الإنساني لبعد الخصوصية ولحوار الثقافات على مستوى متعدد من الأصعدة، وفي ظل تأكيد المفهوم على وجوب "الرُّقِيّ" بالفرد إلى مركز ومستوى "الإنسان"و"المواطن "الحقوقي العــالمي والكوسموبوليتاني[7].

---

[1] Wolfgang BENEDEK , **"Human Security and Human Rights Interaction"**, in Moufida GOUCHA , John CROWLEY *(eds.)*, **" Rethinking Human Security"** ,op.cit., p13.

[2]محاضرات الدكتور برقوق امحند ملقاة على طلبة الماجستير،" **الأمن الإنساني"** جامعة سطيف دفعة 2008 للسنة الجامعية 2010/2009 ،مقياس الأمن الإنساني، غير منشورة..

Frédéric RAMEL , **"**La sécurité humaine : une valeur de rupture dans les cultures stratégiques au Nord? **"**,*art.cit.*, p86

[3]Edward NEWMAN, "Critical Human Security Studies,*art.cit*,p.78.

[4]*Ibidem*.

[5]Des GASPER**," The idea of human security"**, in Richard A. MATTHEW, Jon BARNETT, Bryan MCDONALD, and Karen L. O'BRIEN ,*(eds.)*, **"Global Environmental Change and Human Security",** Cambridge, The MIT Press ,2010,p.29

[6] J. Peter BURGESS, "**The ethical challenges of human security in the age of globalization "**, in Moufida GOUCHA, John Crowley *(eds.)*, *ibid* ,p 49s.

[7]Ian GIBSON, **"**Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security**"**, *Journal Of Peace, Conflict And Development* - Issue 17, August 2011,p93




إذ أن المعايير الأخلاقية في واقع الأمر تتجسد من خلال إضفاء العامل أو البعد الأمني أبعاداً متعددةً،متداخلة ومتكاملة فيما بينها كالتركيز الإنساني ،الذي يجعل بالفرد "الكائن المرجعي ووحدة تحليل معني بالحماية"،ذلك إلى جانب احتواء مفهوم الأمن ذاته لجملة القيم الأخلاقية الأكثر إلحاحا لدى الأفراد والجماعات،لا سيما تلك المتصلة بالحقوق الأساسية للكائن البشري :كالحق في الحياة،التحرر من الفاقة،الحق في العيش في مأمن من الخوف،حق الأجيال المستقبلة في بيئة آمنة،حقوق الكينونة والخصوصيّة والتنوع الثقافي[1]،ومن ثمة هو ما يقتضي وجوب الاستجابة لطلبات وحاجات "الآخر"، والسعي للعمل في إطار الجماعة لضمان ذلك ،وثمة ما يعدّ مرادفاً للإقرار بكون أن حرية الفرد ذاتها قائمة وتعتمد أساسا على حرية الآخر كواجب ومسؤولية [2].

هذا إلى جانب كون أن مجموع القيم الأخلاقية التي تعد كأساس ومرجعّية لضمان فعالية المنظومة الحقوقية تسعى أساسا لتوسيع مختلف القدرات الجوهرية لمختلف الفواعل فيما بينها في إطار تنوع وتعدّد القدرات والمجالات التي تتخذ بذلك شكلي المسؤولية والإلزام[3]،اعتمادا على مبدأ التبادلية في الحقوق، من خلال النّظر إلى مجموع حقوق الإنسان باعتبارها في الأصل حقوقا "للآخر" أو"الغير"، في حين أن حقوق "الذات" تظلّ تتمظهر في نمط المسؤولية والواجب من أجل الإستجابة لحاجات الآخر وحقوقه[4].

ومن ثمة،فالاعتماد على البعد الأخلاقي[*] يتجسد أساسا في سياق "الأخروية و الغيرية" من خلال الاعتراف والتأكيد على أهمية "الآخر" أو "الغير" "*L'autre*"باعتباره صاحب حق،حرية ومسؤولية في إطار منظومة حقوق الإنسان[5]، كشرط جوهري لفعالية هذه الحقوق[6]،من جهة أخرى ففعالية حقوق الإنسان ذاتها تعتمد بدورها على مجموعة من المعايير الجوهرية من بينها وجوب الربط والضمّ بين مختلف القدرات الفردية فيما بينها، وفيما بين القدرات الفردية والهياكل المؤسساتية السائدة في إطار النظام

---

[1] Daniel COLARD, La doctrine de la « sécurité humaine » le point de vue d'un juriste, *art.cit.*, p 12.

[2]Ken BOOTH, "Security and Emancipation", *Review Of International Studies*, Vol.17, Nº 4, 1991, p319-322.et,V⁰:Ken BOOTH, "**Theory of World Security**", op.cit., p4-5, « *L'effectivité peut alors être définie comme une adéquation entre les capacités personnelles et institutionnelles* ",V⁰ : Patrice MEYER-BISCH, " **Coopération et partenariat : le cadre et les principes L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique** ", op.cit.,p 57.

[3]*Ibidem.*

[4]Lionel PONTON, "**Philosophie et droits de l'homme de Kant a Levinas** ", librairie philosophique. J .Vrin 1990, p200, 205.

[*]*« Dans le concret, les droits de l'homme se manifestent à la conscience comme droits d'autrui et dont je dois répondre. Se manifester originellement comme droits de l'autre homme et comme devoirs pour un moi comme mes devoirs dans la fraternité : c'est là la phénoménologie des droits de l'homme. »,V⁰ : Ibidem.*, V ⁰:Emmanuel. LEVINAS, « **Hors Sujet »**, Montpellier, Fata Morgana, Coll. « biblio/essais », 1987, p169.

[5]Patrice MEYER-BISCH, "**L'éthique économique : une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains** ", op.cit., p09

[6]Yaël ATTAL-GALY, "**Droits de l'homme et catégorie d'individus**", Préface de Hugues MOUTOUH, France, L.G.D.J,2003, p71




الاجتماعي[1]،اعتمادا على الذكاء المشترك للأفراد والمؤسسات من خلال تقوية القدرات الحيوية لهؤلاء باعتباره أفضل كفالة لضمان فعاليته[2] .

بالتّالي فالتركيز الإنساني من خلال معاملة الفرد كغاية في ذاته لا كوسيلة[3]،كبعد أخلاقي تستند إليه كل من: فعالية منظومة حقوق الإنسان وإطار الأمن الإنساني- بصورة مزدوجة- يتجسد من خلال مايلي :

<u>أولا:</u> <u>الفرد كوحدة تحليل وموضوع مرجعي في إطار الدراسات الأمنية</u>[4] :باعتباره الكائن المرجعي المعني بالحماية من مختلف التهديدات المزمنة،من خلال وجوب الإستجابة لحاجاته الضرورية،تمكينه من الإنتفاع بمختلف حقوقه الأساسية،تقديس كرامته المتأصلة،وإدراج البعد التضامني والأخلاقي الإنساني لضمان تحريره من حالة العـوز والفقر المدقع[5].

إضافة إلى وجوب ضمان احترامٍ للخصوصيّة الثقافية للفرد سواء ما يتعلق بمعتقداته الدينية، العرقية،الإثنية[6] ضمان بذلك لتوفير بعد الأمن والسلامة من مختلف مصادر الخوف،مع التأكيد على المستوى النظري-على حد المنظور الكانطي- أن انتهاك "الأمن" في جزء واحد من العالم هو ما يعد مرادفا لانتهاكه في كل مكان،وأن انتهاك "الأمن" على مستوى واحد هو مرادف لانتهاكه على جميع المستويات ومستوى متعدد من الأصعدة[7].

لا سيما وأن مفهوم "الأمن" ذاته المرادف لغياب التهديدات،يعتمد أساسا على مبدأ التحرر "*Security as Emancipation*"،من خلال وجوب العمل على تحرير*Emancipation* الأفراد والجماعات من مختلف القيود البشرية والمادية، كون أن مصطلح التحرر يعد بمثابة جزءا أصيل لا يتجزأ عن فكرة "المعاملة بالمثل" وفكرة "التبادلية في الحقوق"،تبنيا في ذلك للمبدأ الكانطي "بأني لست حرا حقا حتى يكون كل واحد حرا" أو غيري حرا"، « *Iam not truly free until everyone is free* » مع وجوب معاملة الأفراد كغايات في ذاتها ولا كوسائل، واعتماد المساواة في الحرية،لا سيما مع كون كلّ من مفهومي" الأمن" و"التحرر" وجهان لعملة واحدة[8] .

---

[1] Patrice MEYER-BISCH, *ibid*,p 08.
[2]Patrice MEYER-BISCH," **<u>Indivisibilité des droits de l'homme.</u>** ",in Adriantsimbazovina , H.GAUDIN , J-P Marguenaud , ST. RIALS et F. SUDRE *(dirs.)*, op.cit.p418
[3] "*….The treatment of people as ends, and not merely as means….*",V⁰:Paulette DIETERLEN,"**<u>Poverty :a philosophical approach</u>** ", New York ,Edition,Rodopi,2005,p34s.
[4]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , op.cit p14.
[5] Pierre SANE, Moufida GOUCHA, et autres…, "**<u>La sécurité humaine : approches et défis.</u>** ", Paris, STEDI MEDIA, UNESCO, 2009, p-xiv , 03, 21.
[6] *Ibidem*.
[7]Tim DUNNE and Nicholas J. WHEELER , "Theory and Practice 'We the Peoples': contending discourses of security in human rights" ,*<u>International Relations</u>*, Vol. 18, N°. 9,2004,p 20
[8]Ken BOOTH, "Security and emancipation ", *art.cit.*, p319,.322 .




ثانيا: -أو من خلال اعتبار الفرد كصاحب حق حامل لمجموعة من الحقوق والواجبات لتحقيق جودة الحق في الحياة ومستوى معيشي مقبول [1]،اعتمادا على معايير العدالة [2] في إطار تنمية قدراته الشخصية وتوسيع خياراته الفردية،لارتباطهما بممارسة الحريات الأساسية[3]،استجابة بذلك لكل من مقتضيات: الحرية، الكرامة الإنسانية، التبادلية، الغيرية، الأخوة(...)[4]باعتبارها ضرورة لتحقيق الديمقراطية وإعادة بناء التبادلية، كون أنّ مصطلح" الأخلاق "ذاته مرادف" للتبادلية " *Réciprocité* و"الغيرية" ذلك على غرار كل من معايير العدالة ،وتحقيق بعد الرفاه البشري[5]على حد تعبير*Peter Burgess*[6].

---

[1] Patrice MEYER-BISCH, " **Coopération et partenariat : Le cadre et les principes L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique** ", in, Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*, "**L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains**", Actes du Colloque op.cit.,p145.

[2] Christopher W. MORRIS *(ed)*,"**Amartya Sen. Contemporary Philosophy in Focus**", First published 2009, Cambridge, Cambridge University Press 2010,p 40.

[3] Paulette DIETERLEN, "**Poverty: A Philosophical Approach**", op.cit., p33-34-46.

[4] كما أنه تجدر الإشارة إلى أن المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت صياغتها الأولى المقترحة من قبل*Carlos ROMULO* ممثل الفيليبين في إطار الاجتماع التاسع للجنة الصياغة، في 10 ديسمبر 1947، كالآتي:" **كل الرجال إخوة**. ....، ولدوا أحرارا ويملكون الكرامة والحقوق المتساوية." وذلك من خلال التأكيد على بعد ورابطة الأخوة .

……. "**All men are brothers**". Being endowed by nature with reason and conscience, they are born free and possess equal dignity and rights "V:^{0} Bertrand G. RAMCHARAN, "**Contemporary human rights ideas**" , op.cit.,p57.

[5] Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M.CHENOY**,** *ibid*, p.51.

[6] Jean-Louis LE MOIGNE, "**L'interaction réciproque du comprendre et du faire.** ", In , **Droits de l'homme et grande pauvreté**, Colloque, op.cit p512, et V^0 : J. Peter BURGESS, International Peace Research Institute, op cit.




الفرع الثاني

التركيز على "جودة " الحق في الحياةQoL للكائن البشري-كمسعى للأمن الإنساني

إن مقاربة الأمن الإنساني إلى جانب اعتمادها وتأكيدها على البعد الإنساني والتركيز البشري ومعايير الكرامة الإنسانية المتأصلة كبعد أخلاقي له(1) لكونه كتصور شمولي ومقاربة شاملة للأمن لاحتضانه لأبعد من مجرد غياب الصراع والعنف بل لارتباطه المباشر والوثيق الصلة بالعلاقات الإنسانية وتأكيده على البعد الإنساني،من حيث الاعتماد المتبادل، التنوع الثقافي، احترام البيئـة الديمقراطية،والوفاء بمختلف الضروريات الحيوية...إلخ(2).

كما أنه من جهة أخرى فالبعد الأخلاقي للمفهوم يتمظهر بدوره من خلال تركيز "الأمن الإنساني على بعدو معيار "الجودة"، وجودة الحق في الحياة(3) QoL *Quality of Life* الذي وعلى الرغم من كونه مصطلح حديث الظهور إلى جانب صعوبة تحديده بدقة،إلا أنه فمن المتفق عليه أن مفهوم "جودة" الحق في الحياة"*Quality of Life* يشير أساسا إلى جملة المعاني المماثلة لكل من مفاهيم: الرفاه ،الحياة الجيدة، والسعادة,*Welfare, Happiness, Goodness, Well-Being* (4).

الجدول رقم (03):بعض مجالات جودة الحياة.

Andrews & Withey1976: العناصر والأبعاد المعنيّة	Allardt 1993: دراسة مقارنة اسكندنافيّة للرّفاه	Cummins 1996: المجالات الحيّاتية للإشباع	Anand & Sen 1994: الأبعاد الأساسية للرّفاه
وسائل الإعلام، الموارد المعايير المجتمعية، العمل، السكن، الخدمات، العادات الزواج، الأطفال، العلاقات العائلية، الدين، الصداقة، التعليم الذاتي، الجمال، الصحة، الإستقلالية	**الإمتلاك Having**: السكن، العمل، الصحة، التعليم **الحب Loving**:الإرتباط، العلاقات مع الآخر، **الوجودBeing**: النشاطات	الأبعاد المادية للرّفاه، الصحة، الإنتاجية ،الخصوصية الذاتية، علاقات الصداقة ،المشاعير،الرّفاه.	طول العمر،الوقاية من الأمراض المميتة، التعليم، التغذية، الحرية الشخصية.

(1)*Ibidem.*

(2)Tara MCCORMACK ,“Power and agency in the human security framework“,*art.cit.*, p113

برقوق امحند ، " **التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني** "،المرجع السابق.

(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., p46,et V⁰: supra Notes of Des GASPER,” Securing Humanity: Situating ‘Human Security’ as Concept and Discourse”, *Journal of Human Development* ,Vol. 6, No. 2, July 2005,p227,et V⁰:محاضرة الدكتور "برقوق امحند، بعنوان " **الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني**"،المرجع السابق.

(4)William Ernest BAKER ,Defining Quality of Life in Alabama: A Perceptual Community Based Definition for Local Leaders, *International Journal Of Public Administration*, Vol. 26, No. 7, 2003, p734, and ,about An analytical summary of QoL and WB approaches see:Bob HENDRIKS ,”**Urban Livelihoods, Institutions and Inclusive Governance in Nairobi:‘Spaces’ and their Impacts on Quality of Life, Influence and Political Rights**”, Vossiuspers UvA , Amsterdam University Press, 2010,p34s.

		السياسية ،الفرص..	

المصدر:

Alice SINDZINGRE, **"The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective "**, in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty"** , New York ,Palgrave Macmillan,2007, p109s.

ذلك أن الأمن الإنساني من خلال تشديده على الطابع العالمي المترابط لجملة الحريات الأساسية لحياة البشر،وهي:التحرر من الخوف، والتحرر من العوز،وحرية العيش بكرامة إلى جانب ترابطه الوثيق بكل من الأمن،التنمية وحقوق الإنسان كلبنات بناء أمن الأفراد(1)،فهو بذلك يركّز أساسا على ضرورة ووجوب تحقيق معايير**"جودة الحق في الحياة"**بصفة شاملة لمختلف الأبعاد الضرورية المؤسّسة للرّفاه البشري،مراعاة بذلك للطّابع الشامل والمتعدّد الأبعاد لمفهوم "الجودة" كمفهوم شخصي مجرد،ذات قاعدة عريضة وطبيعة شاملة(2).

إذ أن التمكين من "الجودة" كمطلب ومسعى جوهري يهدف مفهوم الأمن الإنساني إلى ضمانه،لا يقتصر حصرا على مستوى قطاع،أو بعد معين فحسب،بل وجوب شموليته لمختلف القطاعات،الأبعاد وعلى مستوى متعدد من الأصعدة،ضمانا بذلك لتوفير جودة التمكين من الإنتفاع والإشباع الفعليين من مختلف الحقوق الأساسية وضروريات أبعاد الحياة البشرية:كجودة الحق في السكن،جودة الفرص، القدرات(*) الجودة البيئية، جودة المؤسسات السياسية(**...**)(3).

ذلك إلى جانب تضمن وشمولية مفهوم "الجودة" على بعد الاستدامة، تمكينا بذلك الأجيال المقبلة المستقبلية من الانتفاع بأفضل وأجود شروط الحق في الحياة:جودة الســـلم، الأمن،ديمقراطية مستقرة، بيئة صحية (...)(4)،كلبنات جوهرية لضمان الأمن الإنساني بأبعاده السبع المتكاملة غير القابلة للتجزئة،لا

---

(1) Ian GIBSON, **"**Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security**"**, *art.cit*,p85

(2) Carl DEBB, "Cross-Cultural Awareness in Quality of Life Assessment", *The New School Psychology Bulletin*, No. 2,Vol.5, 2007,p12.et V 0:Carl COHEN, "On the quality of life: some philosophical reflections", *Circulation*, Vol .66, suppl.III, November, 1928, p29-30-33.

(*)d'aprés Sen "*quality of life is to be assessed in terms of the capability to achieve valuable functionings"* ,V0:Christopher W. MORRIS, *ibid*,p07

(3) Daniel LITTLE,**" The paradox of wealth and poverty: Mapping the Ethical Dilemmas of Global Development"**, USA, Westview Press,2003,p11,13.

(4) Karen L. O'BRIEN and Robin M. LEICHENKO, "**Global Environmental Change, Equity, and Human Security**",in Richard A. MATTHEW, et al *(eds.)*," **Global Environmental Change and Human Security**", op.cit,p167.

سيما من خلال تأكيد مفهوم "الأمن الإنساني" على أنّ أي تهديد أو تحدّ لجودة "الحق في الحياة"، بوصفها عنصرا أساسيا له يعد بمثابة تهديد أمني ومن شأنه التّهديد والتّغييب بالأمن الإنساني ذاته[1].

[1]Zaryab IQBAL ,**" Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security"**, in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, **" Global Security: A Vision for the Future."**, op.cit. p 164.

الفرع الثالث

اعتماد الأمن الإنساني ومجموع حقوق الإنسان الأساسية للبعد الكوسموبوليتاني.

مفهوم الكونية"*Cosmopolitanism* مصطلح يستمد مصدره من الكلمة اليونانية*Kosmoupolités* والذي يقصد من *خلاله* مواطن من العالم[1] ،والكونيّة أو الكويموبوليتانية" *Cosmopolitanism* كمفهوم أخلاقي ينطوي أساسا على شروط الحق في الضيافة العالمية[2] باعتبار أن مفهوم الكونية أو الكوسموبوليتانيّة يشير إلى منطق تفكير وممارسة هادف لبناء عالم ونظام دولي أكثر عدالة وشمولا لكل من معايير المسؤولية،السلم والاستدامة،اعتمادا على مجموع القواعد والمبادئ القانونية،والتي من شأنها تعزيز الكرامة الإنسانية والرّفاه البشري بجعلها أكثر انسجاماً مع البيئة الكوكبيّة[3] .

ويتمظهر اعتماد وتبني مفهوم الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان للبعد الأخلاقي،من خلال تركيز كلا المفهومين على البعد والمنطق الكوسموبوليتاني العالمي،أو الأخلاق الكونية *Moral Cosmopolitanism* كمفهوم أخلاقي[4]،هادف أساسا لتمكين الأفراد من الوصول لـــ"جودة حياة" *To live a good life* في إطار وخارج حدود التقاليد الثقافية الخاصة للفرد، تخطيًا بذلك للحدود القومية عبر مختلف المستويات-القطاعات- سواء الاجتماعية،الثقافية،الاقتصادية أو السياسية،لا سيما ما تعلق منها بالإمكانات المتعلقة بالديمقراطية والمواطنة العالمية، أو بالأطر الجديدة للتعاون بين الحركات والشبكات الاجتماعية التي تتخطى الحدود القومية[5] .

إذ أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية-كفئة من الاعتبارات والمطالب المبررة أخلاقيا-فهي قائمة أساسًا على البعد الكوسموبوليتاني،الحقوق أو الأخلاق الكونية العالمية كمنظور معياري جوهري، وهو ما يتمظهر من خلال اعتماد وتبنّي مجموع حقوق الإنسان ذاتها لكلّ من مبادئ العدالة،المساواة، الاحترام،تقديس واحترام الكرامة الإنسانية للأفراد(...) [6]،إلى جانب تركيز مجموع حقوق الإنسان الأساسية على حماية المصالح الأساسية للأفراد والجماعات وعلى "مدى أهمية" الإستجابة لمطالب هؤلاء،مع اعتبارها كواجبات عالمية مترابطة استنادا للطبيعة الإنسانية الفطرية للكائن البشري[7].

ذلك أن المنطق "العالمي الكوسموبوليتاني" قائم أساسا على فكرة "عالمية حركة التضامن الدولية" والمرادفة للإقرار بالتزام ومسؤولية أخلاقية على عاتق كل شخص تجاه شخص آخر ذلك باعتباره

---

(1)Mary KALDOR," Comment on security cosmopolitanism", *art.cit* , p42s.
(2)*Ibidem.*
(3)Anthony BURKE, Security cosmopolitanism", *art.cit*,p14
(4)*Ibidem* et V0: Charles JONES," Human Rights And Moral Cosmopolitanism", Critical Review of International Social and Political Philosophy,Vol. 13, No. 1, March 2010,p119s
(5)Anthony BURKE, *ibid*.
(6)*Ibid*,p119s
(7)*Ibidem.*

كمواطن عالمي في المجتمع العالمي ذو مكانة أخلاقية يستحق الاحترام الأخلاقي بغضّ النظر عن بيئة انتمائه ،خصوصيته، قيدته،التزامه الديني(...)[1].

وعلى غرار ذلك،فبدوره مفهوم "الأمن الإنساني" الذي يعد كنقلة نوعية في إطار الدراسات الأمنية، لتركيزه على ما بعد الأمن القومي والتقليدي أو ما بعد أمن الدولة ككائن مرجعي معني بالحماية، بل تمحوره-الأمن الإنساني- أساسا على وجوب ضمان أمن وسلامة الكائن البشري،"أمن" و"حرية" الفرد من الخوف والفاقة[2]،فسواء كأداة للسياسة العامة أو كمجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية،فهو مفهومٌ يعتمد أساسا في إطار جداول أعماله على ثلاث عناصر رئيسية[3]:

- التقدم الديمقراطي، صيانة حقوق الإنسان وتعزيز الرفاه البشري للأفراد والجماعات داخل الدول[4].
- السعي إلى إقامة حوكمة عالمية لنظام تنظيمي لأمن إنساني عالمي[5].
- بناء نموذج يحدد سياسة وأرضيّة استطراديّة لاتقويضيّة لعلاقات القوى، ويسّهل أمننة مختلف وشتّى جوانب وأبعاد السياسة الأمنيّة العالميّة[6].

وبالتالي فمن خلال تركيز مفهوم "الأمن الإنساني على صيانة، توسيع وحماية الحريات الحيوية للأفراد والجماعات من مختلف التهديدات الحادة، والتمكين هؤلاء على السيطرة على مختلف السبل المعيشية المستدامة،اعتمادا على سياسة أمنيّة فعالة هادفة لتحقيق الحماية والإنتفاع الفعلي من مجموع الحقوق الأساسية، ولا سيما وبِسَعْيْ المفهوم لوضع وإعداد صياغةً عالمية لحمايةً للأكثر ضعفًا،في جميع مناطق العالم بتوفير الأمن الشامل عوض أمن الضيق للدولة [7].

ومن ثمة فيمكن استقراء اعتماد مفهوم "الأمن الإنساني" أساسا للبعد الكوسموبوليتاني على غرار الهيكلة والمنظومة الحقوقية كإطارا معياريا تعرف مفهوم الأمن الإنساني،لا سيما من خلال سعي هذا الأخير لبناء صياغة عالمية شمولية أخلاقية لمفهوم "الأمن" باعتباره كأداة نظرية وعملية هادفة لبلوغ السلام العالمي الشامل،وذلك مرتبط أساسا لاحتواء وتبني مفهوم "الأمن الإنساني" ذاته في مضمونه وفحواه للمنظور العالمي الإنساني،[8]باعتباره مفهوم يعتمد التركيز أساسا على كل من المبادئ الجوهرية

---

[1]Stan van HOOFT, “Cosmopolitanism as Virtue “,*Journal of Global Ethics*,Vol. 3, Nº. 3, December 2007, p303
[2]Efstathios T. FAKIOLAS,” Human and national security: a relation of contradiction or commonality?”, *art.cit*,p369.
[3]*Ibidem.*
[4]*Ibidem.*
[5]*Ibidem.*
[6]*Ibidem.*
[7]Ian GIBSON, **“**Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security**”**, *art.cit*,p85
[8] *Ibidem*




الأخلاقية :كالمساواة بين البشر كمواطنين عالميين ،مع احتواء المفهوم من جهة أخرى لفكرة الاختلاف والخصوصيّة مراعاةً بذلك لذاتية وأخروية الآخر تقديسا للذات البشرية[1].

وفضلا لما سبق،تتضح أهمية البعد الأخلاقي كجوهر حيوي في إطار كل من مقاربة الأمن الإنساني وكشرط لفعالية منظومة حقوق الإنسان الأساسية[2]،التي تعد ذاتها بمثابة الإطار المفاهيمي والمعياري للأمن الإنساني،وهو ما يتجسد من خلال التركيز على الفرد كوحدة تحليل،مع اعتبار **"الأخر"** في نطاق علاقة الإنسان بالإنسان[3]"*La relation de l'homme à l'homme*"جوهرا وذو قيمة في ذاته كصاحب حق وحرية،مع التأكيد على مسؤولية الذات تجاه الآخر-الفرد-استجابة للواجب الأخوي، التبادلية والتضامن كحق من الحقوق الأساسية "للآخر" [4].

وبالتّالي ومن خلال الإقرار واعتبار "الآخر"،أو "الغير" كفاعل وكائن مرجعي معني بالحماية في إطار الدراسات الأمنية،وعلى مستوى المنظومة الحقوقية،كصاحب حق،حرية ومسؤولية،تقتضي الضرورة وجوب تمكينه من الحماية اللازمة لضمان كرامته،حقوقه وحرياته الأساسية،ذلك لكون أن الأخلاق المرادفة لمجموع القيم الفردية كأساس لحقوق الإنسان،تعتمد كمرجعية لها على كل من معايير الجودة، الفعالية، المسؤولية[5]،مع الجدير بالذكر لوجود ثمة ترابط واتصال وطيدين بين مختلف هذه المفاهيم ومفهوم "الأمن الإنساني" كإطار سياساتي حيوي،ومقاربة إنسانيّة هادفة أساسا إلى تحقيق "الأمن العالمي" أو ضمان "الأمن" بمفهومه الواسع.

كما أنه وسعيا للبناء والتأسيس لنسق قيمي كوني يأخذ في الاعتبار أساساً الحفاظ على بعد الكرامة الإنسانية، وتحقيق أمن الإنسان،إلى جانب ضمان حوار الثقافات على الصعيد العالمي وكهدف جوهري لها إلى تحقيق معايير جودة الحق في الحياة [6]،فتعتمد بدورها المقاربة الإنسانية المجسدة في إطار "مفهوم الأمن الإنساني" تغليب وترجيح مجموع القيم المشتركة عوض المصلحة الوطنية للدولة[7]،ذلك إلى جانب تركيز "المقاربة الإنسانية" وتبنيها لتقنين الثنائية والازدواجية المتكاملة بين كل من "إطار حقوق الإنسان

---

(1) Mary KALDOR," Comment on security cosmopolitanism", *art.cit* , p42s.

(2) محاضرات الدكتور "مويسي بلعيد "بعنوان "**إبستيمولوجية حقوق الإنسان"** ملقاة على طلبة الماجستير " حقوق الإنسان والأمن الإنساني" ،جامعة سطيف دفعة 2008 للسنة الجامعية 2010/2009 ،غير منشورة.

(3) Lionel PONTON, " **Philosophie et droits de l'homme de Kant à Levinas** ", op.cit., p185s

(4) Emmanuel LEVINAS ,"**Les droits de l'homme et les droits d'autrui en Indivisibilité des droits de l'homme d'Emmanuel**. ", actes du IIème Colloque interuniversitaire, Editions Universitaires, Fribourg, 1985,p44s.

(5) Raymond WEBER, "**Ethique de la coopération Internationale** ",in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI et Victor TOPANOU *(dirs.)*, "**L'éthique de la coopération internationale et l'effectivité des droits humains.** ", actes du Colloque, op.cit .p156.

(6) محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان" **الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني**" ،المرجع السابق.

(7) Gerd OBERLEITNER, "Human Security: A Challenge to International Law?, *art.cit*.,p190.







الأساسية غير قابلة للتجزئة" وإطار" الأمن الإنساني "توفيرا وضمانا لنسق حقوقي أكثر شمولي،تكاملي، عالمي كوسموبوليتاني[1].

[1] *"……There is a complementarity between the concepts of human rights and human security. There is some-thing deeply attractive in the idea that every person anywhere in the world, irrespective of citizenship or location, has some basic rights that others should respect".* ,V0:Francisco ROJAS ARAVENA, "**Human Security: A South American Perspective**" ,in Hans Günter BRAUCH et al *(eds.)*,**"Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts"** , Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Vol. 4, Berlin ,Springer,2009.,p 1080, et aussi V0:Tim DUNNE and Nicholas J. WHEELER, **"**Theory and Practice 'We the Peoples': Contending Discourses of Security in Human Rights**" ,** *art.cit*, p 20

المطلب الثالث

منطقي الواجب والمسؤوليّة أساس الهيكلة الحقوقية وضمان أمن الإنسان

الأمن الإنساني الذي يعد بمثابة حركة انتقالية نزولية من أمن الدولة إلى أمن الفرد" الإنسان" باعتباره الكائن المرجعي للأمن الإنساني المعني بالحماية[1] ،يسعى أساسا لتحقيق جودة الحق في الحياة كجوهر له[2]، ذلك إلى جانب ضمان بعد الكرامة الإنسانية باعتبارها الضامنة لبقاء واستمرارية الكائن البشري[3]،من خلال تبنّيه لجملة من الميكانزمات والتي من شأنها الوقاية من مخاطر عدم الاستقرار،الاجتماعي ،السياسي ونشوب الصراعات والنزاعات...[4]

والأكثر من ذلك، فمن خلال اعتماد وتركيز مفهوم وإطار الأمن الإنساني وبشكل متزايد على أخلاقيات جوهرية أكثر،كحق الشعوب في الأمن من الحاجة"و"الأمن من الخوف"،وبل حتى التوسيع في مفهوم الفرد ليشمل بذلك إدماج الفئات الهشّة التي عانت الاستبعاد (النساء) أو التّجاهل إلى حد كبير(الأطفال)[5]،هو ما يقتضي بالضرورة الاستجابة والالتزام بمفهومي "الواجب والمسؤولية".

لا سيما بالنظر لأهمية الجوهرية لبعد المسؤولية أو الواجب كشرط لضمان الكرامة المتأصلة للفرد ،من حيث أن كلاهما فمن جهة يعززان الأهمية الأخلاقية والسياسية للأمن الإنساني[6]: الحماية والتحرر من مختلف التهديدات المزمنة لارتباط الحق في الحياة ببعد الكرامة الإنسانية[7]،ومن جهة أخرى أن احتلال مفهومي "الواجب والمسؤولية" لمركزية وأهمية على مستوى المقاربة الحقوقية[8]،مرتبط أساسا ببعد تضمن واحتواء مجموع حقوق الإنسان الأساسية ذاتها لجملة واسعة من الالتزامات والواجبات تجاه الفرد كصاحب حق،حرية، ومسؤولية[9]، في إطار رابطة "المواطنة" كمفهوم حامل في طياته للثنائيّة المتكاملة *Dichotomie*" لمفهومي "الحق" و"الواجب*Notion of obligation and duty*" ذلك كون

---

[1] S.Neil MACFARLANE and Yuen. FOONG KHONG *(eds.)*, **"Human security and the UN: A critical history"**, op.cit ,p161-163

[2] Gerd OBERLEITNER,*ibid*.

[3]محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان **"الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني"** ،المرجع السابق.

[4]المصدر نفسه.

[5] S.Neil MACFARLANE .S and Yuen. FOONG KHONG *(eds.)*, *ibid*,

[6] OBERLEITNER states that :"*The notion of legal duties and obligations complements the recognition of the ethical and political importance of human security*",V⁰ **:**Gerd OBERLEITNER, Porcupines in love: The Intricate Convergence of Human Rights And Human Security, *art.cit.*,p598.

[7] Jean-Baptiste Kossi GALLEY , **"** La mondialisation économique saisie par les droits de l'homme **"**, *Revue Trimestrielle Des Droits De L'homme*, N⁰66 ,2006,p 428.

[8]Des GASPER," Securing Humanity: Situating 'Human Security' as Concept and Discourse", *art.cit*,p234

[9]Stamatios TZITZIS, **"Les droits fondamentaux :de l'être en soi à l'être en relation"**, in Stamatios TZITZIS*(dir.)*,**"** l**es défis des droits fondamentaux"**, Actes des deuxièmes journées scientifiques du réseau droits fondamentaux de l'agence universitaire de la francophonie, Bryland, Bruxelles, 2000, p 262.




أنّ التمتع بحقوق الإنسان يشمل أيضًا تفاعلاً بين المطالبة بالاستحقاقات وما يتصل بها من واجبات والتزامات تجاه الفرد[1].

[1] Michel MARCUS, **“<u>Sécurité et démocratie à l’épreuve de la violence</u>”**, Strasbourg, éditions conseil de l’Europe, 2003, p89.

والثنائية في إطار هذا السياق هي ثنائية إيجابية بمعنى التكامل بين الحق والواجب، ذلك أن الواجبات مضمنة بصفة ضمنية في إطار الواجب




الفرع الأول

اعتماد منطقي الواجب والمسؤولية كمطلب جوهري لفعالية المنظومة الحقوقية.

إذ أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية تسعى وكمطلب أساسي لها لحماية المصالح الأساسية للأفراد ضد مختلف التهديدات المزمنة المهددة والماسة بتلك المصالح كانعكاس لمطالبات مرتبطة أساسا ببعد الكرامة الإنسانية وبالحالة المعنوية للفرد،وبالتبعية هو ما يقتضي وجوب الإقرار والإعتراف بواجبات والتزامات على عاتق غيرها من الكائنات البشرية الأخرى،لا سيما بالنظر لكون أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية ذاتها تعد بمثابة استحقاقات عالمية لكل شخص ،من ثمة هو ما يقتضي وجوب حمايتها والتمكين الفعلي[1] .

بالتالي وباستقراء منظومة حقوق الإنسان الأساسية التي تعد بمثابة الإطار المفاهيمي،والمعياري وأساس مفهوم الأمن الإنساني،ذلك إلى جانب كل من مجموع الحريات الأساسية ومعايير الديمقراطية والعدالة[2]،نستشف تضمنها وإقرارها لمجموعة من الواجبات والإلتزامات التي تعدّ بمثابة المصدر الأساسي لفعالية حقوق الإنسان بصفة عامة[3]،فالحق يعد بمثابة ادعاء بأن للشخص التزام مقابل من جانب البعض الآخر لتلبية هذا الادعاء، وبالتالي فمفهوم"الحق" يعتمد على بعدين أساسين[4]:

- المطالبة بالحق من قبل صاحب الحق [5].
- وبُعد الأداء والإستجابة للالتزام من قبل حامل أو صاحب الإلتزام[6] .

وتجريد بعد "الحق" من بعد "الالتزام" و "واجب الأداء"، هو ما يجعل من هذا الادّعاء مجرد طلب أو التماس، بعيد كل البعد عن مفهوم "الحق"[7].

---

(1)Charles JONES," Human Rights And Moral Cosmopolitanism", *art.cit* ,p117

(2)Alexandra AMOUYEL," What is Human Security?" , *art.cit.*,p.13

(3)ويقصد بالمفهوم العام للواجب أي فعل أو سلوك يعتبر أنه ملزما للفرد أخلاقيا أو قانونيا بغض النظر عن ميوله أو نبذه الذاتي له وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن للإعلان العالمي لـ1789 لم يتضمن أية إشارة لبعد الواجب لكن من خلال استقراء الإعلان العالي لحقوق الإنسان لـ1948 قد تم التأكيد في إطاره على وجوب الإلتزام بأداء مجموعة من الواجبات الملقاة على عاتق الفرد باعتبارها مصدر أساسي للحقوق،وهو ما تم التنصيص عليه صراحة في إطار نص المادة 29 من الإعلان: أنضر كذلك في هذا الشأن :

Bertrand G. RAMCHARAN, **"Contemporary human rights ideas"**, op.cit., p15, 16,58 V0 : Faës HUBERT, "_ Sens et valeur des droits de l'homme ", *Revue d'éthique et de théologie morale*, Vol.2, N°264, 2011,p73,88,75,76, et V0 :Dany RONDEAU, **"**La relation des droits aux devoirs : approche interculturelle **"**, *Revue ASPECTS*, N0 1, 2008,p 159 ,et en ce sens Dany RONDEAU à écrit : « […] *Il faudrait être aveugle pour ne pas voir les nombreux devoirs qui constituent la trame de fond du tissu juridique de nos sociétés contemporaines* » et, V0: Joseph YACOUB, " Pour un élargissement des droits de l'homme " **,***Revue Diogène*, Vol.2 ,N° 206, 2004,p103 ,108,120.

(4)Siddiqur Rahman OSMANI, "Poverty and Human Rights: Building on the Capability Approach",*Journal of Human Development*, Vol. 6, No. 2, July 2005,p p208

(5)*Ibidem.*

(6)*Ibidem.*

(7)*Ibidem.*




ذلك إضافة لوجود لثمة علاقة ترابط تبادلية ضمنية بين كل من الحقوق والواجبات بين الأفراد[1] تتجسد من خلال كون أنّ:

- احترام حقوق الآخر باعتبارها حقوق ذاتية من شأنه أمننة والتّوسيع من فعالية قدرات وحق الفرد ذاته[2].
- ومن جهة أخرى فاستجابة الفرد والتزامه لواجباته هو ما يؤدي بالتبعية إلى تمكين "الغير" و"الآخر" بدوره من تحمله لواجباته والوصول إلى مختلف الحقوق المقررة له كصاحب حق، حرية، ومسؤولية[3].

إذ أن منطق الواجبات محدود ومحدّد في إطار جماعي "كحركية" جديدة لتجاوز داخلي لمفهوم فردانية وأنانية حقوق الإنسان[4].

كما أنّ فعالية حقوق الإنسان الأساسية والتي تعد كغاية ووسيلة للتنمية،تعتمد بدورها على وجوب الربط بين ثلاث (03) أنواع من القدرات،من خلال كون أن كل حق من الحقوق الأساسية الذي يقابله بعد معين من الأبعاد السبعة للأمن الإنساني،يعبر بدوره عن الترابط بين القدرات الثلاث التالية: القدرة على التحمل (المسؤولية)،قدرة الاختيار(الحرية) والقدرة القاعدية (الحق)[5]،وذلك لارتباط مفهومي "المسؤولية" و"الواجب" بصورة منطقية بمجموع الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والتي تعد على حد تعبير *François Ost*بــمثابة "الوجه الخفي" «*face cachée*» لحقوق الإنسان الأساسية[6].

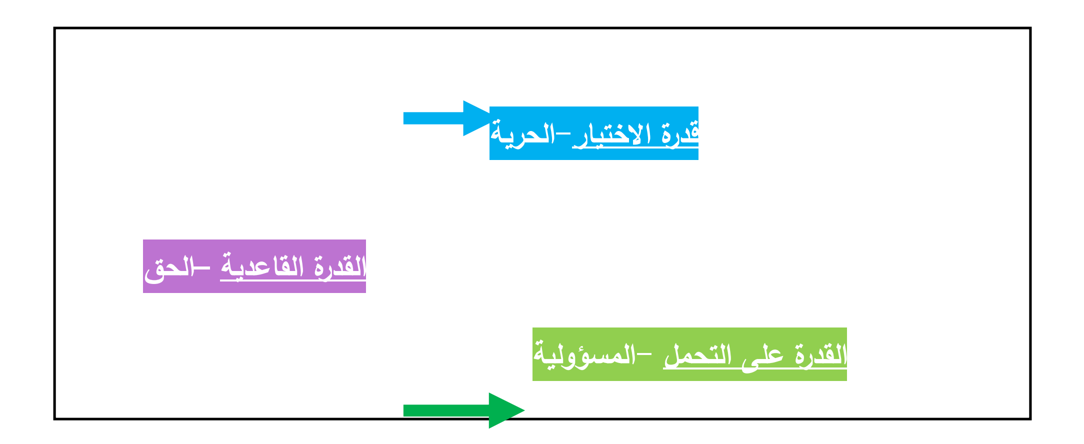
ومن ثمة،فجملة[*] "الواجبات" و"الإلتزامات" المقررة على عاتق الفرد،هي مرتبطة أساسا بمركزه "كصاحب حق" *Un homme sujet de droit* الذي يعد –الفرد-من خلالها مصدرا وذو صفة لمطالب شرعية بغضّ النّظر عن أي تمييز إيديولوجي،عرقي...إلخ، وبالتالي فبالمقابل واستجابة لكل من المبرر المنطقي،الأخلاقي والقانوني،هو ما يقتضي وجوب تمتع وتمكين "الفرد والكائن البشري" بجملة من

---

(1) Denis GINGRAS, **"René Cassin et les droits de l'homme . "**, op.cit., p96.
(2) Patrice MEYER-BISCH, **" L'éthique économique :une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains"** ,op.cit ,p.25
(3) *Ibidem.*
(4) Philippe GERARD, **"L'esprit des droits : philosophie des droits de l'homme"**,op.cit ,p 208, 211.
(5) Patrice MEYER-BISCH, **"Coopération et partenariat :le cadre et les principes L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique "**, in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*,**"L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains"** ,op.cit., p65.
(6) François OST et S. VAN DROOGHENBROECK, **" La responsabilité, face cachée des droits de l'homme "**,in E. BRIBOSIA et L. HENNEBEL *(dirs.)*, **"Classer les droits de l'homme"**, op.cit., pp. 87-134
(*) *"All rights are necessarily related to responsibilities, constituting the web of moral connections and obligations that binds society together(….)"*,V⁰: Amartya, SEN and Duncan GREEN, **"From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world"**, United Kingdom, Oxfam International, 2008,p24

القدرات الأساسية وسلطة استجابية *pouvoir réflexif* ككائن حر، مستقل، ومسؤول، للتحمل من خلالها سلسلة ومجموعة من الواجبات الإلتزامات القانونية[1] .

شكل رقم(03): الترابط بين القدرات الثلاثة التي يعتمد عليها كل حق من حقوق الإنسان.



المصدر:

Patrice MEYER-BISCH,“ **Coopération et partenariat : le cadre et les principes L’effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d’une coopération éthique** “, in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU(eds) ,“ **L’éthique de la coopération internationales et l’effectivité des droits humains**“,op cit, p64.

إذ أنه، فكل من الحقوق والواجبات،تعد بمثابة معايير قانونية،وإشكالية "الفرد" كصاحب حق، مرتبطة أساسا بوحدة النظام القانوني المعياري،إذ أن الفرد بالمفهوم القانوني يعد "وحدة مشخصة" لمجموعة من المعايير القانونية،والتي تفرض بدورها مجموعة ما من الواجبات،وبالمقابل "التمكين من الحقوق الأساسية"[2] كمسعى أساسي وجوهري "للأمن الإنساني"،كما أنه كل حق في إطار المنظومة الحقوقية يتم تعريفه بواسطة علاقة اجتماعية بين صاحب الحق،الموضوع، والمدين[3]،والكرامة الإنسانية ذاتها مجسدّة ومعرّفة لهذه العلاقة الإجتماعية المضبطة بموجب القواعد القانونية[4] -الشكل الرابع-

---

[1] Fréderic GASPART, “**Le constructivisme de Rawls et le sens du droit** “, in François -XAVIER DRUET, et Etienne GANTY *(dirs.)*,“**Rendre justice au droit en lisant le juste de Paul Ricœur** “,Belgique, presses universitaires Namur, 1999,p140.

[2] Guy ROMMEL, “**La nature de sujet de droit**“,in XAVIER Dijon, DRUET et François et GANTY Etienne *(dirs.)*,*ibid* ,p 62

[3]Patrice MEYER-BISCH,"**,L’éthique économique :une contrainte méthodologique et une condition d’effectivité des droits humains", ,** op.cit., p35s

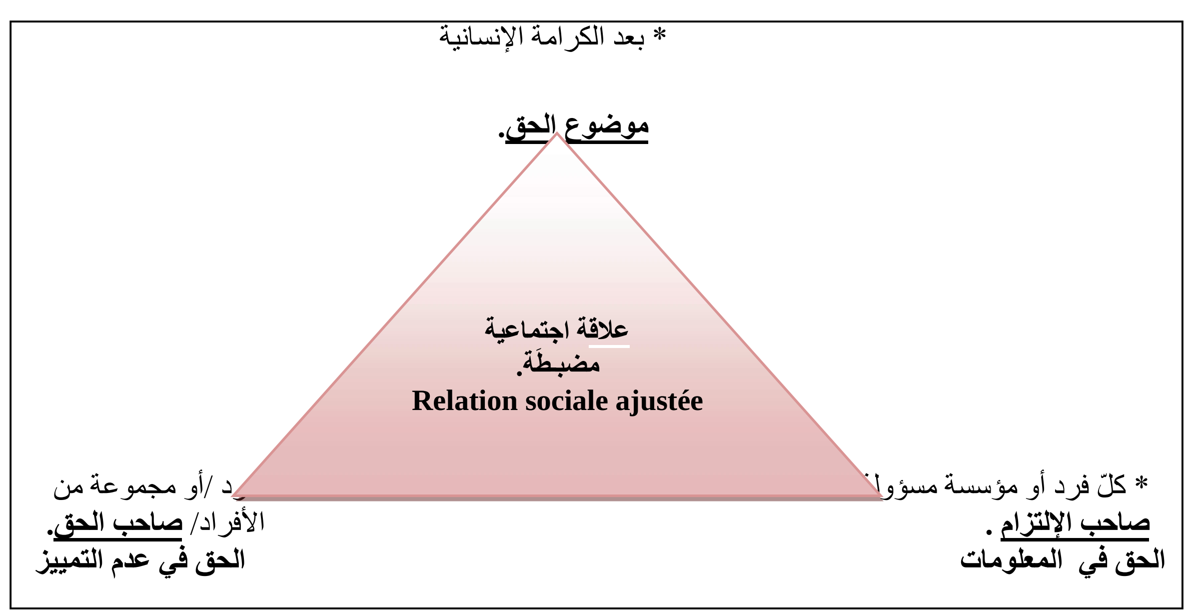
[4] الكرامة الإنسانية تقتضي وجوب التمكين من مجموعة من الحقوق: الحق في عمل لائق،الحق في سكن ملائم،الحق في الصحة.وتوفير بعض الحاجات المعنوية والروحية منها التعليم، الحياء..،أنضر في هذا الشأن :

Muriel Fabre MAGNAN, “**La dignité humaine.**“, in Adriantsimbazovina , H.GAUDIN , J-P MARGUENAUD, St. Rials et F. SUDRE *(dirs.)*, op.cit.,p229




هذا إلى جانب كون أن خاصية وجوهر حقوق الإنسان الأساسية مرتبطة وقائمة أساسا على وجوب احترام الكرامة الإنسانية المتأصلة عالميا، فكل حق من حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة ،لا يتجسد في مجرد طلب لا غير، بل كل حق من الحقوق ،يعد بمثابة تعبير عن علاقة ثلاثية قائمة بين كل من صاحب الحق، موضوع الحق،والمدين بالحق، والذي يتم مطالبته بمجموعة من القدرات اللازمة، التي تتجسد كواجب لاحترام الكرامة الإنسانية العالمية،وبل تعد موضوع وأساس الحق[1] .

شكل رقم (04): العلاقة الإجتماعية المؤسسة للحقّ.



لمصدر:

MEYER-BISCH Patrice, **" L'éthique économique :une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains",** op cit, p36.

ووفقا لما سبق،من خلال كون أنّ كل حق من حقوق الإنسان الأساسية يعبّر بدوره عن واجب، ومن ثمة فيقتضي على كل فرد وجوب السعي والمشاركة في تقوية حقوق الغير،لا سيما وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذاته يعد بمثابة إعلان لواجبات متبادلة[2]،وبل من جهة أخرى، فحق الفرد هو حق "الغير" و"الآخر" ومن ثمة فمن واجب "الفرد" ضمانه باعتباره كحقه الذاتي[3].

---

[1]Patrice MEYER-BISCH ,*ibid.*

[2]Stéphanie GASSE, **" L'éducation non formelle : quel avenir ? "**, Tome 1, Thèse de Doctorat de Sciences de l'éducation université de Rouen, 2008, p.30.

[3]Ainsi, l'on peut dire qu'une « *Déclaration des Droits est aussi une Déclaration des Devoirs réciproques. Ce qui est mon droit comme homme, est également le droit d'un autre homme ; et il est de mon devoir de lui garantir le sien comme de posséder le mien* ».V⁰ : David KOLACINSKI, **" L'économie des droits de l'homme. "**,Thèse le doctorat dès Sciences Economiques, faculté des sciences économiques, université Montpellier I, Soutenue le 20 décembre 2002, p173.




الفرع الثاني
منطقي الواجب والمسؤولية أساس للأمن الإنساني وجودة الحق في الحياة.

من خلال كون أن مجموع حقوق الإنسان تُشكل إطاراً معيارياً للأمن الإنساني،باستقراء جملة الوثائق والصكوك الدولية الحقوقية المتعددة والشاملة في فحوى نصوصها للعديد من العناصر والأبعاد المرتبطة بالأمن الإنساني[1]، لا سيما باعتبارها حقوقا ضامنة وقائمة على معيار الكرامة الإنسانية المتأصلة،وحقوقا شاملة وهادفة في ذاتها لإشباع جملة الحاجات الإنسانية الضرورية كمطلبين جوهريين لضمان أمن الأفراد والجماعات من العوز والخوف والعيش في كرامة، وضمان حرية الأجيال المستقبلية في العيش في بيئة آمنة صحية[2].

ومن ثمة هو ما يؤسس قابلية وبل ضرورة تطبيق واعتماد المعيار الأخلاقي والمنطقي المرتبط ببعدي "المسؤولية والواجب" على كلا من الهيكلة الحقوقية ومقاربة الأمن الإنساني على حد سواء[3]،لا سيما وأنّ "الأمن الإنساني" ذاته باعتباره حق من الحقوق الأساسية للفرد،يستلزم في المقابل وجوب الاستجابة والالتزام بجملة من الواجبات من قبل مختلف الفواعل وعلى مستوى متعدد من الأصعدة والمستويات:الأفراد الدولة أو المؤسسات على حدّ سواء،وذلك بالنظر للطابع الشمولي، العالمي،المتكامل والموحد والمتميّز لمفهوم ومقاربة "الأمن الإنساني" [4].

إذ أنه ولوجود ثمة علاقة ترابط تبادلية وتكامل *Relation de réciprocité* بين كل من مقاربة الأمن الإنساني ومجموع الحقوق والحريات الأساسية، بحيث أن كل من الأمن الغذائي، الصحي البيئي،المجتمعي ...كأبعاد أساسيّة للأمن الإنساني، التي يسعى أساسا إلى حماية الحريات الأساسية والجوهر الحيوي للكائن البشري[5]، تجد تكريسا لها في فحوى مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان[6]- الجدول رقم 02أعلاه.

كما أنه، ولكون أن الأمن الإنساني كأداة سياسية حيوية،تنطوي على بعد حمائي للكرامة الإنسانية لجميع الأفراد حسب مختلف أبعاد "الاحترام" المعرف بمجموع حقوق الإنسان الأساسية،الحريات والمسؤوليات المقابلة لها[7].

---

(1)Gerd OBERLEITNER ,"Human Security And Human Rights", *art cit* , p21
(2)*Ibidem.*
(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , **"Human Security Concepts and implications"** ,op.cit., p130s.
(4)Pierre SANÉ ,Moufida GOUCHA et al *(dirs.)*, **" Human Security: Approaches and Challenges"**, op.cit,p188 .
(5)Patrice MEYER-BISCH, **"Aux sources de la violence : mépris de la diversité et violation des droits de l'homme",** op.cit, p55s.
(6)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M CHENOY, *ibid* ,p.128-129.
(7) Patrice MEYER-BISCH, *ibid*.




ومن ثمة، ففعالية كل حق من الحقوق الأساسية تعد بمثابة ضمانة للأمن الإنساني ضد مختلف أنواع التهديدات التي من شأنها المساس والتغييب بجملة القدرات الفردية والمؤسساتية،إذ أن تحقيق أمن الفرد من خلال ممارسة للحقوق الأساسية، الحريات،والمسؤوليات هو مرادف لتحقيق أمن الجميع بصفة شاملة ومتكاملة [1].

بالتالي فمن خلال ذلك،تظهر أهمية ودور منظومة حقوق الإنسان في إثراء مفهوم وإطار الأمن الإنساني، وبل الإثراء المتبادل والمتكامل لكلا المفهومين لبعضهما البعض[2]:

- إذ أن مفهوم الأمن الإنساني ذاته شامل في طياته لجملة من الحقوق الأساسية:كالحق في الأمن، الحق في الكرامة الإنسانية، المساواة(...)كما أنه مفهوم شامل لكلا من البعدين الأمن من الخوف والحاجة،ومن ثمة احتضان الأمن الإنساني لكل من:"الكرامة، المساواة والحرية كحقوق مؤطّرة وضامنة لغيرها من حقوق الإنسان الأساسية[3].
- ذلك إلى جانب مساهمة معايير حقوق الإنسان الأساسية والمكرسة في إطار مختلف الصكوك الدولية في توفيرها لأساس مفاهيمي ومعياري سليم للأمن الإنساني،وجعله أكثر قابلية للتنفيذ العملي[*]، لا سيما في إطار التأكيد على بعدي "الالتزام والمسؤولية" الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بكل حق من الحقوق الأساسية[4]،والمرادفة ذاتها لأبعاد الأمن الإنساني،ضمانا بذلك وتحقيقا للشعور بالأمن، السلامة والطمأنينة ،اعتمادا لبعدي الواجب،الإلتزام والمسؤولية وحماية "للفرد" على غرار الهيكلة الحقوقية استجابة بذلك لنداء الواجب الأخلاقي الذي يتجسد في الانتقال من التركيز من أمن الدولة لأمن الأفراد والبشر[5].

ويتمظهر كلّ من بعدي "الواجب" و"المسؤولية" في إطار "مقاربة الأمن الإنساني"،من خلال تأكيد مفهوم "الأمن الإنساني" وتركيزه على وجوب السّعي لضمان تمتّع الأفراد ككائنات مرجعيّة للأمن بالحق

---

(1) *Ibidem.*

(2) Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., p130s.

(3)Liora LAZARUS, **"Mapping the Right to Security"**,in Liora LAZARUS ,Benjamin J GOOLD *(eds.)*," **Security and Human Rights,** op.cit,p331

(*)في نطاق مسؤولية الدولة في ضمان حماية حقوق وأمن الإنسان يمكن الإشارة –على سبيل المثال لا الحصر- إلى ثلاث وثائق دولية أساسية تركز على هذه العلاقة:- ميثاق الأمم المتحدة (1945) أين تم الإقرار في إطاره بوجوب باعتبار أن فكرة أن حقوق الإنسان هي جزء غير قابلة للتجزئة عن السلم والأمن الدوليين.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) أين تم النص الإشارة من خلاله إلى الأمن الفردي باعتباره مرادفا للحياة والحرية وأمن الأفراد.
- اتفاقات هلسنكي لعام 1975 أين تم التأكيد على حقوق الإنسان بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الدولي،وذكر أن احترام حقوق الإنسان لا تعدّ مسألة. اختصاص محلي، بل فثمة إمكانية تحقيق الأمن الإنساني باعتماد آليات المساءلة خارج حدود الدولة.أنضر في هذا السياق:

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, *Ibid*

(4)*Ibidem.*

(5) Edward NEWMAN, "Critical Human Security Studies" , *art.cit.*, p. 78




في الحماية(*) ضدّ مختلف التهديدات المعقدة الواسـعة النطـاق والانتشـار،المتعددة الأبعاد،المجـالات الماسـة بأمن وسلامة الأفراد على حدّ سواء(1).

ومن ثمة هو مـا يولّـد بذلك التزامـا وواجبـا علـى عـاتق الدول،المجتمع الـدولي ومختلـف الفواعل لإنفـاذ ووجوب السـعي لضـمان إعمـال هذا الحق(2)، تحقيقـا بـذلك لفاعليـة الهيكلـة الحقوقيـة،وبالتالي التمكين من ممارستها بصفة فعلية، في إطار بيئة تمكينيّة حقوقيّة آمنة، سليمة ،مستقرة ومستدامة ضـامنة للخصوصـية وللحقوق الثقافية والتنوع الثقافي للأفراد (...)من خلال كونهـا تعد بمثابـة أبعاد وشروط مسبقة، لتحقيـق الرفـاه الشخصـي للأفـراد والجماعـات علـى حـد سـواء،ولا سـيما ارتباطهـا أساسـا بـــ"جودة الحيـاة والحرية"،بالتالي، ضرورة التركيز على بعد مسؤولية الدول لضمان حماية وترقية هذه الحقوق (3).

وبالتالي، فعلى الرغم من كون أن الدولة ذاتها-حالة الدولـة القمعيـة-قد تعد بمثابـة الفاعل والخطـر المهدد لأمـن وسـلامة أفرادهـا فـي العديـد مـن الحـالات: كانتهاكهـا لحقـوق الإنسـان الأساسـية،أو حـالات الإبـادة والقمـع،إلا أنــه ومـن جهـة أخـرى، فـذات "الدولـة" تعـد بمثابـة الجهـة الأوليـة،وبل الشـرط الضـروري والجوهري لتحقيق وضمان تحقيق وتوفير"الأمن الإنساني" للأفراد والجماعات على حد سواء(4).

لا سـيمـا فيمـا يتعلـق بوجـوب اسـتجابتها لجملـة الإلتزامـات والواجبـات التـي أقرتهـا معظـم الصـكوك والمواثيـق الدوليـة علـى عـاتق الـدول والحكومـات(5) كـالتزام دولـي والمتجسـدة فـي كـل مـن واجـب "الاحترام"،الحماية" و"التّعزيز"*Obligations to Respect, Protect, and Promote*" باعتبارهـا التزامات من شأنها لا محال المساهمة في تقوية وتعزيـز القدرات الفرديـة، وتحقيـق مستوى معيشـي كـاف للبقاء علـى قيد الحيـاة والتنميـة،بما فـي ذلـك التغذيـة الكافيـة، والميـاه الصـالحة للشـرب والصـرف الصـحي

(*) مفهوم الأمن الإنساني في جوهره يسعي أساسا لبناء مجتمع عالمي حيث سلامة الفرد تعد محور الأولويات الدولية والقوة الدافعة للعمل الدولي،وحيث معايير حقوق الإنسان الدولية وسيادة القانون تعد كنسيج و شبكة متماسكة لحماية أمن الأفراد،من مختلف التهديدات الماسة بأمن وبقاء وكرامة الأفراد من خلال التركيز على كل من بعدي المساءلة والمسؤولية الكاملة لمنتهكي معايير المنظومة الحقوقية وحيث مختلف المؤسسات العالمية والإقليمية والثنائية - في الحاضر والمستقبل - يتم بناؤها وتجهيزها لتعزيز وإنفاذ هذه المعايير.أنضر في هذا الشأن:
Gerd OBERLEITNER.**, “** Human security and human rights**”**, *art. cit* ,p04 et V⁰ :*la définition de la «sécurité humaine» qui à été donnée par Frédérico MAYOR, l’ancien directeur de L’UNESCO, est que la sécurité humaine se confond avec la «protection» et la «défense de la dignité humaine* » V⁰ :Daniel COLARD, La doctrine de la « sécurité humaine » le point de vue d’un juriste, *art.cit.*, p 12.

(1)Julie MACARTHUR, "**A Responsibility to Rethink? Challenging Paradigms in Human Security" ,**Dalhousie ,University Centre for Foreign Policy Studies WORKING DRAFT; p17et V⁰ :”……*The objective of human security is to safeguard the vital core of all human lives from critical pervasive threats, in a way that is consistent with long-term human fulfillment…*”Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit,p 48- 106.et V⁰ :Pierre SANÉ, Moufida GOUCHA et al,**”Human Security: Approaches and Challenges”**, op.cit., p 68.

(2)*Ibidem.*

(3) Gerd OBERLEITNER, Porcupines In Love: The Intricate Convergence Of Human Rights And Human Security, *art.cit.* p595 s.

(4) Alexandra AMOUYEL," What is Human Security?" , *art.cit.*, p12

(5)Polly VIZARD, “**Poverty and Human Rights :Sen’s ‘Capability Perspective Explored** “,New York, Oxford University Press,2006,p08




والمأوى والسكن، والحصول على الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية، والتعليم كحق من حقوق الإنسان الأساسية (1).

واستجابة لذلك تقتضي الضرورة وجوب سعي"الدولة" جاهدا لتوفير في حدود مواردها المتاحة جملة الشروط الأفضل والّتي من شأنها كفالة ضمان تحقيق وتوفير أكبر قدر من التّمكين الكامل الفعلي الحقوقي،إشباعا بذلك لجملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق دائنية تحقيقا لواجب الإعمال والوفاء التدريجي لها(2)،ذلك جنبا لجنب مع ضرورة توفير الشروط اللاّزمة لضمان بعد التحرر من جميع مصادر الخوف،من خلال القضاء على مختلف أشكال العنف والتّعذيب وتوفير شروط ديمقراطيّة مشاركتيّة(3)،وجودة بيئة سياسيّة،ضمانا بذلك لكل من" أمن الفرد من الخوف" و"أمنه من الحاجة" "حريتا "الأمن الإنساني"،وبالتّالي الوصول إلى الموارد (4)،وبلوغ مستويات عالية من الجودة،ومن ثمّة ضمان الكرامة المتأصلة للفرد ،واستمرارية وبقاء الكائن البشري.

في حين أنه ففي حالة تغاضي،أو عدم قدرة الدولة،أو تجاهلها لمسؤوليتها للالتزام بواجب الحماية، هو ما يعد مرادفا لانتهاك للحقوق الأساسية وتغييب لها،لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد والضروريات(5)، وهو ما يبرر حتمية الانتقال من مفاهيم "التدخل" و"الحقوق السّيادية للدول"،إلى مفاهيم "الاستحقاقات" الأخلاقية والقانونية للأفراد في حالة خطر،مع شرط الابتعاد عن "المصلحة الذاتية" كدافع للكيان المتدخل(6).

ذلك لكون أن الأمن الإنساني على غرار مجموع حقوق الإنسان الأساسية إضافة لتركيزه -كهدف أولي له- على سلامة وأمن الفرد ككائن مرجعي لضمان والحفاظ على حقه في الحياة ،البقاء اليومي وبعد الكرامة الإنسانية المتأصلة(7)، إلا أنه فيعدّ بدوره - توفير "الأمن الإنساني"- بمثابة الشرط المسبق الأساسي والجوهري لضمان كل من "الأمن الوطني" على مستوى الدولة و"الأمن" على المستويين الدولي والعالمي(8)، من خلال الاعتراف بكون أنه يظلّ ضمان "أمن" وسلامة الأفراد بمثابة الشّرط الأولي

(1)*Ibid*, p 142
(2)Pierre-Henri IMBERT, " Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s)? "— Réflexions sur les droits économiques, sociaux et culturels ," *Revue de droit. public et sciences politiques*, 1989, p 743
(3) Tor Dahl-ERIKSEN," Human Security: A new Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?" ,*art. cit* ,p19
(4) Daniel LITTLE,**" The paradox of wealth and poverty: Mapping the Ethical Dilemmas of Global Development"**, op.cit., p 128,132s.
(5)Dana-Ain DAVIS, " **Violating Dignity** ", in George ANDREOPOULOS, Zehra F.KABASAKALARAT and Peter JUVILER *(eds.)*, **"Non-State Actors in the Human Rights Universe"**, Kumarian Press, Inc.,2006,p296.
(6)Gerd OBERLEITNER, " Human Security And Human Rights", *art.cit.,* p 05.
(7) *Ibidem*.
(8)Bertrand RAMCHARAN, " Les droits de l'homme et la sécurité humaine, renforcer le désarmement et la sécurité" in: *Disarmament Forum* ,N^{0} 1, United Nations Institute for Disarmament Research (*UNIDIR*), Geneva, 2004, p. 40




المسبق لضمان الأمن الوطني للدولة، وجزءا أصيل لا يتجزأ عن تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين[1] لوجود ثمة تكامل، تداخل وترابط وطيد بين كل مختلف مستويات التحليل الثلاث للأمن[2] :

- أمن الفرد ⟵ الحوكمة / الحكم الراشد والتنمية.
- أمن الدولة ⟵ السيادة .
- الأمن الدولي ⟵ تعدد الأبعد والأقطاب.

ومن خلال ذلك،ولا سيما بالنظر للطابع الشمولي،العالمي الكوسموبوليتاني للأمن الإنساني[3]، واستجابة لمنطقي "الواجب" و"مسؤولية" الحماية،فالسعي إلى ضمان تعزيز"الأمن الإنساني" هو ما يقتضي وجوب إشراك مختلف الفواعل،على الصعيد العالمي اعتمادا على وجوب الإعتراف بأهمية تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات وللمبادرات العملياتيّة المحلية والدولية[4]،انتهاجا في إطار ذلك المنطق والمنهج الاستباقي الوقائي،القائم والمبني أساسا على مبدأي "عالمية" الحلول،"التكتل"و"أنسنة" الأمن،وذلك لاحتواء مختلف الظواهر الأزموية والتهديدات المختلفة كإفراز ونتاج لتداعيات العولمة،والتي من شأنها التهديد بالأمن الإنساني وبالتبعية بجودة "الحق في الحياة" و"الكرامة الإنسانية" ومن ثمة بقاء واستمرارية الكائن البشري[5].

مع الجدير بالذكر،أنها تهديدات قد تشكّل عائقا تحول دون تحقيق الانتفاع أو التمكين الفعليين من مجموع الحقوق والحريات الأساسية،أو قد تقف حجر عثرة أمام عملية توسيع الخيارات والقدرات البشرية،عن طريق الحرمان من الحد الأدنى للمعايير الأساسية للحياة المعيشية،وعدم القدرة على إشباع مختلف الحاجات والحقوق الأساسية (المأكل والملبس والمسكن...) للبشر، نتيجة لبروز مصادر تهديد من طبيعة جديدة مستجدة غير التقليدية -لا عسكرية- فحسب بل اقتصادية، سياسية، ثقافية، بيئية...متداخلة ومتشابكة[6]،عابرة لحدود الدول والقارات، يستحيل للدولة الواحدة بصفة مفردة التمكّن من مواجهتها والتصدي لها[7] ومن بين هذه التهديدات نذكر منها معضلة وإشكالية "الفقر"المتعدد الأبعاد والذي سيتم التطرق إليه في إطار المبحث الثاني لدراستنا الحالية.

---

(1)Lloyd AXWORTHY, “Human Security and Global Governance: Putting People First” , *Global Governance*, Vol.7, Nº1, (Jan–Mar) 2001, p20.

(2)Francisco ROJAS-ARAVENA, “**Human security: an academic perspective from latin America”,** General Discussion with a Case Study from the Balkans, in UNESCO *(eds.)*, **“What agenda for human security in the twenty-first century?”**, Proceedings of the First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institutions, Paris, 27-28 November 2000,p71

(3)Alexandra AMOUYEL," What is Human Security?" , *art.cit.*, p15

(4) Lloyd AXWORTHY, *ibid*,p22

(5) محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان**"الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني"** ،المرجع السابق.

(6) David CHANDLER, **"**Human Security: The Dog That Didn’t Bark **"**,*Security Dialogue*, Vol. 39, Nº. 4, August 2008, p.427 et V⁰:Anuradha M. CHENOY ,“A Plea for engendering human security” , *art.cit.*, p170

(7) Alexandra AMOUYEL, *ibid*, p17




المبحث الثاني

إشكالية فعالية الحقوق الأساسية وضمان الأمن الإنساني في ظل الفقر.

يعدّ الأمن الإنساني مفهوم معياري ذات أهداف أخلاقية خاصّة، يسعى أساسا وبصفة جوهريّة إلى تعزيز قدرات الأفراد من خلال تصور أفضل لحقوقهم في الرفاه[*] ولضمان معايير جودة الحق في الحياة[1].

كما أنه يهدف ويسعى أساسا مفهوم الأمن الإنساني لتوجيه الاهتمام إلى جميع المخاطر والتهديدات المزمنة–المباشرة أو غير المباشرة منها،سواء تلك المرتبطة منها بالعنف أو ما دون ذلك الماسة بالقيم الأساسية للكائنات المرجعية للأمن-الفرد-إلى جانب تركيز المفهوم على مجموع العوامل والأسباب الّتي من شأنها التغييب بالأمن والمساس بالكرامة الإنسانية للفرد،اعتمادا في ذلك منظور عبر جيلني سعيا في ذلك لتحقيق وضمان أمن وسلامة الأفراد، وحماية الجوهر الحيوي *"Intangible Noyau"* لجميع الكائنات البشرية[2].

فالأمن الإنساني بذلك قائم أساسًا على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان وكينونة الفرد وكرامته، وحقّ الأجيال في البقاء في عالم آمن وصحي(حقوق الجيلنة والأمن المستدام) [3]، إضافة لكون أن "الأمن الإنساني"،يشكل مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة، من خلال تأكيده على مركزية الكائن البشري، فهو بذلك يستهدف تحقيق معادلة صعبة المنال: بين كل من الاعتراف بالحقوق من جهة والتمكين الفعلي للإنسان من الانتفاع بها من جهة أخرى [4].

إذ أنّ مفهوم الأمن الإنساني في نهاية المطاف، يعبر عن نسيج مترابط ومتكامل لمجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة وغير القابلة للتجزئة[5]،إضافة لاعتماده على مبادئ الكرامة الإنسانية،التي يسعى إلى الحفاظ عليها باعتبارها بمثابة الجوهر الحيوي لجميع الكائنات البشرية[6] .

---

[*] يقصد بالرفاه على حد تعبير "أمارتيا سين" بكونه "جودة الحياة" –جودة وجود الفرد أو" جودة الوجود" *"quality of the person's "qualité d'être"* *being "* فالرفاه مرادف أو تعبير عن حالة معينة والرفاه قبل كل شيء إمكانية الوجود أو العيش بالطريقة أو بالنحو المتفق عليه أنها جيدة للتمتع بها أو الحالة المرغوبة للفرد تحقيقها : أنضر في هذا الشأن المرجع التالي:

Amartya SEN, **"Inequality Reexamined"**, Oxford , Clarendon Press, 1992,p.3

[1]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY,**" Human Security Concepts and implications "** op.cit., p237

[2]*Ibid* ,p28.

[3]برقوق امحند ،**الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)أنظر الموقع التالي:http://berkouk-mhand.yolasite.com،آخر إطلاع بتاريخ 2009/09/03.

[4]المصدر نفسه.

[5]Patrice MEYER-BISCH cite que : « *La sécurité humaine, considérée selon le filet de sécurité des droits de l'homme indivisibles, est multidimensionnelle comme les mailles d'un filet si le système était parvenu à une clôture suffisante* », V^{0}: Patrice MEYER-BISCH, **"La protection mutuelle entre diversité et droits culturels. "**et du même auteur,**" L'éthique économique :une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains**",op.cit., p30et 36.

[6]Gerd OBERLEITNER, Porcupines in love: The Intricate Convergence of Human Rights And Human Security, *art.cit.*,p598s




إلا أنه وأمام التغيرات الجذرية التي عرفتها الساحة الدولية والبيئة الأمنيـة المعقدة،لا سيما مـا يتجسد في إطار ما يعرف بـنظرية تغير المفاهيم *La théorie des changement de paradigmes* وظهور مفهوم "الشبكية" على مستوى العلاقات والدراسات الأمنية[1] والحقوقية [*]،ذلك إلى جانب ظهور جملة من الفواعل والتغير في أنماط ،شكل وطبيعة التهديدات المستجدة[2] المترابطة في إطار علاقات التفاعل السلبي والضعف المتبادل[3]،موازاة بذلك مع جملـة التحـولات التـي عرفتهـا الدولـة،ظهرت بـذلك إشـكالية أساسـية علـى مسـتوى كـل مـن "المنظومـة الحقوقيـة" وإطـار "الأمـن الإنسـاني" مرتبطـة أساسـا بصـعوبة تحقيـق وضمـان أمن الأفراد والكرامة الإنسانيّة.

إذ فعلى الرغم من الإقرار والإعتراف صراحة في إطار مختلف الصكوك الدوليـة للمنظومـة الحقوقيـة، بمبدأ التكامل، الوحدوية وعدم القابلية للتجزئة، كمبدأ أساسي وجوهري علـى مستوى الجهـاز الحقـوقي[4]، إلا أنه فثمة عوائق واعتراضات تحول دون الإنتفاع والممارسة الفعليين لبعض الحقوق الأساسية،وهو مـا من شأنه المساس بالتبعية بحقوق وحريات الأفراد وكرامتهم المتأصلة وقدراتهم علـى المشـاركة "الجـوهر الحيوي *The Vital Core* "وبالتبعية التغييب والمساس بالأمن الإنساني .

وفي إطار،ذلك يمكن الإشارة إلى الفقر والذي يعد على حد تعبير "أمارتيا سان"*Sen Amartya*، بكونـه ظاهرة حركية،متعددة الأبعاد:اقتصادية، اجتماعية(...)ومرادفٌ لحالة من الحرمان *un état de privation* تتجلى في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء وتدنّي الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلّة فرص الحصول عليه، وتدني أحوال الإسكان،انعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات(...) كلها عوامل من شأنها جعل كل من الأفراد والجماعات أشدّ تأثّرا بالتغيرات والصدمات الخارجية وأكثر تعرضا لها[5].

إذ أنه فبعد أن كان الفقر يعرف في إطار الفقر النقدي،يتجسد في انخفاض مستوى الدخل الفردي *money poverty*،ليصبح مرادفا للفقر الشبكي المتعدد الأبعاد والمجالات *from money poverty to*

---

[1]François OST,et Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.)*, **"De la pyramide au réseau :pour une théorie dialectique du droit"** ,op.cit.,p23

[*]حقوق الإنسان التي تعد على حد تعبير *patrice MEYER-BISCH* بمثابة نسيج من القيم عبر التخصصية،ذلك لشموليتها لعدة مجالات وأبعاد: المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،الحق في التنمية،من حيث كونها متكاملة، مترابطة وغير قابلة للتجزئة حسب ما تم التأكيد عليه في إطار إعلان وبرنامج عمل فيينا ومختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على حد سواء.أنضر في هذا الشأن:

patrice MEYER-BISCH, **"L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique. "**, in Stefania GANDOLFI et al *(dirs.)*, **" L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains. "**,op.cit,p,58

[2]Tara MCCORMACK, "Human security and the separation of security and development", *Conflict, Security & Development* ,Vol.11,N⁰2 May 2011,p. p235

[3]Jorge NEF ,"**Human security and mutual vulnerability: the global political economy of development and underdevelopment** " , op.cit., p26.

[4]Jacques FIERENS, "La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels ", *art.cit.*p47-48

[5]Amartya SEN , **" Poverty and famines :an essay on entitlement and deprivation. "**, Oxford ,Clarenton press,1982.p11.

"الفقر" كشبكة معقّدة لمختلف أشكال الحرمان *multi-dimensional poverty de multiples privations* مصدرا لمختلف حالات الضّعف،ليصبح بذلك الفقر مرادفا لتغييب جودة حياة الأفراد والجماعات[1]،لكونه يعبر عن حركية منتجة لمجموعة من أسباب ضعف،أو عدم انتفاع فعلي من الحقوق الأساسية الحق في الصحة،التعليم، الحق في الغذاء، العمل والمشاركة السياسية(...)غياب إشباع حقيقي لجملة الحاجات الأساسية الغذاء،الأمن....إلخ تغييبا بذلك بشكل أو بآخر بمعايير جودة الحق في الحياة للفرد والكائن البشري[2].

لا سيما ومن خلال كون أن تعريف "الأمن الإنساني" على حد تعبير كل من *Murray and King* ،هو مرادف للحالة التي تتم فيها تلبية الحاجات المادية الأساسية،والتي يمكن أن تتحقق في إطارها الكرامة الإنسانية بما في ذلك المشاركة الفعالة في حياة المجتمع بشكل كلي لا يتجزأ وبصفة متساوية، وبالتالي لتوقع "الفرد" لحياة مستقبلية دون المعاناة من حالة الفقر المعمم[3].

ومن ثمة وبمفهوم المخالفة فمعاناة حالة العوز والحرمان والفقر المعمم "*Generalized poverty* " هو ما يعد كمصدرا مباشرا لغياب الأمن الإنساني ومرادف لسيادة حالة اللاّأمن الإنساني*Human Insecurity*[4]، من خلال كون أن معضلة "الفقر" تؤدي من جهة إلى الحرمان من الإنتفاع بمجموع حقوق الإنسان المتكاملة غير القابلة للتجزئة،وعرقلة ممارسة جملة الحريات الأساسية،أو قد تشكل حاجزا حتى أمام المطالبة بهذه الحقوق وعائقا أمام الوصول إلى تحقيق الإشباع الفعلي لجملة الحاجات الضرورية،نتيجة إحساس الفرد بالإهانة والإستبعاد[5]،وثمّة الهدر بالكرامة الإنسانيّة والتّغييب بالجوهر الحيوي للأمن الإنساني.

---

(1)Bob HENDRIKS ,"**Urban Livelihoods, Institutions and Inclusive Governance in Nairobi:'Spaces' and their Impacts on Quality of Life, Influence and Political Rights**"op.cit,p33s.

كما أنه عن الفقر كشبكة معقدة لمختلف أشكال الحرمان يمكن الرجوع إلى مرجع كل من Elke MACK،Michael SCHRAMM و آخرون:المرجع أسفله , Else ØYEN," **The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus**? ", in, Elke MACK, Michael SCHRAMM, et al *(eds.)* ," **Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics**"op.cit.,p266.

(2) محاضرات الدكتور"برقوق امحند" ملقاة على طلبة الماجستير،"**حقوق الإنسان والأمن الإنساني "** ،جامعة سطيف دفعة 2008 للسنة الجامعية 2010/2009 ، مقياس الأمن الإنساني،غير منشورة.

And olso you can read Mary ROBINSON'S words about poverty as a denial of all human rights:" *[e]xtreme poverty to me is the greatest denial of the exercise of human rights. You don't vote you don't participate in any political activity, your views aren't listened to, you have no food, you have no shelter, your children are dying of preventable diseases - you don't even have the right to clean water. It's a denial of the dignity and worth of each individual which is what the universal declaration proclaims*" in Fernanda DOZ COSTA; "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks", *art.cit*,p86.

(3)''*An individual's expectation of a life without experiencing the state of generalized* poverty' V0: Gary KING, et J. L. Christopher MURRAY, "Rethinking Human Security, *art .cit.*, p 592.

(4)*Ibidem*.

(5) Ruth LISTER, **" Une conceptualisation de la pauvreté fondée sur les droits de l'homme "**, in Droits de l'homme et grande pauvreté, Colloque, op.cit ,p 223




كما أنه ومن جهة أخرى، يظهر "الفقر" كسبب وكنتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية ولغياب للانتفاع الفعلي منها أو الضعف في مستوى بعد من الأبعاد أو القطاعات السبع للأمن الإنساني[1]،وفي سياق كلتا الحالتين هو ما يعد مرادف لـــــ :

- أولا: تهميش وتغييب مركز صاحب الحق –(المطلب الأول).
- ثانيا: هدر للكرامة الإنسانية ومرادف للعنف (المطلب الثاني).
- ثالثا: للتغييب بمبدأي التكامل،الوحداوية وعدم القابلية للتجزئة في إطار كل من منظومة حقوق الإنسان ومقاربة الأمن الإنساني (مطلب ثالث).

---

(1)Maritza Formisano PRADA,**’ Empowering the poor through human rights litigation’’**, Paris,UNESCO,2011,p16




المطلب الأول

الفقر مرادف للتهميش وتغييب لمركز صاحب الحق.

يقصد من خلال مصطلح "التهميش الاجتماعي"(*) والذي عرف بوادره على لسان *Lenoir René*: غياب الانتماء،أو الإدماج في مجال معين سواءا بسبب الإستبعاد،الرفض أو عدم قبول انتماء الفرد، وهو ما يعد بمثابة مساسًا وانتهاكًا لبعد الكرامة الإنسانية المتأصلة[1] باعتبارها جوهرًا حيـــويًا ومصدرًا مشتركًا لكل من حقـــوق الإنسان والأمن الإنساني على حد سواء[2].

إذ أنّ معضلة "الفقر" لم تعد تقتصر في مجرّد الفشل في تلبيّة مستويات الحدّ الأدنى من التّغذية ،اللباس، المسكن[3] وانخفاض في مستوى الدّخل الفردي أو عدم كفاية الموارد المادية فحسب[4]، بل فأكثر من ذلك فالفقر مرادف للفشل في مواكبة جملة المعايير اللاّئقة السائدة في إطار مجتمع معيّن[5] بسبب تفكّك وانحلال للعلاقة الإجتماعيّة نتيجة غياب رابطة الإنتماء،لكون أنّ "الفقر" مرادف للتّهميش الاجتماعي ولغيابٍ للعلاقة الإنسانيّة الرابطة بين الفرد وذاته،وبين الفرد وعلاقته بالآخر،وبل حتّى الرابطة بالفرد وبمختلف الأجهزة المؤسساتيّة للدّولة،وهو ما يؤدي بهذا الأخير إلى حلقة مفرغة ومنطقة اللاّحق *«zone de non droit.»*[6] ،وثمّة تجريد للفرد كسلطة عامّة في إطار المشاركة والمعارضة الديمقراطية[7] من صفته كصاحب حق،حرية،ومسؤولية من خلال استهلاك للعلاقة القانونية وتغييب الإندماج الاجتماعي[8].

(*)حسب رأي *Jérôme BALLET* في مؤلفه المعنون بـ "*L'exclusion :définition et mécanismes*" فهو يشير إلى وجود ثمة اختلاف بين كل من مفهوم التهميش ومفهوم الفقر،إذ أن التهميش له طابع اجتماعي يتميز ويتمظهر من خلال غياب للعلاقة الإجتماعية بين الفرد المهمش وبين الجماعة كالبطالة مثلا ،بينما الفقر بمفهومه التقليدي فهو يشير إلى انخفاض في مستوى الدخل،إلا أنه يميل رأي مجلس أوربا والمرصد الوطني الأوروبي لمكافحة التهميش الإجتماعي إلى اعتبار أن "مصطلح التهميش الإجتماعي مرتبط بمدى التنفيذ والممارسة الفعلية من عدمها لمجموع حقوق الإنسان الأساسية –عدم تنفيذ -مجموع حقوق الإنسان –أي ربط مصطلح التهميش بالحقوق الإجتماعية للأفراد،والفقر بدوره بمفهومه الحديث يشير إلى غياب الانتفاع الفعلي والممارسة لمجموع الحقوق الأساسية،بل أن الفقر مرادف لانتهاك مجموع حقوق الإنسان الأساسية وفي هذا الصدد نشير إلى تعريف *M.T. Join-LAMBERT* الذي يعرّف التهميش باعتباره" غياب احترام للحقوق المدنية،الإجتماعية والسياسية المقررة لجميع الأفراد في إطار رقعة جغرافية معينة"،وتعريف كل من *SILVER*و*HAAN* يندرج في نفس السياق أي أن مفهوم التهميش الإجتماعي يشير إلى إنكار للحقوق الإجتماعية، السياسية، المدنية للمواطنين في مجتمع معين،أو عدم قدرة الأفراد والجماعات للمشاركة في الوظائف الأساسية الإجتماعية، الإقتصادية،السياسية في ذات المجتمع" أنضر في هذا الشأن:

Jérôme BALLET,"**L'exclusion :définition et mécanismes**",Paris, L'Harmattan,2001,pp19-23 etV⁰:Fotis PAPADOPOULOS and Panos TSAKLOGLOU, **"Social exclusion in the EU: a capability-based approach.",** in, Flavio COMIM, Mozaffar QIZILBASH and, Sabina ALKIRE *(eds)*, **"The capability approach Concepts, Measures and Applications",** New York, Cambridge University Press,2008,p 242s..

(1)Florence TOURETTE,"**extrême pauvreté et droits de l'homme :analyse de l'obligation juridique et des moyens des pouvoirs publics français** ",France ,presse universitaire de la faculté de droit de Cleremont Ferrand ,L.G.D.J ,2001, p40.

(2)Fernanda DOZ COSTA, "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks", *art.cit.*, p95 , et V⁰: Wolfgang BENEDEK, "**Human Security and Human Rights Interaction**", in Moufida GOUCHA and John CROWLEY *(eds.*), "**Rethinking Human Security**". op.cit ,p13.

(3)Alessio FUSCO,"**La pauvreté un concept multidimentonnel**",Préface de jacques SILBER ,Paris, L'Harmattan ,2007 ,p121s.

(4) Florence TOURETTE , op.cit., p40,42.

(5) *Ibidem*.

(6)*Ibidem*.,et V⁰ :M.KALIAMOORTHI, R.MANGAYARKARASU ," Role of Governance in Poverty Alleviation", *art.cit* ,p218.

(7)Yaël ATTAL-GALY, **"Droits de l'homme et catégorie d'individus"**, op.cit., p496.

(8)Florence TOURETTE , *ibid*.






ذلك لكون أن الفرد كصاحب حق"*Sujet de droit*" ،من خلال تمتعه بجملة من القدرات الحيوية ،الجوهرية، لا سيما القدرة القانونية *Capacité juridique* التي تخول له كل من "القدرة على الإنتفاع "بمجموع حقوقه الأساسية و"القدرة على الممارسة" والالتزام بواجباته كصاحب حرية ومسؤولية *Capacité d'exercice*،لارتباطها أساسا بالصفة الإنسانية المجردة والكرامة الفطرية المتأصلة [1]،يتمركز في إطار علاقة ثلاثية أو علاقة ذات(03) ثلاث أبعاد أساسية تتمظهر في الآتي بيانه:[2] -أنضر الشكل أسفله.

- **البعد المدني والسياسي:** والذي يقتضي ويستوجب احترام مبادئ المساواة،الحرية، المشاركة[3] .
- **البعد الاقتصادي والإجتماعي:** من خلال وجوب إعمال وتبني مبادئ العدالة والمساواة في الفرص والعدالة التوزيعية لمختلف الموارد[4] ، ذلك لكون أن صاحب الحق معرف بمبدأ المساواة [5].
- **البعد الثقافي والاتصالي**:من خلال الإقرار وتمكين صاحب الحق بحقوقه الثقافية،كالحق في التعدد،التنوع الثقافي،الحق في الهوية،الحق في اللغة،مكافحة مختلف أشكال التمييز،الحق في المعرفة والتعليم...[6]

---

[1]Xavier DIJON, "**Le sujet de Ricœur :coté droit.** ", in Xavier DIJON, François DRUET et Etienne GANTY *(dirs.)*, "**Rendre justice au droit en lisant le juste de Paul Ricœur** ", op.cit.,p51s, « *….. je tiens à souligner que le sujet de droit n'est pas porteur de droits et d'obligations, mais le sujet de droit est tissé par le droit dans un système autoporteur de relations distinctes des relations tissées par les hommes dans la vie …* »,V^0 : Guy ROMMEL, " **La nature de sujet de droit.** "in : Xavier DIJON, François DRUET et Etienne GANTY *(dirs.)*, op.cit., p66.

[2]Pablo SALVAT, " **Société civile citoyenneté et universalisation de droits** ",in BORGHI, et patrice. MEYER-BISCH *(dirs.)*," **Société civile et indivisibilité des droits de l'homme**", Suisse, Fribourg, Editions universitaires, 2000,pp232-233.

[3] *Ibidem.*

[4] *Ibidem.*

[5]Patrice MEYER-BISCH,**" L'éthique économique :une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains",** op.cit., p.35

[6] Pablo SALVAT, *ibid.*




الشكل رقم (05):صاحب الحق في إطار علاقة ثلاثية[1] .

الأمن السياسي، الديمقراطية

البعد المدني و السياسي
Dimension civile et politique

الأمن الإنساني (الكائن البشري)

صاحب الحق
Sujet de droit

الأمن الشخصي والأمن المجتمعي

الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي،الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي

البعد الإتصالي والثقافي.
Dimension communicative et culturelle

البعد الإقتصادي و الإجتماعي
Dimension économique et sociale

مع الجدير بالذكر،أن مجموع الأقطاب الثلاث المشار إليها أعلاه هي بمثابة أبعاد محددة لمركز" صاحب الحق"،وبالنظر للترابط الوثيق بين أبعاد "الأمن الإنساني" بالهيكلة الحقوقية الأساسية،هو ما يجعل بكل بعد من الأبعاد الثلاثة التالية:البعد المدني و السياسي،البعد الاقتصادي و الإجتماعي،البعد الثّقافي والإّتصالي في ترابط مباشر ووطيد بفئة معينة من حقوق الإنسان،والمتضمنة والشّاملة بدورها لكل بعد من أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني المرتبطة بها حسب مايلي:

فبالنسبة للبعدي الاقتصادي والإجتماعي يقابلهما كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني التالية الأمن الصحي، الأمن الغذائي ،الأمن الاقتصادي ـللحرية من الحاجة [*]*Freedom from want*- و هي بدورها

---

[1]L'idée formulée par Pablo SALVAT, "**Société civile citoyenneté et universalisation de droits** " in BORGHI, patrice. MEYER-BISCH *(dirs.)*, "**Société civile et indivisibilité des droits de l'homme**", est Traduisée sous forme de ce schéma ci-dessus.




أبعـاد تجد تكريسـا نصيًّا صـريحا لهـا فـي إطـار منظومـة حقوق الإنسـان الأساسـية الحقوق الإقتصـادية الإجتماعية كالحقّ فـي الصـحة،الحق فـي الغذاء، الحـق فـي العمل، وجـوب احتـرام مبدأ العدالـة التوزيعيـة بـالنسبة للفرص و المـوارد[1]...الخ.

ذلك على غرار كل من **البعد المدني والسياسي والبعد الثقافي والاتصـالي**[2] الذي يقابلها فـي إطـار الخارطة المضامنية لمفهوم "الأمن الإنساني" بعد "الأمن" أو "الحرية" من الخوف *"Freedom from fear"*[3] والمرادفة في إطار منظومة حقوق الإنسان لمجموع الحقوق السياسية والمدنية[4].

ومن ثمة، فلكون أنّ كل حق من حقوق الإنسان التي تعرّف الأمن الإنساني [5]هو مرادف ذاته لتجسيد لعلاقة ورابطة اجتماعية بين كل من: صاحب الحق ،المدين، بموضوع الحق والّذي يتجسد في إطار المبدأ العالمي والمتمثّل في الكرامة الإنسانية[6]،وبالنّظر لمعضلة "الفقر الإنساني" المتعدد الأبعاد، من خلال كونه مرادف لانتهاك لحق من الحقوق الأساسية،أو كنتيجة لذلك،هو ما يعدّ بمثابة مساس وتغييب من جهة للعلاقة الإجتماعية المؤسسة للحق،ومن جهة أخرى هدر للكرامة الإنسانية التي تعد جوهر النواة وأساس كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني على حدّ سواء[7] .

كمــا أنـــه فغيــاب انتفــاع صــاحب الحــق-الفـرد- بحــق معــين مــن الحقــوق الأساســية،نتيجة الفقــر والتّهميش الاجتماعي والذي يتجسد أساسا في إطار غياب انتفاع وممارسة فعلية لمختلف الحقوق الأساسية ،إلى جانب غياب المساواة في الوصـول إلـى المـوارد ،أو تغييـب قدرات الأفـراد والتعرض لشـتّى مختلـف

(*)التحرر من الحاجة الذي يقصد من خلاله ليس فقط تقديم تلبية و التركيز على الاحتياجات الأساسية :كالغذاء والمأوى والخدمات ، ولكن أيضا الحاجة إلى الدعم الاستراتيجي للتنمية المستدامة على المدى الطويل ،أنضر .في هذا الشأن :

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**", op.cit,p17et V⁰: Wolfgang BENEDEK, **Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**, in: FERRÁNDIZ, Antonius C.G.M. ROBBEN*(eds)*,**"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe",** op.cit.,p30s.

[1] Gerd OBERLEITNER., "Human Security And Human Rights", *art. cit* , p20.

[2]Pablo SALVAT, **"Société civile citoyenneté et universalisation de droits ",** in BORGHI, M., Patrice MEYER-BISCH *(dirs.)*, **"Société civile et indivisibilité des droits de l'homme. "** ,op.cit. p233.

[3]*…..The Canadian approach concentrated on the goal of "freedom from fear", calling for the safety of people from both violent and nonviolent threats…..*" V⁰: Wolfgang BENEDEK **,** *ibid*,p32;33

[4] *Ibidem*, V⁰: Keith KRAUSE, "**Is Human Security "more than just a good idea"?** ,in Michael BRZOSKA and Peter J. CROLL *(eds)*,: Brief 30 Promoting Security: But Howand For Whom?, Germany BICC, Bonn 2004,p.44.

[5]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,op.cit p 123, V⁰ : BENEDEK Wolfgang, **"Human Security and Human Rights Interaction"**, in Moufida GOUCHA, John CROWLEY *(eds.)*, **"Rethinking Human Security"** ,op.cit.,p.13.

[6]« *Le droit humain est une relation sociale liant sujets et débiteurs par l'objet du droit au niveau du principe universel qu'est la dignité* »,V⁰ : Patrice MEYER-BISCH, **"Présentation systémique des droits humains"**, Documents de travail de l'IIEDH. N°1. Seconde édition, Suisse, Université de Fribourg. 2002, p12.

[7],Pierre SANE Moufida GOUCHA et autres…, **" La sécurité humaine : approaches et défis. "**, op.cit .p,10 V⁰: Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, *ibid* .p09 et 126, car dans la page 09 on peut lire le paragraphe suivant sur la dignité : « *. poverty, is conceptualized as a human security threat – not because it can induce violence which threatens the stability of the state, but because it is a threat to the dignity of individuals.* »




أنواع وأشكال التمييز والتّهميش،هو ما من شأنه بصفة حتميّة المساس بأبعاد الأمن الإنساني المقابلة لكل حقّ من الحقوق،وبل حتى الانتهاك لهذه الحقوق الأساسية ذاتها.

وفضلا لما سبق، فعلى الرغم من الأهمية البالغة لمركز الفرد والكائن البشري كـ"صاحب حقّ" *Le sujet de droit*، وكعنصر أساسي في إطار الجماعة وفي مجتمع محل الإنتماء[1]،لا سيما دوره كشرط لفعالية الجهاز القانوني وإطار حقوق الإنسان بصفة خاصة كصاحب مسؤولية وحرية في إطار نظام ديمقراطي مشاركتي[2].

إلا أنه وكنتيجة حتمية لسيادة وديمومة معضلة وإشكالية "الفقر" كعائق ومعرقل لتنمية وممارسة مجموع القدرات الفردية والشخصية [3] -"كجوهر حيوي للأمن الإنساني"- هو ما من شأنه وبالضرورة المساهمة في تغييب الإنتفاع والممارسة الفعليين بمجموع الحقوق والحريات الأساسية، والمرتبطة في واقع الأمر بصاحب الحق، إذ لا وجود لا لانتفاع حقوقي نتيجة عدم إمكانية ممارستها، واستحالة أو عدم قدرة تحقيق الإنتفاع الفعلي منها ،ومن ثمة غياب إشباع فعلي لجملة الحاجات الضرورية الإنسانية [4]باعتبارها حاجات شخصية تمت بالصلة بطبيعة وكينونة الفرد والكائن البشري[5]، كما أنه يظل اعتماد فلسفة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الإنساني لا سيما بعد الأمن والتحرر من العوز ،القائم أساسا على بعد" أنسنة " خطابات "الأمن" لشموليته للبعد الإنساني[6].

والأكثر من ذلك،أن تغييب مركز صاحب الحق، هو ما يؤدي بالتبعية وكحتمية إلى تجريد ومحو "الصفة الإنسانية" للكائن البشري، من خلال جعله في مركز اللاّإنسان "*Inhumain*"،"موضوعا" لا "فاعلا" وثمّة تقييد للحرية(*) الذاتيّة والإيجابيّة "للكائن البشري" والّتي يشير إليها[7]*Berlin,* بالحرية

---

(1) Denis GINGRAS, **"René Cassin et les droits de l'homme . "**, op.cit p 02 et p 113,

(2)Patrice MEYER-BISCH, **"Coopération et partenariat : le cadre et les principes L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique "** ,op.cit., p. 78 .

(3)Alice SINDZINGRE, **"The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective "**, in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty"** , op.cit, p52s.

(4)D'après ROMMEL :« *le sujet de droit est la condition sous-entendu de la possibilité de tout droit tant dans sa vertualité que dans son actualité juridique , une actualité qui n'est qu'une autre virtualité sans le concept juridique de ce sujet de droit aucune autre figure juridique ne peut en effet être conçu,* » V^0 :Guy ROMMEL, **"La nature de sujet de droit. ",**in XAVIER Dijon, DRUET. François et GANTY Etienne *(dirs)*, **" Rendre justice au droit en lisant le juste de Paul Ricœur "**, op.cit,p 67.

(5)Diane ROMAN, **"Le droit public face à la pauvreté"**, Paris, L.G.D.J., 2002, p.223

(6)Des GASPER**," The idea of human security"**, in Richard A. MATTHEW, Jon BARNETT, Bryan MCDONALD, and Karen L. O'BRIEN ,*(eds.)*, **"Global Environmental Change and Human Security",** op.cit.,p.29

(*) مفهوم الحرية الإيجابية هي مرادفة لإمكانية العمل والتصرف على الرغم من أن العمل يقع تحت سيطرة الفرد ويلبي بعض مقاصده الأساسية "معنى" الإيجابية "كلمة" الحرية "يأتي من رغبة الفرد في أن يكون سيد نفسه"*Son propre maître*" الرغبة في اتخاذ القرارات بصفة فردية دون التعرض لقوى خارجية الرغبة في كون موضوعا وفاعلا، أنضر في هذا الشأن المقال التالي:

Isaiah BERLIN, **"Four Essays on Liberty"** (London and New York, Oxford University Press, 1969 p.122

(7) Marie Claire CALOZ-TSCHOPP, **"La figure des sujets des sans états, dans l'œuvre d'Annah Arendt",** in CALOZ-TSCHOPP *(dirs.)*,**"Les sans papiers et le droit d'avoir des droits "**, Vol1,.Genève, l'Harmattan, 1999, p.40.




المرادفة لمفهوم "القدرة"،لا سيما وأنّ جملة الحقوق الأساسية المنتهكَة والّتي يستعصي أو يستحيل ممارستها وتحقيق الانتفاع منها بصفة فعلية ،هي في أصلها حقوق مرتبطة بالكرامة المتأصّلة لصاحب الحقّ [1]ونواة جوهريّة للكينونة الذاتيّة للكائن البشري باعتباره المعني بالحماية من مختلف التهديدات ككائن مرجعي على مستوى إطار الأمن الإنساني ومستوى البيئة الحقوقية والبيئة الأمنية الدولية.

إلى جانب ذلك، وكنتيجة لمعضلة الفقر الإنساني، تحول الفقير من مركز" صاحب حق "إلى مجرد "موضوع للحق" نتيجة العوز والحرمان،وثمة إشكالية خاصة تواجهنا سواءا على مستوى البعدين القانوني، أو الفلسفي وهي :

- إشكالية الوصول إلى مركز الكائن البشري –الإنساني- ؟
- وإشكالية تحقيق "ذاتية"،" كينونة" و"استمرارية "الفرد" و"الإنسان"؟

باعتبارها قيم جوهرية في ذاتها،وبل كجوهر لكلٍّ من مقاربة "الأمن الإنساني" والمنظومة الأساسية لحقوق الإنسان مرتبطة ببعد الكرامة الإنسانية المتأصلة وبجودة الحق في الحياة [2]،لا سيما في إطار سيادة حقبة ومرحلة "التحولات الكبرى" وظهور"**الكائنات الحيواناتيّة**" كأصحاب حقوق جديدة" أو موضوع للحق في إطار القانون الدستوري،وهو ما يعد بمثابة تعبير عن انحطاط لمركز الفرد *L’animalisation de la personne humaine*، [3]ومرادف للعنف والإكراه ،مساس بالكرامة المتأصلة التي تعد جوهرا لحقوق الإنسان والأمن الإنساني على حد سواء.

---

[1]Emmanuel DECAUX, **"Nouveau paradigme ou impératif juridique?"**, in :UNESCO Poverty Project "Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight Against Poverty, Jurist Seminar –Sao Paulo- May 2003,p.04.

[2]Pierre LAMBERT, "le droit de l'homme à un niveau de vie suffisant", *Revue Trimestrielle Des Droits De L'homme* ,N° 44, octobre 2000, p684

[3]Djedjro Francisco MELEDJE,**"Pauvreté et droits civils et politiques",**in Guilbert GONNIN, **" Pauvreté et droits de l'homme "**,Colloque international de la Ivoirienne des droits de l'homme, (LIDHO) (17-18 octobre 2007), l'Harmattan, France 2007, p94.




المطلب الثاني

الفقر هدر للكرامة الإنسانية ومرادف للعنف والإكراه.

إن حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة،المترابطة،غير القابلة للتجزئة تعد بمثابة حقوق غير قابلة لا للتنازل ولا للتقادم ،ولا سيما من خلال ارتباطها بصفة خاصة بالطبيعة الإنسانية للكائن البشري، إضافة لارتباطها بصفة وطيدة ببعد الكرامة المتأصلة التي تعد كمصدر أصلي والنواة الجوهرية لهذه الحقوق[1] باعتبار أن الكرامة الإنسانية تتمظهر في إطار الترابط الثلاثي الوطيد بين الحق ،الحرية والمسؤولية، كقيم تكتمل بمبدأ الانسجام،التكامل،العالمية وعدم القابلية التجزئة[2].

وبدوره فمفهوم الأمن الإنساني ذاته شامل في مضمونه للحق في الكرامة الإنسانية،الحق في المساواة،إلى جانب تضمن وشموليّة المفهوم "للحرية الشاملة لبعدي" الحرية والأمن من الخوف" و"الحرية والأمن من العوز والحرمان،ومن ثمة احتضان الأمن الإنساني لكل من:"الكرامة،المساواة والحرية كحقوق مؤسسة وضامنة لغيرها من حقوق الإنسان الأساسية[3].

فاحترام والإعتراف ببعد "الكرامة الإنسانية"، يعد بمثابة مسعى ومطلب ضروري وأساسي، لن يتحقق إلا من خلال خلق وتوفير جملة من الشروط الجوهرية الضامنة لتمكين فعلي متكامل وغير قابل للتجزئة[4]، وممارسة فعلية واحترام لمجموع حقوق الإنسان الأساسية[5] المقررة في الإعلان العالمي لعام[6]1948 إلى جانب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

هذا إضافة لكون أنه فبعد "الكرامة الإنسانية المتأصّلة" لا يعد بمثابة الجوهر الحيوي للأمن الإنساني فحسب [7]،وبل أن ضمانها "كمركزية" "رئيسية" وجوهرية ،يعدّ كمطلب أولي وشرط جوهري مسبق لضمان توفير الأمن على المستويين العالمي والدّولي،من خلال كون أن كل من معايير الإذلال،عدم

---

[1]Dan VAN RAEMDOCK, **“Droits de l’homme et intérêt collectif “** ,in Thomas BERNS *(dir.)* , **“ Le droit saisi par le collectif “**, Belgique, Bruylant, 2004, p.303s.

[2]Patrice MEYER-BISCH, “**Méthodologie pour une présentation systémique des droits humains.**“, in Emmanuelle BRIBOSIA, et Ludovic HENNEBEL *(dirs.)*, “**Classer les droits de l’homme“**,op.cit,p48-85

[3]Liora LAZARUS, **” Mapping the Right to Security”**,in Liora LAZARUS ,Benjamin J GOOLD *(eds.)*,” **Security and Human Rights,** op.cit,p331

[4]Bertrand G. RAMCHARAN, **“Contemporary Human Rights Ideas”**, op.cit, p35.

[5]*Ibid*,p160

[6] Dan VAN RAEMDOCK, *ibid.*

[7] « *…..il faut constituer un solide fondement éthique, basé sur des valeurs partagées, visant l’engagement de protéger la dignité humaine qui est au coeur même de la sécurité humaine……* » , V^0 :Pierre SANÉ, Moufida GOUCHA et al,**”Human Security: Approaches and Challenges”**, op.cit ,p10.




المساواة والتهميش والإقصاء،قد تعد ذاتها بمثابة الأسباب الجذرية لانعدام وغياب الأمن الإنساني، بل من شأنها حتى التغييب بالأمن على المستويين الوطني والدولي على حد سواء[1] .

لا سيما بعد التأكيد صراحة في إطار مؤتمر الألفية لـ2000، وذلك على غرار مختلف الصكوك والمواثيق، الحقوقية القانونية، الدولية والإقليمية منها،إلى جانب غيرها من الإعلانات والتشريعات الداخلية على المسؤولية المشتركة للدول،والمتمثلة أساسا في وجوب السعي لضمان الحفاظ على كل من مبادئ الكرامة الإنسانية،المساواة والعدالة على مستوى جماعي [2]،على غرار تأكيد إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لعام 1993 لحقوق الإنسان على أن" جميع حقوق الإنسان الأساسية نابعة أساسا من الكرامة والقيمة المتأصلة للشخصية الإنسانية[3].

ومن ثمة،ومن خلال كون أن "الكرامة الإنسانية المتأصلة" تعتمد أساسًا على وجوب تحقيق الإنتفاع والممارسة الفعليين بمجموع الحقوق الأساسية،من حيث كونها تعرف مفهوم"الأمن الإنساني" وتعدّ إطارا معياريا له[4] ،ذلك إلى جانب كونها كقيمة أساسية غير قابلة للانفصال على غرار مجموع حقوق الإنسان الأساسية عن "صاحب الحق" الذي يتجسد أساسا في الفرد[5] .

وبالتالي فأي مساس وانتهاك لحق من الحقوق الأساسية هو ما يعد مرادفا لانتهاك الكرامة الإنسانية[*]،وتجزئة لذاتيّة، كينونة وفردانيّة "الكائن البشري"[6]،وثمة التغييب بالأمن والبقاء الإنساني[7]،في حين أنه بمفهوم المخالفة، فاحتمالات تحقيق زيادة ومستويات عالية من التمكين والضّمان

---

[1]Nayef AL-RODHAN," **Sustainable Global Security**", in F. GÉRÉ and M. SHARPE *(eds.)*," **Global Security: A Vision for the Future**",op.cit,p03.

[2]Wolfgang BENEDEK, *ibid*.,p13

[3] يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948بمثابة الوثيقة التأسيسية لجميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان قد تم التنصيص قي إطار ديباجة الإعلان على أن الاعتراف الأصيل بمبدأ المساواة في الكرامة المتأصلة والحقوق وثابت لجميع أعضاء الأسرة البشرية باعتباره كأساس الحرية،العدل والسلام في العالم،في حين أي تجاهل وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية هو مساس لضمير البشرية ...وإلى جانب ذلك،فيظل بعد التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة،بمثابة الطموح الأسمى والمشترك لجميع أفراد البشرية أنظر المرجع التالي:

Gwen BRODSKY, " **Human Rights and Poverty: A Twenty-First Century Tribute to J.S. Woodsworth and Call for Human Rights** " , in Jane PULKINGHAM *(ed.)*, **"Human walfare rights , and social activism :Rethinking the legacy J.S. Woodsworth"** , Toronto, university of Toronto press,2010 p153

[4] Wolfgang BENEDEK, *ibid.*

[5]Emmanuel GUÉMATCHA, « **La justiciabilité des droits sociaux en afrique : l'exemple de la commission africaine des droits de l'homme et des peuples** », in Diane ROMAN *(dir.)*, "**Droits des pauvres, pauvres droits ?** ",op.cit ,p131s

[*] التنصيص على كرامة الإنسان بنص صريح في معظم الصكوك الدولية فالأكثر من ذلك بل قد تم الإقرار بالحق في الكرامة الإنسانية كحق قانوني معترف به في مختلف التشريعات الداخلية للدول –ولا سيما التشريعات الأساسية الدستور- كالدستور الإسرائيلي الذي نص على الحق في الكرامة الإنسانية باعتباره مرادف للحق في العيش في أدنى الظروف الملائمة في مأمن عن الفقر، والعوز الاقتصادي، أنضر في هذا الشأن:

Céline FERCO,"**Le juge et le droit au minimum. les ambiguïtés du droit à des conditions minimales d'existence en droit comparé**", in Diane ROMAN *(dir.)*, *ibid* ,p227.

[6] Patrice MEYER-BISCH, "**Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels**. ", in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI *(dirs.)*, " **Droits culturels et traitement des violences** ", Actes du colloque op.cit., p55s.

[7]Alfredo SFEIR-YOUNIS(a), "Violation of human rights is a threat to human security," *Conflict, Security & Development* , Vol. 4 ,N^{0}3, December 2004 ,p384.




الفعلي للإنتفاع الحقوقي الكامل،والوصول إلى جملة الموارد الضرورية هو ما يعد بمثابة ضمانة وتجسيد فعلي لبعد ومعايير "الكرامة الإنسانية" للأفراد والجماعات-والكائن البشري بصفة عامة[1].

والفقر كمفهوم متعدد الأبعاد،والّذي غالبا ما يشار إليه على أنه "شبكة" معقدة من الحرمان[2]، مرادف لأكثر من مجرد الإفتقار للموارد والدخل،بل حالة من المعاناة من مختلف أشكال الحرمان المتداخلة بعضها بعضا كما يعد مرادفا لتغييب جودة حياة الأفراد [3]،لا سيما من خلال مساهمته في الحرمان وعرقلة الإنتفاع الفعلي من مختلف الحقوق الأساسية، وعملية الإشباع من جملة الحاجات الضرورية، إضافة لكونه مرادف للتهميش والذي يمنح الفرد (الكائن البشري) إحساسا بالمذلة، الإهانة والإحباط النفسي (...) من خلال ذلك فهو مرادف لتغييب وانتهاك لإنسانية وكرامة الفرد [4].

لا سيما وأنّ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ذاته، يؤكد على أن كل من "الفقر المدقع" و"الاستبعاد الإجتماعي" يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان المتأصلة...،كون أن جوهر كل من "حقوق" و"أمن" الإنسان في حد ذاته، يتجسد أساسا في وجوب ضمان الكرامة الإنسانية [5]، باعتبارها مرادفة للجسم الحيوي لجميع الكائنات البشرية ،إضافة إلى كونها المحدد الأساسي لضمان بقاء واستمرارية الفرد ورفاهه الشخصي،ذلك إضافة لتضمنها لبعد أخلاقي لا يستهان به[6].

وكما تجدر الإشارة إلى أنه وبتاريخ 1973 في إطار قمة مؤتمر اليونيسكو، *UNESCO* ولأول مرة فقد أشار الفقيه الفرنسي "*Wresinski*" إلى كون معضلة " الفقر" مرادفة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، فالعيش تحت وطأة ودوامة الفقر يعد بمثابة معاناة للتهميش والحرمان المستمر والمزمن من ممارسة مختلف الحقوق الأساسية:الحق في العمل،في مسكن لائق،عدم وإشكالية الوصول إلى

---

[1] Dan Van RAEMDOCK, *ibid*,p 304

[2]Else ØYEN,**" The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus? "**, in Elke MACK, Michael SCHRAMM,et al, *(eds.)* ,**" Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics"**, op.cit,p266.

[3]Bob HENDRIKS ,"**Urban Livelihoods, Institutions and Inclusive Governance in Nairobi:'Spaces' and their Impacts on Quality of Life, Influence and Political Rights**"op.cit,p33s.

[4]Ruth LISTER , **" Une conceptualisation de la pauvreté fondée sur les droits de l'homme "** in : **Droits de l'homme et grande pauvreté, Colloque,** op.cit ,p 323; « si l'on vise la dignité, on dit qu'un homme, à la rue, est exclu de l'humanité »,V 0: Gilles Carson OSSETE OKOYA**, " Pauvreté et droit international" ,**Thèse En vue de l'obtention du doctorat en droit public, Université de Reims champagne Ardenne école doctorale science de l'homme et de la Société, 2010,p281..

[5]P-H .IMBERT, cite dans son article intitulé, " Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s)? "— Réflexions sur les droits économiques, sociaux et culturels " ,que : « *la misère et l'exclusion sociale sont des violations des droits de l'homme (...) si l'on se rappelle que la notion centrale des droits de l'homme est celle de la dignité de la personne humaine* », V 0: Pierre-Henri IMBERT, " Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s)? "— Réflexions sur les droits économiques, sociaux et culturels, " *art.cit.*,p 739, et V0: Art25 Déclaration Et Programme d'action de Vienne V0: Cédric VIALE, **"Lexicon Of Human Rights"**, USA, Hotei Publishing, 2008 p.339.

[6]Jean-Louis LE MOIGNE, **" L'interaction réciproque du comprendre et du faire. ,"** in Droits de l'homme et grande pauvreté, Colloque, op.cit ,p 510.

المعرفة،غياب الحق في أمن أسري واجتماعي... إلخ،وهذا ما يعد مرادف لضعف وغياب على مستوى التمكين الحقوقي، وبالضرورة هو ما يعد هدر لكرامة الفرد وتهديد ببقاء واستمرارية الكائن البشري [1].

إذ أن ضمان الكرامة الإنسانية للفرد كمسعى وجوهر للأمن الإنساني،يقتضي ويستوجب ضرورة توفير جودة بيئة تمكينية، حقوقية، آمنة،سليمة ومستدامة،إلى جانب تحقيق الإشباع الكامل والفعلي لمختلف الحاجات المادية، المعنوية والروحية منها: الغذاء،الخدمات الصحية..التعليم، الخصوصية الثقافية،الحياء...[2]،ذلك كون أن الإفتقاد إلى إحدى هذه الأبعاد الأساسية المجسّدة والشّاملة في طياتها لمختلف القطاعات السبع الجوهرية للأمن الإنساني، ولمختلف أبعاد المنظومة الحقوقية على حد سواء،هو ما من شأنه لا محال التهميش بالفرد، وجعله في مركز اللاّكرامة[3]،من خلال معاناته للعزلة والتهميش، بجعله إنسان في عطب" *Homme en panne* [4]،على حد تعبير *H. Fugier* وكيّفه *Maurice Couture* بأبارتيد جتماعي *Apartheid social*، فثمة تجريد فادح للصفة الإنسانية[5].

ولعلّ هذا ما جعل فريق من الفقه، يقرّ بوجوب إدانة الفقر والعوز،على غرار إدانة كل من التعذيب والمعاملة القاسية،ضمانا بذلك للحق في الكرامة بصفة فعليّة،لا استنادا إلى فئة معينة من الحقوق الإجتماعية فحسب،بل استنادا إلى بعد الكرامة المتأصلة، واعتمادا على مجموع حقوق الإنسان الأساسية ككل، بصفة غير قابلة للهرمية والتجزئة، وهذا ما دفع ببعض الدول إلى الإقرار بالحق في الكرامة الإنسانية بموجب نصوص قانونية صريحة كجزء أصيل لا يتجزأ عن الحق في الحياة[6]،من حيث كونها حقوق متأصلة ومتجذّرة في الشخصية الإنسانية للفرد والتي يقتضي اعتبارها ومعاملتها كغاية في ذاتها لا كوسيلة[7].

لا سيما وأن الكرامة الإنسانية كجوهر حيوي ومصدر المشترك بين كل من إطار حقوق الإنسان ومقاربة الأمن الإنساني[8]،لا تعد بمثابة مفهوم مجرد فحسب،وإنّما تستشف من خلال ملامح الفرد[9]،من

---

(1)Geneviève DEFRAIGNE TARDIEU, **"La Construction Du Savoir Emancipatoire Première Partie (1/3)"**, Thèse Pour obtenir le grade de docteur ,Université de Paris VIII, 2009, p54.

(2)Muriel Fabre MAGNAN **,"La dignité humaine. ,"**Adriantsimbazovina , H.GAUDIN , J-P MARGUENAUD, St. RIALS et F. SUDRE ,*(dirs.)* ,op.cit., p229.

(3) Gilles Carson OSSETE OKOYA**, " Pauvreté et droit international "** op.cit., p17.

(4) *Ibidem.*

(5) Maurice COUTURE, **" La pauvreté un appel a la solidarité "**, Quebec, Editions Fides, 1997,p12.

(6) Céline FERCO, **"Le juge et le droit au minimum. les ambiguïtés du droit à des conditions minimales d'existence en droit comparé"**, op.cit p.231.

(7) Muriel Fabre MAGNAN , op.cit ,p228.

(8)Wolfgang BENEDEK **,"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**, in FERRÁNDIZ Antonius C.G.M. ROBBEN *(eds)* **, "Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe"**, op.cit. ,p32.

(9)D'après Georges DE KERCHOVE "*La dignité humaine n'est pas un concept abstrait, elle se vit au quotidien. Le respect se lit dans le regard, se traduit dans les mots, dans la façon d'aborder les gens, de prendre en considération leur parole, même si elle paraît décousue. Il se devine aussi dans le geste de celui qui donne ou ne donne pas au mendiant à la sortie de l'église*




حيث كونها إشكالية مرتبطة أساسا بالذات الإنسانية،حظيت باهتمام بالغ خلال فترة القضاء على العبودية ومختلف أشكال المعاملات القاسية والمهينة بالشرف[1]، ليظهر بذلك الفقر والتهميش الإجتماعي في حالة وشكل جديد من أشكال الإستعباد والإكراه من خلال كون أن الفقر يشكل عائقا يحول دون الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات،والأكثر من ذلك أن الفقير عادة ما يجد نفسه محلّ بعد تقييمي من خلال معاناته لنظرة احتقاريّة،تهميشيّة من قبل الأخر والغير،وبالتالي إحساسه باللاّجدوى، وافتقاده لقيمته ومركزيه القانوني والاجتماعي[2] .

ذلك إلى إضافة إلى افتقاد الفرد للقدرة على المطالبة بالحقوق الأساسية، وغياب الصفة الإجتماعية في حالة سيادة وديمومة خطر "الفقر"،وهو ما من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تغييب الصفة القانونية، والتواجد الكينوني الإنساني،[3] وثمة ما يعد على حد تعبير *Diane Roman* مرادفا للوفاة الإجتماعية للفرد «*frappé de mort sociale* »،بالنظر لكون أن "الفقراء" كفئة غير معترف بها في إطار الهيكل القانوني، وبالنتيجة استتباع الوفاة الإجتماعية لا محال للوفاة السياسية للفرد المهمّش، وبالتالي المساس بالصحة الجسدية والمعنوية ،كينونة الفرد، كرامته وبقائه [4].

وفضلا لما سبق، يتضح لنا جليًّا، أنه على الرغم من الإقرار صراحة بالأهمية البالغة للكرامة الإنسانية باعتبارها المصدر المشترك لكل من مجوع حقوق الإنسان الأساسية،مفهوم الأمن الإنساني، والتنمية الإنسانية[5]،إلا أنها تظل تواجه عراقيل ولا تزال محل دحض وانتهاك مستمر نتيجة معضلة "الفقر"،الذي يشكل بمثابة التهديد والتّحدي الرئيسي للأمن الإنساني،من خلال تغييبه لبعد الكرامة الإنسانية،والتي تعد بدورها المصدر والجسم الحيوي للأمن الإنساني[6]،وجوهر منظومة حقوق لإنسان على حد سواء.

---

ou du cinéma...", V^0 : Georges DE KERCHOVE, "**Expression et droits des plus pauvres.** ", in Droits de l'homme et grande pauvreté, Colloque, op.cit ,p 365.

[1]Rivera OTTO, " **Les plus pauvres en tant qu'acteurs politiques un regard prospectif depuis le Guatemala** ", in Droits de l'homme et grande pauvreté, Colloque, op.cit ,p 479.

[2] Florence TOURETTE , " **Extrême pauvreté et droits de l'homme :analyse de l'obligation juridique et des moyens des pouvoirs publics français** ",op.cit., p43 .

[3] *Ibidem* .

[4] Gilles Carson OSSETE OKOYA, " **Pauvreté et droit international** ",op.cit., p .278

[5]Wolfgang BENEDEK ,"**Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects**", in Antonius FERRÁNDIZ C.G.M. ROBBEN *(eds)*,"**Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**",op.cit ,p32.

[6]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit., p28, 123, et V^0 : Wolfgang BENEDEK,"**Human Security and Human Rights Interaction**", in Moufida GOUCHA, John CROWLEY *(eds.)*, "**Rethinking Human Security**" , op.cit.,p13.




المطلب الثالث

الفقر تغييب لمبدأي التكامل[1](الوحداوية) وعدم القابليّة للتجزئة.

مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة في ترابط دائم وبشكل وثيق ووطيد بمفهوم وإطار الأمن الإنساني، إذ فأولا وقبل كل شيء،فإن التركيز النهائي لكلا من المفهومين :"حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني"ينصب أساسا على الإهتمام والتّركيز على الفرد،باعتباره الجوهر النّواة والمعني بالحماية ضد مختلف التهديدات الماسة بالكرامة الإنسانية وبالحقوق الأساسية للفرد،ذلك لكون أن ذات المفهومين متضمنان بطبيعتهما لكل من البعد الوقائي والحمائي *Preventive and Protective Aspect* على حدّ سواء[2].

لا سيما وأن مفهوم "الأمن" الذي يتجسد في شكل "الأمن الشخصي"*Personal Security* (كالحماية ضد الاعتقال التعسفي) و"الضمان الاجتماعي"*Social Security*(توفير الاحتياجات الأساسية) و"الأمن الدولي'*International Security*' أو *A Safe Worl*(الحق في العيش في نظام دولي آمن) يعدّ بدوره بمثابة حق جوهري وأساسي[*]من حقوق الإنسان الأساسية،وهو ما يمكن استقراءه في فحوى بنود مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،كالإعلان العالمي، والعهدين الدوليين للأمم المتحدة المعنيين بالحقوق الاقتصادية ،الاجتماعية، الثقافية والحقوق المدنية والسياسية،فضلا عن مجموع وثائق حقوق الإنسان الإقليمية منها ...إلخ ،من خلال إشارتها إلى "الأمن" كحق من حقوق الإنسان الأساسية.[3]

وبذلك، فتعدّ كل من مجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة غير القابلة للتجزئة، سواء المدنية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية منها، فضلا عن الحق في التنمية، في مجملها بمثابة جوهرا أساسيا للأمن الإنساني[4]،إذ أن مختلف حقوق الإنسان تسعى جنبا إلى جنب مع معايير ومبادئ القانون الدولي الإنساني إلى توفير الأطر والأسس السليمة النظرية والمعيارية للأمن الإنساني كمقاربة شاملة

---

[1] التكامل بين الأبعاد السبعة للأمن الإنساني التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"UNDP" و التي تركز على بعد الكرامة الإنسانية أنضر في هذا الشأن:
Liu ZHIJUN, “Contention on the Value of ‘Human Security”, “*International Review*” Autumn 2006, Vol.: 44,p81
[2] Wolfgang BENEDEK, *ibid*, p 40.
[*] المادة 03 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه"المادة 03 تشير صراحة إلى "الأمن" في إطار حقوق الإنسان و شامل لـ03 ثلاث حقوق أساسية مختلفة إلا أنها مترابطة،وفي إشارة إلى الأعمال التمهيدية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، *Lars Adam Rehof* ففي إطار عملية صياغة المادة 03،رفض تعديل الاقتراح الكوبي لإدراج مفهوم "حماية والسلامة" بحجة أن كلمة "السلامة '*integrity*'"مشمولة بكلمة 'الأمن "*security*"، كما أنه تعرض للرّفض بدوه الإقتراح البلجيكي الذي تميز بالإشارة إلى "احترام السلامة الجسدية والمعنوية للشخص *Respect for the physical and moral integrity of his person'*" '،المدلى به من قبل السيدة روزفلت رئيسا لفريق الصياغة، بدعم من الوفد الفرنسي، ثم ذكرت أن اختيار كلمة "الأمن "لكونها أكثر شمولا من أي تعبير أو مفهوم آخر، وهذه المقاربات الثلاثة تشير إلى اهتمام منظومة حقوق الإنسان بأمن الأفراد والجماعات،إلا أنها لا تشكل أي شيء مثل حق الإنسان في الأمن: الرجوع لـ:
Gerd OBERLEITNER, “Human Rights and Security The Two Towers? ” ,Center for the Study of Human Rights, 2003, p01s.
[3] Gerd OBERLEITNER, Wolfgang BENEDEK, Minna NIKOLOVA, “Human security and human rights education” ,*art.cit.* p15s,
[4] *Ibid*,p21.




للأمن، وكما أنه يظلّ ضمان تحقيق "الأمن الإنساني" ذاته يعد كهدف ومسعى للقانون الدولي،فعلى حد تعبير *Bertrand Ramcharan* فيمكن لحقوق الإنسان أنّ تعّرف على نحو أفضل الأمن الإنساني[1] .

ذلك لكون أنه يعد كل من مبدأي عدم قابلية الحقوق الأساسية للتجزئة، تكاملها ووحدويتها بمثابة مبادئ وقيم أساسية متجذّرة في إطار المنظور الحديث للمنظومة الحقوقية،لكونه كمبدأ قائم أساسا على معيار وحدوية وتكامل بعد "الكرامة الإنسانية" و"الذات البشرية" والتي تسعى مختلف حقوق الإنسان إلى ضمانها،لا سيما ومن خلال كون أن فردانيّة وذاتية الكائن البشري ذاتها مرادفة لمبدأ عدم القابلية للتجزئة[2]، وبل أن الطابع المميز المترابط والمتكامل وغير القابل للتجزئة لكل من أبعاد "حقوق الإنسان الأساسية" وقطاعات "مقاربة الأمن الإنساني" يتجسد أساسا من خلال ما يلي:

- **<u>أمن الإنسان من الحاجة</u>**": "*Freedom from want*"الذي يرتبط بصورة وثيقة بالجيل الثاني لحقوق الإنسان:الحقوق الإقتصادية والاجتماعية،الذي يضم كل من الأبعاد التالية للأمن لإنساني: الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي[3].
- **<u>أمن الإنسان من الخوف</u>:**"*Freedom from fear*" "الذي يرتبط بالجيل الأول لحقوق الإنسان الأساسية:الحقوق المدنية والسياسية، الذي يقابلها كل من الأمن السياسي الأمن الشخصي،كونهما كعناصر حيوية للأمن الإنساني، فهو بذلك يمس وبصفة ثنائية بمبدأ التكامل وعدم القابلية للتجزئة[4].
- **<u>إضافة لبعد الكرامة الإنسانية</u>** للفرد والجيل الثالث لحقوق الإنسان الشامل لكل من حقوق التضامن والحقوق الثقافية، البيئيّة، كالحق في بيئة صحية،الحق في التنمية،الحق في مستوى معيشة كريمة[5].

إذ ثمة ترابط،تكامل وإثراء متبادل بين كل من مفهوم الأمن الإنساني–بأبعاده السبعة المتكاملة:الأمن الغذائي، الصحي، البيئي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي والشخصي-المشار إليها في إطار تقرير التنمية البشرية لـ1994[6] ،وبمجموع حقوق الإنسان الأساسية الموحدة غير القابلة للتجزئة (الحقوق الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، المدنية، والسياسية، والحق في التنمية) [7].

---

(1) *Ibidem*.

(2)Comme le professeur Patrice MEYER-BISCH l'a affirmé, l'indivisibilité repose sur «*l'unité de la dignité humaine que les droits humains expriment et garantissent », autrement dit, « à l'individualité du sujet correspond l'indivisibilité des droits humains* », V^0 : Patrice MEYER-BISCH,"**<u>Méthodologie pour une présentation systémique des droits humains</u>**", in Emmanuelle BRIBOSIA, Ludovic HENNEBEL. *(dirs.)*, "**<u>Classer les droits de l'homme"</u>**,op.cit.,p48.

(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , op.cit., p126.

(4) *Ibidem*.

(5)*Ibidem*.

(6) Liu ZHIJUN, **"**Contention on the Value of 'Human Security **"**, *art.cit.*, p.81.

(7) Gerd OBERLEITNER ,wokfgang BENEDEK, Minna NIKOLOVA, *ibid***,**p16s




كما أنه فتظلّ مختلف أشكال انتهاكات وعرقلة الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان الأساسية تشكّل تهديدا رئيسيا للأمن الإنساني،وذلك من خلال كون أن معظم انتهاكات الحقوق الأساسية تعد بمثابة السبب الجذري للعنف وللإضعاف بمختلف أبعاد الأمن الإنساني،وبل حتى كمصدر لتفعيل وتأجيج مختلف أشكال الصراعات والنزاعات،في حين أن أي احترام للهيكلة الحقوقية والتمكين من بيئة انتفاع حقوقية فعلية،هو ما من شأنه الوقاية من مخاطر تهديد الأمن الإنساني وغيابه (1).

إذ أن "الفقر" المرادف لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية،كحركية ديناميكية متعددة الأبعاد،في إطار علاقة ثنائية الاتجاه تتأرجح في سياق الأثر والتّأثير المتبادلين،مفرزةً بذلك لحلقة مفرغة من حالات الضّعف وغياب الأمن،كنتيجة أو بسبب غياب الإنتفاع والممارسة الفعليّة لحقّ معيّن (2)،أو الضّعف على مستوى أو بعد معين من أبعاد الأمن الإنساني المتكاملة تكامل حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة،هو ما من شأنه لا محال التّغييب بغيرها من الحقوق الأساسية،على غرار تغييبه "لمختلف أبعاد الأمن الإنساني الجوهرية بصفة مزدوجة على حد سواء،من خلال كون أن الفقر يشكل تغييبا ومساسا بمبدأ أساسي وجوهري ومشترك في إطار كل من مقاربة "الأمن الإنساني" و"الهيكلة الحقوقية" وهو الذي يتجسد في "مبدأ عدم القابلية للتجزئة ومبدأ التكامل والوحدوية:

- مبدأ عدم القابلية للتجزئة والتكامل بين مختلف الحقوق الأساسية.
- مبدأ عدم القابلية للتجزئة والتكامل وبين مختلف أبعاد وقطاعات مفهوم الأمن الإنساني.
- مبدأ عدم القابلية للتجزئة والتكامل بين كل أبعاد مفهوم الأمن الإنساني ومجموع حقوق الإنسان الأساسية بصفة ثنائية ومزدوجة على حدّ سواء.

إذ أنه يصبح بذلك كل من "عملية الانتفاع" و"الممارسة" الفعلية لمجموع حقوق الإنسان الأساسية ،المتكاملة،وغير القابلة للتجزئة كنتيجة لمعضلة وإشكالية الفقر-**<u>مجزّأة</u>** *fragmentés divisibles et* **<u>وخاضع لنوع من الهرميّة</u>** *Une hiérarchie au sein des droits* **<u>والأفضلية بين الحقوق</u>** ،وكنتيجة حتمية سيادة "الهرمية" و"التجزئة" على مستوى الإنتفاع الفعلي الحقوقي،تجزئة عملية إشباع حاجات معينة دون غيرها أو حتى تغييبه لفئة أو حق معين،وهو ما يعدّ منافيًا في حدّ ذاته مع كل من مبدأي عدم قابلية الحقوق للتجزئة ووحدوية الفرد والكائن البشري ذاته(3) .

---

(1) *Ibidem.*
(2) Emmanuel DECAUX, **"<u>Nouveau paradigme ou impératif juridique</u> ? ",** op.cit., p06.
(3) Florence TOURETTE , **"<u>L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France</u>"** ,in **<u>Droits de l'homme et grande pauvreté</u>**, Colloque Joseph WRESINSKI, op.cit ,p358s.




إذ وعلى الرغم من الإقرار بمبدأ وحدوية حقوق الإنسان، تكاملها وعدم قابليتها للهرمية وللتجزئة، سوءا في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،الإعلان الذي عقد في طهران في1968،أو برنامج عمل فينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا خلال الفترة 14 إلى 52 يونيه 1993 أين تم التأكيد-في إطارها- أنه من الصعوبة والإستحالة المطلقة تحقيق الإنتفاع والإشباع الفعليين لمجموع الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية دون ضمان الممارسة الفعلية لمجموع الحقوق المدنية والسياسية في إطار أي نظام ديمقراطي مشاركتي ودولة قانون حقّة مع التأكيد على المنطق العكسي[1].

إلا أنه فيظل يشكّل الفقر تغييبا لمبدأ التكامل وعدم القابلية للتجزئة بين مختلف حقوق الإنسان الأساسية[2]، ذلك إلى جانب تغييب الفقر لتكامل مجموع حقوق الإنسان بالأبعاد السبع لأمن الإنسان على حد سواء[3]، إذ أن الافتقاد لبعد معين من أبعاد الأمن الإنساني هو ما من شأنه لا محال المساس والإضعاف بالأبعاد الأخرى له، فسوء التغذية-غياب أمن غذائي- نتيجة الفقر والإفتقاد للسكن الملائم يؤثران لا محال على الحالة الصحية بالأسوء –وهو ما يؤدي بدوره للتأثير سلبا على نوعية العمل، تدهور وتغييبه للأمن الإقتصادي أو اضمحلاله على حد سواء[4]

كما أنّ الإفتقاد لسكن ملائم من شأنه المساهمة في خلق العديد من مسببات ضعف أو تغييب أبعاد مفهوم الأمن الإنساني-غياب أمن شخصي- والمساس بالسلامة الجسدية والكرامة الإنسانية...إلخ[5] ،وبالتالي التغييب بالجوهر الحيوي للكائنات والأرواح البشريّة الشامل للكل من مجموع الحقوق، الحريات الأساسية إلى جانب جملة القدرات الفردية والتي يسعى إطار الأمن الإنساني إلى ضمانها وضمان تحقيق سلامتها من مختلف التهديدات المزمنة كهدف أساسي وجوهري له[6] .

[1] Pierre Henry IMBERT, " Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s) ? ",*art.cit.*, p 740.
[2]Siddiqur Rahman OSMANI, "Poverty and Human Rights: Building on the Capability Approach",*art.cit*,p216s
[3] Wolfgang BENEDEK, **"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**,in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*,**"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe"** ,op.cit ,pp30-33
[4] Caroline THOMAS, Paul D. WILLIAMS ,**"poverty"**, in WILLIAMS Paul *(ed.)*, **"Security Studies"** , 2nd edition, New York, Roultedge,2013,p300s.
[5] *Ibidem.*
[6] Sabina ALKIRE,"**A conceptual framework for human security",** op.cit, p02

المبحث الثالث

الفقر تغييب للجوهر الحيوي للأمن الإنساني.

يعدّ ظهور وبروز مفهوم "الأمن الإنساني" في النصف الثاني من عقد التّسعينات في القرن العشرين في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994 كمدخل جديد في حقل الدراسات الأمنـــية والأكاديمية من أهم التحولات التي عرفتها عملية توسيع وتعميق مفهوم "الأمن"،كانعكاس لفترة ما بعد الحرب الباردة، فيما يتعلق بتغير طبيعة "مفهوم الأمن"على مستوى الدراسات والعلاقات الأمنية وتغير طبيعة النظام الدولي[1]، لا سيما بعد فشل المقاربة التقليدية للأمن في التعامل مع مختلف التهديدات غير العسكرية الحديثة والمستجدة التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية [2].

فـــ"الأمن الإنساني" بذلك كمقاربة إنسانية شمولية،يعتمد أساسا على مركزية الفرد والكائن البشري عوض التركيز على أمن وسلامة الدول وأقاليمها، شمولا بذلك لـــ (07) سبع قطاعات وأبعــاد أساسية: الأمـــن الاقتصادي، الغذائي، الصحي،البيئي،الشخصي،السياسي والأمن المجتمعي[3]،مضمّنة في إطار كل من بعدي: الأمن من الحاجة والخوف كركيزتين جوهريتين للأمن الإنساني[4] تتميز بالترابط،التكامل والشمولية،صيانة بذلك للجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية من مختلف التهديدات الحرجة والمزمنة الأكثر انتشارا،وبطريقة تتفق مع تحقيق وضمان أمن الإنسان[5] وحماية الحياة البشرية من مختلف التهديدات البيئيّة،الاقتصادية،الصحية، الغذاء والشخصية والتهديدات السياسية المزمنة المتفشية،وعلى المدى الطويل[6] .

وإشكالية "الفقر الإنساني" المتعدد الأبعاد والقطاعات من حيث كونه يعبر عن حركية ديناميكية منتجة ومفرزة لسلسة من أسباب ضعف أو عدم انتفاع فعلي حقيقي بالحقوق الأساسية الأخرى:الحق في الصحة، التعليم،الغذاء،العمل والمشاركة السياسية...الخ [7]،أو حالة واقعيّة ناتجة عن سلسلة من انتهاكات الحقوق الأساسية[8]،من خلال كون أن الضّعف في مستوى التمكين أو غياب احترام الهيكلة الحقوقية،هو ما من شأنه خلق مجالا خصبًا لديمومة واستمرار حالتي "الفقر" و"الحرمان"[9]، وبالتالي هو ما من شأنه

---

[1] Tara MCCORMACK, " Human security and the separation of security and development" ,*art.cit.*, p235

[2]Rhoda. E HOWARD-HASSMANN, "Human Security: Undermining Human Rights?", *art.cit.*, p90

[3] Liotta P. H and Taylor OWEN, "Why Human Security? ",*art.cit.*,p42

[4]Taylor OWEN,"Human Security – Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal of a Threshold-Based Definition", *Security Dialogue* ,Vol. 35 ,N°03, p384.

[5]Sabina ALKIRE," **A Conceptual Framework for Human Security",** op.cit. ,p 02.04

[6]Taylor OWEN, *ibid*, p 383.

[7] محاضرة الدكتور "برقوق امحند، "**الفقر وإشكالية الأمن الإنساني**"،ملقاة على طلبة الماجستير،" حقوق الإنسان والأمن الإنساني" ،المرجع السابق.

[8]Fernanda DOZ COSTA, "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks",*art.cit.*, p07

[9]Florence TOURETTE, "**L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France**", Colloque Joseph WRESINSKI, op.cit.,p.354.




التّهديد والمساس بـــ"الأمن الإنساني" عبر مختلف قطاعاته وأبعاده المتكاملة،المترابطة،وخلق حالة مـــــن اللاّإستقرار واللاّأمن.

إذ يظلّ بذلك "الفقر" من أخطر التهديدات الثابتة للأمن الإنساني من خلال تأثيره على مختلف أبعاده وقطاعاته بصفة شاملة ،لتغيبه للشروط الضامنة للتحرر من العوز والخوف[1]،ومن ثمة سيادة حالة عدم القـدرة علـى إشـباع مختلـف الحاجـات الأساسـية للفـرد كالغـذاء، وإشـكالية الحصـول علـى الرعايـة الصحية،الافتقاد للتعليم،الحماية الاجتماعية،فرص العمل،انعدام الأمن الاقتصادي،غياب شروط المشاركة في الحياة السياسية[2]، وثمة تغييب لجودة الحق في الحياة والرّفاه البشري[3]، كمسعى ومطلب جوهري للأمن الإنساني القائم أساسا على معايير الكرامة المتأصلة،القيم المشتركة للأفراد والجماعات الأمن والحماية[4] .

ذلك لكون أن "الفقر" كمفهوم متعدد الأبعاد، يتمظهر أساسا في أكثر من مجرد انخفاض في مستوى الدخل أو الاستهلاك، بل يعد "الفقر" مفهوما شاملا لمختلف أبعاد وأشكال الحرمان من القدرات المرتبطة بالصحة،التعليم، المشاركة السياسية..[5]،إلى الحرمان من الرّفاه البشري كمرادف لجودة الحق في الحياة[6].

والأكثر من ذلك أنه يشير "الفقر" على حد تعبير أمارتيا سان"*Amartya Sen* لفشل في القدرات، وتقييد لمجموع الفرص والخيارات المتاحة للأفراد[7] من خلال غياب أو عدم كفاية تحقيق الحريات الأساسية، للفرد حسب ما أشار إليه *Berlin*[8]،وبالتّالي إشكالية عدم القدرة إلى الوصول لمختلف الموارد والماديات اللازمة لضمان حياة معيشية كريمة **(**المطلب الأول)،إلى جانب كونه مرادف أساسا لغياب للانتفاع الفعلي بحقوق المواطنة ،ومن ثمة تهديد الفرد في كرامته وبالتالي عرقلة الممارسة ،الإنتفاع والإشباع الفعلي لمجموع الحقوق الأساسية [9]والتي تعرف مفهوم الأمن الإنساني[1]، الذي يعتمد بدوره

---

[1] Wolfgang BENEDEK, **"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**,in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*,**"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**", op.cit ,p30s

[2]*Ibidem* , V⁰: Pierre SANÉ, Moufida GOUCHA et al. , **"Human Security: Approaches and Challenges"** , op.cit, p66.

[3]Robert CHAMBERS," **Participation, Pluralism and Perceptions of Poverty**", in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty"**, op.cit, p140

[4] Gerd OBERLEITNER**,** "Human Security – a Challenge to International Law?",*art.cit*,p190.

[5] Alice SINDZINGRE, **"The Multidimensionality of Poverty: an Institutionalist Perspective "**, in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)*,*ibid*, p53

[6]"*Poverty is pronounced deprivation in wellbeing, and Well-being is the experience of good quality of life* ",V⁰: Robert CHAMBERS, *ibid.*

[7]Amartya SEN, **"Inequality Re-examined"** , Cambridge, Harvard University Press, 1992, p. 109,

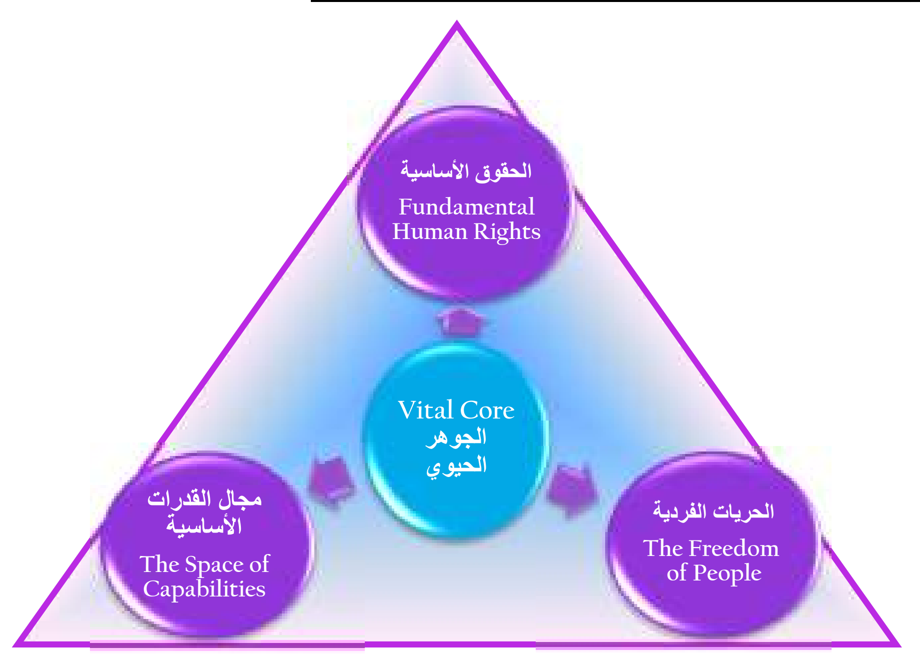
[8]Isaiah BERLIN, **"Four Essays On Liberty"**, London And New York, Oxford University Press, 1969 ,V ⁰: Amartya SEN, **"Food And Freedom,**, Sir John Crawford Memorial Lecture, Washington, 1987, p.02

[9]Gilbert GONNIN ,l'avant propos du Colloque international de la ligue ivoirienne des droits de l'homme, (LIDHO) (17-18 octobre 2007), **" pauvreté et droits de l'homme "**, op.cit, p07.




على وجوب توفير جملة الاحتياجات المادية إلى جانب الأبعاد المعنوية غير المادية للأفراد ،بالإضافة إلى تحقيق الكرامة البشرية...بالنظر للطابع المتكامل ،غير القابل للتجزئة لمفهوم وإطار لأمن الإنساني[2] والطابع الوحدوي المتكامل لمفهوم وأبعاد الأمن الإنساني بمنظومة ومجموع حقوق الإنسان الأساسية[3].(المطلب الثاني.)

شكل رقم (06):<u>عناصر ومكونات الجوهر الحيوي للأمن الإنساني</u>[4].



---

(1) Gerd OBERLEITNER, "Human Security and Human Rights" , *art. cit* ,p21

(2) Caroline THOMAS, **"<u>Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality</u>"**, London, Pluto Press,2000 ,p.06-07

(3) Wolfgang BENEDEK, **"<u>Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects</u>"**,*ibid*.

(4) Sabina ALKIRE, **<u>," A conceptual framework for human security"</u>** ,op.cit ,p 02-03.




المطلب الأول

إشكالية غياب القدرات الفردية في ظل الفقر.

يشير مصطلح "القدرات[*]" إلى مجموع الحريات –الايجابية و السلبية - الفرص والخيارات المحدّدة للرّفاه البشري وجودة حياة الفرد[1]، فمفهوم "القدرة" يعبر عن ما يمكن للفرد تحقيقه أو أدائه،من خلال كون أن مفهوم "القدرات" يعد كأساس وجزءا قيما من المستوى المعيشي للأفراد، مما يجعل حياة المرء أكثر ثراء وبالتالي مساهمتها في تحقيق "الأمن الإنساني"[2] .

إذ أن مجموع "القدرات" الأساسية كخصائص شخصية للكائن البشري[3] مرتبطة أساسا بصفة مباشرة ببعد "الكرامة الإنسانية المتأصلة" كأساس للحياة الكريمة للفرد،إلى جانب كون أن "القدرات" الأساسية تشير بدورها إلى "الفرص" الحقيقية للفرد والتي بموجبها يتم ضمان التحرّر من "الفقر" ومن مختلف مصادر العوز والحرمان[4].

إذ يشير مفهوم القدرات إلى "الحرية الفعلية الإيجابية" للفرد في اختيار نمط معيشي معين، ولمواجهة مختلف التحديات والرهانات التي تقف حجر عثرة أمام بلوغ الرفاه البشري والانتفاع من مختلف الموارد والثروات اللاّزمة والضرورية لتأدية مختلف الوظائف المراد أدائها والمرادفة "للحرية الإيجابية" والّتي تشير إلى القدرة على الأداء والحرية الحقيقية للفرد والكائن البشري[5] ،والأكثر من ذلك فتحقيق جودة "الحق في الحياة" كمسعى أساسي وجوهري يهدف إليه إطار ومفهوم "الأمن الإنساني" إلى ضمانه يعتمد بدوره على مجموع "القدرات" ومختلف الوظائف الفردية[6] .

والأمن الإنساني المعلن عنه في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994،المتضمن لمجموع الأبعاد الأمنية السبع التالية:الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي المجتمعي، والبعد السياسي يعد بمثابة إعادة تصور لمفهوم "الأمن" وإعادة توجيه لنظام العلاقات الدولية الحديث تركيزا بذلك على

(*) « *La capabilité peut jouer un rôle même dans le niveau de bien-être accompli, et pas seulement dans la liberté d'accomplir le bien-être. L'accomplissement du bien-être n'est pas indépendant du processus par lequel nous mettons en œuvre divers fonctionnements et du rôle que nos décisions personnelles jouent dans ces choix. S'il s'avère que cette argumentation est importante en de nombreux domaines, nous aurons de bonnes raisons pour mettre la capabilité en rapport avec le bien-être accompli - et pas seulement avec la liberté d'accomplir son Bien-être* »V⁰ *:* Amartya SEN, **"Un nouveau modèle économique : développement, justice, liberté"**, op.cit, p71-79

(1)Bertrand RAMCHARAN, "**Les droits de l'homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**", op.cit,p06

(2)Louis-Marie ASSELIN," **Analysis of Multidimensional Poverty : Economic Studies in Inequality, Social Exclusion and Well-Being"**, Vol 7, London, springer, Library of Congress, 2009,p183. et V⁰:Amartya SEN, **"The Idea of Justice"**, Cambridge, Harvard University Press, 2009 ,p271

(3)*Ibid*.p233-232 .

(4)*Ibid*.p235 .

(5)*Ibidem*.

(6)Mozaffar QIZILBASH, **"Amartya SEN'S capability view: insightful sketch or distorted picture? ",**in Flavio COMIM, et al *(eds)*, **"The capability approach Concepts, Measures and Applications",** op.cit, p55




الطابع العالمي المترابط لمجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر وهي:التحرر من الخوف،والتحرر من العوز، وحرية العيش في كرامة[1].

إذ أن الأمن الإنساني كمقاربة أكثر شمولا للأمن[2]، يسعى أساسا إلى التصدي لمختلف الظروف المهددة لبقاء وديمومة الحياة اليومية واستمرارية الكائن البشري والكرامة الإنسانية(...) من خلال كونها مفاهيم تعتمد ذاتها أساسا على بعدي الحماية،الحرية،إلى جانب التمكين والتوسيع من مجال القدرات البشرية،وهو ما يمكن استقراءه من خلال تعريف تقرير لجنة الأمن الإنساني بكون أن "الأمن الإنساني" مرادف لحماية الجوهر الحيوي للكائنات البشرية بالطرق التي يتم من خلالها تعزيز والوفاء بالحريات الإنسانية"،ليحتضن بذلك مفهوم "الجوهر الحيوي" كلّ من مجموع الحقوق،الحريات والقدرات التي يتمتع الأفراد،كجوهر للحياة وذات أهمية بالغة للعيش في إطار المجتمع[3].

ومن خلال كون أن مفهوم "القدرات" يشير إلى إمكانية وقدرة الفرد إلى الوصول للرّفاه وضمان جودة الكينونة البشرية لتركيزها واعتمادها على بعد "الحرية" [4] "الحرية من الخوف والتحرر من الحاجة"،إلا أنه ففي ظل سيادة وديمومة مختلف حالات العوز والحرمان،لا سيما حالة "الفقر" كشبكة معقدة من مختلف أشكال الحرمان والذي يوصف بكونه بمثابة صيرورة تراكمية لوضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد،*القدرات ،الخيارات،الأمن والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي:لائق كالغذاء، الصحة، السكن...*[5]،هو ما يؤدي لا محال إلى التغييب أو فشل في مستوى مختلف هذه "القدرات" والحريات" الأساسية ،والضرورية للوصول إلى بعض مستويات الحد الأدنى المقبول[6].

ذلك إلى جانب كون أن الفشل[*] في مستوى القدرات الحيوية الفردية كنتيجة لحالة "الفقر" هو ما يعد بمثابة المصدر الأساسي والمباشر لتغييب مجموع الفرص والخيارات الجوهرية الحقيقية لتجنب خطر ديمومة وبل جيلنة معضلة وإشكالية "الفقر الإنساني" المتعدد الأبعاد [7]:

---

[1]Jean-François RIOUX, «**Introduction**», in Jean Francois RIOUX *(dir.)*,“ **La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**“,op.cit,pp7-8.

[2]برقوق امحند ، " **التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني** "،المرجع السابق.

[3] Mary MARTIN , Taylor OWEN, “The second generation of human security”, *International Affairs* ,Vol.86, N⁰1, 2010,p.214

[4] Bertrand RAMCHARAN, “**Les droits de l’homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**”,op.cit,p06

[5]Florence TOURETTE, **“L’effectivité de la lutte contre la pauvreté en France“**,Colloque Joseph Wresinski, Sciences Po Paris, 17-19 décembre 2008,op. cit, p 349,353

[6]*« L’approche sous l’angle des capacités définit la pauvreté comme la non- jouissance ou une jouissance insuffisante de certaines libertés fondamentales, telle que la liberté d’éviter la faim, la maladie l’analphabétisme. La liberté est prise ici dans un sens large recouvrant à la fois les libertés positives et négatives.* »,V⁰:Bertrand RAMCHARAN, “**Les droits de l’homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**” ,op.cit,p.06-09

[*]D’aprés RAMCHARAN *« La pauvreté peut … être considérée comme un niveau réduit de possibilités ou ‘ l’impossibilité d’atteindre un niveau minimal acceptable de capacités essentielles . »*, V⁰: *Ibidem.*

[7]David A. CROCKER and Ingrid ROBEYNS, “**Capability and Agency “,** in Christopher W. MORRIS *(ed)*,*ibid*,p 69s,et V⁰: M.KALIAMOORTHI, R.MANGAYARKARASU ,” Role of Governance in Poverty Alleviation”,*art.cit*,p217




– فـاعتلال الصـحّة النّـاجم عـن نقـص فـرص الحصـول علـى الرّعايـة الصـحيّة الجيّـدة، وغيـاب السيطرة علـى المـوارد الاقتصـادية،هو مـا قـد يـؤدي بالتبعيـة إلـى انخفـاض فـي مسـتوى الرفـاه البشـري للأفراد[1] ،وبل حتـى المسـاهمة فـي الحدّ من نطـاق حريـة الفاعل –الفرد ككـائن المرجعي فـي الدراسـات الأمنية[2]-.

– والأكثر من ذلك أن الحرمـان مـن مجمـوع "القدرات الأساسية" قد يتخذ صـور الوفـاة المبكـرة والمرتفعـة كنتيجـة لسـوء التغذيـة وارتفـاع مستويات ونسـب مـن الأميـة وغيرهـا مـن ميكانزمـات الضـعف السلبية ،ومختلف الظواهر الأزموية المرضية[3].

إلى جانب ذلك،فــ" الفقر" من منظور "القدرات" التي تعد بدورها بمثابة" الجوهر الحيوي "للكائنات البشرية ،قد يتخذ صور الحرمان المنهجي في الحصول علـى السلع والخدمات والموارد اللازمـة لضـمان بقاء وكينونـة الفرد واستمراريته[4]،من خلال التغييب من نطاق "الحرية" في اختيار الفرص والخيارات،أو التقييد والحدّ من "أصول" و"قدرات" الفقراء علـى النفوذ والمشـاركة فـي عمليـات اتخـاذ القرار ومسـاءلة المؤسسـات التـي تـؤثر علـى حيـاتهم[5]،ومـن ثمـة هـو مـا مـن شـأنه وبالضـرورة إعاقـة عمليـة "الإشـباع الفعلي"لجملة الحاجات المادية والفيزيولوجيّة للأفراد[6] .

ذلك إلى جانب مساهمة "الفقر" في تغييب مجموع "القدرات" الفرديـة أو تقييدها علـى أداء وممارسـة بعد الحاجات المعنويّة الأساسية، كعرقلة ممارسة جملة الحقوق الثقافية، إشكاليّة التنـوع والخصوصـية...-لا سيما وأنها ذاتها أبعاد جوهرية وحيوية لتكريس و ضـمان "الأمـن الإنسـاني" القـائم أساسـا علـى وجـوب ضمان "جودة حياة الأفراد" في مجتمع مـا-، بالتّـالي هو مـا يجعل بكـون أي حدث قد يسـاهم أو يحطّ من جودتها: كضغوط الحياة،معضلة ندرة الموارد الطبيعية ...الخ هو بمثابة تهديد للأمن الإنساني، في حين أن المسـاهمة فـي ترقيـة جـودة الحياة،وتحسـين فـرص الحصـول علـى المـوارد، وضـمان الرقـي الاجتمـاعي وتحقيق التمكين السياسي....الخ،هو ما من شأنه تعزيز "الأمن الإنساني" بصـفة كاملـة غيـر قابلـة للتجزئـة ومستدامة[7].

[1]Bertrand RAMCHARAN, *ibid*,p09., et V0: Sudhir ANAND **," The Concern for Equity in Health"** ,in Amartya SEN ,Fabienne PETER, and Sudhir ANAND *(eds.)*,**" Public Health, Ethics, and Equity",** New York ,Oxford University Press, 2004,pp17-20

[2]*Ibidem.*

[3]Bertrand RAMCHARAN, *ibid*,p09.

[4]Fernanda DOZ COSTA,"Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks" , *art.cit,* p 84

[5]Amartya SEN, **"Un nouveau modèle économique : développement, justice, liberté"**, op.cit, p12

[6] Ramesh THAKUR, **"Human security regimes"**, in William TOW ,Ramesh THAKUR , and Taek HYUN *(eds.)*, **"Asia's Emerging Regional Order: Reconciling Traditional and Human Security"**,op.cit,p231

[7] *Ibidem.*






المطلب الثاني

الفقر انتهاك لمجموع"حقوق الإنسان الأساسية" كجوهر للأمن الإنساني.

يشير مفهوم حقوق الإنسان إلى مجموع الحقوق التي يملكها جميع البشر والأفراد، بحكم إنسانيتهم المشتركة، في إطار ضمان العيش في حرية و كرامة، وذلك باعتبارها حقوق فطرية مقررة لجميع الكائنات البشرية بصورة شاملة غير قابلة لا للتجزئة ولا للتنازل،أو التصرف،لا سيما بالنظر لارتباطها الوطيد ببعد "الكرامة الإنسانية" كمفهوم تأسيسي وحيوي للمنظومة العالمية الحقوقية من خلال مساهمته في توفيره لثمة قيمة أساسية وتماسك جوهري لمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[1]،ذلك على غرار مفهوم "الأمن الإنساني" والذي يعتمد بدوره على مجموع الهيكلة الحقوقية كإطار معياري مفاهيمي باعتبارها تعرف الأمن الإنساني.

ولا سيما وأن حقوق الإنسان ذاتها -المعبر عنها في إطار مؤسساتي ودستوري- كمفهوم حركي عبر تخصصي تشكل التراث المشترك للإنسانية،تعدّ بمثابة تقنين للحاجات الأساسية للفرد لغاية تنمية قدراته وضمان كرامته وسعادته، تهدف أساسا إلى ضمان مجموع الخيارات والفرص جملة القدرات الحيوية للأفراد[2] إلى جانب سعيها إلى إشباع مجموع الحاجات الضرورية والخاصة لهؤلاء[3].

ذلك أن عملية "الإشباع" "*La satisfaction*" ذاتها والمرتبطة بوجوب إحقاق الإعمال والتنفيذ الفعليين لمجموع الحقوق الأساسية،تعد بمثابة الجوهر النواة لتحقيق السعادة والرّفاه البشري وضمان التمكين من جودة الحق في الحياة [4] ،كمسعى جوهري الأمن الإنساني[5] والذي يقتضي ويستوجب بدوره كحدّ أدنى له ضرورة ضمان إشباع جملة الحاجات الضرورية للأفراد والجماعات،مع التركيز على بعد استدامة التنمية،قواعد القانون ومبادئ العدالة كأبعاد ضرورية لتحقيق السلم والأمن الدوليين،مع تأكيده على استحالة الوصول لأمن عالمي شامل في ظل غياب "الأمن الإنساني"[6]المرادف ذاته للوفاء بحقوق الإنسان الأساسية،والهادفة بدورها إلى تحقيق الإشباع الفعلي لجلة الاحتياجات البشرية الأساسية ضمانا بذلك للاستمرارية،البقاء على قيد الحياة، العافيّة،الحرية والهوية[7].

---

[1]Amartya SEN, **"Un nouveau modèle économique : développement, justice, liberté"** ,op.cit, p132.

[2] Kevin.J. HASSON , Religious Liberty and Human Dignity : A Table of Two Declarations, *Harvard Journal Of Law & Public Policy*, Vol. 27, N°. 01,2003,p83

[3]Jean –Baptiste HOUNTON,**" Droits de l'homme et démocratie."** ,"**Vues d'Afrique :" Éduquer aux droits de l'homme: contextes, problématiques et enjeux**" ,Coll perspectives régionales, N0 02, Genève, 1998.p23

[4]Amartya SEN, *ibid*,p66,

[5]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, **"Human Security Concepts and implications"**, op.cit, p44

[6] Lloyd AXWORTHY ,"Canada and human security: the need for leadership", *International Journal*, Vol.52, N°02, 1997, p184.

[7]Sabina ALKIRE, "**A Conceptual Framework for Human Security**", op.cit.,p07

وفي سياق التطرق لعلاقة وصلة الفقر بمجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة غير القابلة للتجزئة،ولا سيما بالنظر لكون أنه يعد كل من "الفقر" و"حقوق الإنسان" ذاتها بمثابة مفاهيم تركّز أساسا على بعد المستويات المطلقة للحرمان(1).

ومن ثمة فإنه تقتضي الضرورة وجوب النّظر إلى "الفقر" من حيث كونه لا مرادف حصرًا لانخفاض في مستوى الدخل، ولكن كمفهوم مركب ومتـعدّد الأبعاد(2)شامل لشبكة معقدة لشتّى أنواع وأشكال الحرمان(3)،لا سيما الحرمان من مجموع القدرات الأساسية،من خلال كون أن النهج القائم على القدرات كـــ"إطارًا مفاهيمًيا "يعد بمثابة "الجسر الرّابط " بين كل من "الفقر" و"حقوق الإنسان"، لشموليته على جملة من المتغيرات المستجدة التي تعكس القيمة الجوهرية والإجرائية للحقوق والحريات الأساسية للأفراد(4).

ذلك مـع التأكيد قطعـا،على أنـه يعدّ كل من :"<u>القضـاء علـى الفقـر</u>" و"<u>التمتـع الكامـل</u>" بجميـع حقـوق الإنسان الأساسية غير القابلـة للتجزئـة" بمثابـة "صـيغ مترابطـة ومتكاملـة"،مع وجود لثمـة "تنـاقض" بـين "إشكالية "وجود الفقر المدقع المعرقل للتمتع الكامـل والفعلـي بحقـوق الإنسـان"(5)،وبـين "وجـوب الضـمان الكامل غير المجزأ للتمتع والانتفاع" *La jouissance* الفعليين بمجموع حقوق الإنسان الأساسية (6) .

لا سيما وأنـها تعد إشكالية ومعضـلة "الفقر" ذاتهـا مرادفـة لعدم كفايـة الحمايـة القانونيـة لحقوق الفئـات الفقيرة ،وكنتيجة لسيادة مختلف صور التمايز الإجتماعي، إلى جانب غياب سلطة وصـوت الفئـات الفقيرة في إطار النظم السياسية الإنتخابيّة في كثير من المجتمعات كنتيجة لسيطرة وسيادة أنظمة استبدادية قمعيّة ،غيـر ديمقراطيـة والتـي تحـد مـن ممارسـة مجمـوع الحقـوق المدنيـة والحريـات السياسـية كأسـاس لضـمان الإنتفاع الفعلي بغيرها من الحقوق الإجتماعية،الإقتصادية والثقافية للفرد(7).

---

(1)Sakiko FUKUDA-PARR ," Gender, globalization and new threats to human security", <u>*Peace Review: A Journal of Social Justice*</u>, Vol. 16, Nº.1, March ,2004,p**171**

(2)Bertrand G. RAMCHARAN, "<u>**Contemporary human rights ideas**</u>", op.cit.,p 96

(3)Else ØYEN," <u>**The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus**</u>? ", in Elke MACK, Michael SCHRAMM, et al *(eds*.)," <u>**Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics**</u>", USA, Ashgate Publishing Limited ,2009,p266.

(4)Fernanda DOZ COSTA, "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks" , *art.cit*, p 85

(5)Mónica PINTO, «Poverty and Constitutional Rights", <u>*Aires ,International Law Review*</u> ,Vol 28,N⁰3, 2010,p479

(6)Wilfried HINSCH and Markus STEPANIANS, **"<u>Severe poverty as a human rights violation- weak and strong</u>"** ,in Andreas FOLLESDAL and Thomas. POGGE *(eds.)*, **"<u>Real world justice</u>"** , Vol. 1 The Netherlands Springer. 2005, p 296

(7)Diana MITLIN and David SATTERTHWAITE, "<u>**Introduction**</u>",in Diana MITLIN, David SATTERTHWAITE *(eds)* ,"<u>**Empowering Squatter Citizen Local Government, Civil Society and Urban Poverty Reduction**</u>", USA, Sterling ,2012, p14




فالخاصية الجوهرية للمنظومة الحقوقية الأساسية تتجسد أساسا في وجوب ضمانها وتحقيقها للوفاء والإنتفاع الفعليين بمختلف الحقوق الأساسية المقررة في فحوى جملة الصكوك القانونية الحقوقية الدولية ،الإقليمية أو المحلية منها كشرط مسبق لضمان تحقيق الأمن الإنساني، في حين أن المعاناة من الحرمان و"الفقر" المرادف لغياب الوفاء وعدم الإنتفاع من مجموع حقوق الإنسان[1]هو ما يشير إلى انعدام وغياب الأمن الأساسي"*Lack of basic security*"، من خلال الإفتقاد لعامل أو أكثر من عوامل تمكين "الأفراد" من تحمل المسؤوليات والانتفاع *La jouissance* بالحقوق الأساسية'-كأصحاب حقوق حرية ومسؤولية[2].

وكنتيجة لذلك عرقلة الإشباع الفعلي لمختلف الحاجات الإنسانية[*] الأساسية للكائن البشري، كركيزة رئيسية "للأمن الإنساني" "كمقاربة" جديدة تعتمد التركيز على الفرد والكائن البشري[3]، هادفة أساسا لضمان بعد تحرر وأمن الفرد من الحاجة -الفاقة- كحرية وكشرط جوهري لضمان بعد حرية الفرد ،أمنه وسلامته من مختلف مصادر الخوف"كعناصر حيوية جوهرية لتحقيق مطالب جودة الحق في الحياة" و ضمان الأمن الإنساني[4] .

من جهة أخرى فيعد "الفقر" كمرادف للعنف والإكراه، وانتهاك للكرامة الإنسانية كأساس لحقوق الإنسان[5] وعائق يحول دون إمكانية تحقيق جودة الحق في الحياة كأساس وجوهر لضمان الوجود،البقاء والاستمرارية وإشباع مختلف ضروريات الحياة[6].

---

[1]Mónica PINTO, *ibid*, p 480

[2] Paul SPICKER, Sonia ALVAREZ Leguizamón &David GORDON, **"Poverty: An International Glossary" ,** Second Edition, USA, St Martin's Press,2006,p177

[*]وهو ما يمكن استقراءه في تعريف*Jennifer Leanning*للأمن الإنساني، من خلال كونه :"مفهوم يعتمد التركيز أساسا على مختلف الاحتياجات النفسية والاجتماعية وعلاقات الأفراد مع المجتمع، والمكان والزمان، بالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية كالغذاء، الماء، المأوى، درجة من الحماية للأفراد،إضافة لشموله للاحتياجات النفسية والاجتماعية مثل الهوية،المشاركة والاستقلالية ،والتي هم في حاجة إلى إشباعها كالسكن، شبكة من الدعم الاجتماعي والأسري ."أنضر المرجع التالي:

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, **"Human Security Concepts and implications"**, op.cit,p44

[3]Des GASPER**," The idea of human security"**, in Richard A. MATTHEW, Jon BARNETT, Bryan MCDONALD, and Karen L. O'BRIEN *(eds.)*, **"Global Environmental Change and Human Security" ,**op.cit ,p.29

[4]Ramesh THAKUR states that, *Human security is improved when the 'quality of life of people in a society can be upgraded, that is, the enhancing of what he calls 'human welfare, please* .look: Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., p46.

[5] إذ تم في إطار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993 إدانة مختلف حالات الانتهاكات المنهجية والجسيمة التي تشكل خطورة مستمرة وعقبة تحول دون **التمتع الكامل بحقوق الإنسان**،التي حدثت في مختلف الأنحاء من العالم ،ومن بين هذه الانتهاكات والعقبات ما يلي: (...) الفقر والجوع وغيرها من انتهاكات للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية . " (إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 31، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا 25 جوان1993). (A/CONF.157/24) أنظر في هذا الشأن كل من:

Supra note de Scott LECKIE, "**Violations of Economic, Social and Cultural Rights**" in Theo C. van BOVEN et al. *(eds.)*, "**The Maastricht Guidelines on Violations of Economic, Social and Cultural Rights**", SIM Special No. 20, Netherlands Institute of Human Rights, 1998,p 36s et V^0;Pierre SANE, Moufida GOUCHA et al…, **" La sécurité humaine : approaches et défis. "** , op.cit .p 10

[6]Ruth LISTER , **" Une conceptualisation de la pauvreté fondée sur les droits de l'homme "** in **Droits de l'homme et grande pauvreté, Colloque,** op.cit ,p. 323




ذلك لكون أن معضلة "الفقر" تعد كمصدر مباشر لتأجيج مشاعير الإحساس بالمذلة،الإهانة والإحباط النفسي،التهميش والاستبعاد الاجتماعيين[1]، ومن ثمة،هو ما يجعل بإشكالية "الفقر" مرادفة لإنكارا جميع حقوق الإنسان الأساسية،فعلى حد تعبير ماري روبنسون:"فالفقر المدقع يعد من أعظم الشرور من حيث كونه مرادف للحرمان من ممارسة الحقوق الأساسية ومن ثمة تقتضي الضرورة السعي للقضاء عليه كاستحقاق عالمي وكحق من حقوق الإنسان ولا كمجرد عملا خيريا[2] .

ذلك أنه يظل وجود "الفقر" وغياب الوصول إلى مختلف الموارد والضروريات مرتبط بإشكالية غياب الاستحقاقات،بدلا من غياب العناصر والموارد المادية في حد ذاتها[3] ،لا سيما من خلال كون أن مجموع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي مرادفة لمفهوم "الاستحقاق العالمي"[4] : فالتّشرد مرتبط بعدم الانتفاع الفعلي بالحق في السكن وصعوبة الوصول إلى الموارد ،كما أنه فعلى حد تعبير كل من *Sen* و*Drèze* فوجود وانتشار مختلف المجاعات لا يعود سببها للنقص في كميات الطعام والغذاء، بل تمت بالصلة مباشرة بعدم قدرة الأفراد على شراء واقتناء مختلف المواد الغذائية المتوفرة لغياب الاستحقاقات اللازمة نتيجة حالة وإشكالية الفقر[5] .

ومن جهة أخرى "فالفقر" على مستوى الفرد قد يؤدي إلى خلق سلسلة من الحالات المرضية والأزموية، والتأثير بصورة منهجية على مختلف أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني، ذلك إلى جانب تأثير معضلة "الفقر" بالتبعية على مصالح أمن الدولة القومية، لتصبح بذلك في حالة ومرحلة الدولة الفاشلة والهشة،أو المنهارة[6]،وبل حتى التأثير على مستويي الأمن الإقليمي، الدولي، والعالمي الشامل،لا سيما بالنظر لترابط الأمن الإنساني الوطيد وتأثره ببيئات الفرد المركبّة الدولاتية ،الجهوية والعالمية،وبمختلف الظروف السياسية،الاقتصادية،السياسية،الثقافية، والحقوقية...المحيطة والسائدة بها[7].

وبالتالي مساهمة"معضلة الفقر" في إفراز جملة من ميكانزمات الضعف،السلبية والسببية ،المترابطة، والمتشابكة كتفعيل مختلف أشكال الصراعات والنزاعات من أجل الموارد بسبب الفقر،إجهاد التربة وندرة مختلف الموارد البيئية،واضمحلال القدرات المؤسساتيّة للدولة..إلخ[8]،ومن ثمة الزّيادة في نسب

---

[1]*Ibidem*.
[2]Fernanda DOZ COSTA, *ibid.*
[3]Paul SPICKER, *ibid*, p237-236
[4]Margot YOUNG ,"**Introduction**", in "Margot YOUNG et al *(eds)*," **Povery: rights, social citizenchip, and legal activism"** ,Canada,UBSpress,2007,p05
[5]Paul SPICKER, *ibid*, p237-236
[6]Edward NEWMAN, **"**Failed states And international order: constructing a post-Westphalian World ,"*Contemporary Security Policy*, Vol.30, Nº.3 Taylor & Francis ,December 2009, pp.421–443.
[7] برقوق امحند ، "**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمولو-معرفية**"، المصدر السابق.
[8] Thomas HOMER-DIXON, Tom DELIGIANNIS, **"Environmental Scarcities and Civil Violence"**, in,Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds)*, **"Facing global environmental change: environmental, human, energy, food, health and**




ومستويات الهجرة القسريّة تهديدا بذلك لأمن الأفراد وللأمن الوطني لأقاليم الدّول المجاورة ....إلخ وبل حتّى التّهديد بالسلم والأمن الدوليين[1].

وكنتيجة لذلك"علاقات التأثير والتأثر المتبادلة" بين إشكالية "الفقر الإنساني"المتعدد الأبعاد وأمن الأفراد والجماعات عبر مختلف الأبعاد،والمستويات المتكاملة،هو ما يؤدي لا محال إلى حلقة ودوامة ضعف دائمة وتفاعل ثنائي حركي مفرغ،بين كل من الفقر،انتهاك حقوق الإنسان،وحالات ضعف أو غياب بعد من أبعاد الأمن الإنساني،إلى جانب التّفاعل الشبكي الديناميكي،بالنظر للطبيعة العبر التخصصية، المتجانسة، المتعددة الأنساق للتهديدات المترابطة والعابرة لأقاليم الدول[2].

ومن جهة أخرى،التشابك والتداخل بين مختلف بيئات الفرد المركبة والمترابطة بالتهديدات المستجدة التي تزامن ظهورها على مستوى الساحة والبيئة الأمنية الدولية موازاة مع فترة نهاية الحرب الباردة، والماسة بكرامة وبقاء الكائن البشري[3]،من خلال التقليص أو الحدّ من احتمالات تحقيق مستويات عالية من "الجودة" لا سيما بلوغ جودة الحق في حياة الفرد كبعد أساسي لضمان أمن الكائن البشري.

---

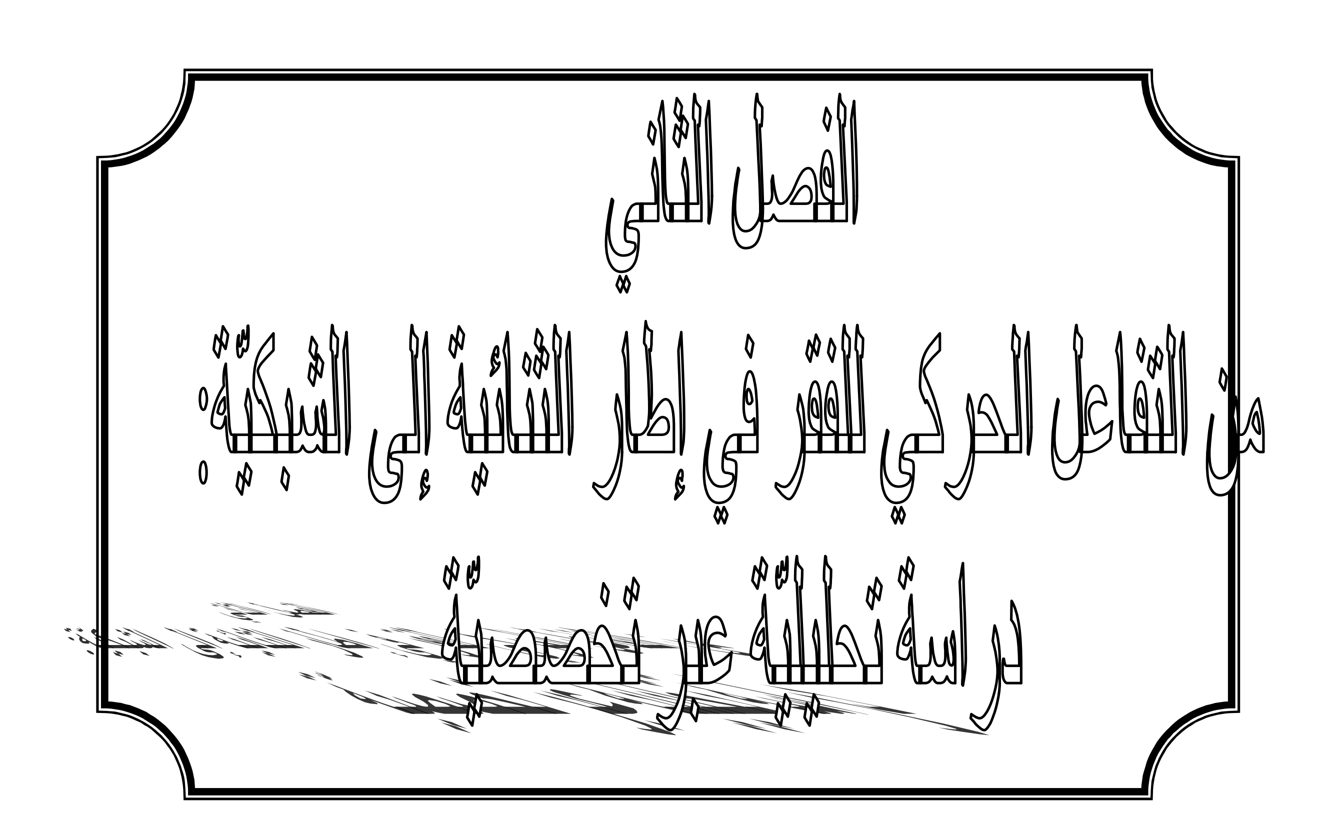
water security concepts", Hexagon series on human and environmental security and peace, Vol .04, Berlin ,Springer, 2009,p 313s.

[1]Muhammad YUNUS, Karl WEBER, **"Creating a World Without Poverty Social Business and the Future of Capitalism"** ,op.cit ,p 105,238

[2]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, **"Human Security Concepts and implications"** ,op.cit ,p06

[3] *Ibid* ,p237s.





الفصل الثاني
من التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية إلى الشبكية:
دراسة تحليلية عبر تخصصية




يعد ظهور مفهوم الأمن الإنساني كتصور شمولي نقدي وللمقاربة الواقعية[1]،بمثابة حركية تغيير لتركيبة القوى،وانعكاسا للتحولات التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة،انتقالا بذلك من المستوى الكلي (الدولة) إلى المستوى الجزئي(الكائن البشري)[2]، لوضع الفرد في مقدمة المعادلة الأمنية [3]، شمولا بذلك لشبكة متعددة من الفواعل ،ولمصفوفة متعددة الأنساق والأبعاد من التهديدات الأمنية غير التقليدية العابرة لحدود أقاليم دول انتشارها لا سيما في سياق تميزها بالترابط المعقد والمركب: كندرة الموارد البيئة وتدهورها، انتشار الأمراض،الاكتظاظ السكاني...[4]،الإرهاب، الإجرام المنظم،أو ما اصطلح على تسميته" بـــالشبكات المظلمة" *'The dark networks* [5].

فالأمن الإنساني المرادف لحماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية من مختلف التهديدات المزمنة سواء تلك المقترنة بالعنف أو دون سواها، الماسّة ببعدي الحرية من الخوف والتحرر من الحاجة[6]، فكمقاربة شاملة للأمن [7] يعني أكثر من مجرد غياب الصراع أو التهديد العسكري[8].

إذ أن "الأمن الإنساني" ومن خلال سعيه إلى توفير جملة من الشروط الكفيلة بضمان بقاء واستمرارية الفرد، اعتمادا في إطار ذلك على وجوب تحقيق الرفاه البشري، والانتفاع الفعلي بمختلف الحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة،فهو بذلك يعتمد على كل من :بعد استدامة التنمية،قواعد القانون ومبادئ العدالة، البيئة الصحية...كأبعاد ضرورية لتحقيق السلم والأمن الدوليين ،مع تأكيده على استحالة الوصول لأمن عالمي شامل في ظل غياب الأمن الإنساني[9] .

---

[1] برقوق امحند ، "**<u>الأمن الإنساني: مقاربة ابتمو-معرفية</u>**" ،المرجع السابق.

[2] Philip Jan. SCHÄFER, "**<u>Human and Water Security in Israel and Jordan</u>**", op .cit.,p07

[3] David ROBERTS , "**<u>Global governance and Biopolitics regulating human security</u>**", New York, zed books,2010,p160

[4]Roland PARIS ,"**<u>Human Security: Paradigm Shift or Hot Air</u>**?",in Michael Edward BROWN et al… *(eds.)*, "**<u>New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security</u>**" ,op.cit,p259, et V⁰: Roland PARIS ,"Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?",*art.cit.*,p97.

[5]Elke KRAHMANNM, "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", *art.cit.*, p18s.

[6] Rapport de la commission de la sécurité humaine, op.cit.,p04 , et V⁰ :, Sabina ALKIRE,**<u>" A Conceptual Framework for Human Security</u>**", op.cit.,p02-03.

[7] برقوق امحند ، "**<u>التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني</u>**" ،المصدر السابق.

[8]Lloyd AXWORTHY , "Canada and human security: the need for leadership", *art.cit.*, p184

[9]*Ibidem.*






ذلك لكون أن الأمن العالمي ذاته مرادف للأمن الإنساني[1] :فيعدّ أمن الأفراد مكملا للأمن العالمي وبمثابة الشرط الأساسي والجوهري لضمانه، على غرار الأمن الوطني الذي يعد كجوهر وشرط أولي لضمان تحقيق الأمن الإنساني[2] .

إذ أن إطار "الأمن الإنساني" يركز أساسا على العلاقات الإنسانية من حيث الاعتماد المتبادل، التنوع الثقافي،احترام البيئة الديمقراطية،والوفاء بمختلف الضروريات الحيوية...إلخ[3]،ومن خلال ذلك فهو يسعى أساسا إلى توفير لجميع الكائنات البشرية بيئة حمائية تمكينية آمنة، مستقرة، سليمة ومستدامة من مختلف التهديدات المزمنة [4]،بغض النظر عن مصدرها،طبيعتها رقعة اتساعها وانتشارها أو طبيعتها،سعيا لضمان حماية الكرامة الإنسانية،تحقيقا بذلك لمعايير جودة الحق في الحياة على المدى الطويل بما يضمن الانتفاع والإشباع الفعليين لمختلف الحقوق الأساسية وجملة الحاجات الإنسانية،لاسيما وأن الحقوق الإنسان الأساسية تشكل إطار معياريا ومفاهيميًا للأمن الإنساني[5] .

كما أنه وكمفهوم شامل،عبر تخصصي متعدد الأنساق،الإختصاصات والأبعاد،حركي ديناميكي[6] "فالأمن الإنساني"،في ترابط دائم مع مختلف الحركيات الديناميكية الصادرة عن كل من مستوى الدولة والمستوين الدولي والعالمي [7] لتركيزه على البيئة المركبة والواسعة للفرد المجتمعية، الإقليمية،الدولية منها،إلى جانب أخذه بعين الاعتبار جملة الظروف البيئة، الإيديولوجية السياسية،الاقتصادية...المحيطة بها.

إضافة للتكامل بين مختلف أبعاده وقطاعاته، فالأمن الإنساني المرادف لضمان أمن الإنسان من الحاجة"، و"أمنه من الخوف" " *Freedom from want“ and“ Freedom from fear* “من خلال شموله وتبنيه لجملة القدرات والحريات الإيجابية والسلبية كجوهر حيوي له[8]،فهو بدوره يعتمد أساسا على المنظومة الحقوقية المتكاملة تركيزا بذلك وبصفة جوهرية على وجوب تحقيق الممارسة والانتفاع

---

[1]Ralph PETTMAN,”Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies”, Cambridge Review of International Affairs, Vol. 18, No. 1, April 2005, p137

[2] Paul HEINBECKER, “ La sécurité humaine : enjeux inéluctables“, *art.cit*,p13

[3]Tara MCCORMACK ,“Power and agency in the human security framework“,*art.cit.*, p113

[4]*Ibidem.*

[5]Wolfgang BENEDEK, “ **Human Security and Human Rights Interaction**”, in Moufida GOUCHA, and John CROWLEY *(eds.)*, “ **Rethinking Human security** ”,op.cit ,p13.

[6]*Ibidem.*

[7]Bertrand RAMCHARAN, “Human rights and human security”, *art.cit.* p 39,48,42

[8]Wolfgang BENEDEK, “**Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects**” ,in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*,“**Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**”, op.cit.,,pp30-33




الفعليين بمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتــجزئة(1)، للوصول إلى ضمان جودة الإشباع الفعلي لمختلف الضروريات الأساسية والحيوية للأفراد ،وضمان جودة الحق في الحياة ومعايير الكرامة الإنسانية المتأصلة.

إلا أنه ومن خلال كون أن الفقر يشير لأبعد من ظاهرة حركية متعددة الأبعـاد(2)، وشبكة معقدة، شـاملة لمختلف أشكال الحرمان من مختلف الأبعاد الضرورية الحيوية(*): الغذاء، اللّباس، الأمن ،الطمأنينـة...إلخ- الشكل رقم(07) -*poverty as a complex web of deprivation*(3)، وبل مرادف لتغييب جودة حياة الافـراد و الجماعــات(4) ،انتهاكـا بـذلك لمجمـوع الحقـوق الأساسية:الاقتصــادية، الاجتماعيــة، الثقافيــة، السياسية.... –كسبب أو نتيجة – لغيـاب الانتفـاع الفعلـي الحقـوقي والممارسـة الفعليـة المتكاملـة وغير القابلـة للتجزئة لمجموع الحقوق الأساسية(5) .

ذلك إلـى جانـب مسـاهمة معضـلة الفقـر الإنسـاني فـي تجريـد الفـرد مـن صـفته كصـاحب حق، حريـة ومسؤولية(6)، وهو ما يعدّ بمثابة عائق أمام تحقيـق وضـمان الأمـن الإنسـاني عبـر مختلـف أبعاده المتكاملـة وغير القابلة للتجزئة، وعلى مستوى متعدد من الأصعدة تغييبا بذلك لمعايير الكرامة الإنسانية وجودة الحق في الحياة باعتبارها جوهرا للأمن الإنساني.

ومن ثم فــ"الفقر" والذي اصطلح على اعتباره كتهديد رئيسي للأمن الإنساني (7)،فكمفهوم متعدد المعاني(8)، وكظاهرة أزمويّة ديناميكية وحركيّة متعددة، متداخلة ومتشابكة الأبعاد (1)،مرادف لغياب الرفاه

---

(1)Sabina ALKIRE,**“ A Conceptual Framework for Human Security**”, op.cit.,p 02-03.

(2)Peter UVIN, “**Human Rights and Development**”, United States of America, Library of Congress, 2004,p130 et V^0 : Alessio FUSCO ,“**La pauvreté un concept multidimentonnel**“,op.cit,p19s

(*)SEN and GREEN state that:“*The many dimensions of poverty reinforce one another. Poor people are discriminated against, but many people are also poor because they suffer discrimination”* , V^0 :Amartya, SEN and Duncan GREEN, **“From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world”**, op.cit,p07

(3)Else ØYEN,” **The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus?** ”, in, Elke MACK, Michael SCHRAMM, et al *(eds.)* ,” **Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics**”op.cit.,p266.

(4)Bob HENDRIKS ,”**Urban Livelihoods, Institutions and Inclusive Governance in Nairobi:‘Spaces’ and their Impacts on Quality of Life, Influence and Political Rights**”op.cit,p33s.

(5)Wambua Leonard MUNYAO ,”Understanding the Rights based Approach and it’s Role in Poverty Reduction”, *International Journal Of Humanities And Social Science*,Vol. 3 No. 3; February 2013, p276.

(6)Florence TOURETTE, " **Extrême pauvreté et droits de l’homme :analyse de l’obligation juridique et des moyens des pouvoirs publics français ."** , op.cit., p40,42.

(7)Shahrbanou TADJBAKHSH ,Anuradha M CHENOY, **“Human Security Concepts and implications”** ,op.cit,p123-143.

(8) Alessio FUSCO, *ibid*




الشامل للأفراد(2)،ففي إطار تفاعله بمجموع حقوق الإنسان الأساسية وبمختلف قطاعات وأبعاد الأمن الإنساني ،هو ما من شانه المساهمة وبشكل واسع في إفراز جملة وحلقة مفرغة من ميكانزمات التفاعل والتأثير السلبي على مستويي الانتفاع والإشباع الفعليين لجملة الحقوق والحاجات الإنسانية،وبالضرورة المساهمة في إضعاف مختلف قطاعات الأمن الإنساني المتكاملة،من خلال عملية "التفاعل الحركي الديناميكي للفقر في إطار "الثنائية المزدوجة" والمتكاملة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني"(المبحث الأول) .

والأكثر من ذلك، ومن خلال كون أن:

- "المعضلة الأمنية" ذاتها تعدّ بطبيعتها كأحد الظواهر السياسية الخاضعة لقانون التغيّر والتطور المستمرّ،وذات الطابع المعقّد والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر الإنسانية،لا سيما في ظل سيادة سلسلة من الميكانزمات السببية والديناميكيات المترابطة(3) .
- ذلك إلى جانب الطبيعة المعقدة للقيم الإنسانية والمنطق الاجتماعي(4)في إطار سيادة مجتمع المخاطر(5)،والمجتمع المعلوماتي العالمي،الشبكي والرقمي(6)،كانعاس لديناميكيات وإفرازات العولمة، وبالنظر لخصوصية البيئة الأمنية المعقدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة والتي عرفت توسيعا وتعميقا تزامنا مع الطبيعة المستجدة المركبة والمترابطة للتهديدات المفرزة لبعضها بعضا في إطار علاقة التفاعل السلبي والضعف المتبادل(7) المتنقلة دون جـــواز السفر،عابرة لحدود وأقاليم دول انتشارها كالأوبئة، التغيرات المناخية، الإجـرام المنـظم والفقر ذات التأثير المباشر على الحياة اليومية للأفراد(8).

---

(1)Alice SINDZINGRE,” **The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective**”, In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**“The many dimensions of poverty”,** op.cit.,p50, et V⁰ : M.KALIAMOORTHI, R.MANGAYARKARASU ,” Role of Governance in Poverty Alleviation”,*art.cit*,p217

(2) Alessio FUSCO,*ibid*,p181s

(3)Amartya SEN, “**The Idea of Justice“**,op.cit, p110

(4)*Ibidem.*

(5)Pinar BILGIN, “Individual and Societal Dimensions of Security“, *International Studies Review*, N⁰5, 2003,p217

(6)Elke KRAHMANNM, “Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security”, *art.cit.*, p15-30,et V⁰; Manuel CASTELLS“, **The Network Society: From Knowledge to Policy“**, in Manuel CASTELLS and Gustavo CARDOSO *(eds.)*, “**The Network Society: From Knowledge to Policy**“ ,Washington, DC, Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, 2005,p05s..

(7)Jorge NEF ,“**Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment** ”, op.cit., p26.

(8)George FRERKS and Berma Klein GOLDEWIJK ,”**Human Security: Mapping The Challenges**”, in George FRERKS ,and Berma Klein GOLDEWIJK *(eds.)* ,”**Human Security And International Security”**, Wageningen, NL, Wageningen Academic Publishers, 2007,p24.

▪ ولا سيما بالنظر إلى الطابع العبر تخصصي والمتعدد الأبعاد، الشامل للفقر وثنائية "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني" (المبحث الثاني) .

ومن ثمة،هو ما من شأنه تفعيل الفقر في إطار علاقة الأثر والتأثير المتبادلين على مستوى شبكة ديناميكية ،حركية عبر تخصصية،متعددة القطاعات والأنساق وعلى مستوى متعدد من الأصعدة بين مختلف أبعاد حقوق الإنسان الأساسية وقطاعات الأمن الإنساني، في ظــل الترابط والتفـــاعـل الشبكي ،وبمختلف الديناميكيات الحركية لمستويات الأمـن الثلاث:الإنســان، الدولـة، الدولي.[1] (المبحث الثالث.)

لا سيما وأنه فكلا من الأمن والسلم الدوليين،يعتمدان بدورهما أساسا على وجوب ضمان أمن وسلامة الدولة،والتي بدورها قائمة على ضمان تحقيق"أمن وسلامة الفرد وكرامة الكائن البشري"،من خلال كون أن أمن الدولة "الوطنية"،على الرغم من أهميته،إلاّ أنّه لا يعدو أن يكون سوى جزءًا أصيلا غير قابل للتجزئة عن غيرها من أجزاء البناء الأمني المتكامل،بدءا من أسفل(الأفراد) إلى أعلى(العالم)[2].

إذ أنّ الأمن الدولي والبناء الأمني المتكامل بدوره فككلّ متكامل يعتمدان أساسا على وجوب تحقيق وضمان أمن الأفراد والرّفاه البشري، وجودة الحقّ في الحياة كهدف ومسعى أساسي يصبو إطار الأمن الإنساني إلى تحقيقه[3] ،من خلال ربط تحقيق العدالة العالمية بضرورة وبل بوجوب تحقيق عمليتا الانتفاع والإشباع الفعليين لجملة الحقوق الأساسية والاحتياجات الفردية الإنسانية،وبوجوب ضمان الكرامة المتأصلة كشروط أولية ومسبقة لتمديد وتوفير الأمن الوطني،الإقليمي والعالمي.[4]

---

[1]David BALDWIN ,"The Concept of Security", *Review of International Studies*, Vol.23,1997p.7

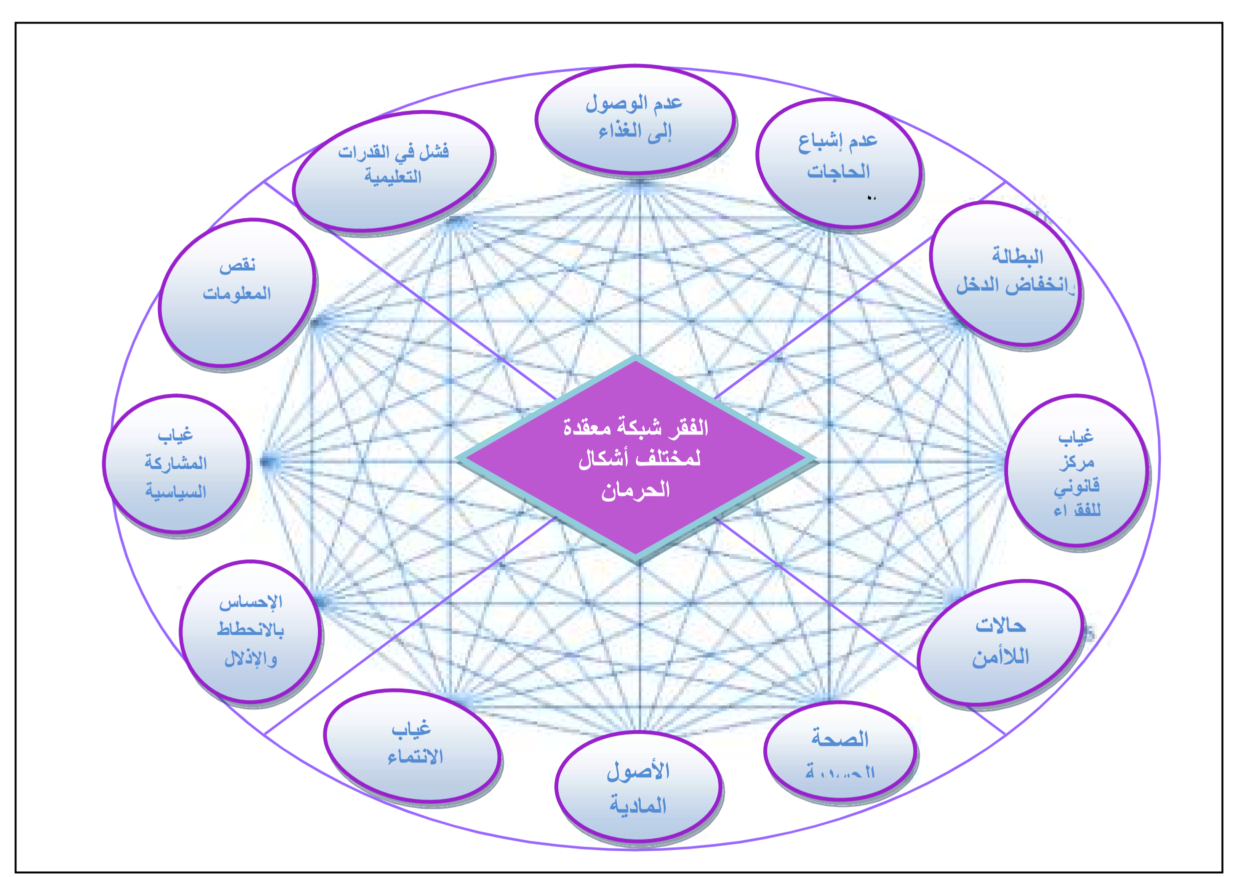
[2]Nayef AL-RODHAN**," Sustainable Global Security**", in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*,"**Global Security: A Vision for the Future**",op.cit,p03s

[3] *Ibidem*.

[4] *Ibid*,p06.




شكل رقم (07):الفقر شبكة معقدة من مختلف أشكال الحرمان(الأصول و القدرات التي يفتقد إليها الفقراء.)



المصدر:

Robert CHAMBERS ,**"On Poverty And Freedom"** ,in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER (*eds*), **"The many dimensions of poverty,** ,op. cit,p, et V^0 : Charles TILLY, **"Poverty and the Politics of Exclusion**"In Deepa NARAYAN and Patti PETESCH (*eds.),* "**Moving out of poverty, Vol 1 Cross Disciplinary Perspectives on Mobility "**,New York, Palgrave Macmillan 2007, p46 .147




المبحث الأول

التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني".

إن "الأمن الإنساني" المرادف لحماية الجوهر الحيوي للكائنات البشرية من مختلف التهديدات المزمنة كالجوع ،المرض،والقمع، فضلا عن سعيه لتوفيره للحماية اللاّزمة ضد شتّى أنواع الاضطرابات الفجائية والضارة لأنماط الحياة اليومية[1]،كمفهوم ذات بعد إنساني وأخلاقي[2]،فهو يهدف أساسا إلى توفير "جودة الحياة" و"الرفاه البشري"،كهدف جوهري له من خلال تنمية القدرات الفردية،تحقيق حرية الفرص،التمكين والوصول الفعلي إلى الموارد،وحماية الفرد من مختلف التهديدات الأمنية،اعتمادا التركيز حصرا على أمن،سلامة وطمأنينة الفرد ككائن مرجعي للأمن الإنساني معني بالحماية عوض الدولة ،وهو ما لن يتأتّى إلا في ظل توفير جودة بيئة ديمقراطية مشاركتية مستقرة،عدالة اجتماعية[3]،مع ضمانٍ لاستدامة هذه الجودة ،واحترام لحقوق الإنسان الأساسية[4].

وبـذلك فمفهـوم "الأمـن الإنســاني" وعلــى النحـو الـذي تضـمّنه برنــامج الإنمــائي للأمـم المتحـدة 1994(*UNDP*) من خـلال شـموليته للأبعـاد السـبعة المشـار إليهـا أعلاه،فعلـى غـرار اعتمـاده علـى بعد التنمية المستدامة[5] كون أن:" الأمن الإنساني هو القدرة على التمتع بثمار التنمية في بيئة آمنـة"[6]، إضـافة لدورها في التوسيع من مجال القدرات والخيارات الأساسية للأفراد[7]، لكونها مرادفة لمفهوم "الحريـة[*]" "*Development as Freedom* "[8].

---

[1] Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. Chenoy," **Human security: concepts and implications"** ,op,cit ,p,01

[2] WERTHES and DEBIEL assert that:*"Human security is defined, on a normative political basis it emphasizes a universal moral claim of every individual to security. Without establishing a legal right to security, it addresses the question of whose responsibility it is to protect and empower individuals".* V0:Sascha WERTHES and Tobias DEBIEL, **"Horizontal and Vertical Extension of International Security: A Human Security Approach"** , in Hans Günter BRAUCH et al… *(eds)*, "**Facing global environmental change: environmental, human, energy, food, health and water security concepts**", op.cit,p 1018.

[3]Nana K. POKU and Sandkjaer BJORG, **"Human Security in Sub-Saharan Africa",**in, , *ibid*,p 1050

[4]Úrsula Oswald SPRING, **"A huge Gender Security Approach: Towards Human, Gender, and Environmental Security"** in, *ibid* ,p,et 1158 V0: Zarina OTHMAN, **"Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia ",**in ,*ibid*,p1038.

[5]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M CHENOY ,*ibid*,p106s.

[6]Gerd OBERLEITNER ,"Human security and human rights", *art. cit* ,p20

[7]Amartya SEN ," **Un nouveau modèle économique ,développement, justice, liberté.** ",op.cit,p13

[*] للتنمية دور أساسي وجوهري في كما توسيع قدرات والحريات الموضوعية للكائن البشري أو القدرة على قيادة نوع من الحياة وذلك من خلال مساهمة التنمية في إزالة العوامل الرئيسية التي تحد من حرية الكائن البشري كـ:الفقر فضلا عن الاستبداد،وسوء الفرص الاقتصادية ، فضلا عن الحرمان الاجتماعي النظّم ، وإهمال المرافق العامة وكذلك التعصب أو نشاط الدول القمعية.

Peter UVIN," From the right to development to the rights-based approach: how 'human rights' entered development", *art. cit* ,p601

[8]Amartya SEN, **"Development as Freedom"**, 4th printed, New York, Oxford University Press, 2000,p03s,et V 0: Amartya SEN, *ibid*.






فإطار الأمن الإنساني بدوره يركز على وجوب ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[1]باعتبارها بمثابة الرّأسمال الجوهري الأساسي للتنمية[2]إضافة لكونها ذاتها-مجموع الحقوق الأساسية- تعرف "الأمن الإنساني"على حد تعبير *Ramcharan BERTRAND*[3] .

إلا أنه ومن خلال كون أن المفهوم الأكثر حداثة "للفقر" يشير لكونه يعدّ مرادف لأبعد من مجرد انخفاض في مستوى الدخل الفردي، وبل كمفهوم "متعدد الأبعاد"والمعاني مرادف لشبكة نسيجيّة معقدة من مختلف أشكال الحرمان المزمن،وحالة من التهميش والإقصاء الاجتماعيين،وغياب للإنتفاع من جملة حقوق الاجتماعية والإفتقاد إلى الاحتياجات الأساسية:الأمن،العدالة ،التمثيل ... ولا سيما فشل وضعف في مستوى القدرات الأساسية لضمان بعد الكرامة الإنسانية المتأصلة للأفراد([4])،كأساس للأمن الإنساني .

ومن ثمة،وكنتيجة حتمية لانتشار وديمومة الفقر،هو ما من شأنه استتباع عدم القدرة على تحقيق المعايير اللازمة للعيش حياة قيّمة،والتغييب بالحرية الإيجابية للفرد،وفي كثير من الأحيان الإفتقاد أو عدم الحصول على الغذاء،المأوى،التعليم والرعاية الصحية،إضافة لكون أنّ الفقراء هم الأكثر عرضة لحالات العنف،المرض،التفكك الاقتصادي،الكوارث الطبيعية،إلى جانب حصولهم على خدمات سيئة من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع،إلى جانب معاناة هؤلاء العجز وعدم إمكانية التأثير على مختلف القرارات الرئيسية التي تؤثر على شؤون حياتهم ،لافتقادهم للقدرة على المشاركة في الحياة السياسية الحزبيّة الإنتخابيّة، وعملية اتّخاذ القرار [5].

ولا سيما بالنظر للطبيعة "الهجينة" لأبعاد الفقر المتداخلة والمفرزة لبعضها بعضًا من خلال إعادة إنتاج نفسها[6] ،إلى جانب الطابع الحركي والديناميكي للظّاهرة الأزموية المرضيّة"-الفقر- لشموليتها لمختلف أشكال الحرمان من الضروريات الأساسية، هو ما من شأنه إفراز وخلق حراك تفاعلي للفقر على مستوى الثنائية المزدوجة والمتكاملة المتمثلة في كل من "الهيكلة الحقوقية" و"إطار الأمن الإنساني" من خلال كون كل من: "**الفقر**" ،"**ضعف إحدى قطاعات الأمن الإنساني**" و"**غياب الانتفاع الفعلي بمختلف**

---

[1]Iztok PREZELJ , “Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security“ ,<u>*HUMSEC Journal, Issue 2*</u>, 2008,p 19.

[2.]Alfredo SFEIR-YOUNIS(b), " La violation des droits humains comme déterminant de la pauvreté ", *art. cit* , p357, et V [0]: du même auteur Alfredo SFEIR-YOUNIS(a), ; " Violation of human rights is a threat to human security", *art. cit* ,p386 .

[3] Gerd OBERLEITNER, “ Human Security And Human Rights”, *art. cit* ,p21

[4] Linda JANSEN, van RENSBURG, " **<u>A Human Rights-Based Approach to Poverty: The South African Experience</u>** ", In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,“**<u>The many dimensions of poverty</u>**”, op.cit,p165s.

[5] Nicholas STERN, Jean-Jacques DETHIER, and F. HALSEY ROGERS," **<u>Growth and Empowerment :Making Development Happen,</u>**", USA, Library of Congress United ,2005,p03.

[6] SINDZINGRE asserts that : *“Dimensions of poverty are endogenous to each other – income, health, employment,social relationships, status, and the norms that regulate them. Moreover, these endogenous processes reproduce themselves from one generation to the next”,V0:*Alice SINDZINGRE,” **<u>The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective</u>**”, In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds) ,ibid*,p64






حقوق الإنسان الأساسية" تعدّ بمثابة صيغ علاقاتية ديناميكية تفاعلية جد مترابطة ومتشابكة، بحيث يعزز بعضها بعضا في إطار حلقة مفرغة ودوامة من الضعف المتبادل[1]_.

إذ ثمة حراك تفاعلي مركب ذو مستوى من التعقيد"المعضلة وإشكالية الفقر" في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني"،يتمظهر من خلال مختلف علاقات التّأثير والتأثّر المتبادلة بين مختلف قطاعات الأمن الإنساني وجملة الأبعاد الأساسية لمتكاملة غير القابلة للتجزئة لحقوق الإنسان الأساسية.

إذ أن غياب الانتفاع الفعلي بــ"حق" معين من الحقوق الأساسية بسبب أو نتيجة للفقر المرادف لمصطلح "الانتهاك *Violation*""انتهاك حقوق الإنسان"،"انتهاك الكرامة الإنسانية" و"انتهاك الحـــق في الحياة"[2]،هو ما يؤدي بالضرورة إلى الإخلال ببعد معين من أبعاد الأمن الإنساني،وبالتبعية إفراز، وبصفة متسلسلة منهجية لثمة ضعف وعجز على مستوى غيرها من أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني[*]:

- فالضعف الاقتصادي للأفراد مرتبط بمختلف أنواع الضعف عبر مختلف مستويات التسلسل الهرمي للمـجتمع أو وليد جملة وحلقة متداخلة،مترابطة لغيرها من مستويات وحالات الضّعف.[3]
- كما أنه فحالة الضّعف على مستوى الأمن الصحي،هو ما يؤدي إلى إفراز حالة ضعف وتراجع على مستوى الأمن الاقتصادي والزيادة في نسب الفقر وأزمة البطالة،مما قد يتسبب في إعاقة القدرات التعليمية للأفراد،وما إلى ذلك من التهديدات والمخاوف الناجمة عن التدهور البيئي،والتي قد تساهم في تسارع الحركة السكانية والهجرة القسريّة لأماكن أخـرى،إلى جانب زيادة نسب الجوع، الافتقاد لسبل العيش المستدامة..الخ، بالتّالي فثمة حلقة ودوامة مفرغة من الأسباب،الأثر والتأثير المتبادل[4]،لا سيما باعتبارها تهديـــدات تتميز بالترابط، التشابك،التفاعل،التجانس والعرضية، لم تعد محلية أو وطنية فحسب، بل عالمية عابرة لحدود وأقاليم الدول والأوطان،مفرزة بذلك لعلاقات وتفاعلات شبكية معقدة ولمختلف

---

[1]Susan E. RICE, " **Poverty Breeds Insecurity** ",in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, "**Too Poor For Peace? Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century**», Massachusetts, Library of Congress,2007,p02,04.

[2]Hinsch WILFRIED and Stepanians MARKUS , "**Severe poverty as a human rights violation- weak and strong**", in Andreas FOLLESDAL and Thomas. POGGE *(eds.)*, "**Real world justice**" ,op.cit,p295.

[*] بالنظر للترابط العضوي بين مختلف أبعاد الأمن الإنساني فيما بينها باعتباره ترابط يستمد أساسا مصدره من الترابط العضوي غير القابل للتجزئة من منظومة ومجموع حقوق الإنسان الأساسية كمصدر أولي وإطار معياري مفاهيمي له،لا سيما من خلال كون أنه تعد كل من الممارسة والانتفاع الفعليين بجملة حقوق الإنسان الأساسية بمثابة الشرطان الأساسيان لضمان تحقيق أمن إنساني ديمقراطي.

Patrice MEYER-BISCH, "**Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels**. ", in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI *(dirs.)*, **" Droits culturels et traitement des violences",** actes du colloque, op.cit.,p 51.

[3]Czeslaw MESJASZ, "**Economic Vulnerability and Economic Security**" ,in Hans Günter BRAUCH et al *(eds.)*,"**Global Environmental Change, Disasters and Security**", Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace ,Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2011,p 150.

[4]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , "**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit ,p16s.

حالات اللاّأمن أو ما اصطلح على تسميته على حد تعبير"*Nef Jorge*" بمفهوم "الضعف المتبادل *Mutual" "Vulnerability*[1].

ذلك أن إنكار حقوق الإنسان الأساسية وغياب الانتفاع الفعلي بها،يعد بمثابة السبب الرئيسي لانعدام الأمن الإنساني[2]،وبمفهوم المخالفة فغياب الأمن الإنساني،أو الضّعف على مستوى أبعاده وقطاعاته، يعــد كمصدر ونتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة،غير القابلة للتجزئة،إذ أن انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن الإنساني،وجهان لعملة واحدة[3]، في حين أن السعي إلى تعزيز وترقية المنظومة الحقوقية،يعد بمثابة ضمان تقوية الأمن الإنســاني[*]فأيّ كسب للأمن الإنساني يكون بالضرورة مكسبا لحقـــوق الإنسان[4] .

إذ أنـه، فعلـى الـرغم مـن المؤكـد عـن يقين أن مختلـف الظـواهر الأزمويـة الاقتصـادية، الاجتماعيـة، السياسية، وعلـى غرارهـا مختلف حـالات غيـاب الأمـن الإنسـاني للحيـاة اليوميـة للأفـراد تعـد كنتيجـة وإفـراز عن حالة الفقر[5]من خلال كونـه بمثابـة تهديـد صـامت تـواجهـه البشـرية[6]،إلاّ أنـه لا يمكـن استبعاد المنطـق العكسـي،ولا سيما وأنـه قد أثبـت واقعيـا صـحته وصـوابه، الـذي يتجسـد مـن خـلال كـون أن أغلـب حـالات الضعف والتراجع على مستوى التنمية ،حـالات العجـز علـى مسـتوى الأمـن السياسـي، غيـاب الديمقراطيـة وانتهاكات حقوق الإنسـان(...)، إلـى جانـب مختلـف حـالات ضـعف بعـد مـن أبعـاد الأمـن الإنسـاني ...كلهـا

---

(1)*Ibidem*, V⁰:Jorge NEF, "**Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment**",op.cit.,p26s, V⁰:Sascha WERTHES and Tobias DEBIEL, " **Horizontal and vertical extension of international security: a human security approac**h ",in Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds.)*, "**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts"**,op.cit.,p1014s.

(2)OWEN states that : *"Human rights violations are often the cause of conflict and, in turn, respect for human rights can help to prevent violence; and human rights foster the harmonious relations that can only benefit individual security.»* V⁰: Taylor OWEN, **" The uncertain future of human security in the UN"**, in: Moufida GOUCHA, and John CROWLEY *(eds.)* , **"Rethinking human security"**, op.cit ,p122, et V⁰:Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit.,p123.

(3) Zarina OTHMAN, "Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia", in Hans Günter BRAUCH, OSWALD SPRING, et al *(eds.)*, "**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts**",op.cit.,p 1044, also SFEIR-YOUNIS, asserts that : "…*Respect and realisation of human rights are sources of human security(…)Conversely, human insecurity is a source of human-rights violations.",*V⁰*:* Alfredo SFEIR-YOUNIS(a), "Violation of human rights is a threat to human security ", *art.cit.*, p384 -392

(*)كون أن الأمن الإنساني ذاته مبني و مؤسس على عالمية مجموع حقوق الإنسان الأساسية المترابطة، الموحدة وغير القابلة للتجزئة.

Daniel COLARD , " **La doctrine de la sécurité humaine : le point de vue d'un juriste** ", in Jean Francois RIOUX *(dir.)*," **La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**", op.cit ,p33 .

(4)Sabina ALKIRE,**" A Conceptual Framework for Human Security**", op.cit.,p 40.

(5)Tara MCCORMACK ,"Power and agency in the human security framework", *art.cit*, p121

(6)Caroline THOMAS, "**Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality"**, op.cit., p 3.





عوامل قد تكون بدورها مصدرا وسببا مباشرا في زيادة وتفاقم نسب الفقر، وظهور مختلف أزمات التخلف وتراجع التنمية على مستوى متعدد من أصعدة ومستويات الأمن[1] .

ومن ثمة،وفضلا لما سبق،فعلى الرغم من تجزئة كلا من حريتي الأمن الإنساني ومختلف حقوق الإنسان في إطار دراستنا الحالية إلى مطلبين أساسين:بعد أمن الإنسان من الحاجة والفقر والمرادف لمجموع الأبعاد الإقتصادية،الإجتماعية والثقافية للهيكلة الحقوقية في ظل الفقر(المطلب الأول) وبعد الحرية والأمن من الخوف *Freedom from fear* والذي يقابله بعد تمكين الأفراد من الممارسة الفعلية الحقّة لمجموع حقوقهم المدنية والسياسة في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي(المطلب الثاني)،إلا أنه تقتضي الضرورة وجوب التأكيد على الطابع الوحدوي،الشمولي ،العالمي،المتكامل للأمن الإنساني" لا سيما تكامل أبعاده بصفة غير قابلة للتجزئة[2] والقائمة أساسا على بعد التركيز الإنساني، والمجسدة لتكامل ووحداوية الذات البشرية والكرامة الإنسانية[3].

ذلك إلى جانب اعتماد مفهوم وإطار "الأمن الإنساني" ذاته التركيز على مجموع حقوق الإنسان الأساسية، المترابطة والمتكاملة غير القابلة للتجزئة- الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية- التحرر من الفقر،الجوع، المرض (...)- الديمقراطية ومجموع الحقوق السياسية والمدنية-التحرر من الخوف،من خلال كون أن "إطار الأمن الإنساني" لا يعد سوى بمثابة تجسيد لحق الفرد في "الأمن وحقه في التحرر من مختلف مصادر العوز والحرمان" والأمن،السلامة والتحرر من الخوف"[4] ضمانا بذلك لمعايير "الجودة"[*] بصفة مستدامة وأكثر شمولا:جودة الحق في الصحة،جودة انتفاع وإشباع وجودة تمكين،لاسيما"جودة الحق في الحياة"-كمسعى جوهري "للأمن الإنساني"- لاحتضانه أبعد من مجرد القضايا المادية كالغذاء،السكن أو اللباس،بل ارتباطه المباشر والوثيق الصلة ببعد الكرامة الإنسانية[5]الضّامنة لبقاء واستمرارية الجنس البشري.

ومن ثمة، فلكون أن إشكالية تحقيق الإنتفاع الفعلي بمجموع الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية[6]، وغياب الممارسة الحقّة لجملة الحقوق المدنية والسياسية مرتبط بصفة أساسية بمعضلة "الفقر

---

[1]Tara MCCORMACK ,*ibid*.

[2]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY" , op.cit, p66, p126s,137,186.

[3]Patrice MEYER-BISCH, "**Méthodologie pour une présentation systémique des droits humains** ", in Emmanuelle BRIBOSIA, et Ludovic HENNEBEL *(dirs.)*, "**Classer les droits de l'homme**", op.cit,p48

[4]Wolfgang BENEDEK, "**Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects**", in FERRÁNDIZ Antonius C.G.M. ROBBEN *(eds)*, "**Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**",op.cit., p30s.

[*] Georg BOHLE asserts that: "*Quality of life is seen in terms of valued activities and the ability to choose and perform those activities. Within Sen's framework of capability, there is a subset of "livelihood capabilities" that include being able to find and make use of livelihoods opportunities, and being able to cope with stress and shock*", V 0:Hans-Georg BOHLE," **Sustainable Livelihood Security. Evolution and Application**", in Hans Günter BRAUCH et al *(eds.)* ,*ibid* p524

[5]Pierre LAMBERT, "le droit de l'homme à un niveau de vie suffisant", *art.cit.*, p684

[6]Pierre SANÉ , Moufida GOUCHA et al,"**Human Security: Approaches and Challenges**", op.cit ,p68.




الإنساني" من حيث كونه مرادف لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، بالتالي هو ما من شأنه خلق حراك تفاعل سلبي على مستوى الثّنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني" من خلال إفراز عجز بمستوى مختلف قطاعات الأمن الإنساني بصفة منهجية تسلسلية والإضعاف بمستويات الإنتفاع والممارسة الفعلية بمختلف أبعاد الهيكلة والمنظومة الحقوقية كأسس ولبنات جوهرية لبناء وضمان تحقيق الأمن الإنساني،وثمة تهديد وتغييب لـ"جودة الحق في الحياة" للأفراد والجماعات على حدّ سواء[1].

في حين أن ضمان بعد "الحرية من الخوف"من خلال تغييب مختلف مصادر الخوف،القهر والعنف، بضمان كل من مبادئ الشفافية،تعزيز الديمقراطية المشاركتية، والتمكين من الممارسة الحقّة لمجموع لحقوق المدنية والسياسية،وهو ما لن يتأتّ ولن يكتمل إلاّ من خلال تحقيق عمليتي الانتفاع الفعلي بغيرها من الحقوق الإقتصادية،الإجتماعية،الثقافية والحقّ في التنمية[2]وإشباع جملة الحاجات الضرورية الإنسانية للأفراد والجماعات على حد سواء[3].

ذلك إلى جانب اعتمادٍ لبعد الاستدامة من خلال الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في بيئة صحية وآمنة"هو ما يعد بمثابة ضمانة وتجسيد فعلي للأمن الإنساني بأبعاده المتكاملة، ولكينونة وكرامة الفرد والكائن البشري وجودة حقه في الحياة،إذ لا وجود "للحرية من الخوف" في ظل غياب بعد "التحرر من مختلف مظاهر العوز والحرمان" (الحرية من الحاجة)،ولا وجود لتنمية مستدامة في ظل غياب الأمن الإنساني[4]،وبل لا لوجود لكليهما في ظل غياب وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية المتكاملة وغير القابلة للتجزئة[5] .

---

(1)*Ibid*,p62s.

(2)Cyrille SAGBO, "**Le rapport entre les droits de l'homme et la démocratie**. ",Vues d'Afrique, " **Éduquer aux droits de l'homme: contextes, problématiques et enjeux**", Coll perspectives régionales, N° 02, Genève, 1998.p17., et V °:Jacques FIERENS, "La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels ",*art.cit.*,p49

(3) ABDUS SABUR states that : *'Two aspects of human security, 'freedom from want' and 'freedom from fear' are equally important for ensuring the security of the individual and people .It is also crucial for ensuring the national security that the Realist/Neo-realist school of security thinking is so much obsessed with. 'Freedom from fear' would be meaningless if 'freedom from want' is not ensured"* ,V°: A. K. M. ABDUS SABUR, "**Theoretical Perspective on Human Security: A South Asian View"** ,in Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds.)*,"**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts"**,op.cit.,p 1006., et V°: Elizabeth ANDERSON," SEN, Ethics, And Democracy", *Feminist Economics,* Vol. 9 N° 2 – 3, 2003, p249

(4) Keith KRAUSE, "Is human security "more than just a good idea?" , *art.cit.*, p 45

(5)Wolfgang BENEDEK, *ibid*,

شكل رقم(08):التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني".

عدم الوصول إلى الغذاء و الموارد الغذائية الأساسية، عدم الوصول إلى جودة الخدمات الصحية، المرض، الأوبئة، البطالة...

غياب الانتفاع بالحق في الغذاء، الحق في السكن، الحق في العمل، جودة الحق في الصحة...

ضعف أو غياب الأمن الاقتصادي، المجتمعي الصحي، البيئي، الغذائي

حلقة الضّعف المتبادل

غياب الانتفاع الفعلي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

غياب التحرر من الحاجة

انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة

الفقر

ضعف أو تغييب أبعاد الأمن الإنساني المتكاملة

غياب الممارسة الفعلية للحقوق المدنية والسياسية

غياب الحرية من الخوف

عدم التمكن من إشباع جملة الحاجات الضرورية المادية و المعنوية لبقاء الأفراد

التعسف، ضعف مستوى المشاركة السياسية،عدم إمكانية الترشح و غياب فرض اتخاذ القرار

ضعف أو غياب الأمن الشخصي،السياسي ضعف الأداء. السياسية، ضعف الديمقراطية

ممارسة التعذيب، والمعاملة السيئة، العنف، ضعف الديمقراطية،ضعف المشاركة السياسية

انتهاك الكرامة الإنسانية

تغييب جودة الحق في الحياة والتهديد ببقاء واستمرارية الكائن البشري




المطلب الأول

الفقر وبعد التحرر من الحاجة.

تشير الأبعاد الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية في الخارطة المضامنية(1) للهيكلة الحقوقية إلى النظرة اليابانية الموسعة لمفهوم الأمن الإنساني والمرادفة لبعد التحرر من العوز والفاقة(*) *Freedom from want* الشاملة لمجموع أبعـاد الأمن التالية الأمن الاقتصادي،الأمـــن الغذائي،الأمن الصحي والمعلن عنها في إطار تقرير التنمية البشرية الإنمائي لـ1994،ذلك إلى جانب تحديد التقرير لجملة من العوامل والحركيات السلبيّة المهددة لها والتي قد تتمظهر في شكل التهديدات التالية: التهميش،نقص الغذاء،عدم الوصول إلى الخدمات الصحية، التعليم، غياب الضمان الاجتماعي والتنمية البشرية بشكل عام (2) .

مع الجدير بالذكر،أنه في واقع الأمر،فكل من الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية للأمن الإنساني المرادفة للحرية من الحاجة تضرب بجذور عميقة في إطار المنظومة الحقوقية(3)،وتجد أساسا وتكريسا نصيا لها على مستوى مختلف الأطر المعيارية لشتىّ المواثيق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان الأساسية(4) وهي التي اصطلح على تسميتها بحقوق الجيل الثاني أو الحقوق الاجتماعية المتضمنة لمجــموع الحقوق التاليّة:الحقّ في العمل،الحقّ في الصحة،الحـــقّ في السكــــن،الضـــمان الاجتماعي ...الخ(5)،ذلك إلى جانب الحق في التّنمية الذي تم إقراره في إطار عــام 1986،والذي جعل من التنمية حقا أساسيا وجزءا غير قابل للتجزئة من المنظومة الحـقوقية (6) ،وبل كحق مركب ناقل وضامن لغيرها من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية(7) .

ذلك لكون أن وحدة مجموع الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية وتكاملها في إطار كل من منظومة حقوق الإنسان، ومقاربة "الأمن الإنساني" على حدّ سواء،مرتبطة بصفة جوهرية بوحدوية وعدم قابلية مختلف أبعاد "الأمن الإنساني" للتجزئة عن مجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكامـلة، بالنظر للترابط

---

(1) برقوق امحند، "**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمولو-معرفية،"** المصدر السابق.

(*)التحرر من الحاجة الذي يقصد من خلاله ليس فقط تقديم تلبية والتركيز على الاحتياجات الأساسية :كالغذاء والمأوى والخدمات،ولكن أيضا الحاجة إلى الدعم الاستراتيجي للتنمية المستدامة على المدى الطويل ،أنضر في هذا الشأن:

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit., p.17

(2)Wolfgang BENEDEK,"**Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects**",in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*, "**Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**", op.cit, p30s.

(3) Gerd OBERLEITNER., "Human Security And Human Rights", *art.cit.* p20.

(4)Manuel **des Droits économiques, sociaux et culturels**, destiné aux institutions nationales des droits de l'homme, Série sur la formation professionnelle No 12, New York publication des Nations Unies, 2004, p03.

(5)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., ,p126s et V0 : Stefan GOSEPATH, " **Pour une fondation des droits sociaux**",in Lukas. K ,SOSOE *(dir.)*," **diversité humaine :démocratie , multiculturalisme et citoyenneté.** ",Canada, l'Harmattan,2002,p245.

(6)Lucie LAMARCHE, "**Beyond the Rhetoric of Social Rights for the Poor: the Need to Promote a Methodology aimed at Reinforcing International and National Institutions",** UNESCO Poverty Project "Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight Against Poverty" Jurist Seminar –Sao Paulo-May 2003 ,p04.

(7)Arjun SENGUPTA, "**Poverty Eradication and Human Rights**", in Thomas POGGE *(ed.)*, **"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor?** " ,USA, Oxford University Press,2007,p338.






الوثيق والوطيد للمفهومين من حيث مساهمة كل من منهما في إثراء للأخر،ذلك إلى جانب كون أن مجموع "حقوق الإنسان الأساسية" ذاتها إلى جانب معايير "الكرامة المتأصلة" تعرّف "الأمن الإنساني" وبل أن "الأمن الإنساني" ذاته بمفهومه الشامل يساعد في القضاء على الانقسام بين أجيال حقوق الإنسان- الجيل الأول والثاني- أي الحقوق المدنية والسياسية مقابل الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية[1] .

إذ أنه في واقع الأمر فـ "الأمن الإنساني" لا يعد إلا بمثابة جـزء غير قابل للتجزئة عن حقوق الإنسان الأساسية، فهذه الأخيرة ذاتها تشير إلى مفهوم «**الأمن**» لكون أنه كل من:حقوق الحرية الشخصية ،الأمن، حقوق الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية تعبّر في طياتها وفحواها على بعدي **التحرر من الخوف** و**التّحرر من الحاجة-الفاقة**-واللّتان تضمّنهما مفهوم «الأمن الإنساني» في إطار أبعاده السبعة المنصوص عليها في تقرير التنمية البشرية لـ1994.[2]

من ثمة، بالنظر إلى الترابط الوطيد بين كل من مختلف أبعاد «**الأمن الإنساني**»، ومجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[3]، إلى جانب الحق في التنمية،فالفقر من حيث كونه مرادف أو نتيجة لانتهاكات وإنكار لحقوق الأساسية،هو ما يساهم بصفة حتمية في عرقلة الانتفاع والممارسة الفعلية والكاملة لحقوق الإنسان الأساسية المتكاملة غير القابلة للتجزئة[4]،وهو ما يؤدي بالضّرورة إلى إفراز ضعف على مستوى التنمية وخلق عجز على مستوى الأمن الاقتصادي للدولة[5].

كما أنه من جهة أخرى، فضعف مستوى التنمية من شأنه لا محال تفعيل الصراعات والنزاعات،ومن ثمة تغييب للأمن الاقتصادي -كوظيفة للأمن القومي للدولة-وبصفة مزدوجة خلق عجز وهشاشة على مستوى غيرها من أبعاد ومستويات "الأمن الإنساني" ،لا سيما وأنه وعلى حد تعبير *Sfeir-Younis* أن مختلف الأزمات التنموية،وحالات التخلف مرتبطة بصورة مباشرة بغياب، وبانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية المترابطة ،غير القابلة لتجزئة[6] .

---

(1) Gerd OBERLEITNER, "Human security and human rights", *art.cit.,* 19,20s.
(2)*Ibidem* .et V 0:Gerd OBERLEITNER, "Porcupines in Love: The Intricate Convergence of Human Rights and Human Security", *art.cit.,* p 593, V 0: Liu ZHIJUN, "Contention on the Value of 'Human Security" , *art.cit.*,p82s..
(3)Wolfgang BENEDEK, "**Human Rights and Human Security:Challenges and Prospects**", in FERRÁNDIZ, Antonius C.G.M. ROBBEN *(eds)*, ",op.cit., p30-32
(4)Fernanda DOZ COSTA, "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks", *art.cit.,* p-93 .94 .
(5) *Ibid,* p.92.
(6) Alfredo SFEIR-YOUNIS(a), "Violation of human rights is a threat to human security", *art.cit.,* p389.

إذ وعلى الرغم من كون أن الفقر لا يعدّ مصدرا أو سببا مباشرا لكل من الصراعات الأهلـــية، الإرهاب أو الجريمة (...) [1]،إلا أنه فقد يساهم وإلى حد كبير في الزيادة من مخاطر عدم الاستقرار وانتشار العنف الهيكلي[*]وإفراز مختلف حالات الضعف على مستوى متعدد من المستويات، مولّدا بذلك لجملة مــن الشروط ذات التفاعل السلبـــــي الديناميكي والمنهجي المعقّد،والتي من شأنها خلق سلسلة من حالات اللاّأمن والعجز على مستوى غيرها من أبعـاد وقطاعات **«الأمن الإنساني»**[2]، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الخاصة والمعقدة للطبيعة العلاقات الإنسانية[3]،والطبيعة المركبة شبكيا والمتفاعلة للبيئة الأمنية الدولية والمتميزة بظهور تهديدات متعـددة الأبعاد والأنساق يطغى عليها الطابع المترابط ،المتداخل بصورة منهجية سلبية[4].

والأكثر من ذلك فتجزئة وإخضاع حقوق الإنسان الأساسية للهرمية والأفضلية من خلال الاقتصار على التمكين من إشباع فئـــة محصورة من الحقوق دون الأخرى- نتيجة الفقر والحرمان-هو ذاته مرادف للعنف والإكراه،*As a Form of Oppression*،وتهديد للأمـــن الإنساني والاستقرار،باعتباره مساس وهدر بالكرامة المتأصلة والطبيعة الإنسانية للفرد،لا سيما وأنها تعد بدورها الجوهر الحيوي ونواة الأمن الإنساني[5].

إلى جانب ذلك،فارتفاع نسب ومستويات الفقر المتعدد الأبعاد،كنتيجة حتمية مرتبطة بإشكالية وصول الأفراد إلى الموارد والخدمات الأساسية والضرورية،وذلك لأسباب تمييزيّة سواء:هوياتية،طائفية، أو شخصية،هو ما يؤدي لا محال إلى الإقصاء والتهميش الاجتماعيين[6]،وإفراز سلسلة من ديناميكيات التفاعل السلبي على مستوى مختلف قطاعات الأمن الإنساني،تأثيرا بذلك على مختلف مستويات وأصعدة البناء الأمني المتكامل.

---

[1]Kofi ANNAN, "**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights" for All**, op.cit, p06,§16.,and also in the same context Brian ATWOOD asserts that: *"The condition of poverty may not be sufficient in itself to cause widespread conflict, but these studies clearly show that poverty, more than any other factor, contributes to feelings of "alienation, exploitation, and dependency" and these feelings in turn contribute to a breakdown of social cohesion and to violent conflict"*,V⁰: J. Brian ATWOOD,"The Link Between Poverty and Violent Conflict" ,*New england journal of public policy*, Vol. 19, Iss.1, Art10, p161

[*] أكدت معظم دراسات الاقتصاد الدولي والّتي من بينها مقال Edward MIGUEL أسفله على أن التغيرات والتقلبات الإقتصادية ذو تأثيرها سلبي على قضايا البيئة، والاستقرار السياسي الداخلي للدول كثيرا ما تكون مصدرا لمختلف الحروب الأهلية وبالتالي زعزعة الاستقرار الداخلي للدولة الوطنية و مواطنيها.
Edward MIGUEL, Shanker SATYANATH and Ernest SERGENTI "Economic Shocks and Civil Conflict :An Instrumental Variables approach", *Journal of political economy*, Vol. 112, N°. 4,2004.

[2]Peter HOUGH, "**Understanding global security**",2 nd edition, First published 2004, New York, Routledge ,2008 p99.

[3] برقوق سالم"،ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، دورية فصلية ، *دراسات استراتيجية* ، العدد السادس، الجزائر،2009،ص 102.

[4]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,*ibid*, p16,17.

[5]Patrice MEYER-BISCH, "**Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels**. ", in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI (*dirs.*), " **Droits culturels et traitement des violences** ", Actes du colloque op.cit., p55s.

[6] Bertrand G. RAMCHARAN, "**Contemporary human rights ideas**", op.cit.,p 96,et V ⁰: Marc FLEURBAEY," **Poverty as a Form of Oppression**", in Thomas POGGE *(ed.)*, **"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor?** " ,op.cit,p133s.




كأن يؤدي اللامساواة[*] في الانتفاع الحقوقي أو غياب الوصول إلى الأصول والخدمات الضرورية، والحرمان من إشباع الحاجات الضرورية إلى خلــق ضعف في مستوى كل من الأمن السياسي، الإقتصادي البيئي، الأمن الشـــخصي..،وهو ما من شأنه بالتّالي المساهمة في تفعيل النزاعات الداخلية والزيادة من حدة التوترات الاجتماعية،وكنتيجة لذلك المساس بغيرها من أبعاد الأمن الإنساني: كالأمـــن الثقافي،الصحي،السياسي(...)ومن ثمة ما يساهم في الزيادة من نسب ومستويات الفقر والحرمان[1] وفي كلتا الحالتين ثمة إفراز لجملة من الحركيات السببية والسلبية وغيرها من التهديدات المؤثرة سلبا على مختلف قطاعات الأمن الإنساني وأبعاد حقوق الإنسان الأساسية والقدرات الفردية ،وهو ما يمكن نعتنه بـ"دوامة الإنهيار وحلقة الضعف المتبادل[2].

---

[*] إذ نميز بين نوعين من اللاّمساواة : "اللامساواة العمودية *vertical inequalities*" المرتبطة بالفوارق في الدخل والتي ليس من شانها إحداث الصراعات والعنف *Ostby, G. (2003) 'Horizontal Inequalities and Civil War* وبين " اللاّمساواة الأفقية " "*horizontal inequalities* والتي يقصد من خلالها- التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية والثقافية والسياسية بين الجماعات استنادا إلى خصائص كالهوية العرق، الأصل، الدين. سواء على المستوى الوطني أو الشامل وهي لا مساواة في الوصول إلى الإستحقاقات،الموارد والخدمات الضرورية كالصحة وهو ما من شانه إضعاف القدرات الفردية والأكثر من دلك خلق شتى أنواع النزاعات وتفعيل العنف الهيكلي وهو ما يعد بمثابة مساس وانتهاك بالأمن الإنساني أنضر في هدا الشأن كل من :
Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, *ibid*, p116,.151. et V^0 :Caroline THOMAS, Paul WILLIAMS, "**Poverty**", in Paul WILLIAMS *(ed.)*, "**Security studies**", op.cit., p 303.

[1] Amartya SEN, "Violence, Identity and Poverty", *Journal Of Peace Research*, Vol.45, N°. 1, 2008, pp.07-09. et V^0 : Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, *ibid*, p17,49,et V^0: Iztok PREZELJ, "Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security",*art. cit* ,p11.

[2] Jorge NEF ,"Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment ", op.cit., p26.

المطلب الثاني

الفقر وبعد التحرر من الخوف.

يشير بعد التحرر من الخوف "*Freedom from fear*"[(*)]إلى مفهوم الأمن السياسي أحد الأبعاد الجوهرية في إطار مقاربة الأمن الإنساني،الشامل في مضمونه لكل من بعد تحقيق ديمقراطية مشاركتية، التأسيس لمبادئ دولة قانون وشرعية دستورية،حماية وسلامة الأفراد من مختلف التهديدات المرتبطة بالعنف،لا سيما تلك المتعلقة منها بحالات انتهاكات حقوق الإنسان،وتقويض المبادئ الأساسية السياسية للأمن،الديمقراطية،وهي التي تقابلها في إطار المنظومة الحقـوقيـــة،جملة الحقوق والحريات السياسية والمدنية، إلى جانب كل من مبادئ الديمقراطية وسيادة دولة القانون[(1)] .

ذلك على غرار كل من الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية للأمن الإنساني والمرادفة لبعد التحرر من الحاجة والعوز "*Freedom from want*"،والتي تجد مصدرا لها في إطار مختلف الصكوك الدولية وقائمة الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية[(2)]، حسب ما تم التطرق إليه في إطار المطلب الأول.

فالأمن الإنساني يسعى أساسا بصفة عامة، إلى حماية الجوهر الحيوي للكائنات البشرية من مختلف التهديدات المزمنة كالجوع، المرض، والقمع،فضلا عن سعيه لتوفير الحماية اللازمة من مختلف الاضطرابات الفجائية والضارة بأنماط الحياة اليومية[(3)].

أما في بعده السياسي، فيقصد من خلال " الأمن الإنساني" تمكين الأفراد والجماعات من العيش في مجتمع تحترم في ظله حقوقهم الإنسانية الأساسية[(4)]،اعتمادا على نظام سياسي مستقر ضامن لحقوق الأفراد(...) وديمقراطية مشاركتية من حيث كونها تعد بمثابة القيمة الجوهرية لضمان رفاه الفرد، وبل أفضل أداة لتعزيز السلم والاســـتقرار الدوليين،والوقاية ضد مختلف أشكال العنف،التعسف والقهر وانتهاكات حقوق الإنسان،التي تشكل تهديدا للأمن الشخصي للأفراد،وبل من شأنها المساهمة في تغييب غيرها من أبعاد الأمن الإنساني الأخرى،لا سيما بالنظر إلى الطبيعة المترابطة، المتداخلة والمتشابكة لمصفوفة التهديدات الأمنية المستجدة.

(*)"*...The Canadian approach concentrated on the goal of "freedom from fear", calling for the safety of people from both violent and nonviolent threats..*», et V⁰: Wolfgang BENEDEK, "**Human Rights and Human Security:Challenges and Prospects**", in FERRÁNDIZ, Antonius C.G.M. ROBBEN *(eds)*, "**Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**",op.cit., p10,32

(1) *Ibidem.*

(2) *Ibidem*, .et V ⁰:Keith KRAUSE, "Is Human Security "more than just a good idea"?, *art. cit*,p.44

(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human security: concepts and implications"** ,op,cit ,p,01.

(4) Keith KRAUSE , "Towards a Practical Human Security Agenda", *art. cit* p.03 .






إذ تعدّ الديمقراطية نواة أساسية ولبنة جوهرية لبناء والتأسيس للأمن السياسي،وكمطلب أساسي وشرط جوهري لضمان الأمن الإنساني،لا سيما بالنظر لترابطها الوطيد بمجموع الحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة [1]،باعتبار أن الديمقراطية لا تعد بمثابة تجسيد مؤسساتي للتفكير الجماعي ومؤسسة ديناميكية فحسب[2]،بل أن الديمقراطية تعد بمثابة تكريس فعلي للبعد الثقافي ومجموع الحقوق الثقافية الهوياتيّة لارتباطها بالبعد الروحي،لا سيما علاقة الفرد وصاحب الحق بالأخر،وثمة تجسيد فعلي لنظام المدينين*des débiteurs*،أصحاب الحقوق*des sujet,* ومواضيع الحق*des objets* [3]تمكينا بذلك من ممارسة أكثر فعلية وفعالة لمجموع الحقوق المدنية والسياسية للفرد[4].

كما أنه فتظل الدولة الخاضعة لدور مبادئ القانون،الضّامنة لاحترام كامل لحقوق الإنسان،بمثابة الدولة الأكثر قوة لكفالة تحقيق وتوفير الأمن الإنساني للأفراد والجماعات على حدّ سواء[5]،لا سيما بالنظر لدورها في بناء بيئة تمكينيّة التي من خلالها يمكن لمختلف السياسات العامة أن توفر إطارا أكثر فعالية من أجل النهوض بحقوق الإنسان،إلى جانب دور الدولة في توفيرها المباشر للعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية،وإدماجها بمستوى الوزارات الاقتصادية الرئيسية، كالتمويل والتخطيط، وعملية صنع السياسة الاقتصادية....[6].

ومن ثمة فبناء مؤسسات ديمقراطية[*]،استيعاب مشاركة جميع الأفراد في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة منها ،وحماية التنوع والخصوصيات الثقافية(...) تعدّ من بين التدابير الجوهرية لمنع ولضمان الوقاية من مختلف أشكال النزاعات والصراعات العنيفة[7]،لاسيما تلك التي تتمظهر في الحركيات الأزمويّة الداخلية:العنف السياسي،التطرّف الهويّاتي، ضعف الأداء الديمقراطي...إلخ.

ذلك لكون كل من الاستقرار الديمقراطي والأمن السياسي،شرطان أساسيان لتوفير السلامة والشعور بالأمن والطمأنينة للأفراد والجماعات بصورة أكثر شمولا، ويعدّ بعد "الأمن السياسي" بمثابة القاعدة الأساسية الأكثر أهمية وضمانًا لغيرها من أبعاد الأمن الإنساني الأخرى،المتكاملة وغير القابلة للتجزئة

---

[1] Patrice MEYER-BISCH, “La notion de démocratisation au regard des droits culturels“, ***HERMÈS ,*** N0 19, 1996,pp242-242
[2]Elizabeth ANDERSON,” SEN, ethics, and democracy”,*art.cit*, p249s
[3] Patrice MEYER-BISCH, *ibid*.
[4]*Ibid*em.
[5]Dan CALDWELL And Robert E. WILLIAMS GR, “**Seeking security in an insecure world**.”, 2nd ed, United Kingdom, Rowman publishing,2012,p17
[6]Peter UVIN,” From the right to development to the rights-based approach: how ‘human rights’ entered development”,*art. cit*, p602
[*]إن تعزيز الأمن الإنساني ولا سيما في بعده السياسي يقتضي وجوب السعي لتوفير مؤسسات قوية ومستقرة،كما أنه يقع على عاتق الحكومات وجوب والتزام الاحتفاظ بالدور الرئيسي في توفير نظام قائم على قواعد العدالة ضمانا للحقوق المدنية والسياسية فعلى سبيل المثال، فلبرامج الإصلاح وتعزيز نظام العدالة أهمية حيوية في التمكين من الوصول إلى خدمات عالية الجودة القانونية ، وهو ما يعد بعد جوهري وبل ضروري في تسوية المنازعات دون حمل السلاح،على غرار الإجراءات التي تركز على حقوق العمل، وحقوق الطفل، والمساواة بين الجنسين وتحقيق شعور جميع الأفراد بالأمن على المستوى المحلي والوطني وغيرها من المستويات والأصعدة من خلال تحقيق التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان الأساسية.
[7] Bertrand G. RAMCHARAN, “**Contemporary human rights ideas**”, op.cit., p74






لارتباطه أساسا بكل من مبادئ السيادة،الديمقراطية،حقوق الإنسان،الكرامة الإنسانية،الحرية السياسية، والحماية من التعذيب والقمع التعسفي...(1)،التي تعدّ ذاتها بمثابة المبادئ الأساسية الضامنة لتحقيق دولة قانون فعالة، والحامية لغيرها من الحقوق والحريات الأساسية للأفراد(2)،ومن ثمة ما يسهم في القضاء على مختلف شروط ومصادر تهديد حرية وأمن الإنسان من مختلف مصادر الخوف(3).

أما عن التفاعل الديناميكي الحركي "للفقر" بمستوى الأبعاد السياسية والمدنية لكل من "الهيكلة الحقوقية" و"الأمن الإنساني" في بعده الحرية من الخوف، فيتجسد في إطار علاقة الأثر والتأثير المتبادل المزدوج والثنائي الإتجاه -السلبي والايجابي-:

- حيث أن ارتفاع نسب الفقر وأشكال الحرمان،والافتقاد لمختلف الموارد والضروريات اللازمة للوصول إلى الحد الأدنى من مستوى معيشي لائق،هو ما من شأنه لا محال تعريض الحريات المدنية والسياسية للتآكل إلى جانب عرقلة الممارسة الفعلية لها(4) ،ومن ثمة تغييب وإضعاف للكيان الديمقراطي ومستوى الأمن السياسي،لا سيما باعتباره النواة الأساسية لتحقيق احتمالات مرتفعة من مستويات "الجودة" لحياة الفرد كبعد أساسي لأمن الأفراد والجماعات-الكائن البشري-(5)،بوصفهم فواعل اجتماعية(6) وأصحاب حقوق ذات سلطة عامة مشاركتية ديمقراطية(7).
- ومن جهة أخرى ففي ظل سيادة واحتمال بروز جملة من التهديدات البنيوية كضعف التنشئة السياسية، والسياسة المفترسة، والفساد الاجتماعي أو الصراعات لا سيما تلك الناتجة عن مختلف أشكال الفساد(...) كلها عوامل من شأنها التأثير سلبا على نسب الدخل الفردي والمساهمة في الزيادة من حالات الفقر،التهميش والاستبعاد الاجتماعيين(8).

في حين أن الممارسة الفعلية لجملة الحقوق المدنية والسياسية،هو ما من شأنه تمكين الفرد من الوصول إلى إشباع جملة حاجاته الضرورية،والانتفاع الفعلي من مختلف الحقوق الاقتصادية الاجتماعية

---

(1) Geja Sharma WAGLE, "**Political insecurity and armed conflict: A threat to human security**",in RAJ UPRETI Bishnu, BHATTARAI Rajan, SHARMA WAGLE Geja *(eds.)*, " **Human Security in Nepal: Concepts, Issues and Challenges**",op.cit.,p251.

(2)Tor Dahl-ERIKSEN," Human Security: "A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?" , *art. cit*,p18s.

(3)*Ibidem.*,V⁰:aussi*:* Kofi ANNAN, "**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights" for All,** op.cit., pp31-43,§ 74-126

(4) Gerd OBERLEITNER, Porcupines in love: The intricate convergence of human rights and human security, *art.cit.* ,p601

(5)Sabina ALKIRE,**" A Conceptual Framework for Human Security**", op.cit.,p 22-25.

(6)Séverine DENEULIN, " **Democracy and Political Participation**",in Séverine DENEULIN et Lila SHAHANI *(eds)*, " **An Introduction to the Human Development and Capability Approach :Freedom and Agency"**, New York ,Palgrave Macmillan, 2006, p.191.

(7)Yaël ATTAL-GALY, **" Droits de l'homme et catégorie d'individus"**, op.cit., p496.

(8)Alice SINDZINGRE," **The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective**", In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,"**The many dimensions of poverty**", op.cit.,p64




،إلى جانب ذلك، فتظلّ هياكل دولة قانون مستقرة تمثل شرطًا أساسيا لا غنى عنه لتحقيق بعد التحرر من الخوف[1]،إذ أن وفاء الدولة بالتزاماتها فيما يتعلق بالتّمكين من الممارسة الحقّة والفعليّة للحقوق المدنيّة والسياسيّة،هو ما من شأنه القضاء على العديد من مصادر الخوف: العنف ،الإبادة التعسف..[2]

كما أنه ومن خلال كون أن الفقر مرادف لشبكة معقدة من مختلف أشكال الحرمان[3] هو ما من شأنه المساهمة في الإضعاف بمستوى القدرات الشخصية للأفراد وفشلها،لا سيما بالنظر لدورها في تأدية جملة الوظائف الحيوية لهؤلاء، إذ على حد تعبير *Amartya Sen*،فيشير مصطلح "القدرات" إلى "الحرية الفعلية الإيجابية" للفرد في اختيار نمط معيشي معين، ومواجهة مختلف التحديات والرهانات المعيقة لبلوغ الرفاه البشري والانتفاع من مختلف الموارد والثروات الأساسية[4]،للتحرر من مختلف مصادر العوز والحرمان كأساس لضمان ممارسة جملة الحريات والحقوق المدنية والسياسية

ذلك،إلى جانب مساهمة الفقر في عرقلة ممارسة حرية المشاركة في الحياة السياسية،إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة انتهاكا لكرامتهم الإنسانية-على حد تعبير *Drèze* و*Sen*[*]-فيوصف بذلك الفقراء بانتمائهم للفئة المستثناة والمقصاة من الحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية العادية والسياسية[5]،لا سيما التأثير على القرارات العامة [6]،وبل المساهمة في تعطيل وإضعاف كيان الديمقراطية المشاركتية[7]، وخلق حالة من العجز السياسي والديمقراطي،وبالتالي تغييب الأمن الإنساني في بعده السياسي[8].

هذا إلى جانب أنّه تظهر إشكالية ممارسة الحقوق السياسية والمدنية في ظل غياب الانتفاع الفعلي بجملة الحقوق الإقتصادية،الإجتماعية والثقافية كنتيجة أو بسبب الفقر[9] كظاهرة حركية متعددة الأبعاد، تعبّر عن معاناة الفرد من غياب الإنتفاع الفعلي لمجموع الحقوق الإنسان الأساسية:الثقافية،الاقتصادية،

---

[1]David BOSOLD ,Sascha WERTHES, “Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences “,*Internationale ,Politik und Gesellschaft,* (IPG) Vol.01, N^0 1, 2005, p91.
[2] Tor Dahl-ERIKSEN, *ibid,* p18
[3]Else ØYEN,” **The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus?** ”, in Elke MACK, Michael SCHRAMM, et al *(eds.*),” **Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics**”op.cit.,p266.
[4]Bertrand RAMCHARAN, “**Les droits de l’homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**” ,op.cit,p.06-09
[*]إذا كان المواطنون في بعض المواقف الاجتماعية - على سبيل المثال، والنساء، والفقراء، والطبقات الدنيا - يعانون بشكل مزمن من الحرمان قدرة كبيرة هذا دليل على أن وجهات نظرهم لم يسمع أو اتخذت على محمل الجد في المداولات التي تشكل السياسات العامة. قدرة قد الحرمان ، بالطبع، تسبب مثل هذه الإخفاقات أيضا، من خلال التكيف الأفضليات للحرمان، والافتقار إلى الحرية والموارد اللازمة للمشاركة في المناقشات العامة، وحالة التخفيض، حيث وتأخذ الحرمان متميز باعتباره إشارة إلى أن المحرومين لا تستحق تستمع اليها. لتصحيح هذه المشاكل،أنضر في هذا الشأن:
Elizabeth ANDERSON,” SEN, Ethics, And Democracy”,*art.cit,* p252.
[5]Séverine DENEULIN, *ibid.*
[6]Duncan MCDUIE-RA, “**Civil society, democratization and the search for human security**”, New York ,Published by Nova Science Publishers,2009,p 35-34.
[7]Djedjro Francisco MELEDJE, **“ pauvreté et droits civils et politiques**“ ,in Guilbert GONNIN *(dir.*)," **pauvreté et droits de l’homme** “,Colloque international, op.cit., p.101-100 .
[8] Keith KRAUSE , “Towards a Practical Human Security Agenda”, *art.cit.,* p.03 .
[9]Alfredo SFEIR-YOUNIS(b), “ La violation des droits humains comme déterminant de la pauvreté “, *art.cit.*,p.357.




الاجتماعية [1]،ومن الحرمان المزمن من إشباع للحاجات الضرورية الإنسانية من خلال الإفتقاد لجملة للموارد، القدرات، الخيارات،الفرص والأمن والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي لائق[2]،لا سيّما عند ارتباط عدم الوصول إلى الموارد،الأصول أو الخدمات ببعد هوياتي أو عرقي "اللاّمساواة الأفقية"[3]هو ما من شأنه تعطيل الديمقراطية،وعرقلة الممارسة الفعلية لجملة الحقوق المدنية والسياسية[4]،بالتالي التأثير وبصفة مباشرة على بعدي"أمن الإنسان من الخوف" و"الفاقة"[5].

إذ أن المشاركة في الحياة السياسية تعتمد أساسا على وجوب ضمان احترام كل من الحق في الحياة الشخصية،الحق في السكن(...)ذلك استنادا لمبدأ التكامل،الوحدوية وعدم قابلية حقوق الإنسان الأساسية للتجزئة[6]،وبالتالي وكنتيجة لسيادة وديمومة حالة الحرمان و"الفقر"المدقع والاستبعاد الاجتماعي، هو ما يعد مصدرا مساهما في تغييب بعد الكرامة المتأصلة للفرد،من خلال المساس وبمختلف حقـــوق الإنسان الأساسية وتغييب أبعـاد الأمن الإنساني:الأمـن الشخصـي،الثقـافي، الصحي(...) لوجود لثمة تكامل وترابط فيما بين مختـلف أبعاد الأمن الإنساني بمختلف الحقوق الأساسية[7].

إذ تعدّ الممارسة والإنتفاع الفعليين من مجموع "حقوق الإنسان الأساسية" بمثابة الشرط الأساسي والأولي المسبق لضمان توفير أمن إنساني ديمقراطي مستدام[8]ومن جهة أخرى فلأمن الإنساني كمقاربة إنسانية جديدة شاملة للأمن،هادفة لضمان تحقيق الإحساس بالطّمأنينة،والسلامة من مختلف التهديدات المزمنة ضمانا للكرامة الإنسانية ولمعايير جودة الحق في الحياة[9]،فهو ذاته مبني وقائم أساسا على مقتضيات الكرامة الإنسانية وعالمية حقوق الإنسان المترابطة،الموحدة وغير القابلة للتجزئة[10] باعتبارها

---

(1) Thomas POGGE, **" Severe Poverty as a Human Rights Violation"**, in Thomas POGGE *(eds)*,**"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor,** op.cit.,p15

(2) Tom CAMPBELL, **"Poverty as a Violation of Human Rights"**, in ,*ibid*,p60

(3)*Ibidem* ,Horizontal Inequalities defined as 'systematic inequalities between culturally formed groups V⁰ : Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human security : concepts and implications**",op,cit,p143s.

(4) Duncan MCDUIE-RA,"**Civil society, democratization and the search for human security**",op.cit.,p34s.

(5)Amartya SEN, " **Poverty and famines :an essay on entitlement and deprivation**.", op.cit.,p11 , et V⁰ : Daniele DIERCKX, "**L'autonomisation des personnes confrontées à la grande pauvreté** »,in karl-Friederich BOPP *(dir.)*,"**Renforcer la cohésion sociale**", Strasbourg, éditions conseil de l'Europe,2010,p 58.,et V ⁰: Djedjro francisco MELEDJE, *ibid*, p.99..

(6)Jacques FIERENS, "La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels ", *art. cit*, p. 46.

(7)Patrice MEYER-BISCH, "**Aux source de la violence :mépris de la diversité et violation des droits de l'homme**",op.cit., p51.

(8) *Ibidem*

(9) محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان" **الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني**" ،المرجع السابق.

(10)Daniel COLARD , " **la doctrine de la sécurité humaine : le point de vue d'un juriste** " in Jean Francois RIOUX *(dir.)*, "**la sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**" , op.cit ,p 33.




تعرّف الأمن الإنساني(*) وتعدّ بمثابة أطر معيارية أساسيـة،ونقطة مرجعية ومفاهيميّة يقتضـي اعتمادها عند السعي لتنفيذه وتجسيده(1).

(*) Bertrand G. RAMCHARAN**, "Human Rights and Human Security",** op.cit, p.1. et V 0:the Commission on Human Security, "Human Security Now ,"op.cit,p.145,et V0 ;Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY *,ibid* ,p123.
(1)*Ibidem.*




المبحث الثاني

إشكالية التفاعل الحركي للفقر في إطار ثنائية "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني ".

يعدّ مفهوم الأمن الإنساني الذي تم تطويره من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لـعام 1994، الشامل لمجموع الأبعاد الأمنية السبع التالية:الاقتصادي، الغذائي،الصحي،البيئي،الشخصي المجتمعي، والبعد السياسي بمثابة إعادة تصور لمفهوم الأمن،وإعادة توجيه نظام العلاقات الدولية الحديث تركيزا على البعد الإنساني –الفرد كائن مرجعي للأمن-عوض الدولة،اعتمادا في ذلك على مقاربة ومنهجية جديدة بعيدة عن المنطق الوستفالي السائد في إطار كل من المنظور التقليدي والمدرسة الواقعية للأمن.[1] .

فمفهوم الأمن الإنساني والمرادف للسلامة من التهديدات المزمنة كالجوع،المرض، القمع،فضلا عن سعيه لتوفير الحماية ضد مختلف الحوادث المفاجئة والضارة بأنماط الحياة اليومية...إلخ[2]،لاعتماده التركيز على البعد الإنساني،مركزية الفرد والكائن البشري[3]،قائم أساسا على "مبدأ تحرير الأفراد" من مختلف مصادر وأسباب الخوف والفاقة مع تأكيده على مبدأ العدالة الاجتماعية[4].

إلى جانب ذلك،الترابط الوطيد لمفهوم الأمن الإنساني بمجموع حقوق الإنسان الأساسية[5] بالنظر إلى العلاقة المتبادلة بين كل من "الديمقراطية"،"حقوق الإنسان"و"الأمن الإنساني" والتي تتمظهر أساسا من خلال ترابط مجموع الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية، المدنية، السياسية[6] ببعدي "التحرر من الخوف" و"التحرر من الفاقة"،بالنظر إلى كون كل من "مجموع حقوق الإنسان الأساسية" ومفهوم "الأمن الإنساني" كأطر مشتركة تعتمد التركيز على "كرامة الإنسان" الفرد[7] .

ومن خلال كون أن "الأمن الإنساني" كمفهوم شامل،عالمي، كوسموبوليتاني[8] ،وكإطارا موسعا للأمن الوطني والأمن المجتمعي لمستوى الدولة[9]،مرتبط في إطار حلقة تفاعل شبكي بمختلف المظاهر

---

(1)Jean-François RIOUX, "**Introduction**", in Jean Francois RIOUX *(dir.)*," **La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**. ",op.cit., p07s

(2) Roland PARIS, "**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?",** in Michael Edward BROWN et al… *(eds.)*, "**New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security**", op.cit. p251; et V 0: Roland PARIS ,"Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?", *art .cit*,p89.

(3) Daniel COLARD, **"**La doctrine de la « sécurité humaine » le point de vue d'un juriste**"**, *art.cit*,pp.11-25

(4) Ken BOOTH., "**Security and Self: Reflections of a Fallen Realist** ",in Keith KRAUSE and Michael C.WILLIAMS, *(eds.)*, "**Critical Security Studies Concepts and Cases**" London , UCL Press ,2002,p111

(5)Gerd OBERLEITNER, **"**Porcupines in Love: The Intricate Convergence of Human Rights and Human Security**"**, *art .cit*,p588

(6)Pierre SANÉ ,Moufida GOUCHA et al *(eds)*, **" Human Security: Approaches and Challenges"** ,op.cit.,p68

(7)Wolfgang BENEDEK, **"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**,in Antonius FERRÁNDIZ, C.G.M. ROBBEN *(eds)*,**"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe",** op.cit.,p 32

(8)Alexandra AMOUYEL," What is Human Security?" , *art.cit.*, p15

(9)برقوق امحند، "**الأمن الإنساني ومفارقات العولمة** "،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر). أنظر الموقع التالي:http://berkouk-mhand.yolasite.com،آخر إطلاع بتاريخ 2009/09/03.




والتهديدات البنيويّة والنّسقيّة،وبديناميكيات التفاعل السلبي التي تميزت بها البيئة الأمنية المركبة والمعقدة ، الصادرة عن المستويين الوطني والدولي(1).

ذلك إلى جانب الطابع الشبكي المعقد لترابط البناء الأمني الدولي(2)،ولا سيما ما يمتّ منها بالصلة بالطبيعة الخاصة لكـلّ من المتغيرات "الفقر" و"حقوق الإنســان" (3)،الحركة التوسعيّة والتعميقية لمفهوم "الأمن الإنساني"(المطلب الأول)،(4) الطبيعة المعقدة ذات الأثر والتأثير الشبكي،السلبي المتبادل لمختلف التهديدات (المطلب الثاني)(5) والطبيعة العبر تخصصية والشمولية لكل من: الأمن الإنساني،حقوق الإنسان والفقر (المطلب الثالث).

ومن ثمة هو ما يطرح إشكالية تفاعل الفقر لأبعد من إطار "الثنائية المزدوجة" "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني"،ليشمل بذلك نسيج وشبكة من العلاقات،التفاعلات والفواعل والكائنات المرجعية الشبكية،ومن ثمة ضرورة وحتمية الانتقال من إطار "التفاعل الديناميكي الحركي للفقر على مستوى الثنائية" إلى تفعيل الفقر في إطار الشبكية"،بالنظر لجملة من الميكانزمات والمرتبطة بكل من الأمن الوطني،الدولي العالمي،لا سيما بالنظر إلى بعد تشابك وتداخل مختلف مستويات الأمن وقطاعات الأمن الإنساني وعلى مستوى متعدد من الأصعدة.

---

(1) Stefan ADINA MARINA, **"Democratization, and securituzation, the case of Romania"**, Netherlands ,Brill,2009,p12

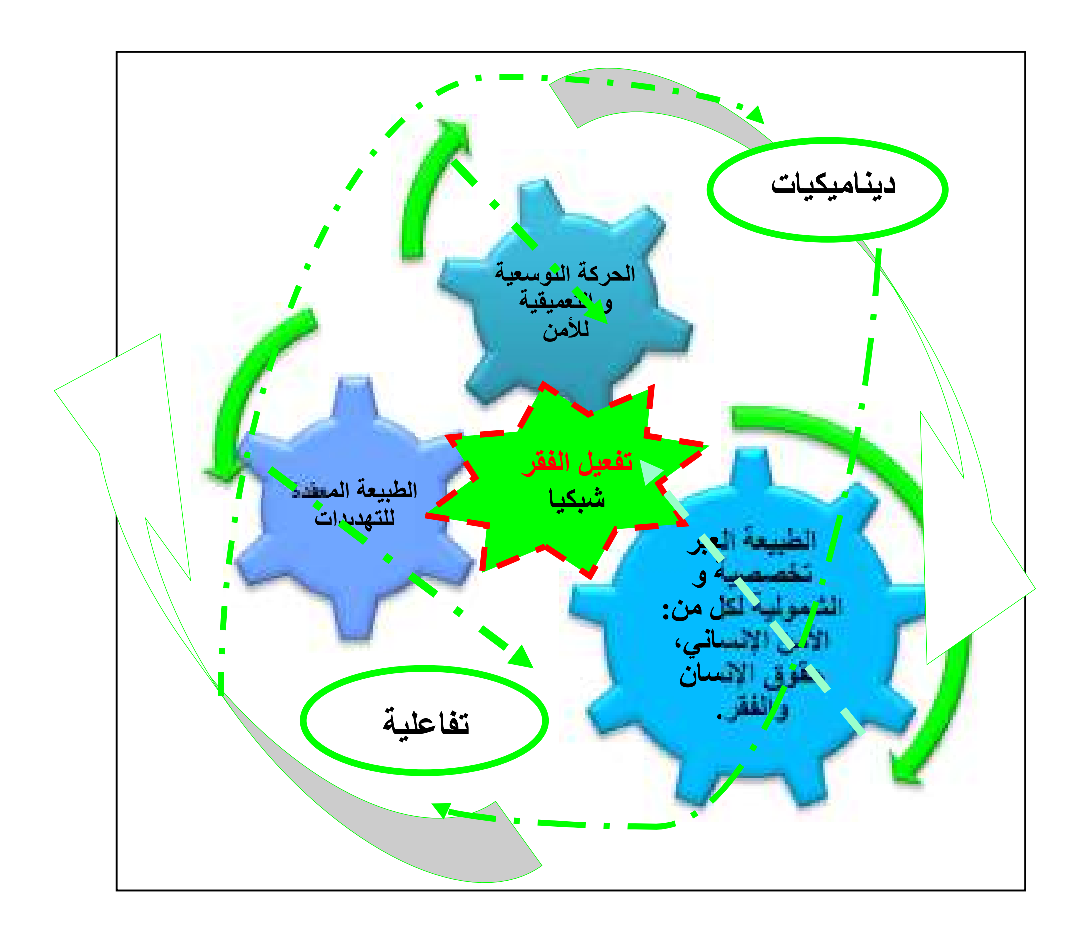
(2)" …*International relationships form a complex network of power relationships that often are not easy to read*…", V0, Alessandro PINZANI," **Power On the Unmentioned Precondition of Social Justice**" ,in Andreas FOLLESDAL , Thomas. POGGE *(eds.)*, "**Real world justice**", op.cit, p193.

(3)Florence TOURETTE, "**L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France",** in" **Droits de l'homme et grande pauvreté**", Colloque, op.cit.,p352, et V0 : François AUDIGIER, "À la recherche des droits de l'homme dans l'enseignement obligatoire", *Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels,* Vol. X N023, 2004, p78.

(4)Emma ROTHSCHILD, **"What is Security?"**, in Barry BUZAN and Lene HANSEN"*(eds)*, **"International security V I11 ,Widening Security" ,** op.cit.,p13s,

(5)Jorge NEF ,**"Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment "**, op.cit., p26.

شكل رقم (09):ميكانزمات تفاعل الفقر في إطار الشبكية.






المطلب الأول

الحركة التّوسعية والتعميقيّة لمفهوم لأمن.

بعد أن ركزت معظم الدراسات الأمنية التقليدية التي هيمنت لمدة نصف قرن،في إطار التفكير التقليدي للأمن على ثلاث(03)عناصر أساسية المتمثلة في كل من[1]:

- التأكيد على التهديدات العسكرية[2] .
- الحاجة إلى عدادات قوية[3].
- كونها موجهة نحو الوضع الراهن،واعتمادها التركيز الحصري على الدولة كفـــاعل مرجعي وجوهري[4].

لتظهر بذلك شيئا فشيئا سلسة من الضغوطات والعوامل السببية المترابطة، والتي أدت إلى تحديث والتغيير الجذري في مفهوم "الأمن"،لظهور الحاجة الملحة إلى تعزيز مجالات وقضايا أخرى غير العسكرية وإدراجها في جدول أعمال الأمن [5].

واستجابة لذلك، فبعد نهاية فترة الحرب الباردة،قد عرف المحتوى المعياري لموضوع الدراسات الأمنية حركة "توسيعية" "*broadening*"و"تعميقية" "*deepening*"[*]،ليصبح بذلك "مفهوم "الأمن" شاملا" لإبستنيمولوجيا ومعرفة جديدة من التهديدات،[6] والفواعل .

فبالنسبة للحركة التوسيعية لمفهوم "الأمن" فيقصد من خلاله "الامتداد الأفقي" لقضايا الأمن ليشمل بذلك مصطلح ومفهوم "الأمن" مصفوفة من التهديدات الأمنية المستجدة غير العسكرية: كندرة الموارد البيئة وتدهورها،انتشار الأمراض،الاكتظاظ السكاني،الهجرة الجماعية للاجئين،الإرهاب[7]،الأخطار

---

[1]Ken BOOTH, "Security and Emancipation", *art. cit* ,p318,et V[0]: Sascha WERTHES and Tobias DEBIEL, **"Horizontal and vertical extension of international security: a human security approach",**in, Hans Günter BRAUCH, et al *(eds.)*,"**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy**" ,op.cit.,p1014.

[2]*Ibidem.*

[3]*Ibidem.*

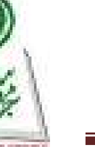
[4]*Ibidem.*

[5]*Ibidem.*

[*]PARIS cited that: *"Since the end of the Cold War, in particular, the subject matter of security studies has undergone both a "broadening" and a "deepening.". By broadening, I mean the consideration of nonmilitary security threats, such as environmental scarcity and degradation, the spread of disease, overpopulation, mass refugee movements, nationalism, terrorism, and nuclear catastrophe. By deepening, I mean that the field is now more willing to consider the security of individuals and groups, rather than focusing narrowly on external threats to states"* V[0]: Roland PARIS ,"**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air**?",in Michael Edward BROWN et al… *(eds.)*, "**New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security**" ,op.cit,p259, et V[0]: Roland PARIS ,"Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?",*art.cit.*,p97

[6]« *…..Poverty and inequality, ... can both lead to insecurity and conflict, in addition to being 'inhumane' by themselves,…..*" please look about this Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, **"Human Security Concepts and implications**", op.cit.,pp17-49

[7]Roland PARIS ,*ibid.*




البيئية المحتملة لرفاهية الفرد[1]...إلخ،من حيث كونـــها تهديدات من شأنها المساس بكل من الحريـــة من الفاقـــة" و"الحـــرية من الخـوف"حريتا الأمن الإنساني .

أما عن تعميق "مفهوم الأمن"،فهو مرادف لامتداد عمودي للفواعل والكائنات المرجعية للأمن،بدءا بذلك من مستوى الدولة ليصل إلى مستوى النظام الدولي،أو من مستوى الدولة إلى المستوى المجتمعي أو الجماعاتي أو الفردي[2]شمولا بذلك لمختلف المستويات دون الوطني كالمجتمع والفوق الوطنية، كالأمة ،وغيرها من الجماعات،حيث أن مختلف التهديدات الأمنية والتحديات ونقاط الضعف ومختلف المخاطر، لم تعد صادرة حصرا عن الدول الأجنبية الأخرى فحسب،ولكن قد تكون نابعة عن الهيئات الفرعية للدولة ذاتها،الصراعات العرقيـــة والسياسية(...)عصابات إجرامية منظمة،أو عبـر دولية (الجهات الفاعلة عبر الوطنية.)،وبل قد تكون صادرة من قبـل الأفراد أو جماعات الأفراد ومواطني الدولة ذاتها.[3] ـأنضر الجدول أسفله

الجدول رقم(04): توسيع وتعميق مفهوم الأمن.

مستويات التحليل Niveaux d’analyse	التوسيع / التعميق	قطاعات الأمن Les secteurs de la sécurité
		المجتمعي / السياسي العسكري / البيئي/ الاقتصادي
	الشامل الإقليمي العالمي الوطني-القومي- المحلي الفردي	

المصدر:

Thierry BALZACQ, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », *art.cit.*, p.43

---

[1]Keith KRAUSE, and Williams M, “Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods”, *Mershon International Studies Review* ,Vol.40 ,N⁰2,1996, p234s.

[2]Taylor OWEN, “**The uncertain future of human security in the UN**” in Moufida GOUCHA and John CROWLEY *(eds)*, “**Rethinking human security**” ,op.cit., p123.

[3]Hans Günter BRAUCH, “**Securitization of Space and Referent Objects**”, in Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds.)*, “**Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century**”,” Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, New York, library of congress, 2008,p323.

والأكثر من ذلك أنها تهديدات من شأنها إفراز تأثيرا سلبيا وتفاعلا شبكيا لا أمنيا،بدءا بمستوى الفرد، المستوى المحلي، ليرقى بذلك إلى المستوى الدولي،والذي قد يصل إلى حد تفعيل الصراع بين مختلف الدول كانتهاكات وحالات قمع حقوق الإنسان، العنف، واللاجئين...[1]

أما عن المحاولات الفقهية لتوسيع "مفهوم الأمن"،والتي ظهرت خلال بداية التسعينات،فيمكن الإشارة في إطار ذلك إلى مساهمة روتشيلد "*Rothschild Emma*[*]" في توسيعها لــ"مفهوم الأمن"،عبر (04) أربع اتجاهات من خلال جعلها "للأمن" مفهوما أكثر شمولا،يتجسد في إطار دوران معقد،مركب للهندسة السياسية « *a geometry of dizzing comoplexity* »[2]،يتمظهر في الصياغة التالية("*tous azimuts*") والتي مفادها أن كل من الأفراد،الجماعات،الدول المنظمات الدولية تتحمل جملة من المسؤوليات تجاه ،المنظمات الدولية[3]وكما أن مفاهيم الأمن الوطني (تتعايش مع) في الاتجاهات الأربع الموسعة لمفهوم الأمن :

1- من أمن الدول إلى أمن الجماعات والأفراد: يتم تمديده أسفل من الأمم للأفراد.[4]

2- "من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي، أو للفوق وطني للبيئة المادية: أي تمديده لأعلى من الدولة إلى المحيط الحيوي[5] .

3- "تمديد أفقيا *Horizontally* أو أنواع الأمن المفرزة لعدة إشكالات، فليس من المتوقع لمختلف الكيانات (الأفراد والأمم والأنظمة) أن تكون آمنة أو غير آمنة،وهذا التمديد الأفقي يشمل توسيع مفهوم الأمن لأبعاد أخرى غير التقليدية،من العسكرية إلى السياسية،وبنفس الطريقة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،أو "أمن الإنسان"[6] .

---

[1]Ken BOOTH, “Security and Emancipation”, *art.cit.*, p.318.

[*]ROTHSCHILD, cited that, : “*…Security in an" extended" sense. The extension takes four main forms. In the first, the concept of security is extended from the security of nations to the security of groups and individuals: it is extended downwards from nations to individuals. In the second, it is extended from the security of nations to the security of the international system, or of a supranational physical environment: it is extended upwards, from the nation to the biosphere. The extension, in both cases, is in the sorts of entities whose security is to be ensured. In the third operation, the concept of security is extended horizontally, or to the sorts of security that are in question. Different entities (such as individuals, nations ,and "systems") cannot be expected to be secure or insecure in the same way ;the concept of security is extended, therefore, from military to political, economic, social, environmental, or "human" security. In a fourth operation, the political responsibility for ensuring security (or for invigilating all these "concepts of security") is itself extended: it is diffused in all directions from national states, including upwards to international institutions, downwards to regional or local government, and sideways to nongovernmental organizations, to public opinion and the press, and to the abstract forces of nature or of the market.* »
V[0] : Emma ROTHSCHILD,” What Is Security?”, *art.cit*, p55 ,et Taylor OWEN, ”,Des difficultés et de l'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine ”,*art.cit.*, p19

[2]*Ibid*.

[3]*Ibidem*, et V[0]; Emma ROTHSCHILD, “**What is Security**?”, in Barry BUZAN and Lene HANSEN”*(eds)*, “**International security V I11 ,Widening Security**” ,London, SAGE Publications Ltd,2007, p13.

[4]*Ibid*, p 02s.

[5]*Ibidem*.

[6]*Ibidem*.






4- "المسؤولية السياسية لضمان الأمن وقد خضعت في حد ذاتها للتوسّع: وهي مسؤولية تنتشر عبر جميع الاتجاهات من الدولة الوطنية،صعودا إلى المؤسسات الدولية،نزولا إلى الحكومة الإقليمية أو المحلية، وجانبية إلى المنظمات غير الحكومية،إلى الرأي العام والصحافة، وإلى قوى مجردة طبيعة..."[1]

أما استنادا لدراسة الألماني*Christopher Daase* ففي إطار عملية توسيعه" لمفهوم الأمن" فهو يركز أساسا على أربع (04)أبعاد مفاهيمية أساسية [2]- وهي تلك المجسدة في إطار الشكل أسفله-

- **البعد الأول:***Reference Dimension* يشير إلى الكائن أو الموضوع المرجعي ،أي الكائن المعني بالحماية وبالأمن (الفرد،المجتمع،الدولة....)[3] .
- **البعد الثاني:**يتجسد في المجال القطاعي والذي يقصد من خلاله الرغبة في توسيع تطبيق مبدأ الأمن ليشمل قطاعات أخرى غير القطاع السياسي العسكري، ليصبح بذلك "مفهوم الأمن" شاملا لكل من القطاع البيئي، المجتمعي، الاقتصادي...[4].
- **البعد الثالث:***Spatial Dimension* يشير إلى البعد المكاني،من خلال توسيع النطاق المفاهيمي تدريجيا ،تمديدا من المستوى الوطني إلى الأمن الإقليمي والدولي والعالمي[5].
- **البعد الرابع:***Danger Dimension* يشير إلى الانتقال من مرحلة التهديدات المدركة إلى ثمة تصور للخطر نفسه، وهو الغرض من السياسة الأمنية وذلك من خلال التحول والانتقال من مرحلة الدفاع ضد التهديدات*threats*،عبر الحد من مواطن الضعف*Vulnerabilities*،لإدارة المخاطر.*Risks* [6].

ذلك إلى جانب عملية توسيع مفهوم "الأمن الإنساني" من قبل إدارة "كلينتون" في إطار العديد من خطابات السياسة الخارجية للأمم المتحدة خلال فترتي 1993 و1994، ليشكل بذلك مفهوم "الأمن الإنساني" فهم أوسع لطبيعة ومضمون مفهوم الأمن الوطني، ودور كل من الأفراد ودول الأمة[7] .

إلاّ أنه فالجدير بالذّكر أنه تعود المبادرات الأولية لتوسيع "مفهوم الأمن" أساسا إلى كتابات ودراسات "*Richard Ullman*" والذي سعى في مقاله المعنون" "إعادة تعريف الأمن"*Redefining Security*" إلى التوسيع من مجال التهديدات الماسة بـمفهوم"الأمن" ليشمل بذلك المفهوم لا التهديدات العسكرية فحسب، بل غيرها من جملة التهديدات ذات الطبيعة الجديدة: البيئية، الصحية، العسكرية، والتي من شانها

---

[1]*Ibidem.*
[2] Christopher DAASE, “National, societal, and human security: on the transformation of political language” ,*Historical Social Research Journal*, Vol. 35 ,N°. 4, 2010, p22, 23, 37.
[3] *Ibid*, pp27-29.
[4] Thierry BALZACQ, “ Qu'est-ce que la sécurité nationale ? “, *art.cit.*,p34.
[5] Christopher DAASE, *ibid*, pp31-32
[6] *Ibid*, pp32-34.
[7] Emma ROTHSCHILD, *ibid*,




التهديد بأمن و"جودة "حياة "الفرد" ككائن مرجعي معني بالحماية بصفة جوهرية عوض الدول وسلامة أقاليمها[1].

شكل رقم (10):يبين الأبعاد الأربعة الموسعة لمفهوم الأمن حسب Christopher Daase.

المصدر:

DAASE Christopher, "National, Societal, and Human Security: On the Transformation of Political Language", *Historical Social Research Journal*, Vol. 35, N°. 4, 2010, p24.

[1] Richard ULLMAN, "Redefining security" ,*art.cit*.p133s




المطلب الثاني

إشكالية الطبيعة الخاصة والمترابطة للتهديدات غير التقليدية للأمن.

بينما كان "مفهوم الأمن" في إطار المنظور التقليدي والكلاسيكي يركز على أمن الدولة،من خلال وجوب السعي لضمان تكاملها الإقليمي السيادي،واستقرار نظامها السياسي ضد أي تهديد والذي من شأنه المساس بإحدى مصالحها الوطنية ككائن مرجعي والفاعل الوحـيد في إطـــار العلاقــات الدولية، وذلك من مختلف التهديدات ذات الطبيعة العسكرية الخارجية النابعة عن غيرها من الدول الأخرى والمتعلقة أساسا بالمطامع الخارجية، واختراق الوحدة الترابية،والنزاعات الحدودية،استنادا لافتراض قائم على أساس أن معظم التهديدات الأمنية نابعة عن أصل ومصدر خارجي وطبيعة عسكرية [1].

إلا أنه،وأمام عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع مختلف التهديدات الجديدة المستجدة، والتي تزامن بروزها مع ظهور جملة من التغيرات التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية بعد فترة الحرب الباردة،لا سيما ظهور مجتمع المخاطر،ومجتمع الشبكية والرقمية[2]،فبرز بذلك مصطلح "الأمن الإنساني"،والذي عرض على مستوى المناقشات الدولية خلال فترة التسعينات1990 كرد فعل،وتصور استجابي*Responsif* تداركا لجملة المخاطر السلبية الجديدة،التي من شأنها التأثير على حياة ،بقاء الأفراد[3] ،وبل المساهمة في تغييب جودة الحق في الحياة بوصفها عنصرا أساسيا يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى تحقيقها.[4]

ولا سيما مع ظهور مصفوفة جديدة من التهديدات الأمنية اللاّتماثليّة[5]غير التقليدية،والتي حلّت محلّ التهديد العسكري السائد خلال فترة الحرب الباردة،لا سيما على ما اصطلح على تسميتها بـــ الشبكات المظلمة "*The dark networks*"كالإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والعالمية انتشار الأسلحة[6]،ليأخذ بذلك "التهديد" صور،أشكال،ومصادر ذات طبيعة مغايرة، كالحرمان الاقتصادي وغياب المساواة في الحياة، الافتقاد لضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية (...)والمتميزة من حيث كونها:

---

[1]Sascha WERTHES and Tobias DEBIEL, "**Horizontal and vertical extension of international security: a human security approach** ",in Hans GÜNTER BRAUCH et al… *(eds)*, "**Facing global environmental change: environmental, human, energy, food, health and water security concepts**", op.cit.,p1014.

[2]Manuel CASTELLS", **The Network Society: From Knowledge to Policy**", in Manuel CASTELLS and Gustavo CARDOSO *(eds.)*, "**The Network Society: From Knowledge to Policy**" ,op.cit,p05s..

[3]Rhoda. E HOWARD-HASSMANN, "Human Security: Undermining Human Rights?", *art.cit.*, p90.

[4]Zaryab IQBAL ," **Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security**", in :François GERE and Mary SHARPE *(eds.)*, " **Global Security: A Vision for the Future**.", op.cit.,p164.

[5]Christopher DAASE, "National, Societal, and Human Security: On the Transformation of Political Language", *art.cit.*, p 33.

[6]Elke KRAHMANNM, "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", *art.cit.*, p18s

أ. عابرة لحدود وأقاليم الدول:تنعت بكونها "تهديدات متنقلة دون جـــواز السفر":كالأوبئة الأمراض، التغيرات المناخية، الإجرام المنـظّم ،وذات التأثير السلبي المباشر على الحياة اليومية للأفراد[1]،إذ يمكن للتهديدات المختلفة،الانتشار على مستوى إقليم بلد معين،مع نزوفها إلى مناطق وأقاليم دول أخرى كظاهرة هجرة العمالة الضخمة،تصدير الأسلحة،التدهور البيئي،الأوبئة الصحية ...الخ، وهو ما قد يساهم بالتأثير السلبي على مستوى الأمن العالمي كظهور كالجماعات المسلحة، المخدرات فشل الدول... الخ.[2]

ب. عرضية عبر تخصصية *Transversal* تتميز بالشمولية العبر تخصصية،في إطار دوامة وحلقة مفرغة من التداخل[*]،الترابط والتشابك[3]: حيث كون أنّ انعدام الأمن الصحي يمكن أن يؤدي إلى الفقر وضعف مستوى الأمن الاقتصادي،مما قد يؤدي إلى ضعف المستوى التعليمي (...) كما أنّه فالتّهديدات الناجمة عن التدهور البيئي من شأنها المساهمة في التأثير على الحركة السكانية لأقاليم الدول المجاورة،وتدهور الحالة الصحية وارتفاع نسب الجوع وسوء التغذية،والافتقاد لوسائل العيش المستدامة...الخ.[4]

ومن خلال كونها تهديدات متميزة بالتعدّد،تنوع مصادرها، شدّة التعقّيد،تشابك نتائجها وتوسّع رقعة تأثيراتها،ساهمت في الانتقال بالعالم إلى مجتمع للمخاطر،والتي تمتاز بدورها-المخاطر- بالتفاوت،التنوع ،تعدد الأبعاد،الآثار والشدة[5]ومن ثمة هو ما أدى بخطاب السياسة الأمنية إلى التحول من "الخطر الواضح" والداهم" إلى التركيز على مفهومي "التحديات" و"الأخطار الوجودية الجديدة "غير الواضحة والمستقبلية: كانتشار أسلحة الدمار الشامل،وشبكة الإرهاب الدولي... [6]،وبالتالي وجوب تبنّي السياسة

---

(1)The world Watch institute's state of the world report 2005 talks about "problems without passports"please look :George FRERKS and Berma Klein GOLDEWIJK ,"**Human Security: Mapping The Challenges**", in George FRERKS ,and Berma Klein GOLDEWIJK *(eds.)* ,"**Human Security And International Security"**, op.cit.,,p24.

(2)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , op, cit ,p14

(*)TADJBAKHSH stated that : *"Threats are interlinked and interconnected: threats to human security are inter-connected in two ways. First, they are mutually linked in a domino effect :health insecurity could lead to poverty, which could lead to education deficits ,etc. Responses to insecurities stemming from environmental degradation could contribute to population movement into other fragile ecological settings, a deteriorating health situation, hunger, loss of livelihoods, and so on. Second, the various threats can spread within a given country (with impoverished areas, for example, threatening the stability of more progressive ones), bleed into other regions (through massive employment migration, export of arms, environmental degradation, health epidemics, etc.), and negatively impact global security) through breeding discontented armed groups, drug exports, etc »*V⁰:Ibid,p16

(3)Nathan FABIEN, "**Natural Disasters, Vulnerability and Human Security**"; in Hans Günter BRAUCH et.al *(eds.)*, *ibid* ,p1125s, V⁰: Kofi ANNAN ,"**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights" for All,** op, cit,p 06§,.18

(4)Ahmed NAFEEZ MOSADDEQ, "The globalization of insecurity: how the international economic order undermines human and national security on a world scale", *art.cit.*, p114

(5)د برقوق امحند ،"الكونتة القيمية وهندسة عالم ما بعد الحداثة"،المرجع السابق،ص75،77

Christopher DAASE, "National, Societal, and Human Security: On the Transformation of Political Language", *art.cit.*,p33-34

(6) *Ibidem*.




الأمنية للمنطق الاستباقي،الوقائي،سعيا بذلك إلى التخفيف من حدة المخاطر المحتملة من خلال توقع المشاكل المستقبلية والتطورات والاحتياجات[1] .

شكل رقم (11):<u>الترابط الشبكي المعقد والمركب لمختلف تهديدات الأمن الإنساني.</u>

انتشار الأمراض

العنف و الصراعات

الهجرة القسرية

تدهور بيئي ندرة الموارد

صراعات هوياتيه

القهر و العنف السياسى

الإجرام غياب الأمن الشخصي

الإرهاب الدولي

تدني المستوى التعليمي

العنف و الإجرام

الضعف المتبادل و الترابط الشبكي المعقد للتهديدات

---

[1] *Ibidem.*






المطلب الثالث

الطبيعة العبر تخصصية لكل من:الأمن الإنساني، حقوق الإنسان والفقر.

مفهوم الأمن الإنساني الذي يعتمد أساسا التركيز على أمن وسلامة الفرد، المرادف لحماية كل من الحقوق الأساسية القدرات،الحريات الإيجابية والسلبية التي يتمتع بها الكائن البشري باعتبارها عناصر مرادفة للجسم الحيوي لكل فرد*"Vital Core" "Noyau Vital"* [1]،يعد بمثابة ضرورة توسعية وتعميقيّة لمفهوم الأمن، وقطيعة عن مفاهيم الأمن التقليدية السائدة خلال فترة الحرب الباردة، وبل درجة وحركة راديكالية وتغيير جذري من التوسع لمفهوم الأمن ذاته [2].

إذ وعلى الرغم من تأرجح مفهوم الأمن الإنساني بين كل من النظرتين :

- الكندية من خلال اعتمادها للمفهوم الضيق، وحصرها للأمن الإنساني في أجندة أكثر محدودية "مفهوم الحماية" بدلا من التركيز على التمكين ليشمل بذلك ثلاثة محاور رئيسية هي: التحولات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، المساءلة الدولية وسيادة القانون.[3]
- والنظرة اليابانية الموسعة له تركيزا بذلك على الحرية من العوز،والأمن ضد التهديدات: الاجتماعية، الاقتصادية، المجاعة،التلوث البيئي، ضعف المستوى التعليمي، غياب الكرامة الإنسانية.[4]

إلا أنه، فمفهوم الأمـــن الإنساني المعلن عنه في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994، والشامل للقطاعات السبع التالية:الاقتصادية، الثقافية، السياسية، البيئية ،الصحية،المجتمعي، الغذائي[5] لا يعد في واقع الأمر سوى حتمية وضرورة استجابية لتحديات العولمة، كتفكك وفشل الدول (...)، لا سيما من خلال توسيعه لحالات اللاّأمن وشموله لمصفوفة وقائمة جديدة من التهديدات الأمنية الجديدة، المفرزة لمختلف التفاعلات الديناميكية على مختلف مستويات الأمن من الفردي إلى الوطني والعالمي[6]، والمهددة للبقاء والوجود البشري والحياة اليومية والكرامة المتأصلة للأفراد[7] .

---

[1]Alkire defined the vital core as : *"The vital core includes both political and civil liberties (related to 'negative freedoms'), and economic, social, and cultural abilities (related to 'positive freedoms')"*. V⁰: Sabina ALKIRE,**" A Conceptual Framework for Human Security"**, op.cit.,p 06.

[2]Møller BJORN, "**National, Societal and Human Security**": General Discussion with a Case Study from the Balkans, in: UNESCO *(eds.)*, "**What Agenda for Human Security in the Twenty-first Century**? ", op.cit.,p.43s.

[3]Tara MCCORMACK, "Human security and the separation of security and development", *art.cit.*,p.252 et V⁰: Eric REMAClE, "Approaches to Human Security ", *The Journal Of Social Science*, N⁰ 66, 2008, pp07-12.

[4]Gary KING and Christopher MURRAY, ''Rethinking Human Security'',*art.cit.*,p590., V⁰ : Eric REMACLE, *ibid.*

[5] Philip Jan. SCHÄFER, "**Human and Water Security in Israel and Jordan**", op.cit.,p07.08.

[6]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , "**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit.,p236

[7]Amartya SEN, " **Why Human Security?** ",Text of Presentation at the International Symposium on Human Security, Tokyo: 28 July 2000. p01




إذ أن الأمن الإنساني هو مفهوم ديناميكي حركي[1]،وعبر تخصصي متعدد الأبعاد، متعدد الأنساق، والاختصاصات، ومقاربة إنسانية شاملة،تتميز بالتكامل[2] ،كما أنه يعتمد أساسا على وجوب تحقيق إشباع وانتفاع متكاملين غير قابلين للتجزئة بجميع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة،وبمختلف الحاجات والضروريات الإنسانية، ضمانا بذلك للكرامة الإنسانية ،أمن وسلامة الأفراد من مختلف التهديدات[3] اعتمادا على التركيز الحصري للفرد عوض الدولة،مع ضرورة الإبقاء على الدور الحيوي لهذه الأخيرة كمجرد وسيلة أداتيه لضمان أمن الإنسان[4] .

هذا إضافة إلى تركيز مفهوم وإطار الأمن الإنساني على أهميّة ودور تنمية وتطوير جملة القدرات الحيوية للأفراد والجماعات ،مع تمكين هؤلاء من المشاركة في عملية اتخاذ القرار،وتحقيق التنمية البشرية من خلال ترقيــة الأمن،والتــوازن الاجتماعي في الوصول إلى الفرض والخيارات المتاحة على مستوى أكثر شمولا: الوطــني،الإقليمي والعــالمي،إلى جانب اعتماد وتبني الخصوصية والتنوع الثقافي،تمكينا بذلك للممارسة الحقّة والفعلية لمختلف الحقوق الثقافية –الأمن الثقافي-[5].

ذلك لكون أنه من الاستحالة المطلقة دراسة مفهوم الأمن الإنساني حصرا في مجال أو بعد غياب العنف أو الصراع فحسب دون غيرها من الأبعاد الأخرى[6]،إذ أن مقاربة الأمن الإنساني تتقاطع في منطلقاتها مع أمن الدولة والأمن الدولي من خلال تركيزها على الكائن البشري ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار لمختلف بيئاته المركبة الدولاتية،الجهوية, الدولية،ذلك إلى جانب التركيز على طبيعة الإيديولوجية السياسية وطبيعة الظروف الاقتصادية، الثقافية، الدينية ،الحقوقية السائدة بها[7].

كما أن مفهوم الأمن الإنساني يعني أكثر من مجرد غياب العنف العسكري،إذ كمقاربة إنسانية شاملة للأمن[8]،فيعدّ الأمن الإنساني بمثابة إطارا شاملا لكل من المجالات التالية:التنمية،العدالة الاجتماعية، حماية

---

[1]Wolfgang BENEDEK , " **Human security and human rights interaction**", Moufida GOUCHA and John CROWLEY *(eds.)*, "**Rethinking human security**", op.cit ,p17 .

[2]برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني "**،المصدر السابق.

[3]برقوق امحند ،"**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمو-معرفية**" ،المصدر السابق.

Moufida GOUCHA, " **La sécurité humaine et l'UNESCO : bilan et perspectives.** ", in Pierre SANE et al *(dirs.)*, "**La sécurité humaine : approches et défis** ", Paris, Éditions UNESCO, 2009, pp05-08.

[4]Roland PARIS ,"**Human Security: Paradigm Shift or Hot Air**?",in Michael Edward BROWN et al**…** *(eds.)*, "**New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security**", op.cit.p250., et V. Roland PARIS, "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?",*art.cit.*, p. 88

[5] Stéphania GANDOLFI, "**Sécurité humaine et développement**", in "**Droits culturels et traitement des violences**", Actes du colloque à Nouakchott, les 9-11 novembre 2007, l'Harmattan,2008p11,14,18.

[6]Monica DAN BOER and Jaap DE WILDE , "**Top-Down and bottom-up approaches to human security**", in Monica DAN BOER and Jaap DE WILDE*(eds)*, "**The viability of human security**", Amesterdam ,Amesterdam university press,2008,p10.

[7]رقوق امحند ،"**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمو-معرفية**" ،المصدر السابق.

[8]برقوق امحند ، "**التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**" ،المرجع السابق

البيئة،الدّمقرطة،نزع السلاح،احـــترام حقوق الإنسان، مبـادئ وقواعـد القانون...[1] مرادف لشبكة نسيجية لمختلف القطاعات والأبعاد ،وذلك على غرار كل من :

أ - حقـوق الإنسـان التـي تعـد علـى حـد تعبيـر *P. MEYER-BISCH* بمثابـة نسـيج مـن القيـم عبـر التخصصية[2]،من خلال تبنيها لمنطق عبر تخصصي ،متعددة الأنساق[3] لشموليتها لعدّة مجـالات وأبعـاد: المدنيـة، السياسية،الحــــقوق الاقتصـادية،الاجتماعية والثقافية،الحـــق فـي التنميـة[4]،مـن حيـث كونهـا متكاملة،مترابطة وغير قابلة للتجزئة حسب ما تمّ التأكيد عليه في إطار إعلان وبرنامج عمل فيينا ومختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على حد سواء[5].

ب -والفقر المعرف باعتباره جريمة ضدّ الإنسانية من حيث كونه ظاهرة أزموية شاملة عبر تخصصية متعـدد الأبعاد والأنساق[6] ،والذي يعني أكثر من مجرد انخفاض مسـتوى الدخـل أو الحرمان من الموارد الاقتصادية أو المادية،النفســية (...) بل يعـدّ شـاملا لمخـتلف المجالات والقطاعات[7]، من خلال كونه مرادفا بذلك لمختلف أشكال الحرمان:الإفتقاد إلى الأمـن، الاستحقاقـات والتهـــميش الإجتماعي ...[8] .

فالفقر مرادف لحالة تتميز بالحرمان الشديد من الإشباع الفعلي للاحتياجات الأساسية للفرد، بما في ذلك الغذاء،والمياه الصالحة للشرب،الصرف الصحي،المرافق الصحية،المأوى(...)الإفتقاد لمعظم أو كل الأصول والقدرات الفردية الضرورية لضمان بقاء واستمرارية حيــاة الفرد والكائن البشري[9]،وبل حتى مساهمة "معضلة الفقر" إلى حد كبير في انتشار الأمراض وتصاعد مخاوف التدهور البيئي[10]، ومختلف أشكال العنف والصراعات الماسة بالسلم والأمن الدوليين.

---

[1] ***Ibidem***

[2] Patrice MEYER-BISCH, "L'effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d'une coopération éthique. "in Stefania GANDOLFI, et al *(dirs.)*, " L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains. ",op.cit.,p,**58.**

[3] ***Ibid* ,p61 .**

[4] François AUDIGIER, " À la recherche des droits de l'homme dans l'enseignement obligatoire", *art. cit*,p77-93

[5] Jacques FIERENS,"La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels ",*art.cit.*,p47s.

[6] Alioune SALL, **" Pauvreté et sécurité humaine dans des environnements africain .quelques réflexions et repères pour l'action"** ,in Pierre SANE ,Moufida GOUCHA et autres*(dir.)*," **La pauvreté une fatalité :promouvoir l'autonomie et la sécurité humaine des groupes défavorisés**", Paris, Coll. Tropique ,Karthala,2010.p50

[7] Lucie MERCIER , "La pauvreté : phénomène complexe et multidimensionnel ", *Service social*, Vol. 44, N° 3, 1995, p, 08.

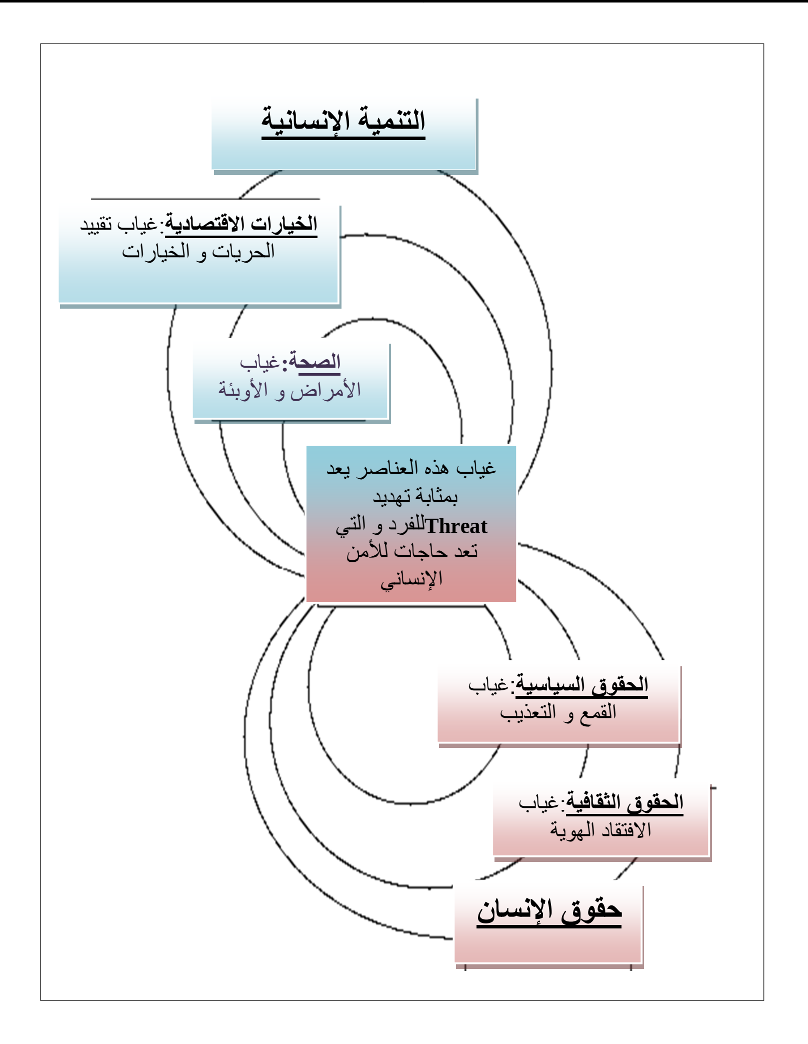
[8] Paul SPICKER, Sonia Alvarez LEGUIZAMÓN, David GORDON, "**Poverty: An International Glossar**y", op.cit,p p230-234

[9] Deepa NARAYAN and Patti PETESCH, "**Moving Out of Poverty**" op.cit,p 45 et 46.

[10] Susan E. RICE , "The threat of global poverty" ,*The National Interest review* ,Spring 2006 , p79 .




شكل رقم(12): شمولية وترابط الأمن الإنساني بكلّ من حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية.



المصدر:

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , **Human Security Concepts and implications** ,op.cit.,p.55

إلى جانب كون أن الفقر يشكل انتهاكا للكرامة الإنسانية باعتبارها جوهرا حيويا ومصدرا مشتركا لكل من مجموع حقوق الإنسان الأساسية ومفهوم الأمن الإنساني على حد سواء(1)،وذلك من خلال عرقلته وتجزئته لعمليتا الإنتفاع والإشباع الفعليين بجملة الحقوق الأساسية،والحاجات الإنسانية للفرد(2) ،وثمة ما يمثل انتهاكا لمجموع حقوق الإنسان والذات البشرية، وبالتّبعية إضعاف أو تغييب مختلف أبعاد

(1) Fernanda DOZ COSTA, “Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks”, *art.cit.*, p95 , et V0:Wolfgang BENEDEK, “**Human Security and Human Rights Interaction**”, in Moufida GOUCHA and John CROWLEY *(eds.*), “**Rethinking Human Security**”. op.cit ,p13.
(2) " ….*La pauvreté est la non-réalisation d’un droit humain quel qu’il soit* .....",V0 ; Bertrand RAMCHARAN, “**Les droits de l’homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**” ,op.cit ,p06s.




الأمـــن الإنساني:الأمن الشخصي والبيئي أو الأمن الصحي...الخ في إطار دوامة وحلقة الضعف المتبادل بالنظر للطبيعة الخاصة للتهديدات(1) .

وفضلا لما سبق،وبالنظر لطبيعة الدراسات الأمنية والدولية بصفة عامة، ولموضوع الفقر وإشكالية الأمن الإنساني بصفة خاصة،لا سيما على المستوى المنهجي من خلال تميزه بصبغته المعقدة،إلى جانب تعدد المتغيرات،اختلاف طبيعتها وديـــمومة حركيتها وديناميكيتها الشبكية في إطار الترابط المعقّد للتهديدات المستجدة غير التقليدية للأمن،وعلاقات التفاعل السلبي للضعف المتبادل(2)،**هو ما من شأنه الإنتقال من التفاعل الحركي الديناميكي "للفقر" من مستوى الثنائية المزدوجة والمترابطة: "ثنائية حقوق الإنسان والأمن الإنساني"** إلى **تفعيل الفقر حركيا،على مستوى الشبكية" شبكة التهديدات والترابط الشبكي البناء للامني الدولي".**

ومن ثمة،هو ما يقتضي التطرق إلى مختلف العلاقات التفاعلية،الشبكية،الديناميكية والمتداخلة، وذلك بمنطق نقدي عبر تخصصي،متعدد الأنساق ومتعدد المستويات،مع التركيز على العلاقات السببية، الثنائية الاتجاه الايجابية والسلبية،لا سيما تلك المرتبطة منها بمعضلة الفقر وبحالـة الضعف السلبي، التراكمي المنهجي المتبادل،سواءا على مستوى مختلف أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني(المستوى الأفـقي للأمن الإنساني أو مختلف مستويات ووحدات تحليل الأمـن: المستـوى الفردي، الوطني، والدولي (المستوى العمودي للأمن الإنساني).

(1)Jorge NEF,"**Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment** ", op.cit., p26.,et V^0: Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,"**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit.,p17s

(2)*Ibidem,*




المبحث الثالث

تفعيل الفقر في إطار الشبكية:شبكة التهديدات وشبكة ترابط البناء الأمني.

يشير مفهوم "الشبكية"[*]إلى نسيج أو هيكل رسمي قائم أساسا على أقصى حد من حرية التفاعلات اللاّمتناهية لجملة من الديناميكيات والميكانزمات غير المحددة في الزمان والمكان،ذات التفاعل الثنائي الأبعاد(السلبي والإيجابي) في إطار جملة متشابكة ومترابطة من العناصر ونقاط التلاقي التي اصطلح على تسميتها "بالعقد" أو" القمم " *"Les nœuds ou les sommets"* ذات متغيرات استجابية لجملة من القواعد التنظيمية[1].

فالشبكيّة تعد بمثابة نظام مترابط من العقد والنقاط المتقاطعة المنحى كهياكل مفتوحة،مرنة ومتطورة ،وفقا لمتطلبات متغيرات البرامج والأهداف الأدائية المرتبطة بها[2]وكانعكاس لتداعيات العولمة ولتصاعد سلسلة من نماذج التكنولوجية الجديدة وظهور المجتمع الرّقمي والمجتمع الشبكي إلى جانب مختلف أشكال شبكات التنظيم الاجتماعي[3]،إضافة لكون أن "الشبكية" تعد كنتيجة حتمية لتصاعد التغيرات الجذرية التي عرفتها الساحة الدولية والبيئة الأمنية–المعقدة-ولا سيما مع ظهور جملة من الفواعل والتغير في أنماط وشكل وطبيعة التهديدات المستجدة[4].

فمفهوم الشبكية الذي يعد كمنطق "هرمينوطيقي" ترابطي لجملة التباينات والاختلافات بين كل من النظام واللاّنظام تسييرا لمختلف محاوره الأساسية المحددة للمجال الزمني والمكاني له،قد عرف تبنيا

---

[*]Car d'après OST « …..*l'étymologie du terme réseau, comme les auteurs le rappel habituellement, est du latin "retis "renvoie à l'idée de filet qui à engendré le mot "rets"pour désigner l'entrecroisement des fibres textiles ou Végétal il se referai a une sorte de tissu de fil ou de soi. Mais l'usage du terme évoque d'abord a la lumière de ses origines une métaphore textile, impliquant la présence d'un maillage constitué de fil et de nœud ; ainsi Comme nous pouvons le constater que la notion fait l'objet de nouveaux usages successifs dans de nombreux domaines militaire, astronomiques, linguistique..etc* ». V [0]: François OST, et Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.)*, "**De la pyramide au réseau :pour une théorie dialectique du droit** ",op.cit,p 13,23, et en ce sens on peut citer Patrice MEYER-BISCH ,qui dans plusieurs de ses écrits qualifie la sécurité humaine comme synonyme d'un réseau et à ce propos il cite clairement que "….. *la sécurité humaine est multidimensionnelle comme les mailles d'un filet si le système était parvenu à une clôture suffisante….*etc.", V [0]:. Patrice MEYER-BISCH, "**L'éthique économique : une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains "**, op.cit., p37.

[1]Et d'après Daniel PARROCHIA : « *Le réseau comme un ensembles d'objets interconnectés et réunis par leurs échanges de matières et d'informations* », les réseaux en prolongeant la définition de Daniel PARROCHIA ce sont des flux, des nœuds, des mises en contact à longues distance selon des voies. "V[0]: *en ce sens* Alain GRAS, " **Phénoménologie des réseaux et anthropologie de la dépendance de l'homme moderne dans les macro-systèmes techniques.** ",in *Daniel PARROCHIA,(dir)*, "***Penser les réseaux*** ", Champ Vallon, Seyssel, 2001,p130s, et François OST, Michel VAN DE KERCHOVE, *ibid*.,p24s

[2]Manuel CASTELLS, " **The Network Society: From Knowledge to Policy"**, in Manuel CASTELLS and GUSTAVO Cardoso *(eds.)*, "**The Network Society: From Knowledge to Policy**" ,op.cit,p14.

[3]*Ibidem.*

[4]Tara MCCORMACK, "Human security and the separation of security and development", *art.cit.* p235

وقبولا على نطاق واسع من قبل مختلف الأكاديميين الدارسين لفلسفة الشبكيات[1] باعتباره كمفهوم لوصف الترابط المعقد والشّامل لتطور الهيكلة العلاقاتيّة للأفراد،بمختلف الهياكل المؤسساتية للدولة[2].

وفي إطار التحولات الجذرية والتي عرفتها البيئة الدولة لفترة ما بعد الحرب الباردة ،كانعكاس ونتاج لتداعيات العولمة القيمية[3] والتي تزامنت مع بروز جملة من المفاهيم الأمنية الجديدة في إطار ما اصطلح على تسميته بـــ"نظرية تغير المفاهيم" *La théorie des changement de paradigmes*، ومن ثمة ظهور مفهوم "الشبكية" على مستوى العلاقات الأمنية[4]ومختلف الدراسات الأكاديمية القانونية،والحقوقية ...[*]أو ما يعرف بنظام"*HERMÈS*"المحدّد والمعرّف بنظام تعدد الفواعل، ترابط المجالات والوظائف القانونية، تشابكها واستبعاد الهرمية على مستوى السلطة[5].

ليطغى بذلك بعد "التحليل الشبكي" وفلسفة "الشبكية" على مستوى الدراسات الأمنية،لا سيما إطار الأمن الإنساني كمقاربة إنسانية،مركبة شاملة للأمن،والمرادف لشبكة معقدة لمختلف أشكال علاقات التفاعل على مستوى متعدد الأبعاد،القطاعات ومستويات الأمن في ظلّ تنامي مصفوفة وابستيمولوجية جديدة من التهديدات ذات الطبيعة المستجدة التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية غير التقليدية[6] .

لا سيما بحكم تداخل وترابط الأمن الإنساني في إطار شبكة علاقاتيّة جديدة بكلّ من مفاهيم التنمية،الديمقراطية(...) و"حقوق الإنسان" كمنظومة مركبة متكاملة ذات تفريعات متشابكة[7]، واحتضان مفهوم الأمن الإنساني للبعد العلاقاتي الإنساني المركب الذي يتميز بالتعقيد[8]،لشموليته لشتّى جوانب الحياة والحاجات البشرية الإنسانية، سعيا لضمان بعدي "التحرر وأمن الإنسان من الخوف" و"التحرر وأمن الإنسان من الفاقة"،من خلال توفير الحماية الضرورية لمجموع الحقوق الأساسية، وتمكين الوصول إلى إشباع مختلف لجملة الحاجات الضروريات الأساسية لضمان البقاء والإستمرارية، بما في ذلك الصحة

---

[1]Patrice MEYER-BISCH, “La notion de démocratisation au regard des droits culturels“, *art.cit*,pp250-252.

[2]Manuel CASTELLS, *ibid* ,pp04-14

[3]*Ibid* , p..05-16

[4]François OST et Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.)*, *ibid*,p 23

[*]تعد مجموع حقوق الإنسان الأساسية على حد تعبير *patrice Meyer-Bisch* بمثابة نسيج من القيم عبر التخصصية ، ذلك لشموليتها لعدة مجالات وأبعاد: المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في التنمية،من حيث كونها متكاملة، مترابطة وغير قابلة للتجزئة حسب ما تم التأكيد عليه في إطار إعلان وبرنامج عمل فيينا ومختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان على حد سواء.أنضر في هذا الشأن:

patrice MEYER-BISCH, “**L’effectivité des droits économiques, sociaux et culturels :principe d’une coopération éthique.** “, in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(dirs.)*,“ **L’éthique de la coopération internationales et l’effectivité des droits humains.** “,op.cit.,p,58

[5] Jean Bernard AUBY,“ **La globalisation le droit et l’état**“, Paris, Montchrestien,2003,p144.

[6]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, **“Human Security Concepts and implications”,** op.cit., pp17-49،

[7]patrice MEYER-BISCH, *ibid*.

[8]برقوق سالم"،" ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، المرجع السابق، ص102.

والتعليم، السكن(...) ضمان جودة بيئية بمفهومها الواسع البيئة الاجتماعية،السياسية،الاقتصادية ،الثقافية، صحية سليمة ومستدامة[1] .

وبالتالي،وبالنظر للطبيعة الشبكية للفقر المتعدد الأبعاد والمرادف لغياب الانتفاع الفعلي بالحقوق الأساسية، وكإشكالية للوصول إلى مختلف الموارد الضرورية كوليد أو مصدر لجملة من حالات ضعف قطاعات الأمن الإنساني المختلفة، والمترابطة فيما بينها: كالفساد،غياب الإصلاحات السياسية،سوء الإنفاق، اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية الحروب والنزاعات والصراعات الدولية ... الخ

ذلك إلى جانب طبيعة الدراسة العبر تخصصية المتعددة الإختصاصات، والتي من حيث تعريفها تعد بمثابة "ظاهرة" ديناميكية حركية تتجسد في إطار علاقة سببية ثنائية الأثر والتأثير المتبادل[2]،وعلى غرار ذلك، طبيعة البيئة الأمنية المركبة والمعقدة، والتي من شأنها خلق إمكانيات لسرعة الربط بين فئات مختلفة (أبعاد أو قطاعات ومستويات الأمن) وتهديدات الأمن الإنساني الشامل والعبر تخصصي ،القائم أساسا على وجوب ضمان كل من الجوانب الأمنية التالية:أمن الدولة،أمن الفرد والأمن المجتمعي[3]،لا سيما لكون أن كل مستوى من مستويات الأمن قابل للخضوع لمنهجية تحليلية عبر تخصصية، تركيزا على قطاع معين حسب مقتضيات ومتطلبات الدراسة[4] ،تأكيدا بذلك على الترابط الوطيد بين مختلف هذه المستويات الثلاثة للأمن.

ومن ثمة،هو ما من شأنه تفعيل الفقر في إطار شبكية حركية دينامكية بين كل من :

– حقوق الإنسان والأمن الإنساني.

– مختلف القطاعات السبع للأمن الإنساني والمرتبطة بالتهديدات المعبر عنها في إطار المستوى الأفقي للأمن الإنساني.

– وبين الترابط الشبكي للبناء الأمني الدولي والمتجسّد في الإطار العمودي التعميقي لمفهوم "الأمن" ،لا سيما أمام تصاعد شكل جديد من أشكال الدولة الشبكية كبديل للدولة القومية في العصر الصناعي،وكنتاج للعولمة ظهور شبكة من الشبكات العالمية على غرار مجتمع الشبكية ،والدولة الشبكية لمجتمع الشبكات[5] .

---

[1] Tara MCCORMACK ,"Power and agency in the human security framework", *art.cit*, p120

[2] Alice SINDZINGRE," **The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective**", In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds.)* ,"**The many dimensions of poverty**", op.cit.,p .61-64

[3]Bishnu RAJ UPRETI , Rajan BHATTARAI , Geja SHARMA WAGLE *(eds.)*, " **Human Security in Nepal: Concepts, Issues and Challenges**", Nepal, by NIPS and NCCR North-South,2013,p02.

[4]Thierry BALZACQ, " Qu'est-ce que la sécurité nationale ?, *Revue internationale et stratégique*, Vol.4, N°52, 2003 p 43.

[5]Manuel CASTELLS", **The Network Society: From Knowledge to Policy"**, in Manuel CASTELLS and Cardoso, GUSTAVO*(eds.)*, "**The Network Society: From Knowledge to Policy**" ,op.cit,p 15






ومن ثمة، فقبل التطرق لمختلف العلاقات التفاعلية الديناميكية العبر تخصصية في إطار الدوران المعقد والمركب للهندسة السياسية وتدفق شبكة التهديدات على مستوى البناء الأمني الشبكي بين "الفقر" وثنائية "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني"،على مستوى عمودي وبناء أمني ذات هندسة شبكية شاملة عبر:

- ثنائي مفاهيمي: *The dual conceptual* حقوق الإنسان، الأمن الإنساني.
- في إطار ثالوث مستوياتي: "*The level triad*" الفرد، الدولة، الدولي.
- عبر مستوى متعدد القطاعات*Multisectoriel*- القطاعات السبع للأمن الإنساني- الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي والأمن السياسي المجسدة لشبكة التهديدات المتفاعلة. وذلك في إطار منطق ثنائي مزدوج، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه تتجسد في سياق الأثر والتأثير التبادلي، التراكمي(*)، تقتضي الضرورة وجوب التطرق إلى جملة الاعتبارات التالية التي أملت حتميّة التّفاعل الشبكي للفقر في إطار الأمن الإنساني:

<u>أولا: المستوى الأفقي " قطاعات الأمن" الإنساني</u> :

"منهجية التحليل عبر القطاعات" *La sectorisation*،تضرب بجذورها لأول اعــتماد وتبني لها إلى مرحلة نشر كل من *B. Buzan, Charles A. Jones, Richard Little* سنة 1993 لكتاب معنون بــ:"منطق الفوضى:الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" *The logic of anarchy: neorealism to structural realism*، إذ تعدّ بذلك "منهجية التحليل عبر القطاعات" بمثابة الطريقة النموذجية لتحليل النظام الدولي عبر مختلف النشاطات والقطاعات،بحيث كل قطاع من شأنه رفع اللّبس والغموض حول مفهوم الأمن الوطني، وطبيعة التهديد تختلف عن كل قطاع،كما أنها تؤثر بصفة خاصة على أمن الفاعل الدولي، فمختلف قطاعات "الأمن" لا تعد بمثابة أنظمة تحتيّة بل "عدسات تحليلية" لدراسة حالة كل نظام مقارنة بموضوع معين(1) .

وفي هذا الإطار فيمكن الإشارة إلى*Buzan* الذي جعل بمفهوم "الأمن" مرادفا لأبعد من مجرد غياب التهديدات العسكرية،بل ميز فقد "**باري بوزان** بين05 قطاعات أساسية "للأمن" وهي تلك المتمثلة أساسا في كل من القطاع السياسي، العسكري،البيئي،الاجتماعي والاقتصادي،مع تأكيده على وجود لثمة ترابط وعلاقة تفاعل متبادلة وطيدة بين مختلف هذه القطاعات الأمنية(2)،ذلك إلى جانب تأثر أمن الأفراد

(*)الأمن الإنساني هو مرادف للعملية التوسعية والتعميقية للأمن عبر مستويين : أفقيا وعموديا، فبالنسبة للمستوى الأفقي للأمن فهو يشمل مختلف أبعاد الأمن الإنساني الاقتصادي،الغذائي ،المجتمعي،الصحي،السياسية، البيئي –أي بعدي التحرر من الخوف" والتحرر من الحاجة ، بينما المستوى العمودي للأمن يتمثل الابتعاد عن التركيز الحصري للدولة ككائن مرجعي معني بالحماية و الإنتقال بذلك إلى التركيز على كل من كل من الفرد، الجماعة .أنضر في هذا الشأن :
Ken BOOTH and Peter VALE , "**<u>Critical security studies and regional insecurity: the Case of Southern Africa</u>**" ,in Keith KRAUSE and Michael C.WILLIAMS, *(eds.)*, "**<u>Critical Security Studies Concepts and Cases</u>**" ,op.cit,p332-334

(1)Thierry BALZACQ, " Qu'est-ce que la sécurité nationale ? ", *art.cit.*, p42 .

(2)Barry BUZAN, Ole WAEVER, Jaap DE WILDE, "**<u>Security : A New Framework for Analysis</u>**", Col Boulder, Lynne Rienner, 1998,p07 ,08,et V^0 :Barry BUZAN; "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century.", *<u>International Affairs</u>* (Royal Institute of International Affairs 1944-) 67.3, 1991,p433.




والجماعات البشرية بطرق شتىّ بمختلف التهديدات الصادرة عن هذه القطاعات:الاقتصادية الاجتماعية، الاهتمامات البيئية، الهوية الثقافية،والحقوق السياسية وحتى القضايا العسكرية[1]، المترابطة فيما بينها، بحيث من الاستحالة المطلقة فصل وعزل قطاع معين عن غيره من القطاعات الأخرى للأمن[2] .

وحيث أنه وموازاة مع إفراز لتداعيات العولمة،وظهور شبكة من التهديدات الجديدة اقتضت الحاجة الماسة والملحة إلى تبني سياسات وقائيّة،استباقيّة،استجابيّة مناسبة لمعالجة مختلف التهديدات الأمنية اللاّتقليديّة الأكثر حدة[3]،فظهر بذلك مفهوم للأمن الإنساني–كنقلة نوعية- بنقله للتركيز من أمن الدولة إلى التركيز على حماية الكائن البشري من مجموع التهديدات المختلفة والماسة بأمن وسلامة الأفراد، ضمانا بذلك للكرامة الإنسانية المتأصلة ،الرفاه البشري ،وجودة حياة هؤلاء[4] .

إذ أن الأمن الإنساني على النحو الذي تضمّنه برنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام1994،هو مفهوم شامل لسبع07 أبعاد وقطاعات أساسية: [5]الأمن الاقتصادي،الغذائي،الصحي،البيئي،الشخصي، المجتمعي والأمن السياسي(الشكل رقم13)[6]،وهي أبعاد خاضعة لترابط عضوي ومنطقي بمختلف أبعاد المنظومة الأساسية لحقوق الإنسان،إلى جانب الحق في التنمية كأطارًا مفاهيمية ومعيارية للأمن الإنساني[7]،وببعد التنمية الإنسانية المستدامة [8]كون أن:" الأمن الإنساني ذاته مرادف للقدرة على التمتع بثمار التنمية في بيئة حقوقية آمنة ومستدامة"[9].

---

[1]Ole WAEVER, "**Securitization and Desecuritization**" ,in Barry BUZAN and Lene HANSEN"*(eds.)* ,op.cit,p.67, V⁰: Bill MCSWEENEY, "**Security, identity and interests**", United Kingdom, Cambridge, University press, 2004, p59 .

[2]*Ibidem*.

[3]Sakiko FUKUDA-PARR, (a)" Gender, globalization and new threats to human security", *Peace Review: A Journal of Social Justice*, Vol. 16, Nº.1, March ,2004,p35

[4]Sakiko FUKUDA-PARR,(b)" New Threats to Human Security in the Era of Globalization", *Journal of Human Development,*Vol. 4, No. 2, July 2003,p168

[5]Liotta P. H and Taylor OWEN, "Why Human Security?",*The Whitehead Journal Of Diplomacy And International Relations*, Winter/Spring 2006, p 42.

[6] *Ibidem*.

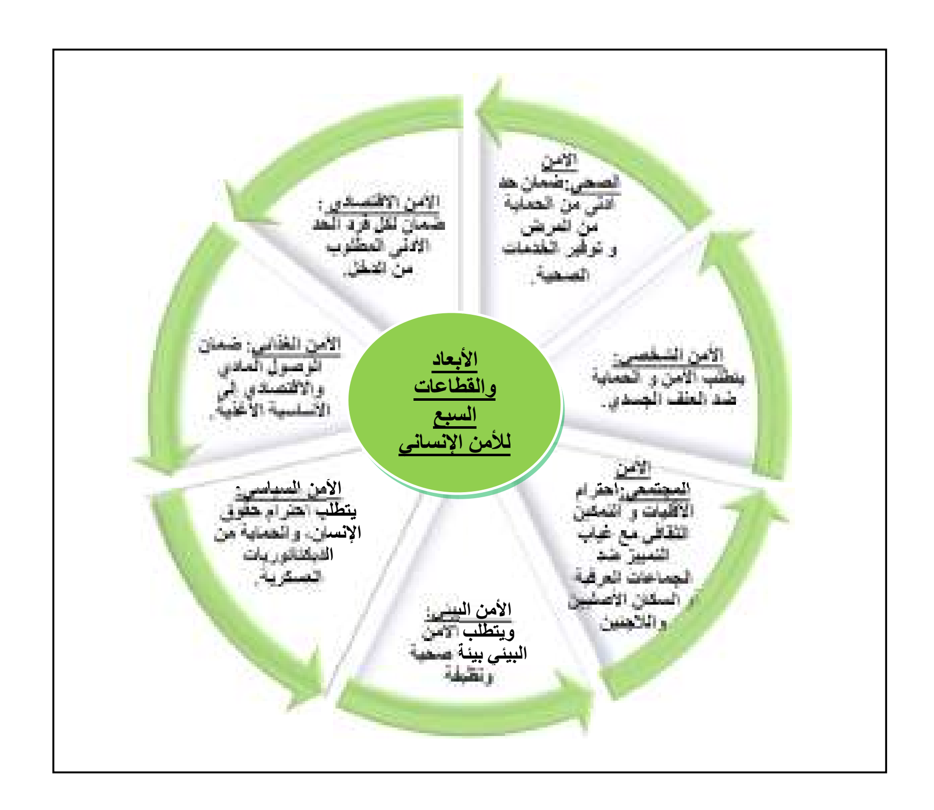
[7]Taylor OWEN, "**The uncertain future of human security, in the UN**" in: Moufida GOUCHA, John CROWLEY *(eds)*, **"Rethinking human security**", op.cit , p121 .

[8]الأمن الإنساني يعد بمثابة الضامن لاستمرار التنمية البشرية،ففي عام 1994 في إطار تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي المعد من قبل كل من أمارتيا سان ومحبوب الحق ،فقد أشار هذا الأخير- و محبوب الحق- في إطاره أن الأمن الإنساني لا يركز فقط حول السلامة من العنف لكن أيضا التركيز على صيانة وحماية التنمية المكتسبة، *Gasper* يشير إلى أن خطاب الأمن الإنساني ذاته يحيي ويركّز على فكرة الاحتياجات الأساسية تحت تسمية جديدة هي *label 'of 'security* "الأمن". بهذا المفهوم فإذا كانت للتنمية البشرية تركز أساسا على الرفاه فالأمن الإنسان ويركز على أمن مكاسب التنمية: أنضر في هذا الشأن المرجع التالي:

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY,"**Human Security Concepts and implications**", op.cit.,p106s.

[9] Gerd OBERLEITNER , "Human security and human rights", *art.cit.*, p20

<u>شكل رقم(13): القطاعات السبع للأمن الإنساني.</u>



ومن خلال ذلك فمجموع الأبعاد والقطاعات السبع لمفهوم الأمن الإنساني هي أبعاد متشابكة، ومتداخلة فيما بينها في إطار حلقة مفرغة من الترابط والتفاعل بمختلف تهديدات الأمن الإنساني،حيث أن اختلال بعد معين من أبعاد الأمن الإنساني،وهو ما يولد بالتبعية،بصفة متسلسلة ومنهجية ضعف وعجز على مستوى غيرها من الأبعاد والقطاعات الأخرى للأمن الإنساني[*]:

– فالضّعف الاقتصادي للأفراد مرتبط بغيرها أنواع الضعف عبر مختلف مستويات التسلسل الهرمي للمـجتمع أو وليد جملة وحلقة متداخلة مترابطة من غيرها من مستويات الضعف[1]،لا سيما معضلة الفقر الذي يعد على حد تعبير *Martin, T Reid, H. Hampson Daudelin, J. Hay* وبمثابة التهديد الرئيسي للأمن الإنساني من خلال إنكاره وتغييبه لحقوق الإنسان الأساسية ذلك إلى جانب الحق في التنمية[2].

(*) بالنظر للترابط العضوي بين مختلف أبعاد الأمن الإنساني فيما و الذي يعود أساسا لترابط مجموع حقوق الإنسان الأساسية و شموليتها ،لا سيما من خلال كون أن ممارسة و الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان الأساسية يعد شرطا أساسيا لأمن إنساني ديمقراطي

Patrice MEYER-BISCH, "**<u>Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels</u>**. ", in : Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI *(dirs.)*, " **<u>Droits culturels et traitement des violences</u>**", Actes du colloque, op.cit.,p 51.

(1) Czeslaw MESJASZ , "**<u>Economic Vulnerability and Economic Security</u>**" ,in Hans Günter BRAUCH et al*(eds.)*,"Global Environmental Change, Disasters and Security", Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace ,Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2011,p 150.

(2) Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M CHENOY , *ibid*, p123-134 .






– كما أن انعدام الأمن الصحي يمكن أن يؤدي إلى الفقر،مما قد يؤدي إلى تراجع المستوى التعليمي،وانتشار أزمة البطالة،وكنتيجة لذلك تزايد الاعتداءات على الموارد البيئية وندرتها(....)وتزايد الحركة السكانية في أماكن أخرى(...)انتشار الأمراض المعدية الفتاكة،والتدهور البيئي،والتي يمكن أن يكون لها عواقب كارثيّة من حيث مساهمتها في تفعيل العنف المدني،انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل(...) والأكثر من ذلك أنها التهديدات ليس من شأنها التقوض بالأمن الإنساني فحسب بل أيضا التهديد ببقاء الدول باعتبارها الوحدة الأساسية للنظام الدولي [1].

ثانيا: المستوى العمودي للأمن.-مستويات تحليل الأمن-

يعبر المستوى العمودي للأمن عن التكامل والتنسيق بين شبكة مترابطة من الكائنات المرجعية كفواعل أساسية على مختلف مستويات تحليل مفهوم "الأمن،" بهدف تعزيز الروابط بين كل من المستوى دون الوطني-الأفراد والجماعات-ثم مستوى الدولة،ولكن أيضا ليمتد إلى مستوى الصعيد الدولي أو العبر الدولي، ليشمل بذلك مختلف الجهات الفاعلة سواءا الدولاتيّة منها أو غير الدولاتيّة[2] ،من خلال تعميق جدول أعمال الدراسات الأمنية،انتقالاً من مستوى الفرد أو الأمن الإنساني وصولا إلى المستوى الدولي أو العالمي للأمن،مع تبنٍ لكلٍ من المستويين الإقليمي، والمجتمعي كحلقة وسيطة في البناء الأمني[3] .

إذ أنه،من الجد صعوبة دراسة مستوى تحليل معين بمعزل عن غيرها من المستويات الأخرى للأمن، فأمن الفرد يقتضي أن يكون ركيزة للأمن الوطني ولا وجود لأمن وطني ودولي في إطار غياب أمن الفرد-الأمن الإنساني[*]والقائم بدوره على وجوب احترام حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة ([4]فيمكن لإطار الأمن الإنساني،عبر نسقه التحليلي التكاملي توضيح متطلبات الأمن الوطني،فلا لأمن الوطني دون الأمن الإنساني[5]،كما أنّ تحقيق العدالة العالمية والسلم والأمن الدوليين كضرورة لإشباع الحاجات الفردية يعتمد أساسا على وجوب ضمان تحقيق الإنتفاع الحقوقي وبعد الكرامة المتأصلة للأفراد كشروط أولية مسبقة لضمان كل من مفاهيم الأمن الوطني والإقليمي[6] .

---

(1)*Ibid*,p16s, et V^0:Sakiko FUKUDA-PARR, (b), *ibid* p170s.

(2)Scheftel HEYE , “Multi-Stakeholder Partnerships for Human Security”, *art.cit.*, p 46.

(3) Czeslaw MESJASZ, “**Security as Attributes of Social Systems**”, in Hans Günter BRAUCH et al *(eds.)* “**Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century**”, op.cit,p47.

(*)الجدير بالذكر أنه في إطار الأمن الإنساني فلا يعد الفرد مجرد الكائن المرجعي الوحيد الذي هو في حاجة للأمن: بل فكل من المجتمع والمستويات دون الوطنية والفوق الوطنية - والأمة - وغيرها من الجماعات الأخرى تعد بدورها كائنات مرجعية للأمن ، ولكن من خلال كون أن الأمن الإنساني يعتمد التركيز الإنساني فبذلك يظل :الفرد" الكائن المرجعي المعني بالحماية ،ومن ثمة هو ما يجعل بضمان أمن وسلامة الفرد من مختلف التهديدات شرط مسبق وجوهري لتحقيق و بلوغ أمن جميع المرجعيات الأخرى للأمن.

(4)Bertrand RAMCHARAN, “Les droits de l’homme et la sécurité humaine, renforcer le désarmement et la sécurité“,*art.cit.*, p42.

(5)Des GASPER,” Securing Humanity: Situating ‘Human Security’ as Concept and Discourse*”,art.cit*,p240

(6)Nayef AL-RODHAN**,” Sustainable Global Security**”, in François GERE and Mary SHARPE *(eds),*”**Global Security: A Vision for the Future**”,op.cit,p 06.




ثالثا: مستوى ترابط وتفاعل شبكة البناء الأمني:

باستقراء مختلف مستويات تحليل "الأمن" وقطاعات الأمن الإنساني:الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والسياسية...إلخ، نستشف ثمة علاقة ترابط وتفاعل شبكي وطيد بين مختلف مستويات التحليل الثلاث للأمن: أمن الفرد -الأمن الإنساني- الأمن الوطني (الدولة) والأمن الدولي[1].

إذ فعلى حد تعبير*Buzan*[2] باستقراء الطبعة الثانية لعام1991 من مرجعه *"People, and Fear States "* فكل من طبيعة الدولة وطبيعة النظام الدولي مترابطان على حد سواء[3]،فإنه من الصعوبة التطرق لدراسة مستوى تحليل معين بمعزل عن غيرها من المستويات الأخرى للأمن[4]،وذلك بالنظر لترابط الأمن الإنساني الوطيد وتأثره ببيئات الفرد المركبّة الدولاتية، الجهوية والعالمية،وبمختلف الظروف السياسية ،الاقتصادية،السياسية ،الثقافية، والحقوقية...المحيطة والسائدة بها[5]،لا سيما من خلال كون أن الأمن الإنساني ذاته لا يعد سوى إطارا موسعا للأمن الوطني شاملا،ومرتبطا في إطار حلقة تفاعل شبكية بجملة الديناميكيات والحركيات الصادرة عن كل من مستوى الدولة،الأمن المجتمعي والأمن الدولي.[6] أنضر الشكل –أسفله-.

– إذ أنه فتوفير وضمان الأمن على مستوى الفرد-الأمن الإنساني-مرتبط بصفة وطيدة بكل من الأمن الوطني على المستوى الدولة والأمن على مستوى النظام الدولي[7] .

– كما أن مستوى الدولة المتميز-الأمن الوطني- لا يمكن دراسته اعتمادا التركيز الحصري على مستوى الدولة بمفردها،لكون أن الأمن الوطني ذاته خاضع لعلاقة الأثر والتأثير المتبادلة في إطار علاقة مزدوجة وثنائية الإتجاه بغيرها من المستويات الأخرى للأمن فيما يتعلق بدينامكيات العمليات السياسية لمختلف هذه المستويات،" الفردي،المجتمعي،الإقليمي والدولي"[8] .

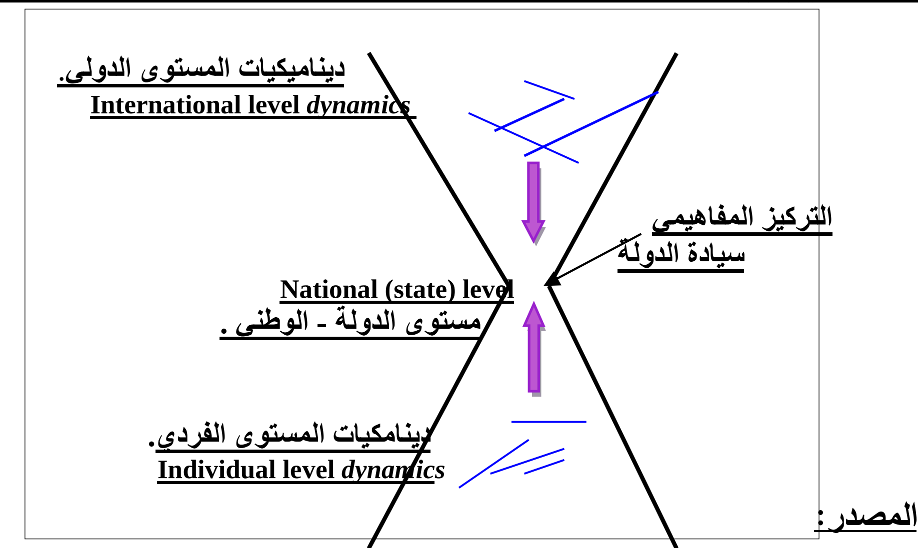
إضافة لكون أن الأمن على المستوى الدولي والعالمي،في تأثر دائم بمختلف التفاعلات الديناميكية الصادرة عن غيرها من المستويات دون الوطني والفوق الوطني للأمن: مستوى الدولة، الجماعات والأفراد،وبل حتى الهيئات الدولية العبر وطنية،ومن خلال ذلك فمختلف التهديدات العابرة للحدود من

---

(1)"*….Buzan presents plausible arguments for the empirical proposition that security at the individual level is related to security at the level of the state and the international system. His insistence that 'security cannot be isolated for treatment at any single level*.",V⁰:David BALDWIN, "The Concept of Security", *art.cit.*,p.7.
(2)*Ibidem.*
(3)*Ibidem.*
(4) Dan CALDWELL And Robert E. WILLIAMS GR,"**Seeking security in an insecure world"**,op.cit.,p17.
(5) برقوق امحند،"**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمولو-معرفية،"** المصدر السابق.
(6)برقوق امحند،"**الأمن الإنساني و مفارقات العولمة** "،المصدر السابق.
(7)David BALDWIN,*ibid*,p07.
(8) Ole WAEVER ,"**Securitization and Desecuritization**" ,in Barry BUZAN and Lene HANSEN *(eds)* ,"**International security V.i11 widening security"** ,op.cit ,p 67.

شأنها التأثير لا محال على استقرار أقاليم الدول المجاورة،[1]وبل حتى التأثير على استقرار مستوى الأمن الدولي ككل.

شكل رقم (14):ساعة رملية للحراك والعلاقة التفاعلية بين مختلف مستويات الأمن.



المصدر:

Ole WAEVER,"**Securitization and desecuritization"** ,in :Barry BUZAN and Lene HANSEN,(eds)"" **Internationational security volumei11 widening security"**, op.cit p.69

ومن ثمة، وبالنظر لطبيعة الدراسات الدولية والأمنية القائمة أساسا على شبكة ونسيج من حركيات التفاعل[2] المتعددة، المعقدة، المترابطة والمتشابكة،عبر مختلف مستويات وقطاعات الأمن:

– بحيث ثمة ترابط وثيق بين كل من مفاهيم الأمن الفردي والجماعي على مستوى الدولة بالأمن الوطني لمستوى الدولة ذاتها [3].

– إضافة لثمة تكامل وتداخل بين كل من مستويي الأمن الدولي والأمن الوطني،كون أنّ أمن الدولة يعدّ أساس ولبنة لضمان أمن الفرد،من خلال كون أن الدولة ذاتها كموضوع مرجعي للأمن الوطني تعدّ بمثابة الأداة الضامنة والفعالة لتنمية وتحقيق الرفاه البشري للأفراد والجماعات،ومن ثمة ضمان الأمن الإنساني[4].

– ذلك إلى جانب اعتماد الأمن الدولي ذاته للتركيز المحوري على الفرد،ومن جهة أخرى أن ستقرار المجتمع الدولي يعدّ كأفضل وسيلة وأداة حمائية لكفالة الحفاظ على أمن الدولة،باعتبارها الأداة الفعّالة

---

[1]Stefan ADINA MARINA, **"Democratization, and securituzation, the case of Romania"**, op.cit,p12, et V0:Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op, cit ,p14

[2]Pauline KERR, "**The Evolving Dialectic Between State-centric and Human-centric Security**", Working Paper , Department of International Relations, Australian National University, Canberra, September 2003,18.

[3] Barry BUZAN and Lene HANSEN *(eds.)*, "**The evolution of international security studies**" ,Cambridge, Cambridge university press, 2009,p.25

[4]Bill MCSWEENEY, "**Security, identity and interests**", op.cit.,p58






لحماية مواطنيها ليس فقط من أي تهديد خارجي كالقوة العسكرية،ولكن أيضا من مختلف التهديدات والأضرار المادية الداخلية كالعنف...إلخ[1].

ومن ثمّة فالتفاعل الحركي،الديناميكي للفقر في إطار الشبكيّة،يتمظهر أساسا من خلال كون أنّ التّصعيد الشّديد للعنف،أو ظهور أيّ تهديد معين على مستوى من مستويات الأمن،هو ما يؤدي بالتبعية ارتفاع نسب الفقر وديمومته، تغييبًا بذلك للأمن الإنساني للأفراد والجماعات،وكنتيجة لذلك تصاعد جملة من التهديدات في غيرها من المستويات الأخرى للأمن[2]وذلك في سياق منطق حركي،ديناميكي خاضع لعلاقات الأثر والتأثير المتبادل بين الأمن الإنساني وغيرها من الديناميكيات التي تشهدها مختلف مستويات تحليل الأمن[3]:

- فعلى سبيل المثال، فقد تساهم حالات التدهور البيئي بشكل مباشر في التّأثير سلبًا على جملة القدرات الفردية ،من خلال إعاقة الوصول إلى سبل العيش المستدامة،وهو ما يعدّ مصدرا لغيرها من مختلف حالات ضعف وغياب الأمن،وإفراز لأزمات أمنيّة عابرة للحدود الوطنية لغيرها من أقاليم الدول، وبالتالي التهديد وبشكل واسع بكل من الأمن الإنساني والوطني لمستوى الدولة ،وأمن غيرها من الدول القومية[4] .

كما أنه وبالنظر للترابط الوثيق بين الأمن الإنساني والأمن الوطني، فيمكن للدول ذات الأنظمة القمعية أو العدوانية أو حال الدول الفاشلة[5] أن تكون مصدرا رئيسيا لغياب أو ضعف مستوى الإقتصادي كأحد الأبعاد الجوهرية للأمن الإنساني ،والمساهمة في ديمومة معضلة الفقر،لا سيما حالة انتهاكات الحقوق الأساسية والتي تعدّ في العديد من الحالات كنتيجة لفشل في الحكم أو فساد العلاقة والثقة وبين المواطنين والدولة،لا سيما فيما يمت بالصلة بسلطة الدولة إدارتها لشؤونها السياسية، الاقتصادية أو الإدارية[6]،كما أن أغلب حالات غياب التنمية تمت بالصلة لا محال بتدهور للعلاقة بين كل من الفرد- الإنسان- والأمن الوطني[7] .

إلى جانب ذلك، فالضّعف على مستوى بعد معين من أبعاد الأمن الإنساني: اللاّأمن الغذائي والاقتصادي ،الصحي(...)أو ضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدولة،من شأنه إفراز جملة من المظاهر الإقصائيّة التهميشية، والتوترات الاجتماعية ،السياسية،الإقتصادية والتي قد تتمظهر في شكل الاضطرابات الاجتماعية والمدنية: كالجريمة(...) تأجيج أشكال الصراع والعنف،وهو ما يؤدي بدوره إلى

---

(1)Pauline KERR, *ibid*.
(2)Iztok PREZELJ, *ibid*.
(3)Niloy RANJAN BISWAS," Is the environment a security threat?Environmental Security beyond Securitization", *International Affairs Review* , Vol. XX, No. 1: Winter 2011,p02
(4)*Ibidem*.
(5) Philip Jan. SCHÄFER, "**Human and Water Security in Israel and Jordan**", op.cit., p10
(6)*Ibidem* , et V°:Wambua Leonard MUNYAO, "Understanding the Rights based Approach and it's Role in Poverty Reduction", *art.cit*,p278 .
(7) *Ibidem*.

المساس بغيرها من أبعاد الأمن الإنساني: كالأمن الشخصي،المجتمعي والسياسي،وإفراز حلقة مفرغة، ودوامة من حالات الضعف المنهجي والتراكمي على مستوى الأمن الوطني، وفي كلتا الحالتين هو ما من شأنه حتى التهديد بالأمن والاستقرار الدوليين على حد سواء،من خلال كون أن أغلب حالات الضعف على مستوى الأمن الاجتماعي،الاقتصادي والسياسي لمستوى الدولة هو ما قد يشكل تهديدا خطيرا لإستقرار العالم[1] .

وبذلك،فالأمن الإنساني الذي يسعى أساسا إلى حماية الأفراد من مختلف الأخطار المهددة بالحق في الحياة[2]،ضمانا ببعدي أمن الإنسان من الحاجة"[3]،و"أمن الإنسان من الخوف"[4]وضمان العيش في كرامة[5]" *Freedom from fear "and "Freedom from want" ' Freedom to live in dignity* وحرية الأجيال المقبلة في بيئة صحية[6]-لايمكن دراسته اعتمادا على منطق التركيز الحصري اقتصارا على مستوى معين للأمن دون غيرها من مستويات تحليل الأمن[7] .

فبالنظر للطابع الشمولي والكوسموبوليتاني للأمن الإنساني، فهو يضمّ مستوى الإنسانية ككل بدءا بالفرد والجماعات البشرية الصغيرة أو الشاملة[8]بحيث تعدّ كل من "الحرية والأمن من الحاجة"،"الحرية والأمن الخوف" بمثابة كلبنات لبناء الأمن الإنساني في ترابط دائم بكل من مستويي الأمن الوطني والأمن الدولي على حد سواء.[9]

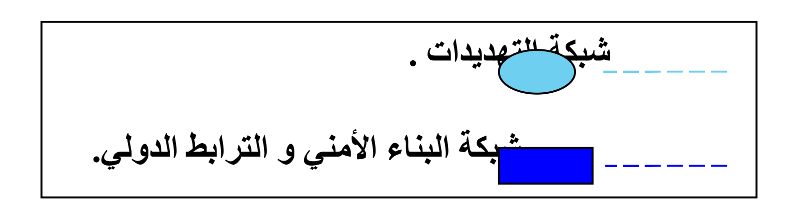
فمختلف الحركيات والميكانزمات المركّبة-السلبية أو الإيجابية-التي تشهدها الدولة في إطار تعاملها والمجتمع الدولي، لا سيما تأثّرها بحالات ضعف التفاعل الايجابي داخل النسق السياسي (النسق العالمي والفرعي)،لا تمثل سوى تعبير عن نسيج شبكي لتفاعل وحراك عمودي وأفقي منهجي ،يتجسد من خلال الأثر والتأثير المتبادل للفقر ومجموع حقوق الإنسان وقطاعات الأمن الإنساني بمختلف مستويات الأمن (الفرد ، الجماعات...)، وهو ما يعد بمثابة نتيجة حتمية مرتبطة أساسا بالطبيعة المركبة للبيئة الأمنية [10] والطّبيعة المعقّدة للعلاقات والقيم الإنسانيّة والمنطق الاجتماعي[11] .

---

[1]Tara MCCORMACK ,“Power and agency in the human security framework“, *art.cit*, p.120
[2]Tor Dahl-ERIKSEN,” Human Security: “A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?” *art. cit*,p18 .
[3] Kofi ANNAN, “**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights” for All**, op.cit ,pp09-27, §25-73
[4] *Ibid*, pp31-43,§ 74-126
[5]*Ibid*.,pp45-52, §127-152.
[6] Philip Jan. SCHÄFER,*ibid*., p08.
[7]Monica DAN BOER and Jaap DE WILDE , “**Top-Down and bottom-up approaches to human security**”, in Monica DAN BOER and Jaap DE WILDE*(eds)*, “**The viability of human security**”,op.cit.,p10
[8]*Ibidem*.
[9] P. J. SCHÄFER , *ibid.*
[10]Iztok PREZELJ, “Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security”, *art.cit.*, p08
[11] Amartya SEN, “**The Idea of Justice**“ ,op.cit.,p110

شكل رقم(15) تفعيل الفقر في إطار الشبكية :شبكة التهديدات وشبكة البناء الأمني والترابط الدولي.

المستوى الشامل
المستوى الدولي
شبكة البناء الأمني و الترابط الدولي
مستوى الدولة
الفقر
مستوى الفرد
الأمراض
المجاعة
الفقر
العنف
ضعف الديمقراطية
الندرة
شبكة التهديدات



المصدر(بتصرف):

Stephen P.BORGATTI , Martin G. Everett, “ network analysis of 2-mode data”, *Social Networks* .,N^0.19,1997,p252.




المطلب الأول

تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتّأثير على مستويي الأمن الوطني والدولي.

يشير مفهوم الأمن على حد تعبير الانجليزي *Buzan* إلى كونه بمثابة"علاقة ظاهرتية*Relational Phenomenon*"[1]، يفتقد للحرية والإستقلالية بالنظر إلى ترابطه الوطيد والدائم بالفرد ،أو قيم الأنظمة الإجتماعية[2]،وهو ما يمكن استقراءه من "مفهوم الأمن الإنساني" كمقاربة شاملة للأمن يعتمد التركيز على الفرد[3]،يسعى أساسا إلى بناء والتأسيس لصياغة عالمية لأمن كوسموبوليتاني،كأداة نظرية وعملية من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين[4] ،اعتمادا بذلك على مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة ،حمايةً وتمكيناً للأفراد من الكرامة الإنسانية ،ومختلف شروط جودة الحياة، كمطالب أساسية ضرورية وجوهري لضمان كل من مستويي الأمن الوطني والدولي –العالمي-على حد سواء[5].

وبالتالي وبصفة ضمنية، فيمكن استقراء اعتماد وتركيز كل من الأمن الوطني والأمن الدولي على وجوب توفير أمن الفرد وحتى الأمن المجتمعي، حيث أن الضّعف أو الفشل على مستوى بعد معين من أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني،هو ما يعد بمثابة تهديد لشبكة الترابط الدولي والبناء الأمني على حد سواء[6].

في حين أن ضمان سلامة وتحرير الأفراد والجماعات وتحقيق التمكين والانتفاع الفعليين بمختلف الحقوق الأساسية،وممارسة خياراتهم بكل حرية، يعد بمثابة الشرط الأولي الأساسي المسبق للوصول لأمن عالمي ودولي شامل متكامل[7]، والذي شأنه إفراز آثار وميكانيزمات ذات صبغة إيجابية على

---

(1) BUZAN states that: "*security is a relational phenomenon. Because security is relational, one cannot understand the national security of any given state without understanding the international pattern of security interdependence in which it is embedded.*", V0: Marianne STONE ,"**Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**"., Security Discussion Papers Series 1, Sciences Po – Paris, France,p06 le site suivant*;*
geest.mshparis.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf , dernière consultation le *01/02/2013.*
(2)Philip Jan. SCHÄFER **"Human and Water Security in Israel and Jordan",** op.cit ,p 05
(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,"**Human Security Concepts and implication**s" ,op.cit., p18
(4)Ian GIBSON, "Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security ",*Journal Of Peace, Conflict And Development*, Issue 17, August 2011,p 87
(5) Sadko OGATA, "**State Security and Human Security",** Human Security Now, op. cit., p. 5.
(6)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, *ibid.*
(7)الأمن الإنساني يعد بمثابة الركيزة الأساسية للأمن وبصورة ضمنية فالأمن الدولي يعتمد أساسا على أمن الأفراد، حيث أن قوة أو ضعف النظام الدولي مرتبط بمدى توافر وتحقق أمن الأفراد والجماعات ،فالضعف على مستوى الأمن الإنساني هو ما من شأنه تهديد شبكة الترابط الدولي،في حين أن سلامة الأفراد يعد بمثابة جوهر وشرط مسبق وأولي للأمن العالمي،ووفقا لهذا المنظور فثمة انتقال بمركز الفرد من "المواطن البسيط في إطار دولته ليصبح بذلك فاعلا أساسيا على المستوى الدولي ،تأكيدا بذلك على أن بقاء ورفاه وكرامة الفرد يصبح الهدف النهائي، إذ أن ضمان الأمن الوطني لم يعد يكمن في مجرد ضمان القوة العسكرية،ولكن في وجوب شبكة من الظروف الملائمة: الاجتماعية،السياسية ،الاقتصادية، إلى جانب تعزيز التنمية البشرية ، وحماية حقوق الإنسان..*Ibidem*






مستوى كل من الأمن الجماعي، المجتمعي، والأمن الإنساني للأفراد والجماعات من خلال تواصله وتعميقه بالأمن الشامل: كتقوية وتشديد روابط عضوية الأفراد والجماعات بالمجتمع السياسي للدولة [1].

إذ أن الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن[2]، يعد بمثابة محاولة لإعادة تصور لمفهوم الأمن بطريقة جوهرية،من خلال كونه مفهوم يعتمد أساسا محورية الفرد، وضمان أمن وسلامة الكائن البشري وكرامته المتأصلة،كقطيعة راديكالية عن مفاهيم الأمنية التقليدية، ليمتد بذلك إلى أبعد من نطاق التهديدات العسكرية التقليدية ليشمل إبستيمولوجية جديدة من التهديدات غير العسكرية،المتجذرة في الخيارات الاجتماعية،الاقتصادية، السوسيولوجية والسياسية:كالفقر..[3] مع تفاعلها في سياق نسيج وحلقة ميكانزمات تفاعلية شبكية،التي تشهدها طبيعة البيئة الأمنية الدولية المعقدة بكل من مستوى الأمن الوطني للدولة ومستوى الأمن الدولي العالمي في إطار علاقة سببية ذات التأثير والتأثر المتبادل[4] .

ذلك أن إشكالية الفقر لا تعد مركز ومحور اهتمام الدراسات الأمنية المعقدة حصرا فحسب،بل ومن خلال كون أن "الأمن" ذاته أصبح يطغى عليه الطابع الإنساني،لتركيزه على العلاقات الإنسانية والبعد البشري المتميز بالطابع المعقّد والمركّب[5] ،إلى جانب سعي مفهوم الأمن"إلى تحقيق بعد الرفاه البشري، الكينونة والصيرورة الإنسانية،وجودة حياة الأفراد،ومن ثمة فبات الاهتمام بالفقر المرادف لغياب الانتفاع الفعلي بالحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة،يحتلّ الصّدراة على مستوى كل من النظام الإقليمي، الشّامل والنظام السياسي،لا سيما من خلال النظر إلى كونه يعد بمثابة المصدر المباشر لحالات ضعف وغياب الإنساني عبر مختلف أبعاد، قطاعاته ومستوياته[6] .

ومن ثمة فغياب الانتفاع الفعلي بمختلف حقوق الإنسان الأساسية نتيجة أو بسبب الفقر،باعتباره تهديدا حقيقيا لأمن وسلامة الأفراد،هو ما من شأنه لا محال لا التّهديد حصرا بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات فحسب[7]، بل التهديد والإضعاف بكل من الأمن بمستوى الدولة الوطنية ،اضمحلال وعجز مختلف قدراتها المؤسساتية،وبل حتى التأثير على مستوى الأمن الدولي، من خلال بروز نسيج وسلسلة

---

[1]Barry BUZAN and Lene HANSEN *(eds.)* ,"**The evolution of international security studies**", op.cit., p206s.

[2]برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني** ،المرجع السابق.

[3] Commission on Human Security, "Human Security Now," op.cit.,p96

[4] Francisco ROJAS-ARAVENA, "**Human security: an academic perspective from latin America**", General Discussion with a Case Study from the Balkans, in UNESCO *(eds.)*, "**What agenda for human security in the twenty-first century?**",op.cit.,p71

[5]برقوق سالم،" ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، المرجع السابق ص107،103،102

[6]Caroline THOMAS, Paul WILLIAMS, "**poverty**", in Paul WILLIAMS *(ed.)*, "**Security studies**", op.cit., p300s.

[7]Mahmud HASAN, Muhammad MAHBUB QUAISAR, Muhammad.ABDUS SABUR Tamanna SHARMINAL," Human Security or National Security: the Problems and Prospects of the Norm of Human Security", *Journal Of Politics And Law*, Vol. 1, N°. 4 December 2008,p67

من الحركيات والديناميكيات السلبية والمترابطة، وضعف مستوى التفاعل الايجابي في إطار النسق العالمي[1]،والتي قد تؤدي بدورها وبالتبعية، إلى إفراز حلقة مفرغة من حالات الضعف المتبادل ودوامة الإنهيار بقطاعات الأمن الإنساني.

إذ أن "الفقر" على مستوى الفرد، من شأنه إفراز جملة من ميكانيزمات التفاعل السلبي،والتي قد تساهم في التأثير سلبًا بمستوى أمن الدولة،كتآكل القدرات المؤسساتية للدولة عبر مختلف القطاعات، لا سيما الإستراتيجية منها،أو تأجيج الصراعات والعنف[*]،والتي تؤدي بدورها إلى الإضعاف بالرّأس المال البشري، وهشاشته[2].

إلى جانب مساهمة "الفقر المدقع" في عرقلة تطوير وتعزيز مؤسسات دولة قانون ديمقراطية، فعالة، وبالتالي ما يؤدي لخلق بيئات مواتية للحكم الفاسد،ذلك إلى جانب الافتقاد إلى الشرعية،أو عدم صلاحيتها على نحو كاف،لا سيما في مجال تقديم وإشباع مختلف الحاجات والخدمات الأساسية ...إلخ، كما أنّه من جهة أخرى، فقد تساهم مختلف هذه العوامل والميكانزمات بشكل حتمي، تسلسلي وواسع في تفاقم نسب الفقر وديمومة إشكالية غياب الانتفاع الفعلي الحقوقي للأفراد [3] .

(الفرع الأول) ←ــــــــــــ تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثير على مستوى الأمن الوطني.

إلى جانب ذلك، فعلى الرّغم من أن تنامي ظاهرة الفقر لا يعدّ بمثـــابة شرط كافـــي لخلق وإفراز مختلف أشكال النزاعات والعنف[4]، إلا أنه فقد تكون مختلف هاته الصراعات العنيـــفة ذاتها، تستـــمد مصدرها من مختلف حالات اللاّأمن، كما أنه نستشف ثمة ترابط وطيد ومباشر بين مختلف حالات غياب وضعف مستويات الأمن بكل من حالات الإقصاء، التهميش، الحرمان وانعدام فرص الحصول على المـــوارد والوصول إلى السلطة[5] .

---

[1]ABDUS SABUR states A. K. M. ABDUS SABUR, "**Theoretical Perspective on Human Security: A South Asian View**" ,in Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds.)*, "**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts"**,op.cit., p1006.

[*]ANNAN asserts that: *"While poverty and denial of human rights may not be said to "cause" civil war, terrorism or organized crime, they all greatly increase the risk of instability and violence. Similarly, war and atrocities are far from the only reasons that countries are trapped in poverty, but they undoubtedly set back development."*,V0*:* Kofi ANNAN "**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights" for All,** op, cit, p 06,§16..

[2]Susan E. RICE, " **Poverty Breeds Insecurity** ",in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, "**Too Poor For Peace? Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century**", op.cit.,p34s

[3]*Ibidem.*

[4]: J. Brian ATWOOD" The Link Between Poverty and Violent Conflict*", art.cit*, p160.

[5]Peter HOUGH, "**Understanding global security**",op.cit ,p.95




فــ"حالة الفقر" كمفهوم هجيني،معقد ومركب ،متعدد المعاني والأبعاد[1]، والمرادف أساسا لغياب الممارسة والانتفاع الفعليين بمختلف حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[2] ،من شأنه تفعيل عدة أشكال للعنف والصراعات المسلحة[3] ،ذلك إلى جانب وجود لثمة علاقة ثنائية الاتجاه بين كل مختلف هــذه الصراعات والفقر،تهديــدا بذلك بكل من الأمن الوطني لمســتوى الدولة،و أمن الأفراد على حد سواء[4].

والأكثر من ذلك، وبالنظر لاتساع نطاق الأمن كنتيجة وانعكاس منطقي لحركة اتســاع وتفاعل البيئات الدولية، المحلية والإقليمية، ولا سيما مع اقتران معضلة الفقر بكوكبة من المتغيرات السلبية السببية المستقلة: السياسية والاجتماعية، الاقتصادية، البيئية...[5]

ومن ثمة،هو ما من شأنه وبالضرورة الّتفعيل والتّصعيد بالصراعات المسلحة من مستوى البيئة الداخلية والحدود الإقليمية للدولة، لترقى بذلك للمستوى الدولي وغيرها من أقاليم الدول،كتهديدات للسلم والأمن الدوليين،لا سيما بالنظر إلى الطبــيعة الجــديدة والخاصة للتهديدات التي شهدتها الساحة الأمنية الدولية بعد نهاية فترة الحرب الباردة[6] في إطار مجتمع المخاطر[7]،ومجتمع المعلومات العالمي، الشبكي[8] كتهديدات مترابطة والمفرزة لبعضها بعضا في إطار علاقة الضعف المتبادل[9] والعابرة لحدود وأقاليم دول انتشارها كالأوبئة،التغيرات المناخية،الإجرام المنــظم والفقر ذات التأثير المباشر على الحياة اليومية للأفراد[10] .

---

[1]Alessio FUSCO,"**La Pauvreté un concept multidimensionnel**", op.cit.,p19s

[2]Fernanda DOZ COSTA, "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks" , *art.cit.*, p.95

[3]Caroline THOMAS , Paul DWILLIAMS ,*ibid* ,p 304s.

[4] *Ibidem.*

[5]Nicholas D. ANDERSON""Re-redefining" International Security", *The Josef Korbel Journal Of Advanced International Studies* , Vol. 4, Summer 2012,p40s.

[6]The world Watch institute's state of the world report 2005 talks about "problems without passports" please look : George FRERKS and Berma Klein GOLDEWIJK ,"**Human Security: Mapping The Challenges**", in George FRERKS,and Berma Klein GOLDEWIJK *(eds.)* ,"**Human Security And International Security**" ,op.cit.,p24

[7]Pinar BILGIN, "Individual and Societal Dimensions of Security", *art.cit*,p217

[8]Manuel CASTELLS", **The Network Society: From Knowledge to Policy"**, in Manuel CASTELLS and Gustavo CARDOSO *(eds.)*, "**The Network Society: From Knowledge to Policy**" ,op.cit,p05s..

[9]Jorge NEF,"**Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment** ", op.cit., p26.

[10]George FRERKS and Berma Klein GOLDEWIJK, *ibid.*




(الفرع الثاني) ← تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثير على مستوى الأمن الدولي.




الفرع الأول

تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثير على مستوى الأمن الوطني.

تعتمد الدولة أساسا على حد تعبير *Barry Buzan* على ثلاث عناصر وأركان جوهرية والمتمثلة في كل من:

- فكرة الدولة (القومية) كقاعدة مادية للدولة (عدد السكان، الموارد والتكنولوجيا)؛
- الهيكل المؤسساتي للدولة (التنظيم السياسي والهياكل المؤسساتية القاعدية للدولة)؛[1]
- والأمن الوطني للدولة المرادف حسب (*Giacomo Luciai*) ،"بقـدرة الدولة على مواجهة الاعتداءات الخارجية القائم أساسا على (04) أربع أبعاد أساسية: الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن البيئي والأمن المجتمعي[2] .

إذ أنه فبعد سيادة الاهتمام بالوضع المركزي للدولة في إطار أدبيات الدراسات الأمنية،وهيمنت فكرة أن "الأمن الوطني" يعد بعد جوهري ومطلب أساسي لا غنى عنه لضمان تحقيق الأمن الإنساني[3]، وتميّز المنظور التقليدي بالخضوع لفكرة التهديد المزدوج لكل من الأمن الوطني ومؤسسات الدولة المتجسد أساسا في القوة والعسكرة (قدرات) والأفكار (الأيديولوجية)[4].

ذلك إلى جانب بروز تهديدات لاتماثلية،من طبيعة عسكرية،اقتصادية وبيئية[5]تعرّف اللاّأمن الوطني "كمعضلة أمنية"[6]هو مايستوجب اعتماد سياسات فعالة استجابية للتعامل معها،لا سيما من خلال وجوب التطرق لدراسة مختلف للثّغرات الأمنية ومواطن ضعف الدولة،مع تطوير الأسلحة (...) والتركيز على مصادر وأسباب التهديدات،للحدّ من شدتها وخطورتها،أو القضاء عليها عن طريق العمل السياسي[7].

إلا أنه:

- وتزامنا مع التحولات التي عرفتها البيئة الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وتوسيع الأجندة الأمنية من خلال ظهور ابستيمولوجية جديدة من المخاطر والتهديدات[8].
- وإفرازات العولمة القيمية، والتغير في أولويات الفواعل الدولية وإعادتها لبناء وتكييف مصالحها اللاّتناظرية والمتباينة[1] .

---

(1) Ronnie D. LIPSCHUTZ (*ed.*), "On Security", New York, Columbia University Press,1998, p3 ,4

(2) Thierry BALZACQ, " Qu'est-ce que la sécurité nationale ? ", *art.cit.*, p41،38

(3) Bill MCSWEENEY , "**Security, Identity and Interests**" ,op.cit., p4

(4)Barry BUZAN,"**People, States & Fear. The National Security Problem in International Relations**", Brighton: Harvester Books,1983,p 57.

(5)*Ibid*,p p75–83.

(6)*Ibid*, p 88.

(7)*Ibid*, p218 .

(8)Shahrbanou TADJBAKHSH, Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**",op.cit, p49.

- إلى جانب ظهور توسيع لمفهوم "الأمن" على المستوى الوطني للدولة،ليشمل بذلك مصفوفة التهديدات غير التقليدية: البيئية،الندرة، القضايا الديموغرافية الاقتصادية،السياسية وحتى المجتمعية(...) من حيث كونها تهديدات قد تكون مصدرا أساسيا ومباشرا للصراعات العنيفة،والحروب الأهلية، تهديدا بذلك بالأمن الوطني لمستوى الدولة وبمختلف قدراتها المؤسساتية[2] .
- لا سيما بالنظر لكون أن النظرة التوسعية للأمن كنظرة شاملة لجملة من المخاطر الأخرى المتعددة المجالات والقطاعات،المهددة بمصالح الأمن الوطني لمستوى الدولة،إلى جانب إدراج جملة الفواعل غير الدولاتية[3].

لتصبح بذلك استراتيجية ضمان الأمن الوطني لم تعد تنحصر في مجرد الضمان الحصري للقوة العسكرية،بل قيامها واعتمادها أساسا على وجوب توفير جملة من الظروف الملائمة الاجتماعية، السياسية، الاقتصـادية، تعزيز التنمية البشريـــة وحقوق الإنسان وسياسات شاملة[4]،والكفيلة بضمان الرفاه البشري للأفراد والجماعات وتحقيق أمن وسلامة هؤلاء من مختلف التهديدات الحرجة والمزمنة .

فمفهوم الأمن الإنساني كقطيعة عن مفاهيم الأمن التقليدية،يعتمد أساسا التركيز البشري،ومجموع القيم الجوهرية،هادفا بذلك لضمان جودة حياة الأفراد والرفاه البشري،وتحقيق الأمن والكرامة الإنسانية،مع تأكيد المفهوم قطعا أنه فلا وجود لدولة آمنة في حالة كون أفرادها غير آمنين[5]،وفي هذا الصدد تجدر الإشارة لتعريف اللاّأمن وتهديدات الأمن حسب "*Richard Ullman*":[6]"إذ يكون الأمن عرضة للتهديد نتيجة حدث معين الذي يؤدي لخلق أخطار لفترة زمنية قصيرة والتي من شأنها المساهمة في حدوث انخفاض في مستوى الجودة المعيشة لأفراد دولة ما[*].

ومن ثمة، فبالنظر للترابط،التكامل والتداخل الوطيد بين كل من الأمن الإنساني والأمن الوطنـي[7]، هو ما يجعل من تعرض سيادة الدولة لتهديد معين،على المستوى الخارجي أو ضعف آليات التفاعل الايجابي على مستوى النسق السياسي الداخلي،يؤدي لا محال كمصدر مباشر بعجز وفشل قدراتها لا سيما في

---

[1]Bill MCSWEENEY, "**Security, Identity and Interests**" ,op.cit., p35 ,et V⁰:David A. BALDWIN ,"Concept of security", *art.cit.*,p23
[2]*Ibidem.*
[3] Ole WAEVER , "**Securitization and Desecuritization**" ,in BUZAN Barry and HANSEN Lene *(eds)*, "**The evolution of international security studies**" , op.cit , p.68
[4]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY , *ibid*,p167 .
[5]Gerd OBERLEITNER, "Human Security – a Challenge to International Law?",*art.cit.*,p190.
[6]Hans Günter Brauch, "**Concepts of Security Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks**", in Hans Günter BRAUCH et al *(eds.)*,"**Global Environmental Change, Disasters and Security**",op.cit.,p63
[*]*ULLMAN* defined a national security threat as "*an action or sequence of events that: 1) threatens drastically and over a relatively brief span of time to degrade the quality of life for the inhabitants of a state; or 2) threatens significantly to narrow the range of policy choices available to the government of a state or to private non-governmental entities (persons, groups, corporations) within the state*". V ⁰: Richard ULLMAN, "Redefining security." ,*art.cit.*p133
[7] Sadko OGATA, "**State Security and Human Security**", Human Security Now, op. cit, p05.






ضمان أمن مواطنيها[1]،إلى جانب كونها مصدرا لسلسلة من الحركيات السلبية والمنتجة بدورها لجملة من التهديدات المترابطة والمتشابكة[*]–كضعف في مستوى التنمية-اللاّأمن الإقتصادي ،المخدرات (تهديد لأمن شخصي).. كلها ميكانزمات من شأنها إفراز مستويات مرتفعة من اللاّإستقرار واللاّأمن على المستوى الدولي يتمظهر في مختلف أشكال العنف والصراعات وبالتالي خلق معضلة أمنية *The Security Dilemma* [2].

فعلى حد تعبير وزير الخارجية السابق للولايات المتحدة "*Colin Powell*" فلا يمكن تحقيق انتصار الحرب ضد الإرهاب،ما لم يتم استئصال الجذور الاجتماعية والسياسية للفقر،ذلك أن إستراتيجية الأمن الوطني لعام 2006 للولايات المتحدة الأمريكية قائمة أساسا على سياسة مكافحة الفقر كبعد أساسي وجوهري لضمان تحقيق الأمن والاستقرار القوميين،كون أن التنمية تساهم في تعزيز الدبلوماسية والدفاع، إلى جانب دورها في الحد من تهديدات الأمن الوطني على المدى الطويل من خلال المساهمة والسعي في بناء مجتمعات أكثر استقرارا يسودها الازدهار والسلم[3].

وبالتالي ،فالفقر كحركية ديناميكية متعددة الأبعاد، في إطار علاقة ثنائية الاتجاه مفرزة أو ناتجة عن غياب للإنتفاع والممارسة الفعليين لمجموع حقوق الإنسان الأساسية،يوفر أرضا خصبة لنشوب وانتشار سلسلة من الاضطرابات، وسيادة مختلف حالات الضعف،سواء على مستوى الأداء الاقتصادي، الرعاية الاجتماعية، الشرعية السياسية :كالتفكك، والإرهاب،ومن ثمة المساهمة بصفة مباشرة في تحديد وتقييد قدرات الدولة[4] .

إلى جانب ذلك دور"معضلة الفقر" في تفعيل وتأجيج مختلف أشكال النزاعات والصراعات العنيفة[5] ، كما يشكل عائقا في الدفع بعجلة التنمية للدولة،وبالتالي مساهمته في عرقلة ضمان أمنها واستقرارها الداخلي[6]،من خلال كونه كمصدر مباشر لظهور سلسلة من الحركيات والميكانزمات

---

[1] Edward NEWMAN, “Failed states and international order: constructing a post-Westphalian World”, *art.cit.*,p426.
[2] Ken BOOTH and Peter VALE, “**Critical Security Studies and Regional Insecurity: The Case of Southern Africa**” , in: Keith KRAUSE and Michael C.WILLIAMS *(eds)*, “**Critical Security Studies Concepts and Cases**” op.cit., p348
[3] Lael BRAINARD, Derek CHOLLET, and Vinca LAFLEUR,” **The Tangled Web: The Poverty-Insecurity Nexus**”,in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, “**Too Poor For Peace? Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century**”, op.cit.,p02s.
[4] Susan E. RICE, “ **Poverty Breeds Insecurity** “,in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, “**Too Poor For Peace? Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century**”, op.cit.,p34s.
[5] *Ibidem.*
[6] Acharya AMITAV , “**The Periphery as the Core: The Third World and Security Studies**” ,in: Keith KRAUSE and Michael C.WILLIAMS*(eds),ibid.* , p302




السببيّة السلبية[1]والتي من شأنها خلق ضعف على مستوى الأمن الإقتصادي للدولة كوظيفة أساسية للأمن الوطني[2].

وكنتيجة لذلك ما يشكل انعكاسا سلبيا على مستوى الكائن المرجعي –الفرد- من خلال عدم إمكانية وقدرة الدولة للإستجابة لحاجات أفرادها[*]وعدم توفيرها للحماية المباشرة واللازمة لتمكين الأفراد والجماعات من تحقيق انتفاع فعلي من مجموع الحقوق الأساسية الوصول لإشباع جملة الحاجات الإنسانية الضرورية لضمان البقاء والاستمرارية ،وبالتالي التغييب بالكرامة الإنسانية المتأصلة، ولمعايير جودة الحياة،من سيادة حالة من اللاّأمن الإنساني -غياب أمن الإنسان من الخوف والحاجة- في إطار دوامة الضعف المتبادل[3] ،إلى جانب ذلك غياب الاستقرار والتوازن على المستوى النظامي فيما يتعلق بأمننة الأنظمة الإجتماعية اللاّزمة لتوفير هذه الحماية[4] .

---

(1) مؤشر الدول الفاشلة *The Failed States Index*، المعرض من قبل الصندوق من أجل السلام، باعتباره محاولة كبرى لدراسة والتمعن في أسباب وطبيعة وتأثير الدول الفاشلة، ومن ثمة فيحدد الصندوق مجموعة من المؤشرات ومن بينها المؤشرات الاجتماعية : "تصاعد الضغوط الديموغرافية، وحركة اللاجئين ،المهاجرين أو المشردين داخليا، وحالات الطوارئ الإنسانية... "،والمؤشرات الاقتصادية :"غياب تنمية اقتصادية قائمة،لتطبيق التعسفي واللاّقانوني للقواعد القانونية ،انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، غياب المساءلة للأجهزة الأمنية" . أنضر في هذا الموضوع:

Edward NEWMAN, "Failed states and international order: constructing a post-Westphalian World", *art.cit.*, p426s.

(2) Ronnie D. LIPSCHUTZ (*ed.*), ‹‹On Security‹‹, op.cit, p3 ,4

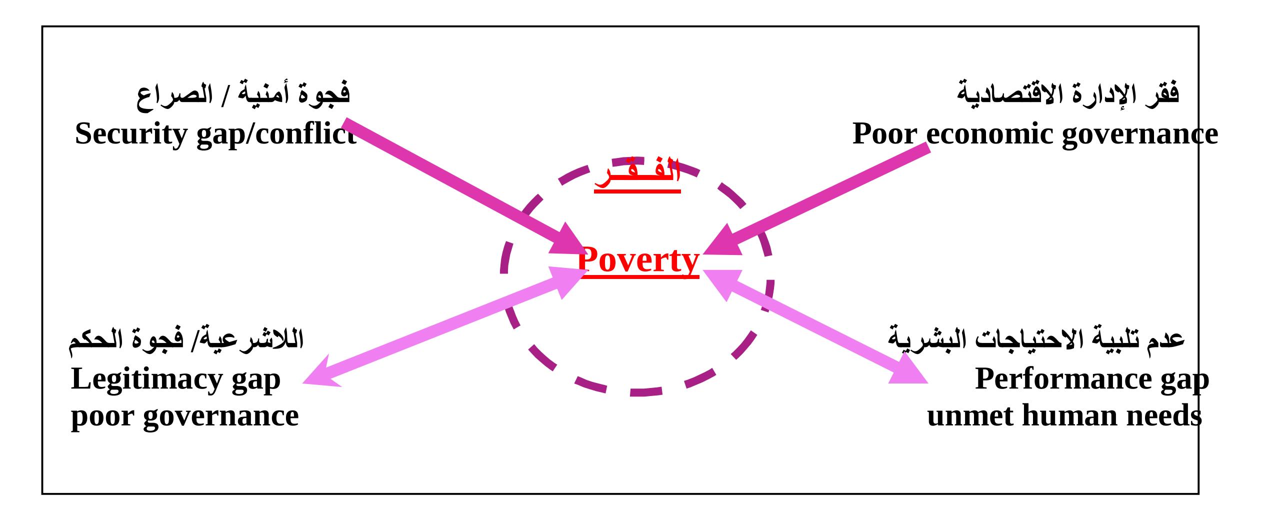
(*) أضعف الدول في العالم عادة ما تكون الدول الفقيرة التي تفتقر إلى القدرة على الالتزام بالواجبات ومختلف المهام الحكومية الأساسية والتي تقع على عاتقها من بينها: واجب والتزامها سعيها لتأمين أفرادها من مختلف الصراعات العنيفة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الضرورية :كالغذاء ،الصحة والتعليم)، الإفتقاد حكم شرعي ودولة قانون قوية على،تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ،العادل والمنصف،إذ أنه في إطار مشروع تعاوني والمسمى ب: " مصفوفة تهديدات الدول الضعيفة." "*Weak States Threat Matrix* لعام 2006، بدأت *Susan E. Rice* و*Stewart Patrick*" بتحديد أضعف الدول في العالم على أساس معايير واضحة وشفافة، وتبن في إطار ذلك أنه وعلى الرغم من أن أسباب ضعف الدولة تختلف اختلافا كبيرا من دولة إلى أخرى ،إلا أنه ومن المتفق عليه أنه يظل الفقر يعد بمثابة السبب الرئيسي والمباشر لضعف الدول وبالتالي التهديد بالأمن الوطني من خلال: تآكل القدرات المؤسساتية للدولة تأجيج الصراع، ضعف الرأسمال البشري ،إلى جانب إعاقة تطوير دولة قانون فعالة ،ومن ثمة خلق بيئات مواتية خاصة للحكم الفاسد،وبالتالي تراجع الشرعية السياسية، وعدم الكفاءة في إدارة الشؤون الاقتصادية وفي توفير ما يكفي من الخدمات الأساسية للأفراد، وغياب الأمن كما يتضح من الصراع وعدم الاستقرار...إلخ كلها عوامل وفجوات في القدرات وثغرات أمنية،تساهم بدورها في تفاقم والزيادة المطردة في نسب الفقر،لا سيما بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للتهديدات المترابطة والمتداخلة والعابرة لأقاليم الدول كنتاج للتحولات الجذرية المستجدة التي عرفتها البيئة الأمنية الدولية المعقدة خلال نهاية فترة الحرب الباردة .أنضر الشكل رقم 16 أسفله وفي إطار هذا السياق يمكن الرجوع إلى:

Susan E. RICE, *ibid*, p34s .

(3)*Ibid*., p04

(4) Exemple :d'aprés Patrice MEYER-BISCH : "*La sécurité alimentaire implique l'effectivité du droit à une alimentation adéquate ainsi que, notamment, une sécurisation des systèmes d'approvisionnement comprenant en particulier: la qualité sanitaire, la sécurité du droit de propriété, l'équilibre des marchés et des écosystèmes concernés"*, V 0: Patrice MEYER-BISCH, **" Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels. ",** in MEYER-BISCH Patrice et GANDOLFI Stéphania *(dirs)*, " **Droits culturels et traitement des violences**",op.cit p56.

شكل رقم (16): التأثير السلبي للفقر على مستوى قدرات الدولة.



المصدر:

Susan E. RICE, **“ Poverty Breeds Insecurity** “,in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, “**Too Poor For Peace?Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century”,** op.cit.,p.35




الفرع الثاني

تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثير على مستوى الأمن العالمي والدولي.

يعتبر اعتماد منطق التركيز الإنساني،والسعي لتأمين سلامة الفرد بصفة جوهرية عوض التركيز على أمن وسلامة الدولة، أكثر من مجرّد إلتزام أو ضرورة أخلاقية، بل يعدّ بمثابة الوسيلة والإستراتيجية الأكثر فعّالة لضمان تحقيق أمن كل من الدولة الإقليمية وأمن النظام الدولي على حد سواء[1]،وذلك بالنظر للأهمية الجوهرية لاحـــترام حقوق الإنسان الأساسية ودورها في صيانة السلم والأمن الدوليين،لا سيما من خلال كون أن مجموع المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان تعد ذاتها بمثابة المحدد الأساسي، والإطار المعياري لمفهوم الأمن الإنساني[2] .

إذ أنّ ضمان تحقيق الأمن العالمي أو الأمن الشامل،على غرار الأمن الوطني لأية دولة،يعتمد أساسا بصفة جوهرية على وجوب توافر جملة من العناصر والشروط الجوهرية المرتبطة بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات: العدالة والمساواة،التمكين،الخصوصية الثقافية،اعتماد الحوكمة والأمن العبر الثقافي، وثقافة الحكم الرشيد على جميع المستويات التي تضمن الأمن،مع التأكيد على بعد الكرامة الإنسانية التي تعد بمثابة الجوهر الحيوي للأمن الإنساني[3] .

إذ أن الأمن العالمي ذاته مرادف للأمن الإنساني[4]، على حد تعبير *Pettman Ralph*

"….Global security should be seen as synonymous with human security….."

فإضافة إلى التأكيد في إطار تقرير لجنة الأمن الإنساني على شمولية الأمن العالمي واحتوائه للبعد "الإنساني"، من خلال سعيه أساسا-كهدف جوهري له- إلى ضمان حماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية من التهديدات الحرجة والواسعة الانتشار بطرق متسقة على المدى الطويل[5].

إلى جانب ذلك فإنه وباستقراء للخارطة المضامنية للأمن العالمي،نستشف شمولية الأمن العالمي- وتبنيه لعدد من القضايا والمجالات المتضمّنَة في صلب ونواة أجندة الأمن الإنساني، كمفهومي "الحماية" و"التمكين"،ومن ثمة تركيزه على جملة الأبعاد التالية: الرعاية الصحية الأساسية،التعليم، حماية الملكية الفكرية،الخصوصية الثقافية، بيئة صحية...إلخ باعتبارها بمثابة احتياجات عالمية ضرورية لضمان

---

[1] Lloyd AXWORTHY, "Human Security and Global Governance: Putting People First" , *art.cit.*, p19.

[2] Bertrand RAMCHARAN, "Human rights and human security", in Disarmament Forum, Strengthening Disarmament and Security, *art.cit.*, p. 40.

[3] « *…..il faut constituer un solide fondement éthique, basé sur des valeurs partagées, visant l'engagement de protéger la dignité humaine qui est au coeur même de la sécurité humaine……* » , V [0]:Pierre SANÉ, Moufida GOUCHA et al,**"Human Security: Approaches and Challenges"**, op.cit ,p10.

[4] Ralph PETTMAN, "Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies", *art.cit*,p137s

[5]*Ibidem.*






بعدي"أمن الإنسان من الحاجة"، و"أمن الإنسان من الخوف": *"Freedom from want" and "Freedom from fear"* كأسس جوهرية مسبقة لضمان بلوغ مستوى الأمن والسلم العالميين [1].

إلى جانب ذلك، فإستراتيجية تحقيق الأمن الإنساني على المستوى العالمي والدولي قائمة أساسا على فرضية مفادها[2]:

"عدم إمكانية تحقيق أمن الأفراد على مستوى الدولة بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد على المستوى البيئة العالمية،وذلك كنتيجة وانعكاس للطبيعة المعقدة والمركبة للقضايا الأمنية والإنسانية المتداخلة،ومن ثمة هو ما يستوجب ضرورة الاعتراف بكون أن سلامة وأمن الأفراد يعد بمثابة جزءا غير قابل للتجزئة عن مبدأ تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين[3]".

إذ وباستقراء مقتضيات نصّ المادة 28 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من خلال نصّها صراحة على حق الفرد في التمتع بنظام اجتماعي ودولي من شأنه كفالة احترام، والتمكين من مختلف الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي(...) ،فيتضح لنا جليا أن الأمن الفردي يقتضي أن يكون أساسا للأمن الوطني، والأمن الوطني يركز ويعتمد بدوره على الأمن الفردي، والذي يتعيّن بدوره أن يكون أساس للأمن الدولي،ومن ثمة وكعلاقة منطقية فلا وجود لا لأمن وطني، ولا لأمن دولي في ظل غياب احترام للبيئة الأمنية الفردية،لا سيما ما تعلّق منها بوجوب ضمان الكرامة الإنسانية،تحقيق الاحترام والتمكين من انتفاع وإشباع فعليين متكاملين لمجموع الحقوق الأساسية وجملة الحاجات الإنسانية[4].

والأكثر من ذلك، أن مختلف التهديدات عبر الوطنية،العابرة لحدود أقاليـــم دول محل انتشـــارها[5] ،تمت بالصلة ومرتبطة أساسا بأزمات التخلف وسوء التنمية والفقر،لا سيما وأنها تهديدات ليس من شأنها المساس بأمن وسلامة الأفراد في إطار الدولة الواحدة فحسب، بل حتى التهديد بالأمن الإنساني، وبسلامة أمن الأفراد والجماعات في أقاليم غيرها من الدول الأخرى،و بل تقويض السلام والاستقرار الدوليين على مستوى الأمن الدولي[6].

إلا أنه، وبالنّظر إلى معضلة وإشكالية "الفقر" باعتباره يمثل صيرورة تراكمية،لوضع إنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد، القدرات، الخيارات،الأمن والقـــوة اللازمة للتمتع بمستوى

---

(1) *Ibidem.*
(2) Lloyd AXWORTHY, *ibid*, p20
(3) *Ibidem.*
(4) Bertrand RAMCHARAN, *ibid*, p. 40.
(5) George FRERKS and Berma Klein GOLDEWIJK ,"**Human Security: Mapping The Challenges**", in George FRERKS, and Berma Klein GOLDEWIJK *(eds.)* ,"**Human Security And International Security**" ,op.cit.,p24.
(6) Pauline KERR,"**The Evolving Dialectic Between State-centric and Human-centric Security**", op.cit.,p22

معيشي :لائـــــق كالغذاء، الصحة، السكن...[1]،ومرادف لغياب الانتفاع بالحقوق الأساسية،هو ما يؤدي بالضرورة إلى خلق سلسلة من الظواهر المرضية والأزمويّة على مختلف مستويات تحليل الأمن، كالصراعات والنزاعات المرتبطة بغياب المساواة في الوصول إلى الموارد،إضعافًا بقدرات مستوى الأمن الوطني للدولة،لا سيما وأنّ السّبب الرئيسي لانعدام الأمن على المستوى الدولي في العالم المعاصر مرتبط بشكل أو بــآخر بمعضلة وإشكالية الفقر وغياب المساواة ،وسوء الإدارة المحلية[2].

كذلك تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثير على مستوى الأمن العالمي والدولي، نستشفه على مستوى الأمن البيئي،بالنظر إلى أن العلاقة بين كل من الفقر،ضعف الدولة،والتدهور البيئي علاقة تأثير وتأثر تبادلية،مزدوجة، تتميز بشدة التعقيد[3]،لا سيما بالنظر للترابط والتداخل المعقد بين كل من الأنظمة الاجتماعية، للنظام الطبيعي، والأنظمة الاقتصادية المرتبطة فرص كسب الرزق والتي كثيرا ما ترتبط بدرها أساسا بالتمكين السياسي[4]،إذ أنه فعلى حد تعبير كل من *Buzan* و*Moss* فيجب ويقتضي النظر إلى مجموع ومختلف الأزمات البيئية باعتبارها كجزء أساسي مرتبط بصفة وطيدة بالمجال الاقتصادي لمستوى الأمن الوطني للدولة[5].الشكل أسفله

كما أنه ،وحسب ما تم إقراره في إطار مقاربة أمنيـة تعرف بـــ *Toronto Group*،[6] فتنـامي ظـاهرة النـدرة -حسـب مـا حـذا حـذوه[*] *Homer-Dixon* –لا سـيما مـن خـلال اقترانهـا بسلسـة مـن العوامـل والمتغيرات الإجتماعيـة والإقتصـادية،والتي مـن بينهـا الفقر،تدني مستوى الـدخل الفردي ،وارتفـاع نسبة الكثافة السكانية (...) ،لا سيما إذا تزامن مع اعتمـاد تكنولوجيـات ووسـائل متطـورة،هـو مـا يـؤدي لا محـال إلى المساس بالموارد البيئيّة[7]،وهـو مـا يعد بـدوره سببا ومصـدرا لأهـــم الصـراعات والنزاعـات العنيفة سـواء على المستوى الفردي أو على مستويي الأمن الوطنــي والعالمي:[8] كالتأثير سلبا على قدرات الدولة

---

[1]Florence TOURETTE, "**L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France**", Colloque Joseph WRESINSKI, op.cit, p349,353.

[2] Edward NEWMAN, "Failed states and international order: constructing a post-Westphalian World" ,*art. cit* ,pp.421 ,443

[3]Susan E. RICE, " **Poverty Breeds Insecurity** ",op.cit., p43s.

[4]Sanjeev KHAGRAN, William.CLARK and Dana FIRAS RAAD, **"** From the environment and human security to sustainable security and development**"**, *Journal of human development*, Vol. 04,N° 02, (July) 2003, p.295.

[5]Ole WAEVER,"**Securitization and Desecuritization**" ,in Barry BUZAN and Lene HANSEN *(eds)*, "**The evolution of international security studies**" , op.cit, p.82 .

[6]Thomas HOMER-DIXON and Tom DELIGIANNIS, "**Environmental Scarcities and Civil Violence**", in Hans Günter BRAUCH et al… *(eds)*, *ibid*, p313s

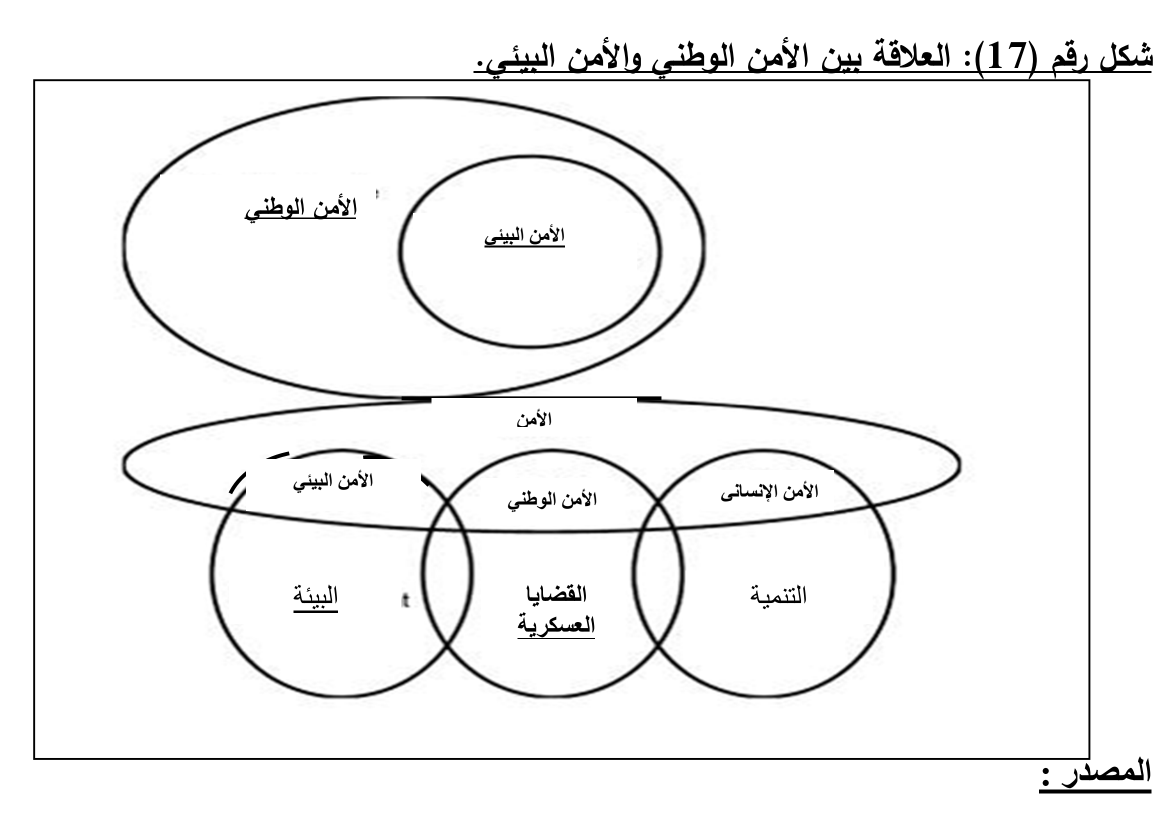
[*]HOMER-DIXON states that:*"…Severe environmental scarcity can produce a number of identifiable 'intermediate' social effects: it restricts local food production, aggravates poverty of marginal groups, spurs large temporary or permanent migrations, en-riches elites that capture resources, deepens divisions among social groups, and undermines a state's moral authority and capacity to govern. Marginal groups that directly depend on renewable resources find themselves trapped in a vice between rising scarcity on one side and institutional and policy failures on the other. In many cases, these social impacts are aggravated and amplified by weak or dysfunctional governance capacities in developing states…"* V^{0}*: Ibid*,p319 .

[7]Thomas HOMER-DIXON, "**Environment, scarcity, and violenc**e", Princeton, Princeton University Press, 1999, p49-17

[8]Thomas HOMER-DIXON and Tom DELIGIANNIS, *ibid* .

ومؤسساتها وبالتالي المساهمة في إضعاف كيانها واستقرارها الإقتصادي، الإجتماعي والديمقراطي[1]، وهو ما قد يجعلها عرضةً لمختلف أشكال العنف،الصراع والحروب على المستوى الإقليمي والدولي بسبب فشلها وعدم القدرة على ضمان سلامة أقاليمها وأمن مواطنيها[2] .

شكل رقم (17): العلاقة بين الأمن الوطني والأمن البيئي.



المصدر :

Marc HUFTY, **"sécurité environnementale : un concept à la recherche de sa définition"** ,in Claude SERFATI *(ed.)*, "**une économie politique de la sécurité",**France , Karthala,2009,p124

إذ للتغير لا سيما التدهور البيئي(*)مجموعة واسعة،متنوعة،لامتناهية من الآثار،من بينها الزيادة من احتمالات الحرمان والتشرد،غياب التمكين،المساس ببعد الأمن الصحي،مخاطر عدم الاستقرار السياسي (...)،كما أنها تهديدات من شأنها التأثير على المدى الواسع كالأفراد،الأسر والمجتمعات المحلية ،المنظمات (...) إضافة لكونها تهديدات ذات بعد وامتداد زمني، من خلال تأثيرها على حياة الأجيال

---

[1]*Ibid*, p320-32.

[2] Edward NEWMAN, “Failed States and international order: constructing a post-westphalian world”, *art.cit.*,p,437

(*)حسب تقرير لجنة *Brundtland* الفقر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، كما يعدّ من أهم نتائجها فالعلاقة بين الفقر والبيئة مزدوجة دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية،من حيث تسبب الفقراء في عامل التدهور البيئي سعيا بذلك لسدّ وإشباع جملة احتياجاتهم الإنسانية الضرورية الآنية والمستقبلية، والتدهور البيئي يؤدي بدوره إلى زيادة نسب الفقر، وحيث من جهة أخرى يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية وبشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة إذ أن الفقر من جهة هو أحد مسببات التدهور البيئي ومن ثمة الإخلال بالأمن البيئي والحق في بيئة نظيفة وصحية إذ أنه في إطار السعي لإشباع الفقراء لاحتياجاتهم وسبل معيشتهم الملحة هو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى لجوء هؤلاء لانتهاج ممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة كالإفراط في صيد الحيوانات وإجهاد التربة، قطع الأشجار ...أنضر في هذا الشأن:

Pierre DE SENAECLENS, “**La Mondialisation :Théories ,Enjeux Et Débats**. “, 3eme Edition, Paris Dalloz, 2002, p106-107.






القادمة المستقبلية[1]،مساسا وتغييبا بذلك بكل من فرص البقاء على قيد الحياة،الانتفاع من جملة الحقوق الأساسية والقدرات الفردية كأبعاد جوهرية لضمان سلامة وأمن البيئة الأمنية للفرد أمن الأفراد ورّفاه البشري، وجودة الحقّ في الحياة كمطالب وشروط جوهري مسبقة لضمان الأمن الدولي وسلامة البناء الأمني المتكامل[2].

كما أنه -من جهة أخرى-وعلى حد تعبير_*Homer-Dixon* "فمختلف الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة"،حيث أنه فكل من النمو السكاني وغياب المساواة في الوصول إلى مختلف الموارد كالطبيعية،الأراضي الجيدة والخصبة لاسيما في المناطق الريفية، قد تكون مصادر كافية لإفراز تهديدات وأزمات بيئية، وكانعكاس لذلك سيادة حالة من الحرمان والعوز،وبالتالي استمرار وديمومة النزاعات وتفاقم الهجرة، والتي بدورها تؤدي تأجيج مختلف الصراعات العرقية والإضطرابات في مختلف مناطق و أقاليم الدول[3] ،إخلالا بالسلم والأمن الدوليين[4]

كما أن تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثير على مستوى الأمن العالمي والدولي يمكن استقراءه من خلال كون أن الفقر كتهديد نظامي تواجهه البشرية[5]،وكتهديد صامت للأمن الإنساني،يشكل مجالا خصبا لتوليد وتفعيل العنف ومختلف أشكال الصراعات[6].

إذ وعلى حد تعبير"*William Easterly*" فعلى الرغم من أن الفقر لا يعد مصدرا مباشرا وشرطا كافيا لتفعيل النزاعات والعنف،إلا أنه عند اقترانه باللاّمساواة في نسبة المداخيل،أو غياب في مستوى العدالة التوزيعية، بناءا على أسس عرقية أو طائفية قد يساهم لا محال في تأجيج مختلف أشكال الصراع العنيف[7] ،أو قد يخلف آثارا قوية على الذاكرة الجماعية،ليكون بذلك في مستقبل قد ليس ببعيد سببا للإرهاب الدولي والحروب العرقية،وكانعكاس لذلك بروز حالات ضعف وعجز على مستوى كل من الأمن الإقتصادي والسياسي للدولة[8] .

---

(1)Sanjeev KHAGRAN, William. CLARK and Dana FIRAS RAAD, **“** From the environment and human security to sustainable security and development**”,***art.cit*, p294.

(2)Nayef AL-RODHAN**," Sustainable Global Security**", in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*,"**Global Security: A Vision for the Future**",op.cit,p03s

(3) Thomas HOMER-DIXON, "**Environment, scarcity, and violence**", op.cit., p155.

(4)Betsy HARTMANN,"**Rethinking the role of Population**" in Richard A. Matthew, Jon BARNETT, Bryan MCDONALD, and Karen L. O'BRIEN *(eds.)*, "**Global Environmental Change and Human Security"** ,Cambridge, The MIT Press ,2010,p198 .

(5) Caroline THOMAS, "**Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality**", op.cit,p03.

(6)Fredrick MUTESA ,Wilma NCHITO, **"Human security and poverty reduction in Zambia**", in Keith MULOONGO, Roger KIBASOMBA, Jemima NJERI KARIRI *(eds.)*, "**The Many Faces of Human Security"**, London, Pluto Press2000,pp 07-09

(7)William EASTERLY, "Life During Growth", *Journal Of Economic Growth*,Vol.4, Nº.3, 1999, p240, et V^0: Iztok PREZELJ ,"Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security", *art.cit.*, p11

(8)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**" , op.cit ,p113






إلى جانب ذلك تأكيد *John Burton* قيام واعتماد المجتمع العالمي أساسا على بعد ضمان الرفاه البشري، وإشباع جملة الحاجات الضرورية الإنسانية،من خلال كون أن بروز وتنامي مختلف حالات الصراع والعنف تمت بصلة مباشرة بحالات غياب للمساواة والعدالة الاجتماعية في الوصول إلى مختلف الموارد والأصول،والخدمات الضرورية[1] .

وفضلا لما سبق،ونتيجة لبعد التفاعل المعقد والمركب للعلاقات الإنسانية وتشابكها[2]،لا سيما بالنظر للطبيعة الخاصة لمعضلة الفقر والذي نعت في العديد من الأدبيات الأمنية والأجندة السياسيّة بكونه يعدّ بمثابة المصدر الرئيسي للحالات غياب الأمن والاستقرار على مستوى متعدد من الأصعدة[3] ،كانعكاس لطبيعة البيئة الأمنية المعقدة والتحولات التي مست النظام الدولي بصورة راديكالية،والطبيعة الخاصة والمترابطة للتهديدات والمخاطر المستجدة،تعدد الفواعل، تشابك وتداخل مختلف مستويات الأمن:الفردي، الوطني،الدولي والشامل بجملة التهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية:سياسية،اقتصـــادية،اجتماعية ...إلخ .

ذلك إلى جانب الطبيعة الخاصة لمقاربة الأمن الإنساني من حيث كونها تتقاطع في منطلقاتها مع أمن الدولة والأمن الدولي،من خلال تركيزها على الكائن البشري أخذا بعين الاعتبار مختلف بيئاته المركبة الدولاتية،الجهوية الدولية،مع التركيز على طبيعة النظام السائد بالدولة –الشؤون السياسية-إلى جانب وطبيعة الظروف الاقتصادية، الثقافية، الدينية،الحقوقية السائدة بها[4].

بالتالي هو ما يجعل بانتشار وارتفاع مستوى الفقر كانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية من شأنه التهديد بالسلم والأمن الدوليين،ببقاء الدول، وسلامة أقاليمـــها، وبل حتى التهديد ببقاء الأفراد والجماعات، ومن بينها الفقر والذي نعت في العديد من الأدبيات الأمنية والأجندة السياسية بكونه يعدٌ بمثابة المصدر الرئيسي لحالات غياب الأمن وغياب الاستقرار على مختلف مستويات تحليل الأمن[5].

> *"Poverty, economic deprivation, and vulnerability create conditions of environmental insecurity to lead to violent conflict. It is not the general level of poverty that causes conflict, per se. Rather, it is the consequence of poverty and the control of scarce resources that results in increased economic deprivation, pushing the poor onto marginal areas, and heightened social despair and uncertainty of the future".* [6]

---

[1]Frédéric RAMEL, "La sécurité humaine : une valeur de rupture dans les cultures stratégiques au Nord ? ", *art.cit*,p85.

[2]برقوق سالم"،" ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، المرجع السابق، ص102.

[3]Caroline THOMAS, Paul WILLIAMS, "**poverty**", in Paul WILLIAMS *(ed.)*, "**Security studies**", op.cit., p300,303,304.

[4]رقوق امحند ،"**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمو-معرفية**" ،المصدر السابق.

[5]*Ibidem*.

[6]Mersie EJIGU, "**Environmental Scarcity, Insecurity and Conflict: The Cases of Uganda, Rwanda, Ethiopia and Burundi**",in Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds.)*, "**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts"**,op.cit., p 893.




المطلب الثاني

تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثّر بمستويي الأمن الوطني والدولي.

الأمن الإنساني القائم أساسا على وجوب ضمان أمن وسلامة الأفراد والجماعات،عوض اعتماد التركيز الحصري على الأمن الوطني للدولة، كما كان عليه في سياق المفهوم التقليدي للأمن،مرتبط بصورة وطيدة بكل من الأمن على مستوى الدولة –الأمن الوطني-والمستوى الدولي والعالمي على حد سواء[1] ،بحيث فمن خلال كون أن مفهوم "الأمن" ذاته مرادف لعلاقة ظاهرتية "*Relational* *Phenomenon*"[2]،و من ثمة فلا يمكن دراسته حصرا في إطار مستوى معين دون غيرها من مستويات الأمن[3].

فبالنظر للعلاقة الوثيقة بين كل من الأمن الوطني والأمن الإنساني من خلال كون أن أمن الدولة يعد مكملا للأمن الإنساني[4]، ومن جهة أخرى ارتباط الأمن الإنساني بشكل وثيق بمختلف ديناميكيات التفاعل الصادرة عن مستوى الدولة،والتي تعتمد أساسا على مدى توافر بيئة محلية ودولية آمنة ومستقرة ،والأكثر من ذلك استحالة نعت الدولة بكونها آمنة في حالة كيان ووجود مصادر تهديد بأمن وســــلامة مواطنيها وأفرادها[5]، ومن ثمة نستشف وبصفة يقينيّة الترابط الديناميكي الشبكي لأمن الأفراد والجماعات-الأمن الإنساني- بمختلف الحركيات المركّبة الصادرة عن كل من مستويي الأمن الوطني والدولي[6]،لا سيما التهديدات البنيويّة والنّسقيّة النابعة عن ضعف التفاعل الايجابي داخل النسق السياسي النسق العالمي والنسق الفرعي .

حيث أنه يعد أمن واستقرار مؤسسات الدولة بمثابة الضمانة الأساسية للأمن الإنساني وسلامة الأفراد والجماعات[7] إذ أن ضمـــان التمكين من مجموع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية باعتبارها بمثابة الجوهر الأساسي للأمن الإنساني،لا يمكن تحقيقه إلا من قبل دولة قانون ديمقراطية وذات سلطة وسيادة واحتكار للقوة للحفاظ على هذه القواعد[8] لممارسة الدولة لدورها الأساسي كآلية وأداة لتوفير الأمن.

---

(1)David BALDWIN, “The Concept of Security”, *art.cit.*, p7.

(2)Marianne STONE, " Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis" *art.cit* p06.

(3)David BALDWIN, *ibid.*

(4)Commission on Human Security, Human Security Now, op.cit.p02

(5)Sadako OGATA, “**Human security and state security**”, in "Human Security Now," op.cit.,p05

(6) Commission on Human Security , *ibid.*

(7)*Ibidem.*

(8)Thomas. G WEISS, “The Sunset of Humanitarian Intervention? The Responsibility to Protect in a Unipolar Era“ , *Security Dialogue*, Vol. 35, N°2, 2004, p138.




ذلك على الرغم من أنه استثناءا فحالة الدولة القمعية والتي قد تكون خلالها "الدولة" ذاتها بمثابة الفاعل المهدد والمنتهك لحقوق أفرادها وأمن مواطنيها[1] على غرارها الدولة الضعيفة والتي قد تكون بدورها مصدرا لمختلف حالات اللاّإستقرار وغياب الأمن،أو إفراز ديناميكيات صراعيّة وضعف على كل من مستوى الأفراد والجماعات على حد سواء [2]. (الفرع الأول)

إلى جانب ذلك وكنتيجة منطقية وانعكاس للإفرازات السلبية للعولمة،وتغـــير البيئة الوطنية والدولية واتساع نطاقها،هو ما يؤدي لتجاوز وتعدّي مختلف الصراعات الداخلية لأبعد من أقاليم دول ورقعة انتشارها، لترقي بذلك للمستوى الدولي مهددة بذلك بالسلم والأمن الدولي والذي تحقيقه وضمان استقراره لم يعد يقتصر على وجوب السعي للتصدي لمختلف النزاعات العنيفة والصراعات المسلحة فحسب.

بـــل أن ضمان الأمن العالمي والاستقرار الدولي يقتضي وجوب العمل على تعزيز وضمان ترقية حقوق الإنسان الأساسية، وتحقيق الانتفاع الفعلي منها بصفة كاملة غير قابلة للتجزئة، مع التأكيد على السعي لإحقاق الحق في التنمية والوصول لتنمية شاملة وعادلة،إلى جانب وجوب ضمان بعد الكرامة الإنسانية، الحـــكم الـــراشد، الديمقراطية،التنوع ،الخصوصية الثقافية وممارسة مختلف الحقوق الثقافية[3]، تركيزا بذلك على أمن الفرد-الأمـــن الإنسانـــي-وبلوغ جودة الحق في الحياة كالهدف والمبتغى الأســاسي والنهائي للأمن الإنساني[4].(الفرع الثاني)

[1] Philip Jan. SCHÄFER, **"Human and Water Security in Israel and Jordan",** op.cit ,p 10

[2]Bill MCSWEENEY, "**Security, identity and interests**", op.cit.,p57

[3]Thomas.G WEISS, *ibid.*

[4] Zaryab IQBAL , " **Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security**", in: François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, "**Global Security: A Vision for the Future**.",op.cit.,164

الفرع الأول

تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثّر بمستوى الأمن الوطني.

على الرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني في أوسع معانيه يعتمد التركيز البشري -جماعة أو فرادى- ككائن مركزي مرجعي للأمن، وبديل عن الدولة،إلا أنه ثمة ترابط وطيد بالدولة ّذاتها، إذ تظل الدولة بمثابة الضامن الأكثر فعالية استجابةً لاحتياجات مواطنيها وبذلك ضمان الأمن الإنساني[1] أمن الفرد من الخوف وأمنه من الحاجة في حدود الموارد المتاحة[2] باعتبار"الدولة" تعد أهم ضمانة لفعالية الأمن وضمانه بالنسبة لمواطنيها وغيرها من مستويات الأمن ما دون الدولة –الجماعات-[3] ،وبل تظلّ هياكل دولة مستقرة تمثل شرطا أساسيا لا غنى عنه لتحقيق بعد أمن الإنسان من الخوف" *Freedom from fear*من خلال تغييب مختلف مصادر وأسباب الخوف[4]،كما أن الدولة ذاتها تعد بمثابة الوحدة الوحيد الأساسية لضمان السلام والأمن الدوليين في إطار هيئة الأمم المتحدة[5].

إذ وعلى الرغم من أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفراد آمنين أو تحقيق الأمن،إلا أنه فيظل وجود جهاز مؤسساتي قوي، ودولة شرعية ذات سيادة قائمة على مبادئ وقواعد القانون والعدالة ،هادفة لتمكين الفرد من حرية المبادرة المشاركتيّة السياسية الحزبية الانتخابية والقادرة على خلق نظام جودة سياسية لإلغاء مختلف شروط التعسف ،التجاوز ،الفساد والقهر...ضرورة جوهرية لضمان وحماية الأمن الإنساني[6]، ذلك لوجود ثمة تكامل بين كل من أمن الدولة وأمن الإنسان[7].

كما أن قدرة النظام السياسي على التغلب على مختلف الأزمات،وتوفير الأمن لأعضائه ،يعتمد ولو بدرجة أقل على موارده القاعدية[8]، إذ أن الدولة الديمقراطية المتماسكة اجتماعيا،والقائمة على أساس

---

[1]Christie RYERSON ,"**The Human Security Dilemma: the ,Lost Opportunities, Appropriated Concepts, or Actual Change?** ",in P.H. Liotta et al *(eds.*), "**Environmental Change and Human Security**", The Netherlands. Springer 2007,p 255.

[2]Heye SCHEFTEL , "Multi-Stakeholder Partnerships for Human Security", *art.cit.*, p46.

[3]John EMEKA AKUDE, "**Weak States and Security Threats in West Africa**", in BRAUCH Hans Günter et al. *(eds.)*, "**Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security**", op.cit.,p.353 ,V0;Amitav ACHARYA, "**Human security**" ,inJohn BAYLIS, Steve SMITH and Patricia OWENS (*eds.)*,"**The Globalization of world politics: An introduction to international l relations**", 4thed., New York, Oxford university press, 2008,p494.

[4]David BOSOLD and Sascha WERTHES, "Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences" , *art.cit*, p91.

[5]Mary MARTIN and Taylor OWEN, "The second generation of human security", *art.cit.*,p215

[6]برقوق امحند ، "**الأمن الإنساني: مقاربة ابيمولو-معرفية،**" المصدر السابق.

[7]Pauline KERR, "**The Evolving Dialectic Between State-centric and Human-centric Security**", op.cit.p20

[8]Jorge NEF, "**Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment**" ,op.cit., p.26






سيادة ومبادئ القانون، والتي تسعى لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفرادها، تعد من الدول الأكثر ضمانا لقضايا الأمننة.[1]

والأكثر من ذلك أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية ذاتها ،على غرار القيم العالمية تقتضي وجوب السعي لحمايتها واحترامها عالميا[2]،لا سيما استجابة للإلتزام القانوني ،للواجب الأخلاقي، ومراعاة للتكامل والتلاقي في الأهداف بين كل من قواعد المنظومة الحقوقية ومصالح الدولة القومية[3] ،والقائمة أساسا على ترابط كل من الهيكلة والمنظومة الحقوق الإنسان بمقاربة وإطار الأمن الإنساني[4] .

ومن ثمة فسعيا لضمان الرفاه البشري للأفراد ،هو ما يستوجب على الدولة العمل والسعي لضمان تحقيق الانتفاع الفعلي بمجموع الحقوق المدنية، السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية إلى جانب الحق في التنمية بصفة مترابطة وغير قابلة للتجزئة[5]، والمرادفة ذاتها لبعد التحرر من الحاجة[*]كحقوق دائنية إشباعها والتمكين الفعلي منها هو ما يقتضي ضرورة انتهاج تصرّف ايجابي كالتزام يقع على عاتق الدولة، بوجوب اتخاذها لجملة من الإجراءات الكفيلة بذلك لتحقيق الانتفاع الحقوقي الفعلي للفرد[6]،سعيا لتحقيق الرّفاه البشري والإشباع الفعلي على مستوى الفرد، وهو ما يعد لا محال بمثابة تجسيد تكريس فعلي لحرية وأمن الإنسان من الحاجة - تغييبا بذلك لمختلف أسباب الفقر،العوز والحرمان - كبعد جوهري الأمن لإنساني كما تم التأكيد عليه في إطار تقرير الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994"ضمان أمن الإنسان من الحاجة"و" أمن الإنسان من الخوف": " *Freedom from want" and" Freedom from fear* "

وعلى غرار ذلك فبدوره ضمان توفير بعد"الحرية من الخوف" والمرادف لتمكين المواطنين والأفراد من مجموع حقوقهم المدنية والسياسة في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي يعتمد أساسا على وجود دولة قانون ذات شرعية قائمة على مبادئ الرشادة والجودة السياسية، كأهمّ العناصر الرئيسية المرتبطة بـــ "الأمن الإنساني"[7].

---

[1]John EMEKA AKUDE, *ibid*,p 354

[2]Pauline KERR, *ibid*,p03

[3]Gerd OBERLEITNER, "Porcupines in Love: The Intricate Convergence of Human Rights and Human Security", *art.cit.*, p604.

[4] *Ibid*,p593,

[5] Laura BERNAL BERMÚDEZ , "*A review of the interconnectedness and indivisibility of the human rights*" , int. *law: rev. Colomb. derecho i*nt. Bogotá (Colombia) N° 21: 181-221, julio - diciembre 2012 , p187

[*]التحرر من الحاجة الذي يقصد من خلاله الإقتصار حصرا في عملية إشباع والتركيز على الاحتياجات المادية أو المعنوية الأساسية :كالغذاء والمأوى والخدمات،ولكن أيضا الحاجة والعمل على ضمان الدعم الاستراتيجي للتنمية المستدامة على المدى الطويل ،أنضر .في هذا الشأن :

Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY,"**Human Security Concepts and implications**",op .cit., p17

[6]Pierre Henry IMBERT, "Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s) ? ", *art. cit* ,p743

[7]برقوق امحند ، "**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمولو-معرفية،"** المصدر السابق.






إذ أن جملة الحقوق المدنية والسياسة لن تجد أرضا خصبة للممارسة الفعلية لها إلا في إطار دولة قانون تفي بالتزاماتها القانونية، خاصة الدولية منها والمصادق عليها على مستوى المجتمع الدولي (1)،لا سيما فيما يتعلق باعتماد مبادئ المنظومة الحقوقية: المساواة، الشفافية،المشاركة،المساءلة (2)،وذلك بالنظر للترابط بين كل من البعدين:" أمن الإنسان من الحاجة"و"أمن الإنسان من الخوف": *"Freedom from want" and" Freedom From Fear "*والتكامل بين مختلف قطاعات الأمن الإنساني وحقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة،من خلال كونها إطارا معياريا، مفاهيميا للأمن الإنساني الذي لا يمكن ضمانه إلاّ في ظلّ توافر محيط وجودة بيئية تمكينية حقوقية سليمة،آمنة ومستدامة ،مع ضمان انتفاء مختلف مصادر وشروط التهديد سواء على كل من مستوى الفرد، الدولة، والدولي.(3)

بينما،فعند تجاهل الدولة ومختلف هيئاتها لمسؤوليتها لحماية مواطنيها، كحالة الدول الفاشلة أو القسرية،أو كتعرض الدولة للحروب،فثمة إشكالية ومفارقة كامنة وراء العلاقة بين الواقع التجريبي والأهداف المعيارية للأمن الإنساني(4) ،إذ أن المنطق السلبي لديناميكيات الضعف على المستوى العمودي للأمن،وتأثّر الأمن الإنساني بكل من الأمن الوطني والأمن الدولي في إطار التفعيل الشبكي للفقر، يتمظهر أساسا في أن:

أ -حالات الضعف على مستوى الأمن الوطني للدولة(*)،سواءا من خلال تعرضها لمختلف التهديدات البنيوية المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدولة، أو للتهديدات النسقية كتلك النابعة عن ضعف التفاعل الايجابي للنسق السياسي العالمي والفرعي(5) والتي من شأنه التأثير لا محال على مستوى البناء الأمني الداخلي بصفة شاملة لمستويات ما دون الدولة،وبل حتى التأثير على النظام الدولي ككل(6)، كتصاعد سلسلة من التهديدات الاقتصادية على مستوى الفرد والجماعات:(كالبطالة ، الفقر ،الإجرام...)، والتي بدورها تكون بمثابة العامل المنتج والسبب المباشر لظهور جملة من التهديدات

---

(1)Dahl-ERIKSEN states that : *«A society where the state fulfils its obligations concerning the civil and political rights will be a society where many sources of fear are eliminated.. »*,V^0: Tor Dahl-ERIKSEN," Human Security: "A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?" ,*art. cit.*,p 19,20

(2)*Ibidem.*

(3)*Ibidem.*

(4)Heye SCHEFTEL , "Multi-Stakeholder Partnerships for Human Security", *art.cit.*, p46.

(*)يعد الفقر بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان لا سيما بسبب ارتباطه بعلاقات القوة غير المتكافئة التي تبدأ أولا على مستوى الأسرة لترقى بذلك إلى المستوى العالمي ، فانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية في العديد من الحالات تعد بمثابة نتيجة لفشل العلاقة والرابطة بين كل من المواطنين من جهة والدولة من جهة أخرى وإلى جانب ذلك التأثر بلا فعالية جملة السياسات المعتمدة من قبل سلطة الدولة ومختلف هيئاتها المؤسساتية في إدارة شؤونها السياسية والاقتصادية والإدارية .

Wambua Leonard MUNYAO ,"Understanding the Rights based Approach and it's Role in Poverty Reduction", *art.cit*, p278

(5)برقوق امحند ، **"التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني"** ،المصدر السابق.

(6)Barry BUZAN, "**Security, the State, the "New World Order, and Beyond",** in Ronnie D. LIPSCHUTZ (*ed.*)" **On Security**" ,op.cit.,p02




المترابطة والمتشابكة البيئية، والإرهاب، الجريمة المخاطر والمساهمة في الرفع من نسب ومستويات الفقر وديمومته، مع غياب الممارسة والانتفاع الفعليين بمجموع حقوق الإنسان الأساسية ومن ثمة التغييب بجودة الحق في الحياة....إلخ[1] .

ب –كما أنه وكحالة استثنائية، فـ"الأمن الإنساني" يؤكد بدوره على أنّه أمن الأفــراد والجماعات لا يستمد مصدره بالضرورة من أمن الدولة الحاملين لجنسيتها، وهو ما يمكن استقراؤه في حالات الإبادة الجماعية لبعض الدول، وغياب العدالة الإجتماعية في توزيع الموارد [2]،وحالة الدول الفاشلة كتهديد أولي ورئيسي لكل من أمن الأفراد، الأمن الوطني، واستقرار أقاليم الدول المجاورة والأمن الدولي، من خلال كونها مصدرا لسلسلة من الظواهر المرضية والأزموية على المستوى الدولي والعالمي وهو ما يخل بالسلم والأمن الدوليين[3] .

إذ أن طبيعة وحالة الدولة الفاشلة[4]العاجزة عن أدائها لوظائفها التنموية والأمنية الأساسية، كنتيجة لافتقادها لآليات فعالة للسيطرة على أراضيها وحدودها،وعدم إمكانية إنتاجها لشروط وجودها[5]، هو ما قد يشكل خطرا وتهديد أمنيا على أمن ورفاه مواطنيها[6].

كما أنه يعدّ ضعف وفشل حكومات الدول في التصدي لمعضلة الفقر،الحرمان والأمية... مصدرا مباشرا للّتغييب بالأمن الإنساني أو الإضعاف بمستوى قطاعاته وبالتالي التخفيض من احتمالات الانتفاع الفعلي على كل من المستويات الفردية والجماعية من الحقوق والحاجات الإنسانية[7]،في إطار حلقة مفرغة من ديناميكيات التفاعل السلبي،وبل مساهمتها حتى في انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وارتفاع مستويــات

---

(1) Iztok PREZELJ, "Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security", *art.cit.*, p.08 et V⁰:Nafeez MOSADDEQ AHMED, "The globalization of insecurity: how the international economic order undermines human and national security on a world scale", *HAOL,* N⁰. 5, 2004,p116

(2) *Ibidem* ,et V⁰: Pinar BILGIN,"Individual and societal dimensions of security", *art.cit* ,p.213

(3) Edward NEWMAN, " Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World ", *art.cit.*,p,437 , et V⁰:Joëlle DESCHAMBAULT, **"Sécurité et développement dans la politique de coopération internationale: une approche biopolitique le cas du canada en Haïti (1994-2008)** ", Mémoire de maîtrise en sciences politiques, université du Québec Montréal,2009,p30

(4)Joëlle DESCHAMBAULT, *ibid*.

(5)Mitchell LOEB ," **The Effect of Failed States on the Well-Being and Lives of People with Disabilities**", in Malcolm MACLACHLAN and Leslie SWARTZ *(eds.)*, "**Disability & International Development Towards Inclusive Global Health"**, New York, Springer,2009 ,p14.

(6) Pinar BILGIN ,"Individual and Societal Dimensions of Security", *art.cit.*,p213

(7)*Ibidem.*






ونسب الفقر،وذلك لكون أن إشكالية الأمن لمختلف الدول تتمركز في إطار قطبين ومحوريين رئيسيين: بعد الداخلي للاّأمن والبعد الخارجي للاّأمن[1].

كما أنه،وفي ظلّ تنامي جملة التهديدات اللاّتماثلية، فيمكن للدولة أن تكون عرضة لمصادر اللاّأمن الداخلية غير التقليدية كالفقر،الأوبئة،اللاّمساواة، سيادة حالة من الفساد وانتشار الرشوة(...) ذلك إلى جانب التهديدات الخارجية العسكرية للدولة كالاعتداءات العدوانية من جانب الدول الأجنبية،التغلغل والهجرة السرية لأقاليم الدول المجاورة ونشوب الصراعات العنيفة..[2]،كتهديدات نابعة عن ضعف التفاعل الايجابي داخل النسق السياسي العالمي والفرعي،والتي من شأنها التأثير سلبا وبالتبعية في إطار حراك تفاعلي بأمن الأفراد والجماعات،لترابط الأمن الإنساني الوطيد وتأثره ببيئات الفرد المركبّة الجهوية، الدولاتية،والعالمية، وبمختلف الظروف السياسية،الاقتصادية،السياسية،الثقافية،والحقوقية المحيطة والسائدة بها[3]،من خلال كون أن الأمن الإنساني لا يعدّ إلا إطارا موسعا لأمن الدولة ،وأمن المجتمع[4].

وبالتالي كنتيجة وانعكاسا لذلك سيادة اللاّأمن الإنساني وحالات غياب الأمن عبر مختلف قطاعاته وأبعاده،والمساس بأمن وسلامة الفرد،من خلال عرقلة الانتفاع والإشباع الفعليين بجملة الحقوق الأساسية ومجموع الحاجات الضرورية الإنسانية، تغييبا بذلك بمعايير الكرامة الإنسانية المتأصلة،استمرارية وبقاء الكائن البشري، وإفراز ضعف في مستويات جودة الحق في الحياة.

---

[1]Barry BUZAN , *ibid*.

[2]*Ibidem*.

[3] برقوق امحند ، "**الأمن الإنساني: مقاربة اتيمولو-معرفية**"، المصدر السابق.

[4] برقوق امحند ، "**الأمن الإنساني و مفارقات العولمة** "،المصدر السابق.






الفرع الثاني

تفعيل الفقر في إطار الشبكية والتأثّر بمستوى الأمن الدولي العالمي.

يشير *Buzan* إلى "الأمن" بكونه "أساسا مفهوم متنازع عليه"[1]،إذ وعلى الرغم من ضرورة ووجوب تعريف الأمن سواء من الجانب النظري أو العملي لمجال الدراسات الأمنيّة،إلا أنه فيظلّ من الجدّ صعوبة الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم "الأمن"،وبل تظل ّأية محاولة لذلك بمثابة تقويض وحصر للمفهوم ذاته[2]،لا سيما وبالنظر للطبيعة المعقدة لمصطلح "الأمن" والمرادف لترابط وتشابك "أمن" مجموع الدول بعضها ببعض،بحيث كل من مستويي الأمن الإنساني والوطني لدولة معينة،لا يمكن عزلهما أو فصلهما عن أمن غيرها من الدول[3]،ولا حتى عن شبكة البناء الأمني الدولي، فالعدالة الدولية ذاتها تعد بمثابة شرطا مسبقا لضمان الأمن على كل من المستوى الفردي،الوطني،الإقليمي والعالمي[4].

ومن خلال كون أن الأمن الدولي مرتبط أساسا بالأمن والسلم الدوليين[5]،ومن ثمة ففي ظل تضارب وتعارض مصالح الدول،وتباين استجابتها لمختلف حالات ضعف التفاعل السلبي،ذلك إلى جانب الطبيعة الخاصة والمركبة للبيئة الأمنية الدولية،والتي تتسم بالحركية وسرعة التفاعل الشبكي والديناميكي المعقد عبر مختلف القطاعات وعلى مستوى متعدد من الأصعدة[6]،إلى جانب التنامي المستمرّ لجملة التهديدات والمخاطر التي تشهدها الهيكلة الأمنية لمختلف الفواعل غير الدولاتيّة على غرار الدول،هو ما يؤدي إلى إفراز نسيج وسلسلة من المتغيرات والميكانزمات ذات الأثر والتأثير التراكمي،الشبكي المتبادل، مساسا بذلك وتغييبا ببعد الكرامة المتأصلة للأفراد والجماعات،من خلال عرقلة عمليتا الإنتفاع والإشباع الفعليين لمجموع الحقوق والحاجات الإنسانية المادية والمعنوية لهؤلاء،وكنتيجة لذلك التهديد لا محال بأمن وسلامة الوجود البشري،والكينونة الذاتية للأفراد لمستويات ما تحت الدولة،تغييبّا بذلك بالأمن الإنساني وبجودة الحق في الحياة،كمسعى أساسي يهدف الأمن الإنساني إلى ضمانه[7] .

إذ أن مختلف ديناميكيات ضعف التفاعل السلبي على مستوى النسق العالمي :كاختلال التوازنات الدولية، تناقض الممارسات الاقتصادية،فترات الركود العالمي...إلخ،هو ما يعد مصدرا مباشرا لظهور

---

[1] Barry BUZAN, "**People, States & Fear. The National Security Problem in International Relations**" ,op.cit.,p105s.

[2] Nicholas D. ANDERSON""Re-redefining" International Security" ,*art.cit.*,p33.

[3] Barry BUZAN , *ibid*.

[4] Nayef AL-RODHAN," **Sustainable Global Security**", in F. GÉRÉ and M. SHARPE *(eds.)*," **Global Security: A Vision for the Future**" ,op.cit,p03s

[5] Francisco ROJAS-ARAVENA, "**Human security: an academic perspective from Latin America**", op.cit. ,p.71

[6] *Ibidem*.

[7] Zaryab IQBAL , **" Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security"**, in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, **"Global Security: A Vision for the Future."**, op.cit,p164.






مختلف حالات ضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدولة، وبل حتى واحتمالات ظهور أزمات العجز السياسي والديمقراطي والعنف-نتيجة لسوء الهيكلة المحلية-هو ما من شأنه التأثير على مختلف قطاعات وأبعاد الأمن الإنساني للأفراد والجماعات وبالتالي إفراز حالات الفقر الإقصاء والتهميش، وبالضرورة تقويض الأمن الإنساني على مستوى المجتمعات المحلية والأفراد كنتيجة وانعكاس لذلك[1]

وفي إطار هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ما حذا حذوه كل من "*Richard Ullman*" والذي سعى في مقاله المعنون" "إعادة تعريف الأمن"*Redefining Security*" إلى التوسيع من مجال التهديدات الماسة ب:الأمن" ليشمل بذلك قائمة جديدة من غير التهديدات العسكرية والمهددة بجودة حياة الأفراد[2].

وعلى غراره" *Falk Richard*" مؤكدا بتأثر أمن الأفراد والجماعات بمختلف ديناميكيات وميكانزمات النظام الدولي، فكنتيجة للهيكلة الهرمية الأممية لنظام الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فضعف أمن الاقتصاديات العبر وطنية،من شأنه بالضرورة تقويض الأمن الاقتصادي للأفراد والمساهمة في رفع نسب الفقر[3]، وبل حتى التهديد بالأمن الإنساني بصفة مباشرة[4] ،ذلك لكون أن انعدام أو ضعف" الأمن" على المستوى المحلي الوطني،غالبا ما يعد كنتيجة للصدمات الخارجية أو الداخلية التي تتعرض لها الدولة الوطنية كالأزمات الاقتصادية والعولمة، الحروب،سقوط الدول المجاورة...الخ[5].

ومن جهة أخرى، فتفكّك حكومات الدول على المستوى الدولي،هو ما يؤدي لا محال إلى تزايد نسبب الهجرة غير الشرعية،والمساس بالأمن الإقليمي[6] والزيادة في نسب ومستويات حدة الفقر والحرمان ،وإشكالية الوصول إلى الموارد والضروريات الأساسية لضمان الكينونة والإستمرارية البشرية والكرامة الإنسانية ومن ثم سيادة حالة غياب الأمن الإنساني،والضعف على مستوى مختلف قطاعاته وأبعاده المتكاملة غير القابلة التجزئة.

---

[1] كما أن تأثير ديناميكيات العولمة على النظام الاقتصادي الدولي هو ما ينعكس بالتأثير السلبي على الأمن الإنساني ولا سيما في بعده الاقتصادي من خلال تنامي والزيادة المطردة في نسب الفقر (انعدام الأمن الاقتصادي) والجوع (انعدام الأمن الغذائي) والمرض (انعدام الأمن الصحي) وهو ما يساهم بدوره في توليد ضعف في مستويات الأمن الشخصي، المجتمعي وانعدام الأمن السياسي، وبالتالي ظهور ثمة اضطرابات اجتماعية واسعة النطاق التي تؤدي تقويض سلطة الدولة وشرعيتها، وإضعاف مستوى الأمن الاقتصادي للدولة والتأثير على مستوى الأمن الوطني ،انعدام الأمن على المستويين الوطني وبل حتى الدولي.

Nafeez MOSADDEQ AHMED, “The globalization of insecurity: how the international economic order undermines human and national security on a world scale”,*art.cit*,p116

[2]Richard ULLMAN, “Redefining security” ,*art.cit*.p133s

[3]Nafeez MOSADDEQ AHMED , *ibid.*,p115.

[4]Niloy RANJAN BISWAS,”Is the environment a security threat? Environmental Security beyond Securitization” , *art.cit.*,p.05

[5]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M CHENOY, “**Human Security Concepts and implications**”, op.cit., p242

[6]John BAYLIS ,“**international and global security in the post cold war era**” ,in John BAYLIS and Steve SMITH (*eds.*), “**The globalization of world politics**“, New York ,Oxford university press,2005.p255.

وفضلا عن ذلك، فتظلّ بدورها مختلف الحروب والصراعات العنيفة بين الدول،من أخطر التهديدات الصادرة عن مستوى النظام الدولي، والتي في إطار ديناميكيات التفاعل السلبي،الضعف المتبادل وعلاقة الأثر والتأثير بشبكة من العوامل والمغيرات،من شأنها إفراز جملة من الميكانزمات السببية،السلبية والمؤثرة بصفة مباشرة على الأمن الإنساني من خلال المساهمة في تنامي نسب الفقر،سيادة مختلف مصادر الخوف ،وإشكالية غياب التمكين الحقوقي،وعدم وصول الأفراد إلى الموارد والضروريات الإنسانية، تغييبا بذلك للانتفاع وممارسة حقوق الإنسان الأساسية، من حيث كون أن مختلف الصراعات والنزاعات تعدّ مصدرا مباشرا لشبكة حركية من حالات غياب الأمن الإنساني لا سيما الفقر والجوع ،غياب الأمــن الغذائي، الصحي ،العنف والقهر التعسفي(...)على مستوى أمن الأفراد والجماعات على حد سواء[1] .

كما يتمظهر بعد الحراك التفاعلي للفقر في إطار شبكية: " مجموع "حقوق الإنسان الأساسية"، "تهديدات الأمن الإنساني" ومختلف "مستويات تحليل الأمن"، من خلال التأثر بمختلف الصراعات والنزاعات المسلحة،كديناميكيات صادرة عن المستوى الدولي وكتهديد مباشر بأمن وسلامة الأفراد، الجماعات والوحدات ما تحت الدولة -وحتى بالدول- وبالتالي مساهمتها في الزيادة في نسب حالات اللاّأمن وتفعيل جملة من ميكانزمات التفاعل السلبي التراكمي المزدوج ،والتي من شأنها التغييب بمجموع الشروط السياسية ،الاجتماعية،البيئية،الاقتصادية ،العسكرية ،الثقافية، الأساسية والحيوية الضامنة لكرامة الفرد،بقائه، واستمراريته،وبالتالي خلق بيئة لاأمن ، ولااستقرار،وحالات ضعف وانخفاض مستمر على مستوى مختلف أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني، وهو ما يؤدي لا محال للزيادة المطردة في مستويات الفقر الإنساني المتعدد الأبعاد والحرمان المزمن، وارتفاع نسب سوء التغذية،غياب الأمن الصحي للأفراد ،إضعاف القدرات المؤسساتية للدولة... [2].

بالتالي، فثمة حلقة مفرغة بين حالات الصراعات والحروب -كديناميكيات صادرة عن المستوى الدولي- وانعدام الأمن الإنساني عبر مختلف أبعاده ،بحيث يعزز بعضها بعضا، في إطار دوامة الإنهيار[3]، تغييبا بذلك "للجوهر الحيوي :للأمن الإنساني والمتمثل أساسا في شروط ومعايير جودة الحق في الحياة، هدر

---

[1]Peter HOUGH, "**Understanding global security**" ,op.cit ,p.95 ,V0:Tara MCCORMACK, "Human security and the separation of security and development" ,*art.cit.*, p 241

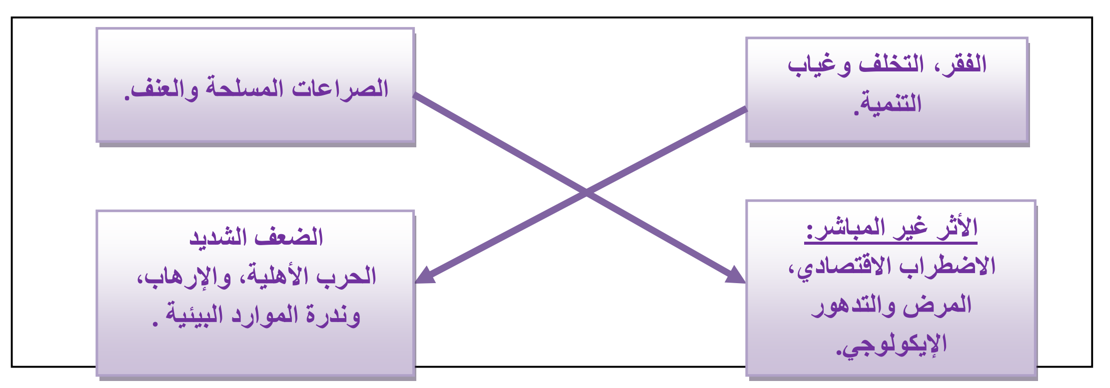
[2]Amitav ACHARYA, "**Human security**",in John BAYLIS, Steve SMITH and Patricia OWENS (*eds.)*,"**The Globalization of world politics. An introduction to international relations**,"op.cit.,p498

pp 497-500 et V0: Edward NEWMAN, "Human security and conflict", *Human Security Journal* ,Issue 3 ,EDITORIAL, February 2007, pp06.

[3]Lael BRAINARD, Derek CHOLLET, and Vinca LAFLEUR," **The Tangled Web: The Poverty-Insecurity Nexus**",in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, "**Too Poor For Peace? Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century**", op.cit.,p04.

بعد الكرامة الإنسانية، إلي جانب انتهاك بمجموع حقوق الإنسان الأساسية وحرياته ،غياب إشباع جملة الحاجات الأساسية وإضعاف القدرات الشخصية والحيوية للأفراد والجماعات على حدّ سواء [1].

شكل رقم(18):الحلقة المفرغة بين الصراع والتخلف.



المصدر:

Amitav ACHARYA, **"Human security"** in John BAYLIS and Steve SMITH and Patricia OWENS *(eds.)*,**"The Globalization of world politics. An introduction to international relations,**" op.cit,p.499

ومن خلال كون أن الأمن الإنساني كمفهوم شامل، عالمي، يتميز بالتكامل وعدم قابلية أبعاده للتجزئة،[2] يعتمد التركيز الإنساني كجوهر وأساس له،مع التأكيد على أن أمن وسلامة الفرد –الكائن البشري-يعد بمثابة جزء لا تتجزأ من مبدأ تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين[3]، بالتالي فسعيا لضمان الدولة لبقائها واستمراريتها،وضمان الأمن والسلم الدوليين،هو ما يقتضي وبالضرورة وجوب ضمان احترام أمن وسلامة الكائن البشري والإنساني العالمي ،من خلال تحقيق التمكين والانتفاع الفعليين من مجموع حقوق الأساسية بصفة كاملة غير قابلة للتجزئة، وتنمية قدراته وحرياته الجوهرية كنواة حيوية للأمن الإنساني،من خلال احترام قواعد القانون والتأسيس لجودة سياسية،مبادئ الديمقراطية، التنوع

---

[1]Anuradha M. CHENOY ,"A Plea for engendering human security", *art.cit.*, p 167, et V^0 : Sabina ALKIRE,**" A Conceptual Framework for Human Security**", op.cit.,p 02

[2]Wolfgang BENEDEK, " **Human Security and Human Rights Interaction**", in Moufida GOUCHA John CROWLEY, *(eds.)*, "**Rethinking Human Security** ",op.cit.,p. 10

[3]Lloyd AXWORTHY , "Human security and global governance: Putting people first", *art.cit.*, p.20.et V^0: Sabina ALKIRE, *ibid*, p32s,,et V^0:Alison BRYSK, "**Human Rights and National Insecurity**", in Alison BRYSK and Gershon SHAFIR *(eds.)*,"**National Insecurity and Human Rights: Democracies Debate Counterterrorism**", Los Angeles, University of California Press,2007,p13






الثقافي والتمكين من مختلف الحقوق الثقافية،لا سيما التثقيف في مجال حقوق الإنسان،تحقيق التنمية المستدامة ورشادة بيئية لخلق بيئة حقوقية آمنة ،سليمة ومستدامة ...[1]

إلى جانب ذلك،استئصال "معضلة الفقر"،أو على الأقل التخفيف من حـــدتها،لا سيما وأنها مرادفة لشبكـــة معقدة من شتى أشكال الحرمان[2] ،تعدّ كمصدرا أو كنتيجة لمختلف حالات وأسباب الضّـعف ،اللاأمن والتفاعل السلبي،باعتباره السبب الرئيسي لإنكار حقوق الإنسان الأساسية،والمصدر المباشر لانعدام الأمن الإنساني[3] ولا سيما بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للتهديدات المترابطة والمغذية بعضها لبعض في إطار حلقة الإنهيار« *A deadly cycle* » تهديدا بذلك لا بالأمن الإنساني فحسب،وبل حتى التهديد بمستويي الأمن العالمي والشامل،من خلال انتشارها من إقليم الأمّة أو المنطقة الواحدة إلى غيرها من مناطق وأقاليم دول العالم،وهو ما يستعصي إمكانية التصدي لها من قبل الدولة الواحدة.

ومن ثمة تقتضي الضرورة وجوب السعي جاهدا للتأسيس لجملة من الشروط والتي من شأنها المساهمة في الرّفع من احتمالات تحقيق مستويات عالية من "الجودة والرّشادة" بالمفهوم الشامل:رشادة وجودة سياسية،حقوقية وبيئية،جودة انتفاع،جودة الاشباع،جودة التمكين"،جودة الحق في الحياة"،وهو ما لن يتأتى إلى من خـــلال تبني سياســات واستراتيجيات مرنــــة، شبـــكيّة[4] متعددة الفواعل،الأبعاد والأنساق، وعلى مستوى متعدد من الأصعدة،والكفيلة بتغييب مختلف شروط انعدام الأمن عبر مختلف قطاعاته، أبعاده ومستوياته

وبالتالي ضرورة اعتماد التعاون الدولي،من خلال تنشيط مختلف الفواعل الدولاتية منها وغير الدولاتية،بدءا بالفرد إلى الدولة والمنظمات المتعددة،كالمؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها،وإنشاء منظمات دولية جديدة:محلية، إقليمية أو عالمية،إلى جانب السعي لتنسيق التدابير العلاجية على المستويات الوطنية،الإقليمية والدولية،للتعامل بفعالية مع مختلف التهديدات الأساسية التي يتعرض لها مفهوم "الأمن"،لا في المجال العسكري فحسب،بل عبر مختلف الأبعاد

---

(1) Philip Jan. SCHÄFER, "**Human and Water Security in Israel and Jordan**", op.cit ,p10, et V^0: Sabina ALKIRE, *ibid.*, V^0: Alison BRYSK, *ibid*, p08.

(2) Lloyd AXWORTHY , "Canada and human security: the need for leadership", *art.cit.*, p 184

(2)Else ØYEN," **The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus**? ", in, Elke MACK, Michael SCHRAMM,et al *(eds.)* ," **Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics**"op.cit.,p266.

(3)Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "op.cit., p123, V^0: Fernanda DOZ COSTA, "Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks" , *art.cit.*, p07 , V^0:Caroline THOMAS, and Paul WILLIAMS, "**poverty**", in Paul WILLIAMS *(ed.)*, "**Security studies**", op.cit., pp300-303.

(4)David CHANDLER, "Human Security: The Dog That Didn't Bark ", *art.cit.*, p 435s




والقطاعات:اقتصادية،اجتماعية، ثقافية،بيئية ،سياسية...إلخ[1]،سعيا للتأسيس لأمن إنساني للأفراد وبناء بيئة تمكينيّة حقوقية آمنة ومستدامة،من خلال استئصال مختلف مصادر اللاّأمن والتي قد تكون ذاتها المصدر الأساسي والمباشر لتفعيل "الفقر" شبكيا عبر مختلف مستويات وقطاعات الأمن الإنساني.

[1]Michael D. INTRILIGATOR, "Global security and human security", *International Journal of Development and Conflict*, Vol. 1, Nº 1,2011,p04s







الفصل الثالث

الفقر والإطار التأسيسي للأمن الإنساني: مقاربة حقوقية وأمنية




تعدّ معضلة الفقر ظاهرة عبر تخصصية،متعددة الأبعاد والمعاني،ذات طابع شامل لمختلف أشكال الحرمان[1]،تعني أكثر من مجرد انخفاض في مستوى للدخل، كما أنها تتمظهر في المعاناة من الإفتقاد المزمن لجملة الحاجات المادية والمعنوية الضرورية لضمان بقاء واستمرارية الفرد: الرزق، والموارد، والمعرفة،الحقوق والأمن....إلخ[2]،كـ"نتيجة،أو "نتاج" « *Cause ou Conséquence* » حتمي لمختلف حالات الضّعف على مستوى الانتفاع والإشباع الفعليين الحقوقي والحاجاتي، أو ضعف أبعاد الأمن الإنساني : ضعف مستوى التنمية وعجز الأمن السياسي، وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان ....إلخ[3]،تهديدا بذلك بكل من أمن الأفراد من خلال تغييبه لبعد الكرامة الإنسانية، ومعايير جودة الحق في الحياة.

بل ومن خلال كون أن "الفرد"يعد بمثابة الكائن المرجعي للأمن على مختلف المستويات المجتمعي ،المحلي، الإقليمي والدولي على حد سواء[4]،هو ما من شأنه حتى التهديد بالسلم والأمن الدوليين، وببقاء الدول وسلامة أقاليمها[5]، بالنظر لترابط أمن الفرد بمختلف البيئات والظروف المحيطة به: مستوى الفرد ــوالأمن بمستوى الدولة والمستوى الدولي[6] .

بالتالي وفي سياق السعي لمكافحة الفقر والتّأسيس لإطار فعلي ومستدام للأمن الإنساني تمكينا للأفراد والجماعات من جودة الحق في الحياة ضمانا لبعد الكرامة واستمرارية الجنس البشري،هو ما يقتضي ضرورة السعي لتوفير جملة من الشروط الكفيلة بتغييب مختلف حالات ومصادر اللاّأمن، والقضاء على الميكانزمات السلبية التي من شأنها إضعاف احتمالات تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الانتفاع الفعلي بالحقوق الأساسية،إلى جانب تغييب مختلف حالات اللاّأمن الإنساني عبر مختلف قطاعاته،ومن ثمة المساهمة في خلق مستويات مرتفعة من جودة الانتفاع والإشباع الفعليين لمختلف الحقوق الأساسية وجملة الحاجات الضرورية .

وهو ما يقتضي وجوب الربط بين كل من "منطق الأمن" و"سياسة الحد من الفقر" وبعد التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، حماية البيئة، تعزيز حقوق الإنسان، الديمقراطية وتمكين عادل للأفراد

---

(1) Peter UVIN, “**Human Rights and Development**”, op.cit ,p 123.
(2)Susan E.RICE, **“Poverty Breeds Insecurity** “,in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET *(eds.)*,“**Too Poor For Peace?Global Poverty, Conflicts, and Security in the 21st Century”,** op.cit.,p34s.
(3)Tara MCCORMACK ,“Power and agency in the human security framework“,*art.cit*,p121
(4)*Ibid*,p18.
(5)Susan E. RICE, *ibid.*
(6)Pauline KERR, “**The Evolving Dialectic Between State-centric and Human-centric Security** ”, op.cit.,p23




للوصول إلى الفرص والموارد،توازن بين حقوق الخصوصية إلى جانب حماية وترقية كل الحقوق الاقتصادية ،الاجتماعية،البيئية وخيارات الأجيال المقبلة (بعد الاستدامة)[1].

وبالتالي، وسعيا نحو تحقيق الأمن الإنساني[*] بأبعاده المتكاملة وغير القابلة للتجزئة[2] كمقاربة إنسانية،شاملة للأمن[3] تعتمد التركيز على الفرد:" أمن الإنسان من الحاجة"[4]،و"أمن الإنسان من الخوف [5]والعيش في كرامة [6]من خلال ضمان" التحرر من مختلف مصادر الخوف والتحرر والحرمان " والسلامة من مختلف التهديدات المزمنة كالجوع، المرض، القمع السياسي، فضلا عن " الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارة لأنماط الحياة اليومية،عوض التفسير الضيق للمفهوم التقليدي للأمن السائد لفترة طويلة كضمان الأراضي من العدوان الخارجي، حماية المصالح الوطنية والسياسة الخارجية[7].

لا سيما من خلال كونه مفهوم شامل لأكثر من مجرد غياب الصراع أو التهديد العسكري، بل قائم أساسا على وجوب تحقيق الرفاه البشري، والانتفاع بمختلف الحقوق الأساسية،مع تأكيده على الطبيعة المركبة للبيئة الأمنية وبعد العلاقات الإنسانية،إلى جانب التكامل والترابط بين مختلف القوى والفواعل المؤثرة على الأمن الإنساني[8]،ضمانا بذلك لبعد الكرامة الإنسانية، وجودة الحق في الحياة وبل ضمانا لكل من أمن الدولة وللأمن والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى الفقر كنسيج وشبكة معقدة لشتّى أنواع الحرمان[9]، مرادف لمصطلح "الانتهاك *Violation*" :" انتهاك لمجموع حقوق الإنسان الأساسية "[10]،"انتهاك الكرامة الإنسانية" وتغييب جملة القدرات الفردية[11]،"التهديد بالحـــق في الحياة"[12]، بالتالي الهدر بالطبيعة الإنسانية والذات البشرية

---

[1] Anuradha M. CHENOY, **“** A Plea for Engendering Human Security**”**, *art.cit.*, p178.

[*]SCHOTT asserts that:” *Eradication of poverty seems central to ensuring the security of the people as well as the security of the state”*,V^0: Max SCHOTT, “**Human Security: International Discourses and Local Reality – Case of Mali**” ,in Hans Günter BRAUCH, Oswald SPRING, et al *(eds.)*, “**Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts”**, op.cit., p 1114.

[2] Tara MCCORMACK, **“** Human security and the separation of security and development**”** ,*art.cit.*, p244

[3]برقوق امحند ، "**التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني**" ،المصدر السابق.

[4]Kofi ANNAN, “**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights” for All,** op.cit ,pp09-27, §25-73

[5]*Ibid*, pp31-43,§ 74-126.

[6]*Ibid*.,pp45-52, §127-152.

[7] Dan. HENK, ”Human security: relevance and implications”, *Parameters*, Vol.35,N^0 2, Summer 2005, p93.

[8] Lloyd AXWORTHY , **”**Canada and human security: the need for leadership“, *art.cit.*, p184

[9]Else ØYEN,**” The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus? ”**, in Elke MACK, Michael SCHRAMM, et al *(eds.)*,**” Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics”,**op.cit, p266.

[10]Tom CAMPBELL,” **Poverty as a Violation of Human Rights**”, in Thomas POGGE *(ed.),* **“Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor?** ” ,op.cit,p56s.

[11]Amartya SEN, **“Inequality Re-examined”**, op.cit, p. 109,et V^0: David A. CROCKER, Ingrid ROBEYNS, “**Capability and Agency “,** in Christopher W. MORRIS *(ed)* ,**“Amartya Sen. Contemporary Philosophy in Focus“**,p 69s.

[12]Hinsch WILFRIED, Stepanians MARKUS , “**Severe poverty as a human rights violation- weak and strong**”, in Andreas Follesdal and Thomas POGGE *(eds.)*, “**Real world justice**” ,op.cit ,p295.

للفرد، من حيث كونه ذاته مرادف للعنف والإكراه،*Poverty as a Form of Oppression*[1]،لا سيما وأنها تعد بدورها الجوهر الحيوي ونواة الأمن الإنساني [2].

إلى جانب ذلك مساهمة "الفقر"في إضعافه ببعد معين من أبعاد الأمن الإنساني،وبالتبعية إفراز، وبصفة متسلسلة منهجية لثمة ضعف وعجز على مستوى غيرها من أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني[3]تهديدا بذلك بالأمـــن الإنساني ،وتغييب جودة الحق في الحياة[4].

بالتالي فبات القضاء على الفقر سعيا لتحقيق الأمن الإنساني يعدّ من بين أهمّ الأهداف الجوهرية لمعظم السياسات الاقتصادية الكبرى في العديد من بلدان العالم،إذ حشدت العديد من حكومات الدول على غرار مختلف المؤسسات العالمية وأعضاء المجتمع السياسي الدولي جملة من الموارد اللازمة البشرية والمالية والأدوات والأنظمة لتنفيذ هذا المسعى،وضمان فعاليته،مع التأكيد على القوة الأخلاقية العالمية لحقوق الإنسان ومن جهة أخرى ضرورة السعي لوضع التزامات قانونية صارمة على الدول لتلبية مطالب الفئات الفقيرة [5].

ومن ثمة هو ما يستوجب بناء أرضية شاملة، قائمة أساسا على سلسلة وجملة من الاستراتيجيات والسياسات العالمية المنسّقة والمتّسقة على نحو فعال،لبلوغ السلم والأمن عبر مختلف المستويات،اعتمادا على تعاون وتكتّل قدرات الأفراد والدول،مع تبنٍ لمبدأ المشاركة لمختلف الفواعل عبر مستوى متعدد من الأصعدة:

بدءا بذلك بالنهج الحقوقي[6] كأساس للأمن الإنساني، من خلال كون أن كل من مجموع قواعد القانون الدولي،الصكوك الدولية ومبادئ حقوق الإنسان تعد بمثابة إطارا معياريا ومفاهيميا له[7]

---

[1]Marc FLEURBAEY," **Poverty as a Form of Oppression**", in Thomas POGGE *(ed.)*, *ibid*,p133.
[2]Patrice MEYER-BISCH, "**Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels**. ", in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI *(dirs.)*, " **Droits culturels et traitement des violences** ", Actes du colloque op.cit., p55s.
[3] *Ibid*.,p 51.
[4]Robert CHAMBERS,**" Participation, Pluralism and Perceptions of Poverty"**,In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty",** op.cit.,p140.
[5]David KINLEY,**"Civilising Globalization ,Human rights and the global economy"**,Cambridge ,Cambridge University Press, 2009, p.104.106
[6]Alioune SALL, **"Pauvreté et sécurité humaine dans des environnements africain .quelques réflexions et repères pour l'action"** ,in Pierre SANE, Moufida GOUCHA et autres *(dirs.)*," **La pauvreté une fatalité :promouvoir l'autonomie et la sécurité humaine des groupes défavorisés** ", op.cit.,p48
[7]Wolfgang BENEDEK ,**Human Security and Prevention of Terrorism**", Colloquium on "Anti-terrorist Measures and Human Rights" ,Vienna 30-31 October 2002by,Wolfgang BENEDEK,University of Graz, Director of ETC,p06s ,et V⁰ :. Maritza Formisano PRADA ,**''Empowering the poor through human rights litigation''**, op.cit.,p16s, et en ce sens Ramcharan affirme que : » *« La lutte contre la pauvreté et la défense des droits de l'homme ne sont pas deux projets distincts mais bien deux approches du même projet qui se renforcent mutuellement. »*,V⁰ : Bertrand RAMCHARAN, "**Les droits de l'homme et la lutte contre la pauvreté : Cadre conceptuel**",op.cit,p03




باعتبارها حقوق من شأنها حفظ وضمان استمرارية مختلف النماذج والممارسات الثقافية كقيم جوهرية وأساسية للأفراد والجماعات وبل كأساس لسيادة الديمقراطية واستقرار دولة قانون فعالة[1].

وعلى غرار ذلك الأهمية الجوهرية للتمكين من الحق في التعليم و تنمية القدرات الفردية[2] ،إلى جانب تفعيل كل من الحق في المعلومات، التعبير والمشاركة (...) بالنظر لمساهمتها في تقوية قدرات الجهات الوسيطة كالإعلام ،الجمعيات والنقابات كهدف أولي وجوهري للقضاء على بعدي التهميش والإقصائي لمعضلة الفقر[3]،من خلال كون أنّ عملية مكافحة الفقر مرتبطة بصورة وطيدة ببعد ترقية حقوق الإنسان[4] ،لا سيما أمام تأكيد وإلحاح مختلف المؤسسات العالمية وأعضاء المجتمع السياسي الدولي على القوة الأخلاقية العالمية لمجموع حقوق الإنسان الأساسية في فحوى مختلف الصكوك وأجندتها السياسية الداخلية، بالتالي هو ما يقتضي ضرورة الإقرار بوضع قواعد والتزامات قانونية صارمة على الدول لتلبية مطالب الفئات الفقيرة.[5](المبحث الأول)

إلى جانب ذلك، ضرورة ووجوب اعتماد وانتهاج إستراتيجيات عبر تخصصية، شبكية متسقة ،واضحة المعالم والأهداف[6]، متعددة الأنساق والأبعاد، طويلة الأمد، شاملة متعددة الأبعاد ،وقائية، استباقية، متطورة ومرنة، موائمة مع كل من :

- الطبيعة الخاصة المعقّدة لمختلف التهديدات المستجدة على الساحة الأمنية[7] .
- الطابع المتعدد الأبعاد الحركي للفقر الإنساني كشبكة ومعقدة من مختلف أشكال الحرمان[8].
- إلى جانب الطبيعة العبر تخصصية لموضوع "إشكالية الفقر" وطبيعة الدراسات الأمنية على حد سواء.

ملتزمة بوعود التنمية وتعزيز حقوق الإنسان والأمن الإنساني[9]عبر مختلف مستويات تحليل الأمن وعبر مستوى متعدد من الأصعدة، للتعامل مع جملة حالات غياب الأمن،والتي تعد كمصدر لتفاقم معضلة وديمومة الفقر،مع التركيز على الدور الحيوي للأجهزة المؤسساتية والتي تقتضي تبنيها لمنطقي

---

[1]Philippe GÉRARD, "**L'esprit des droits. Philosophie des droits de l'homme**", op.cit.,p176
[2]Peter WILKIN , "Global Poverty and Orthodox Security", *art. cit.*, p 636
[3]Jean-Pierre CLING, Mireille RAZAFINDRAKOTO et François ROUBAUD," **Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté**" ,2ème édition, Paris, ECONOMICA, 2003,p.16s.
[4]Alioune SALL, *ibid*.p48
[5]David KINLEY, *ibid* ,pp.104.106
[6]Florence TOURETTE,**" L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France La démocratie à l'épreuve de l'exclusion. "**,Quelle est l'actualité de la pensée politique de Joseph Wresinski ?, Colloque international, 17, 18 et 19 décembre 2008, à Sciences Po, Paris – ATD Quart Monde, AFSP, CEVIPOF, Centre d'histoire de Sciences Po.
[7] David CHANDLER, "Human Security: The Dog That Didn't Bark ",*art.cit.*, p 435s
[8]Else ØYEN," **The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus?** ,op.cit,p266.
[9]Shahrbanou TADJBAKHSH , Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit ,p18

الجودة والفعالية[1] ولا سيما وأن الرفاه الشخصي الذي يعد جوهرا للأمن الإنساني كغاية للتنمية البشرية لن يتحقق إلا من خلال تبني فلسفة توسيع الحريات واعتماد الفهم الشامل[2] والحوكمة الأمنية والتحليل الشبكي،إلى جانب تبني مبدأ عالمية الحقوق في إطار السياسات التنموية[3]، مع اعتماد لّلذكاء المشترك للأفراد والمؤسسات من خلال تقوية القدرات الحيوية لهؤلاء [4].(المبحث الثاني)

---

[1] Alioune SALL,*ibid*. p 48, 49, 50, 51,52.
[2]*Ibid*, p48
[3]Jean-Pierre CLING, Mireille RAZAFINDRAKOTO et François ROUBAUD, *ibid*.
[4]Patrice MEYER-BISCH,"**Indivisibilité des droits de l'homme.** ",in Adriantsimbazovina , H. GAUDIN , J-P Marguenaud, ST. RIALS et F. SUDRE *(dirs.)* , op.cit.p418.




المبحث الأول

دور الهيكلة الحقوقية القانونية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

في إطار السعي لمكافحة الفقر،وتحقيق "الأمن الإنساني"،تقتضي الضرورة وجوب تبني والتأسيس لجملة من المبادئ والقواعد الأساسية المعترف بها، والمعلن عنها في إطار كل من النسق القانوني والهيكلة الحقوقية(1)،لا سيّما بعد الإقرار والتأكيد صراحة،على أنّ ضمان الاحترام والانتفاع الفعليين بمجموع حقوق الإنسان الأساسية باعتبارها رأس مال بشري "*Capital De Droits Humains*"، يعد مصدرا للرفاه الجماعي، وعنصرا جوهريا للأمن الإنساني،(2) بالنظر إلى كون أن مختلف المعايير والصكوك الدولية لحقوق الإنســان، ومبادئ الكرامة المتأصلة،تعد بمثابة الأداة الأساسية والجوهرية في بناء وتحقيق الأمن الإنساني.(3)

إذ أنــه، فثمــة تـرابط وصـلة وطيـدة بـين كـل منظومـة حقـوق الإنســان الأساسـية، ومقاربـة الأمـن الإنساني،من خلال تبني كلا النهجين للتركيز الجوهري على الفرد والكائن البشري، إضـافة إلـى اعتمـاد وتركيز مفهوم وإطار "الأمن الإنساني" ذاته على مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلـة للتجزئـة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المدنية، السياسية إلى جانب الحق في التنمية، باعتبارها جوهرا أساسيا وأطرا معيارية،مفاهيمية له،وبل أن مفهوم "الأمن "في حد ذاتـه، يعد كحق أساسـي من حقوق الإنسـان غير القابلة للتجزئة.(4)

وبل أنه،وعلى حد تعبير*Alkire* فكل من مجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة، المترابطة، غير القابلة للتجزئة إلى جانب مجموع القدرات الأساسية،مرادفة "للجوهر الحيوي" الذي يسعى الأمن الإنساني إلى الحفاظ عليه(5)،إذ أن غياب الإنتفاع الفعلي بحقوق الإنسان الأساسية،في إطار "التفعيل الشبكي للفقر" على مستوى قطاعات الأمن الإنساني وغيرها من مختلف مستويات الأمن،هو ما

---

(1)Alice EDWARDS ,Carla FERSTMAN, **"<u>Humanising non-citizens: the convergence of human rights and human security</u>"**, in Alice EDWARDS ,Carla FERSTMAN *(eds)*, **"<u>Human security and non-citizens</u>"**, Cambridge, Cambridge University Press ,2010,p41,117

(2)Alfredo SFEIR-YOUNIS(b), **"** La violation des droits humains comme déterminant de la pauvreté **"** ,*art.cit.*, pp357-360.

(3)As RAMCHARAN has noted, *"'international human rights norms are crucial to the definition of human security and . . . human rights strategies are essential for its realization"*,V0:Alice EDWARDS And Carla FERSTMAN, *ibid.*

(4) OBERLEITNER stated that :" *Human rights and human security together may be able to(re)discover and convincingly demonstrate that security is a human right, too, and that human dignity must be rooted in both freedom and security*",V0: Gerd OBERLEITNER, "Porcupines in Love: The Intricate Convergence of Human Rights and Human Security", *art.cit.*,p593

(5)Sabina ALKIRE," **<u>A Conceptual Framework for Human Security</u>",** op.cit.,p 02,03 et V0:Gerd OBERLEITNER, *ibid*,p601




يساهم لا محال في التغييب ببعد الكرامة الإنسانية،والتهديد ببقاء الفرد،إلى جانب الإضعاف بمستوى القدرات البشرية التي يرتكز عليها الحق في التنمية كجزء غير قابل للتجزئة عن الهيكلة الحقوقية[1] ،ومن ثمة ما يبرّر ضرورة، بل وجوب اعتماد الهيكلة الحقوقية القانونية في مجال مكافحة الفقر تحقيقا بذلك للأمن الإنساني للأفراد.

والأكثر من ذلك، فالنظر إلى الفقر المتعدد الأبعاد[2] من خلال عدسة حقوق الإنسان باعتباره إنكارا لها- نتيجة أو سبب-هو ما يمكّن من الوصول لإثراء فهم مختلف أبعاد "الفقر"،وما من شأنه التشجيع على تبني سياسات أكثر شمولا واستجابة للأسباب الهيكليّة للفقر[3]، ومن ثمة تبرير حتمية اعتماد الهيكلة الحقوقية المتعددة الأبعاد موائمة وملائمة للطبيعة المعقدة الشبكية للفقر[4]،المرادف ذاته لانتهاك حق من الحقوق الأساسية، وتغييبا من جهة للعلاقة الإجتماعية المؤسسة للحق، وهدرا بالكرامة الإنسانية للفرد والتي تعد جوهر النواة وأساس كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني على حدّ سواء[5].

وفضلا لما سبق،فعلى الرغم من الإشكالات والعوائق التي تواجهها المنظومة الحقوقية والقانونية في إطار السعي لمكافحة الفقر والتأسيس لإطار للأمن الإنساني(المطلب الثالث)،إلا أنه تقتضي الضرورة وجوب اعتماد وتبني كل من مقاربة ومبادئ حقوق الإنسان إلى جانب متطلبات الكرامة الإنسانية كأطر معيارية ونقطة مرجعية أساسية، ومفاهيمية،يجب بالضرورة تطبيقها في إطار السعي لبناء وتجسيد الأمن الإنساني[6]، سواء من خلال:

♦ التركيز على أهمية التعليم والتّثقيف في مجال حقوق الإنسان،واعتماد النهج الحقوقي في التنمية في سياق مكافحة الفقر، تعزيزا بذلك واحتراما لجودة الحق في الحياة، وبالتالي القضاء على مختلف التهديدات الماسة بالأمن الإنساني كالعنف والصراعات-كمصدر أو نتيجة للفقر-[7]لا سيّما وأن القضاء على

---

[1]Lucie LAMARCHE, **"Beyond the rhetoric of social rights for the poor: the need to promote a methodology aimed at reinforcing international and national institutions"** ,op.cit ,p 04.

[2] " *The multidimensionality of poverty is now a widely accepted concept, and as shown by Amartya SEN, dimensions of poverty include not only income-consumption poverty but also the deprivation of capabilities linked to health, education and participation in the activities of the society*" V 0: Alice SINDZINGRE, **" The multidimensionality of poverty: an institutionalist perspective"**, In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty",** op.cit.,p,52

[3]Peter UVIN, **"Human rights and development"**, op.cit.,p130

[4]Else ØYEN,**"The paradox of poverty research: why is extreme poverty not in focus? "**, in, Elke MACK, Michael SCHRAMM et al, *(eds.)* ,**" Absolute poverty and global justice: law, ethics and economics"** ,op.cit ,p266

[5],Pierre SANE Moufida GOUCHA et autres…, **" La sécurité humaine : approaches et défis. "**, op.cit .p,10

[6] Gerd OBERLEITNER, *ibid*.,p596.

[7]Gabriel SIAKEU, **"Peace and human security in Africa"** in UNESCO *(eds.)*,What Agenda for Human Security in the Twenty-first Century? ,op.cit ,p28




الفقر من جهة،والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية"من جهة أخرى هي صيغ جدّ مترابطة ووطيدة غير قابلة للتجزئة[1] .(المطلب الثاني)

♦ الإقرار بمنظومة حقوقية تشريعية خاصة لفئة الفقراء،اعتمادا على معيار خاص لتحديد هؤلاء[2]، وبالتالي تبني جملة من الحقوق الجديدة" لمكافحة الفقر مع التكييف التشريعي والهيكلي لها *Anti-poverty rights* كالحقّ في إشباع "الحاجة" أو "الحق في اللاّفقر" كحقّ من حقوق الإنسان" « *Droit de ne pas être pauvre* »،(المطلب الأول) وبل حتى محاولة التأسيس لحق في الأمن كمرادف للحرية والأمن من الخوف والحاجة[3] *The right to security-as freedom from want fear and* باعتباره القاعدة الأولية لضمان ممارسة الحرية الحقّة للفاعل[4]،كحقوق جديدة تضافان إلى قائمة منظومة حقوق الإنسان الأساسية.

---

(1)Wilfried HINSCH and Markus STEPANIANS, **"Severe poverty as a human rights violation- weak and strong"**,in Andreas FOLLESDAL, Thomas. POGGE *(eds.)*, **"Real world justice"** ,op.cit., p 295s

(2) Pierre –YVES VERKINDS, **"Droits des pauvres pauvre droits",** in Arnaud BERTHOUD et autres,*(dirs.)*, **"Figures et énigme e la pauvreté"** , France, les presses universitaire du septentrion,2009,p57

(3)Liora LAZARUS, Benjamin J.GOOLD in Liora LAZARUS ,Benjamin J GOOLD *(eds.)*," **Security and Human Rights,** op.cit,p20

(4) Sandra FREDMAN,**" The Positive Right to Security "**,in *ibid*,p307.






المطلب الأول

أهمية الإقرار بحقوق مكافحة الفقر لتحقيق أمن الإنسان

تعدّ مجموع حقوق الإنسان الأساسية، والتي بحكم طبيعتها بمثابة معايير أخلاقية ونتاج الأخلاق الاجتماعية والمنطق العام[1]ذات أهمية بالغة بالنظر إلى المصالح الجوهرية التي تسعى إلى حمايتها، من حيث كونها تمثل تعبيرا عن المصالح العاجلة والملّحة للأفراد[2]، وتعبيرا عن المطالب الإقتصادية لهؤلاء.

إلى جانب ذلك، فكل من بعدي " أمن الإنسان من الحاجة"،و" أمن الإنسان من الخوف": " *Freedom from fear* "*and*" *Freedom from want*"–حريتا الأمن الإنساني-لن تتحققا إلاّ في ضوء تهيئة جملة من الظروف الحيوية، والملائمة لجميع الأفراد من خلال توفير مختلف شروط الانتفاع والممارسة الفعلية بحقوق الإنسان الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، جنبا إلى جنب بغيرها من الحقوق المدنية ،السياسية إلى جانب الديمقراطية باعتبارها كنواة للأمن السياسي[3]، والتي من شأنها تمكين الفرد كصاحب حق، حرية ومسؤولية[4] من تحمله لمختلف التزاماته الأساسية إزاء بقية الأفراد الآخرين في إطار المجتمع محل الانتماء [5].

إلا أنه، ومن خلال كون أن"معضلة الفقر الإنساني" مرادفة لانتهاك وغياب للانتفاع الفعلي من مجموع حقوق الإنسان الأساسية[6]، المقررة في إطار مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،ضمانا بذلك لحماية أكثر فعالة للفرد والكائن البشري كضرورة وحتمية أخلاقية،ومن ثمة هو ما يجعل من

---

[1]Sakiko FUKUDA-PARR, **"Human rights and human development"** ,in Kaushik BASU ,Ravi KANBUR *(eds.)*, **"Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen V. II: Society, Institutions, and Development"**, op.cit.,p78.

[2]Charles R. BEITZ , **"The idea of human rights"**, New York ,Oxford University press , 2009,p163

[3]Jacques FIERENS, **"**La violation des droits civils et politiques comme conséquence de la violation des droits économiques , sociaux et culturels **"**,*art.cit.*,p47-48 et V^0 :Geja Sharma WAGLE, "**Political insecurity and armed conflict : A threat to human security**",in Bishnu RAJ UPRETI, Rajan BHATTARAI, Geja SHARMA WAGLE *(eds.)*, **"Human Security in Nepal: Concepts, Issues and Challenges",**op.cit.,p251

[4]Patrice MEYER-BISCH, **"L'éthique économique : une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains** , op.cit., p09

[5]Manuel COURET BRANCO, **"Economics Versus Human Rights"**, New York, Routledge ,2009,p09

[6]Sengupta ARJUN, **"Poverty Eradication and Human Rights"** ,in Thomas POGGE *(ed)*, **"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor? "**,op.cit ,p334.

التحرر من الفقر، يعد بمثابة حق أساسي غير قابل للتصرف فيه، وبل جزءا لا يتجزأ عن المنظومة الحقوقية الأساسية.[1]

ومن خلال ذلك، فالإعتماد على المقاربة القائمة على مجموع حقوق الإنسان الأساسية، هو ما يقتضي وجوب الالتزام بمنع هذه الانتهاكات، من خلال تحقيق التمكين وتحقيق الانتفاع الفعليين بمجموع الحريات والاستحقاقات اللازمة لمستوى معيشي لائق، ليتم بذلك القضاء على الاستبعاد الاجتماعي للفقراء اعتمادا على توفير الحماية اللازمة من الدولة كحق الشخص في الضمان الاجتماعي، والمساعدة الاجتماعية... إلخ باعتبارها حقوق يمكن نعتها بحقوق مكافحة الفقر[2] .

ومن ثمة،وعلى الرغم من كون أن فقه ومنظومة حقوق الإنسان متضمّنان لسلسلة من وسائل الحماية ضدّ عواقب سوء التغذية والفقر،كما يتضح لنا جليا سواء :

– باستقراء مجموع الحقوق الأساسية المعلن عنها والمضمنة في فحوى مختلف الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) في عام 1948[*]،ومختلف المعاهدات الدولية،والتي أقرت بإنشاء التزامات دولية ملزمة قانونا على الدول الأطراف في إطار التنفيذ التدريجي لحقوق الإنسان[3].

---

[1]FERNANDA DOZ Costa, **"**Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks**"** , *art .cit.*, ,p86s.

[2]Linda JANSEN VAN RENSBURG ,**"A Human Rights-Based Approach to Poverty: The South African Experience"**,in , Nanak KAKWANI and Jacques SILBER,*(eds)*, op.cit,p166

[*]المادة 3 من الإعلان العالمي تعترف بالحق الإنسان في الحياة والمواد 25 و26 الاعتراف بحق الإنسان في مستوى من المعيشة كاف للصحة والرفاه ، بما في ذلك الغذاء المناسب الملبس ،السكن، الرعاية الطبية اللازمة ،الخدمات الاجتماعية والتعليم الأساسي المجاني والإلزامي.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (اللجنة الدولية) .
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

Charles R. BEITZ, **"The idea of human rights"**, op.cit. ,p162

[3]كلا من الحقوق المدنية والسياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية،لا تخضع لأي تمييز،فجميع حقوق الإنسان،عالمية،غير قابلة للتجزئة ،مترابطة ومتشابكة ومن ثمة تقع مسؤولية على المجتمع الدولي بوجوب معاملة حقوق الإنسان الأساسية على الصعيد العالمي بطريقة عادلة،متكافئة وعلى قدم المساواة،كما أنه من واجب الدول،بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية ضرورة السعي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك من خلال تكريس مختلف الجهود اللازمة واستخدام كل الموارد التي هي تحت تصرفها من أجل الوفاء،على سبيل الأولوية ببعض التزاماتها الدنيا، وتظل الدولة الطرف الملزم بالسعي لضمان التمتع، على أوسع نطاق ممكن، بالحقوق ذات الصلة في ظل الظروف السائدة، إذ ومن بين التعليقات العامة للأمم المتحدة لـ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية CESCR أكدت وبإصرار أن حالة ندرة الموارد لا يعفي الدول من التزامات الحد الأدنى في ما يتعلق بحقوق الإنسان المعترف بها في المتضمنة في العهد، وإن كان من الممكن أن يتحقق بالكامل إعمالها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدريجيا مع مرور الوقت، جميع الدول الأطراف لها التزاما أساسيا بضمان الوفاء الأدنى،للمستويات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق الواردة بالعهد. كل من مبادئ ليمبورغ *The Limburg Principles* (25-28) والمبادئ التوجيهية ماستريخت *Maastricht Guidelines* (9-10) ،تؤكد الواجب الفوري،ومضمون الالتزامات الأساسية الدنيا




– أو من خلال تبني والتأكيد على مفهوم "المواطنة" في إطار النصوص التشريعية كحق أساسي، أو آلية جوهرية، يتم بموجبها ضمان التمتع بمجموع الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية،...السياسيّة، المدنية على قدم المساواة ـ وبغض النظر– عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية[1] .

إلا أنه،واستنادا للمنظور الدّيمقراطي القائم على التّركيز الإنساني لتحقيق أمن الإنسان[2]، وبالنّظر إلى الفرد لا بصفته المجرّدة كإنسان المقصود بالإعلانات الدّولية، وإنّما من حيث كونه "كائن بشريّ" في إطار الواقع الاجتماعي[3]،لا سيّما من خلال كون معضلة" الفقر" المرادفة لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية كمصدرا مفرزا لجملة من حركيات اللاّأمن أو أسباب ضعف تغييب أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني[4]،عبر مختلف مستويات الأمن-الفرد-الدولة-الدولي[5]،تهديدا بذلك بالحق في الحياة، فمن ثم فيظلّ الإقرار بحقوق مكافحة الفقر يعد بمثابة حتمية وضرورة جوهرية[6]،على غرار أهمية "التحرر من الفقر" كحق غير قابل للتصرف فيه، وجزءا لا يتجزأ عن منظومة حقوق الإنسان الأساسية.[7]

ذلك إلى جانب كون أن عملية "الاعتراف"،تعد بمثابة الإجراء الجوهري المساهم في ترقية وتعزيز حقوق الإنسان، والشرط الأولي المسبق لضمان فعاليتها، المطالبة بها في مواجهة الكافة، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي،ومن ثمة فتقتضي بنا الضرورة الملحة تكييف قائمة الحقوق الأساسية مع طبيعة الكائن البشري، من خلال وجوب الإقرار "بحقوق أساسية لإشباع حاجاته" الضرورية و الحيوية ـ الحقّ في إشباع "الحاجة":[8] "*le droit de subvenir au besoin* "(الفرع الأول) و"الحق في اللاّفقر" أو عدم المعاناة من الفقر(الفرع الثاني) ، *« Le droit de ne pas être pauvre » ou « le*

لضمان احترام حقوق الكفاف للجميع يقتضي إعمالها بغض النظر عن توافر الموارد في البلد المعني أو عوامل وصعوبات أخرى، وبغض النظر عن المستوى السيئ التنموي للدولة الطرف المعنية .

Polly VIZARD, "**Poverty and human rights Sen's 'capability perspective explored**", op.cit, pp5- 9 et pp142; 169. .et V0 :Charles R. *ibid*, P162

[1]Penny LEONARD, **" Promoting Welfare? Government Information Policy And Social Citizenship"**, First published, Great Britain ,British Library Cataloguing in Publication Data, ,2003.p09-10-12-20

[2]Diane ROMAN, **"Le droit public face à la pauvreté"**,op.cit, p425s.

[3]*Ibidem.*

[4]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M,CHENOY, **"Human Security Concepts and implications"** ,op.cit,p16

[5]Susan E. RICE, **" Poverty Breeds Insecurity** ",in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*, "**Too Poor For Peace?Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century",**op.cit.,p32.

[6]Pierre Henry IMBERT, " Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s) ? ",*art .cit*, p.740

[7]Linda Jansen VAN RENSBURG, **"A Human Rights-Based Approach to Poverty: The South African Experience"**, in Nanak KAKWANI ,Jacques SILBER,(*eds*), **"The many dimensions of poverty,**,op.cit.,p166

[8]Jean-Louis MANGAN A AMOUGOU, **"Conditionnalité et droits des l'homme"**, in Stefania GANDOLFI, et al ,*(dirs.)*, **"La Conditionnalité dans la coopération internationale",** Colloque de Yaounde 20-22 juillet 2004, Unesco, 2004, p65



(1) « *droit à la* non-pauvreté.إلى جانب حقوق الإنسان التقليدية -مع التأكيد على وجوب عدم المساس بهذه الحقوق أو انتهاكها، مع تكييف كلا من الجهازين الحقوقي و التشريعي لذلك.(2)

(1) Gilles CARSON Ossete OKOYA, **"Pauvreté et droit international"**, op.cit., p223

(2)Diane ROMAN ,*ibid*, p 426.




الفرع الأول

الحق في إشباع "الحاجة.

على الرغم من جملة العراقيل التي تواجهنا عند السعي بالإقرار وتبني "الحق في إشباع الحاجة" كحق جديد إلى الجهاز والهيكل التشريعي لمنظومة حقوق الإنسان الأساسية سواءا من خلال:

- مساسه بمضمون وكيان الحقوق الأخرى، وتجريدها من قيمتها الحقة[1]،وهو ما يؤدي إلى لبس وغموض في التعرّف والتمييز بين جملة الحقوق الأساسية،الضرورية -المستعجلة -وغيرها من الحقوق الأخرى[2].
- كما أن تحديد الحاجات والتي يتعين على "القانون" أو الجهاز التشريعي وجوب الاستجابة لها، تقنينها وتكريسها كحقوق أساسية ليست بالمطلقة[3]،لا سيّما وأنه على حد تعبير *D. Roman* فوجوب التنصيص على حق من الحقوق يعتمد أساسا التركيز على المبادئ المؤسسة له.[4]

إلاّ أنه، فينبغي النظر "الحق في إشباع الحاجة" كحق شخصي، لا سيّما من خلال سعيه لضمان حاجات شخصية تمت بالصلة بطبيعة وكينونة الفرد والكائن البشري[5]، إلى جانب كونه بمثابة حق يستمد أساسه من القانون الطبيعي والطبيعة الإنسانية للفرد،إذ أن مجموع هذه الحاجات[*] والمعبّر عنها في شكل حقوق يمكن نعتها بـ"الحقوق الطبيعية المرتبطة بالفطرة الإنسانية "،وفي هذا الصدد فيؤكد "*J.Carbonnier* قائلا:

> *"Ces besoins sublimés en droits pourraient bien, légitimement, être qualifiés de droits naturels car il procèdent a la nature, de la physiologie de l'homme.* " [6]

فالحق في إشباع الحاجة،على غرار الحق في عدم المعاناة من الفقر، يسعى أساسا إلى حماية مختلف المصالح جوهرية للأفراد، فككائنات مادية فهي بحاجة إلى الوصول إلى إشباع جملة من الموارد

---

(1) *Ibid*, p284.285

(2) Diane. ROMAN, *ibid*, p.436

(3) *Ibid*,p436

(4) *Ibid*, p441

(5) *Ibid*, p.223

(*) احتياجات الإنسان الأساسية هي أساس الأمن الإنساني للأفراد، والذي في أوسع معانيها يحتضن أكثر من مجرد غياب الصراع العنيف بل شموله لمجموع الحقوق والحريات والحكم الرشيد، والحصول على التعليم والرعاية الصحية،والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والخيارات المتاحة لتحقيق إمكاناته...التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال القادمة في أن ترث هذه البيئة الصحية الطبيعية هي اللبنات المترابطة لأمن الإنسان،أنظر في هذا الشأن :

Alexandra AMOUYEL, "What is Human Security?" ,*art.cit.*, p.13

(6) Diane ROMAN, *ibid*, p 427.






الضرورية والمرتبطة بصفة مباشرة، بكينونتها وببعد الكرامة المتأصلة :كالغذاء الأمن ،الماء ،الملبس ،المأوى والرعاية الطبية الأساسية لتمكينهم من جودة العيش....[1]

إذ أن تبني فلسفة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، تعد بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الإنساني القائم أساسا على بعد" أنسنة " خطابات "الأمن" من خلال جعله "للأمن" أكثر تركيزا وشمولا للبعد الإنساني البشري سواء عبر: التنمية الإنسانية ،الحاجات الإنسانية ، حقوق الإنسان[2]، اعتمادا على مسألة العلاقة بين "الحرية" و"الأمن"،وهو ما يمكن استقراءه في بعد الحرية من الحاجة – الفاقة- باعتبارها حرية جوهرية وعنصرا حيويا للأمن الإنساني[3] .

إلى جانب ذلك،فالأمن الإنساني ذاته يعتمد بدوره كجوهر له على ضرورة تحقيق معايير "جودة الحق في الحياة"[4]،من حيث الاكتفاء المادي واستيفاء الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية :المأوى، التعليم ،الرعاية، الصحية الضرورية لضمان البقاء والاستمرارية،وبالتالي تحقيق كرامة الفرد التي الشاملة لكل من الحرية الشخصية،الحكم الذاتي والسيطرة على حياة المرء والمشاركة دون عائق في إطار المجتمع[5] .

إذ أن خطاب الأمن الإنساني يعد بمثابة إحياء لفكرة الإحتياجات الأساسية تحت تسمية جديدة[6] وهو ما يمكن استقراءه في تعريف*Jennifer Leanning*"للأمن الإنساني" كـــ"مفهوم يعتمد أساسا التركيز على بعد العلاقات الإجتماعية وعلاقات الأفراد بالمجتمع، المكان والزمان،بالإضافة إلى الإحتياجات الأساسية كالغذاء،الماء، المأوى،درجة من الحماية للأفراد، إضافة لشموله للاحتياجات النفسية والإجتماعية كالهوية، المشاركة والإستقلالية، والتي هم في حاجة إلى إشباعها كالسكن، شبكة الدعم الإجتماعي والأسري[7].

---

(1) Thomas POGGE, **"<u>Severe Poverty as a Human Rights Violation</u>"**, in Thomas POGGE *(ed)*, **<u>"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor,</u>** op.cit.,p11

(2)Des GASPER**<u>," The idea of human security"</u>**, in Richard A. MATTHEW, Jon BARNETT, Bryan MCDONALD, and Karen L. O'BRIEN ,*(eds.)*, **"<u>Global Environmental Change and Human Security</u>",** op.cit.,p.29

(3)David P. LEVINE, S.Abu Turab RIZVI, **"<u>Poverty, work, and freedom: political economy and the moral order</u>"**, Cambridge, Cambridge university press, 2005, p42-43

(4)Ramesh THAKUR states that," *Human security is improved when the 'quality of life' of people in a society can be upgraded, that is, the enhancing of what he calls 'human welfare*"' V0 :Shahrbanou TADJBAKHSH, Anuradha M. CHENOY, **"<u>Human Security Concepts and implications</u>"** ,op.cit., p 46.

(5) Caroline THOMAS, **"<u>Global governance, development and human security the challenge of poverty and inequality</u>"** , op.cit.,p06,07

(6) Des GASPER," Securing Humanity: Situating 'Human Security' as Concept and Discourse", p**223.**

(7) Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit , p44




ومن ثمة،هو ما يجعل من غياب الإنتفاع الفعلي بمجموع حقوق الإنسان الأساسية مرادف لعرقلة إشباع جملة الإحتياجات الضرورية والتّي تتجاوز مفهوم الأبعاد المادية،ليشمل بذلك مفهوم "الإحتياجات" منظور أكثر شمولا[1].

لا سيّما وأنّها تعدّ عملية الإشباع الفعلي لمجموع تلك الضروريات والحاجات الأساسية الإنسانية جوهر الأمن الإنساني،الذي في أوسع معانيه يحتضن أكثر من مجرد غياب الصراع العنيف، بل شموله على كل من:الحقوق،الأمن،الحريات،الحكم الراشد، والحصول على التعليم،جودة الرعاية الصحية والتأكيد على حق كل فرد في الفرص والخيارات المتاحة لتحقيق إمكاناته... التحرر والأمن من الفاقة والخوف، وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة صحية طبيعية...باعتبارها لبنات مترابطة لضمان تحقيق الأمن الإنساني.[2]

هذا إضافة لكون أن"الحق في إشباع الحاجة" يعتمد أساسا على بعد الكرامة الإنسانيّة باعتبارها المصدر المشترك لكلّ من حقوق الإنسان والأمن البشري[3]، فمن الإعتراف والتأكيد على هذه الكرامة[4] تقتضي بنا حتمية الإقرار بمجموعة من الحقوق والتي يستوجب أن تكون محل للمطالبة والإستحقاق، وهو ما يفرض واجب "الإحترام" والذي على حد تعبير *Stephen Darwall* هو مرادف لمنح صفة الديمومة والسلطة الدائمة في إطار العلاقة بـــ"الشيء"، والتي من بموجبها يتم الإعتراف لجميع الأشخاص على قدم المساواة، بالانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان ،المساواة في المعاملة ...[5] ،إذ أن تلبية الاحتياجات المادية الأساسية للأفراد لا يعد سوى بمثابة استجابة لواجب إنساني من المجتمع استنادا على بعد الكرامة المتأصلة للكائن البشري [6].

---

[1] *Ibidem.*

[2]Alexandra AMOUYEL , **"**What is Human Security? **",***art.cit.*, p13, et V⁰ : Lloyd AXWORTHY , **"**Canada and human security: the need for leadership", *art.cit.*, p. 184

[3] Wolfgang BENEDEK, **"Human Security and Human Rights Interaction"**, in Moufida GOUCHA, John CROWLEY *(eds.)*, **"Rethinking Human Security"** ,op.cit ,p 17

[4] « *si l'on vise la dignité, on dit qu'un homme, à la rue, est exclu de l'humanit*é »,V⁰ : Gilles CARSON Ossete OKOYA**,** **"Pauvreté et Droit International"** ,op.cit., p281.

[5]Darrel MOELLENDORF ,**"Absolute Poverty And Global Inequality"**, in Elke MACK, Michael SCHRAMM et al,*(eds.)* ,**"Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics"**, op.cit, p.124

[6]Pierre LAMBERT, "le droit de l'homme à un niveau de vie suffisant", *art.cit.*, p683




الفرع الثاني

"الحق في اللاّفقر" كحق من حقوق الإنسان *le droit à la non-pauvreté*,

بالنظر إلى الفقر من حيث كونه انتهاك للبعد الحقوقي: عائق يحول دون الممارسة والإنتفاع الفعليين من مجموع حقوق الإنسان الأساسية[1] ،وبل يشكل تهديدا للأمن والسّلم الدوليين [2]، إلى جانب كونه مرادف "للحرمان من القدرات" والحريات الأساسية كالحرية في الوصول إلى تغذية كافية ، المساواة في الظروف المعيشية ...[3]، ولكن أيضا الحرمان المنهجي في الحصول على غيرها من السلع والخدمات، الموارد اللازمة لبقاء الإنسان وتحقيق التنمية، بما في ذلك إشكالية الوصول إلى الأدوية ، المأوى المناسب، المرافق الصحية...[4]

فعلى غرار "الحق في إشباع الحاجة"، ف"الحق في اللاّفقر" ، أو "عدم المعاناة من الفقر "، الذي يعتمد بدوره على بعد الكرامة الإنسانية للفرد ،يسعى أساسا إلى حماية جوهر الأمن الإنساني وذلك في إطار معنى" الخلو" من أي انتهاك، أو أية حالة قد تعرض حياة الكائن البشري للخطر[5] إضافة لاعتماده على وجوب انتهاج سلوك إيجابي بتدخل الدولة لحماية الفئات التي تعاني العوز و الحاجة [6]، من خلال اتخاذ جملة الخطوات والإجراءات السياسية اللازمة للتمكين من هذا الحق [7].

ذلك إلى جانب كون أن الإقرار بـــ "الحق في اللاّفقر" من الفقر يعد حتمية و ضرورة زمنية تشريعية، أملتها التحولات التي عرفتها سرعة الزمن و الوقت *l'accélération du temps* *temporalité*، *accélérée* والتي تمت بالصلة بالبعد الأخلاقي [8]، لا سيّما و بالنظر إلى أن الفئات الفقيرة والمعوزّة تعاني من إشكالية "ثنائية "بطئ القانون والتشريع " و"سرعة الزمن" في آن واحد"، وهو ما يقتضي ضرورة إيجاد "تشريع" و"تقنين" حقوقي أكثر سرعة وفعّالة من حيث الاستجابة

---

[1]Dana-AIN DAVIS, " **Violating Dignity** ", in George ANDREOPOULOS , Zehra F KABASAKAL ARAT and Peter JUVILER *(eds.)*, **"Non-State Actors in the Human Rights Universe"**, op.cit.,p296s.

[2] Caroline THOMAS, Paul WILLIAMS, **"poverty"**, in Paul WILLIAMS *(ed.)*, **"Security studies"**, op.cit., p300,303,304.

[3]Alice SINDZINGRE, **" The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective"**, In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty",** op.cit.,p ,52

[4]Polly VIZARD, **"Poverty and human rights sen's 'capability perspective explored"**, op.cit.,p178

[5] Gilles CARSON OSSETE OKOYA, **"Pauvreté et Droit International"**, op.cit., p.251

[6] *Ibid*, p.240.241

[7] *Ibidem*

[8]François OST, **" L'accélération du temps juridique "**, in Philippe GERARD, François OST, Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.)*, **" L'accélération du temps juridique "** ,Saint-Louis, Belgique ,Publications des facultés universitaires, 2000,p16




والملائمة مع الظروف الاجتماعية المستجدة، المستعجلة وفي أن واحد أكثر بطئ لموائمة ظروفهم المعيشية [1].

لا سيّما ومن خلال كون أن "القانون" على حد تعبير *François Ost*، يعد بمثابة الأداة المستحبّة لموائمة والتكيف مع مختلف التحولات الإجتماعية الضرورية[2]، وبالتالي هو ما يقتضي وجوب تمكين "الفئة الفقيرة" من الوصول إلى قانون فعّال متكيف استجابي مع مختلف التحولات الزمنية والمجتمعية ليكون أكثر استجابة لحاجاتهم الضرورية و الأساسية[3]،والتعامل بذلك مع مجموع الحقوق الأساسية في إطار"نظام حقوق أهداف" «*Système de droits-buts*»كنظام أخلاقي من خلال الإقرار في إطاره بكون أن احترام مجموع حقوق الإنسان الأساسية يعدّ كهدف والتزام جوهري قائم على عاتق المجتمع، من خلال النظر إلى كون أن "احترام حقّ معيّن من حقوق الإنسان يعدّ غاية في ذاتها[4].

كما أن الهيكلة القانونية الحقوقية ذاتها باعتبارها تسعى إلى تقديس الفرد وكرامته المتأصلة[5]، فهي بذلك مرادفة للأمن: الأمن التشريعي[6]،مما يقتضي ويستوجب من جهة ضرورة تمتعها بصفة الديمومة كونها ضامنة لحماية فعالة لحقوق الإنسان[7]،ومن جهة أخرى،ضرورة تكيفها مع مختلف التحولات والسرعة الزمنية كحتمية وضرورة تشريعية للتكّيف مع الأوضاع الإجتماعية المزرية [8] ولعلّه قد أصاب البروفيسور *François Tulkens* عند نعته لسرعة الزمن "كسمّ"،والأمن التشريعي "كمضادّ للسمّ" في مقال له تحت عنوان « *Acceleration du temps et sécurité juridique : poison et contre poison* . » [9].

---

[1]Nicolas BERNARD, **"<u>Le monde de la pauvreté écartelé entre deux temporalités (apparemment) contradictoires</u> "**, in Philippe GERARD , François OST ,Michel VAN De KERCHOVE, *(dirs.)*,*ibid*,p 838.

[2]d'après Nicolas BERNARD « le droit constitue l'outil privilégié des réformes sociales. » V⁰*: ibid*, p842.

[3]*Ibid*, p.844.845

[4]Amartya SEN," Right and Agency, "*<u>Philosophy and Public Affairs</u>*, Vol. 11,N⁰.01, winter,1982, p15

[5] Gilles CARSON Ossete OKOYA, **"<u>Pauvreté et Droit International</u>"** ,op.cit p262

[6]François TULKENS ,**"<u>Accéleration du temps et sécurité juridique : poison et contre poison</u>",**in Philippe GERARD, François OST, Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.), ibid*, p296 .

[7]François OST, **"<u>le temps quatrième dimension des droits de l'homme</u>"**,in BORGHI, P. MEYER-BISCH, Patrice*(eds)*,**" <u>Société civile et indivisibilité des droits de l'homme</u>"** ,op.cit., p109

[8] *« La bonne loi n'est pas la loi stable mais révisable.* » V⁰ :François OST, *ibid*, p11

[9] François TULKENS *,ibid*, p 296,470 .




المطلب الثاني

مقاربة حقوق الإنسان في التنمية *(HRBA)*

ودور تعليم حقوق الإنسان*(HRE)* لتحقيق الأمن الإنساني ومكافحة الفقر.

إن مفهوم الأمن الإنساني المرادف لحماية الجوهر الحيوي لجميع الكائنات البشرية، والسلامة من مختلف التهديدات الماسة بكل من الحرية من العوز والخوف(1)،يعتمد أساسا ثلاثية المفاهيم الإنسانية التالية:الأمن،حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية (2)،فحقوق الإنسان تعرّف الأمن الإنساني(3) ،وتوفير بيئة آمنة يعد شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان(4)،والتنمية البشرية مرادفة لعملية توسيع نطاق خيارات وحريات الأفراد(5) ،بحيث أن ضعف أو محدودية مستوى التنمية،هو ما يؤدي إلى تراكم الحرمان البشري –الفقر- باعتباره شكلا من أشكال الانتهاك للحقوق الأساسية وهو ما من شأنه التهديد بجودة الحق في الحياة (6) ،بقاء البشرية،وبالاستقرار والسلم الدوليين (7).

وبالنظر إلى أن تحقيق وضمان الأمن الإنساني، يعتمد أساسا على وجوب توفير بيئة تمكينية حقوقية فعالة مستدامة(8)،والتي لن تجد أساسا لها إلا في إطار سيادة الشرعية الثقافية *La légitimité culturelle*،من خلال التمكين من حرية الخيارات،الفرص،الخصوصية والحقوق الثقافية ذات البعد "الاتصالي"، "الهوياتي" و"الإبداعي"(9).

ذلك إلى جانب أهمية التركيز عنى بعد الاستدامة *Genius of 'Sustainability'*" الذي يتجسد في القدرة على توفير "مساحة وفضاء " لمحاولات جادة للتعامل مع مختلف العلاقات الحقيقية، والديناميكية والمعقدة بين البيئات الإجتماعية،الإقتصادية والطبيعية،وكذلك بين الماضي والحاضر والمستقبل من

---

(1) Rapport de la commission de la sécurité humaine ,op.cit.,p 04 , et V0 : Sabina ALKIRE,“ **A Conceptual Framework for Human Security”,** op.cit.,p 02-03.

(2) Commission on Human Security, 2003,op.cit., Chapter 1, p. 4

(3) Bertrand G. RAMCHARAN, **“**Human Rights and Human Security**”**, *art.cit.*,p01

(4) Gerd OBERLEITNER ,**“**The OSCE and Human Security**”**, *Security and Human Rights*, 2008, Vol.1, p 20s

(5) UNDP, 1994, op.cit., p. 13

(6)Zaryab IQBAL **, “ Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security”**, in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, **“Global Security: A Vision for the Future.”** , op.cit.,p164s

(7)Daniel COLARD, La doctrine de la « Sécurité Humaine » le point de vue d'un juriste, *art.cit.*,p.22, et V0 :Diane ROMAN, **“La pauvreté. “**, in Adriantsimbazovina , H.GAUDIN , J-P MARGUENAUD, ST. RIALS et F. SUDRE ,*(dirs.)* , op.cit.,p595

(8) Keith KRAUSE, **“Towards a Practical Human Security Agenda”**,op.cit.,p04,07.

(9)Patrice MEYER-BISCH,**“**Analyse Des Droits Culturels **”**, *Droits fondamentaux,* N° 7, janvier2008–décembre 2009, p20 voir le site suivant:www.droits-fondamentaux.org,dernière consultation le 21/12/2009.




خلال التركيز على مقاربة التنمية المستدامة التي تعرف عموما بكونها"...ضمان تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "[1].

مع الإشارة إلى وجوب وضرورة كون التنمية مستدامة اجتماعيا قبل أن تكون مستدامة من الناحية الإقتصادية أو البيئية،إذ أن ضمان تحقيق التنمية المستدامة اجتماعيا هو ما من شأنه المساهمة في تطوير وضمان تحسين القدرات الشخصية للأفراد، وضمان الرّفاه للجميع عن طريق الوسائل التي تتيحها من التوزيع العادل للقدرات في إطار الجيل الحالي،مع الانتقال العادل لهذه لقدرات بالنسبة للجيل المستقبلي[2]،ذلك كون أنّ التنمية المستدامة اجتماعيًا تركز أساسا على جودة العلاقات مع الآخرين، فضلا عن احترام الذات،والكرامة الإنسانية ،الإلتزام بالقيم الأخلاقية والقواعد المختلفة للمعاملة بالمثل، كما أنها تستند من جهة أخرى إلى أخلاقيات المسؤولية وتركز على التفاعلات بين الحرية والمسؤولية[3].

بالتالي فأية سياسة وإستراتيجية تهدف وتسعى أساسا لمكافحة الفقر- التخفيف من حدته- وتحقيق الأمن الإنساني،يقتضي اعتمادها لبعد التنمية المستدامة،ضمانا بذلك لاستدامة الأمن الإنساني واستمراريته[4]،لا سيّما بالنظر للترابط الوطيد والمتبادل بين المفهومين ،ودورهما الإيجابي والفعّال في مجال السعي لمكافحة الفقر ومختلف التهديدات الماسة بأمن وحرية الكائن البشري من الخوف والحاجة.

ذلك إلى جانب وجوب تركيزها وتبنيها لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية،لا سيّما الاهتمام البالغ ببعد الحقوق الثقافية والأمن الثقافي[*]،وذلك سواء من خلال الاعتماد على الحق قي المعرفة والمعلومات،لا سيّما من خلال تطوير فرق وتقنيات البحث العلمي،والتّرويج للشراكات الجامعية[5]،أو تبني وانتهاج

---

[1]Sanjeev KHAGRAN, William. CLARK and Dana FIRAS RAAD, **“** From the environment and human security to sustainable security and development**”**, *art.cit*, p.296.

[2]Reiko GOTOH and Paul DUMOUCHEL, “**Introduction** “,in Reiko GOTOH and Paul DUMOUCHEL *(eds)*,”**Against Injustice The New Economics Of Amartya Sen**”,op.cit,p32

[3]*Ibid* p 33

[4]Sanjeev KHAGRAN, William. CLARK and Dana FIRAS RAAD, *Ibid*,p296,300 ,301.

[*] يمكن الإشارة في إطار الحقوق الثقافية على سبيل المثال لا الحصر إلى ما يلي: حقوق ذات **"البعد الإبداعي"** : وتشمل كل من: حرية البحث والإبداع، حقوق الملكية، حرية التعبير.حقوق ذات**" البعد الاتصالي"**:كالحق في التعليم والمعرفة والحق في الوصول إلى المعلومات اللازمة،حقوق المشاركة في التراث الثقافي... إلى جانب الحقوق ذات **" البعد الهوياتي"**،منها كل من الحق في اختيار واحترام الهوية وتنوع أساليب التعبير،الحق في الثقافة واحترام التعدد،حرية الإنتماء التنوع الإثني والثقافي واللغوي... أنضر في هذا الشأن : *Ibidem.*

[5]Ana Maria Véga GUTIERREZ, **“Renouveler la démocratie les défis de la coopération”**, in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI et Johanne BOUCHARD *(dirs.)*, “**Le démocratisation des relation internationales**”,op.cit.p,66 et 67.







سياسة التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (*HRE*) كركيزة جوهرية وأساسية من منظور ترقية الأمن الإنساني ومكافحة الفقر[1].

---

[1]Moufida GOUCHA,**" La sécurité humaine et l'UNESCO : bilan et perspectives"**, in Pierre SANE et al,*(dirs)*, **"La Sécurité Humaine : Approches et Défis",** op.cit ,p.19






الفرع الأول

مقاربة حقوق الإنسان في التنمية لتحقيق الأمن الإنساني ومكافحة الفقر.

باستقراء محتوى الخارطة المضامنية لمفهوم الأمن الإنساني،نستشف ثمة ترابط، تكامل وانسجام بين كل من التنمية الإنسانية المستدامة،حقوق الإنسان والأمن الإنساني(*)،إذ وعلى الرغم من اختلافهما في الإستراتيجية، التصميم والأهداف،إلا أنه فثمة تكامل وتداخل بين كلا المفهومين،فكل منهما مكمل للآخر بشكل مثمر،وهو ما من شأنه تحقيق نهج متكامل وبنّاء،لا سيّما في مجال ضمان بعد الكرامة المتأصلة للأفراد، تحقيق الرفاه البشري وجودة الحق في الحياة [1].

إذ ثمة علاقة وطيدة بين كل من الأمن الإنساني والتنمية المستدامة(*) والتي تتلخص في سياق العبارة التالية لـــــ" *Gerd Oberleitner*": أن "الأمن الإنساني هو القدرة على التمتع بثمار التنمية في بيئة آمنة"[2] ،كون أن الأمن الإنساني ذاته يعتمد في منظوره بعدي الاستدامة،والتركيز البشري:من خلال تمكين الأجيال المقبلة والمستقبلية من الإنتفاع بأفضل وأجود شروط البقاء والاستمرار:جودة السلم، الأمن، ديمقراطية مستقرة، بيئة حقوقية ...[3] ،ذلك إلى جانب كون أنّ التنمية تشير إلى عملية تحسين لحالة الإنسان والحياة الاجتماعية من خلال التركيز على أربع عناصر جوهرية :القضاء على الفقر،زيادة في الموارد المعيشية ،حماية وتجديد البيئة، والإنصاف و العدالة بين الجنسين والنهوض بالمرأة[4].

فكل من الأمن الإنساني والتنمية المستدامة يعززان بعضهما بعضاً،فمن خلال تأكيد وتركيز كلا المفهومين على البعد الإنساني البشري،هو ما من شأنه تعزيز الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة،

(*)Both EDWARDS and FERSTMAN cited that:"*The framework aims to treat human security, human rights and human development as mutually reinforcing goals. The new framework centres directly and specifically on people, allowing them to live in safety and dignity and to earn a livelihood, rather than on the state and its security or sovereignty"*.V⁰**:** Alice EDWARDS And Carla FERSTMAN, **"Humanising non-citizens: the convergence of human rights and human security"**, in Alice EDWARDS ,Carla FERSTMAN *(eds)*, **"Human security and non-citizens"**, op cit ,pxx.

(1) David KINLEY, **"Civilising Globalization ,Human rights and the global economy"**, op.cit., p.120

(*)الأمن الإنساني يعد بمثابة الضامن لاستمرار التنمية البشرية ، ففي عام 1994 في إطار تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي المعد من قبل كل من لأمارتيا سان ومحبوب الحق،فقد أشار هذا الأخير- ومحبوب الحق- في إطاره أن الأمن الإنساني لا يركز فقط حول السلامة من العنف لكن أيضا التركيز على صيانة وحماية التنمية المكتسبة،*Gasper* يشير إلى أن خطاب الأمن الإنساني ذاته يعتمد التركيز على فكرة الاحتياجات الأساسية تحت تسمية جديدة وهي *'Security 'Label of* "الأمن"، بهذا المفهوم فإذا كانت للتنمية البشرية تركز أساسا على الرفاه فالأمن الإنسان ويركز على أمن مكاسب التنمية: أنضر في هذا الشأن المرجع التالي:

Shahrbanou TADJBAKHSH ,Anuradha M. CHENOY , **"Human Security:Concepts and implications"**,op.cit.,p106s.

(2) Gerd OBERLEITNER , "Human security and human rights", *art.cit.*, p.20

(3)Karen L.O'BRIEN and Robin M. LEICHENKO, "**Global Environmental Change, Equity, and Human Security**",in Richard A. MATTHEW, et al *(eds.)*,"**Global Environmental Change and Human Security**",op,cit,p167.

(4)Antoine MEKINDA BENG, "Les droits universels et le développement durable; l'oxymoron du droit international public dans le contexte de L'afrique", *Revue. trimestrielle des droits de l'homme*, N⁰63, 2005,p741



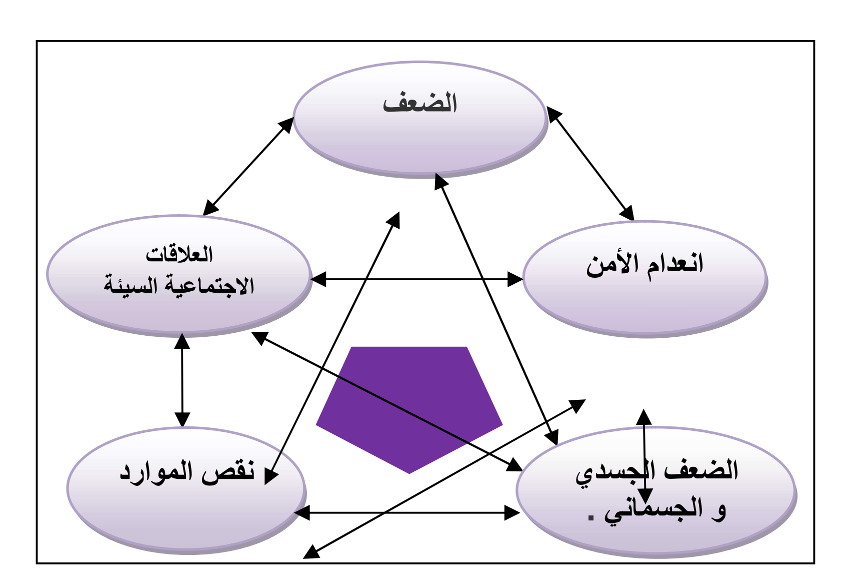

والإسهام إيجابيًا في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستقبلا،إلى جانب ذلك مساهمة كل من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية بنقل تركيز بعد الإستدامة من أساس الاحتياجات إلى التركيز على بعد الحقوق الأساسية،سعيا بذلك لتحسين فرص وإمكانيات الأفراد،ومن ثمة هو ما من شأنه ضمان المساهمة في توسيع الحقوق المدنية والسياسية جنبا إلى جنب مع مجموع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء لا يتجزّأ عن الرّكيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة[1]،والأمن الإنساني يوفّر أداة عملية أساسية لتمكين الفرد من استحقاقات والتزامات أكثر عالميّة لا سيما من حيث تركيزه أساسا على بعدي التحرر من العوز والتحرر من الخوف وجانب الأمننة[2].

[1]Sanjeev KHAGRAN, William. CLARK and Dana FIRAS RAAD, **“** From the environment and human security to sustainable security and development**”,***art.cit*, p300s.

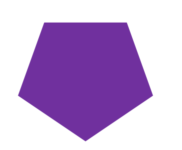
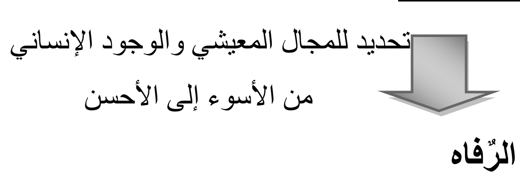
[2]*Ibidem*



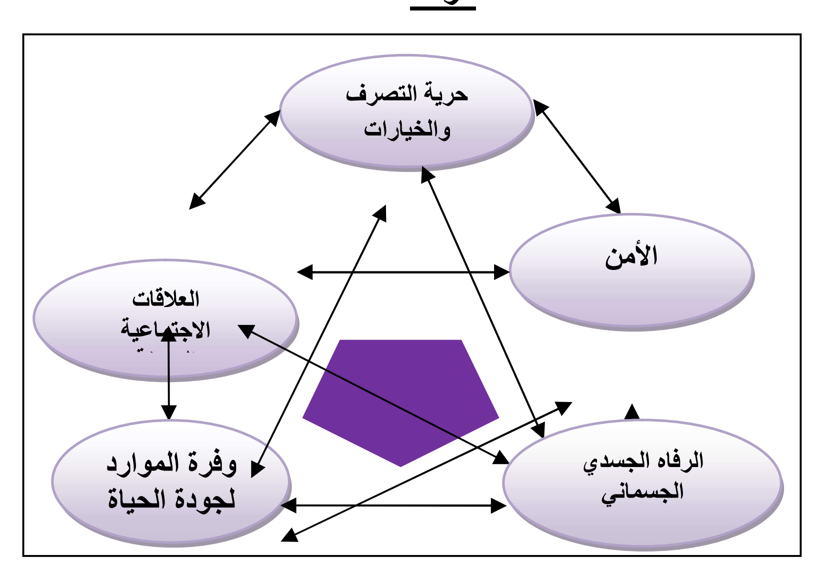
الشكل رقم (19): أهمية التنمية في الإنتقال من اللاّرفاه إلى الرفاه.



من اللاٌرفاه إلى

الرٌفاه



المصدر:

Robert CHAMBERS ,**"On Poverty And Freedom"** ,in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER,(*eds*), **"The many dimensions of poverty,** ,op cit,p147




إلى جانب ذلك،أهمية الحق في التنمية كحق مركب،يحمل في طياته الصيرورة التي من خلالها وبموجبها يتم ضمان الإنتفاع الفعلي مختلف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[1]،ولا سيّما بالنظر لدور التنمية في التوسيع من مجال القدرات والحريات الأساسية للأفراد[2]من حيث ارتباطها بالحرية الإنسانيّة[3] ،ذلك إلى جانب تركيز مفهوم الأمن الإنساني ذاته على بعدين حيويين: أمن الإنسان من الحاجة"،و"أمن الإنسان من الخوف": *"Freedom from want" and" Freedom from fear"*[4]، ومجموع حقوق الإنسان الأساسية.

ومن ثمة، فاعتماد وتبني مقاربة حقوق الإنسان في التنمية لتحقيق الأمن الإنساني في إطار السياسات المنتهجة لمكافحة الفقر، يعد بمثابة ضرورة وحتمية أساسية،لا سيّما بالنظر للعلاقة والترابط الوطيد بين كل من المفاهيم الثلاثة:التنمية البشرية،الأمن الإنساني وحقوق الإنسان،نظرا لتركيز مقاربة حقوق الإنسان على البعد الإنساني[5]،وسعيها لضمان معايير جودة الحياة وتوسيع خيارات الأفراد[6]،اعتمادا بصفة جوهرية على مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة كالحق في التنمية، والتي تشكل بدورها إطارا معياريا والجوهر النواة للأمن الإنساني [7].

---

(1)Arjun SENGUPTA, **"Poverty Eradication and Human Rights",** in Thomas POGGE *(ed.)*, **"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor? "**, op.cit.,p338

(2) Amartya SEN, **"Un nouveau modèle économique, développement, justice, liberté"**, op.cit, p13

(3) Amartya SEN, **"Development as Freedom"**, op.cit, p03s

(4) ذلك لكون أن التنمية تشكل عماد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية (التحرر من الحاجة) ،بينما الديمقراطية تعدّ أساس الحقوق السياسية والمدنية (التحرر من الخوف) ذلك أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية هي بمثابة الجوهر الحيوي للأمن الإنساني، حيث أصبح ينظر إلى التنمية على أنها عملية التغيير من "مرحلة التخلف" إلى "مرحلة التقدم " باعتبارها عملية التصنيع والنمو الاقتصادي،فأصبحت تركز بذلك التنمية على "تنمية الفرد أو الإنسان من خلال توسيع خياراته عبر جميع مجالات الحياة:الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية،وزيادة مستوى تحقيق رفاهية الأفراد،فبعد أن كانت التنمية تولي اهتماما بزيادة القيمة العددية لبعض المخرجات الاقتصادية كالناتج الوطني الإجمالي أو الدخل،أصبحت تعتمد التركيز أكثر على-الفرد- الإنسان وترقية طبيعة الحياة التي يعيش في كنفها وتأمين سبل العيش والبيئة المستدامة،والقضاء على الفقر والعوز للوصول إلى ضمان رفاهية الإنسان والكائن البشري، زيادة فرص الحصول على المعرفة،وتحسين التغذية والخدمات الصحية، والأكثر من ذلك تركيز التنمية على الأمن لمكافحة الجريمة والعنف الجسدي،والتمكين من مجموع الحريات السياسية والثقافية،المشاركة في الأنشطة المجتمعية،إلى جانب إيلاء اهتمام خاص بالآليات المؤسساتية وغيرها من هياكل الإنفاق العام الموجه نحو القطاعات الاستراتيجية....إلخ أنظر في هذا الشأن كل من :

Séverine DENEULIN, " **Introtuction**",in Séverine DENEULIN et Lila SHAHANI *(eds)*, " **An Introduction to the Human Development and Capability Approach :Freedom and Agency**",op.cit, p 01, et V^0 : Anuradha M. CHENOY, **"** A Plea for Engendering Human Security**"**, *art.cit.*, p174

(5)David CHANDLER *(ed.)* ,**"Rethinking human rights: critical approaches to international politics "** ,New York ,Palgrave , Macmillan, 2002, p07

(6)Kato HIROSHI and Kiyoka MASANOBU, **"Poverty Reduction and Human Security: The Experience from JICA's Foreign Aid"** ,in Takashi SHIRAISHI, Tatsufumi YAMAGATA, and Yusuf SHAHID *(eds.)* **"Poverty Reduction and Beyond"** ,Great Britain, Palgrave Macmillan , 2009 ,p.167-168

(7)Sabina ALKIRE," **A Conceptual Framework for Human Security",** op.cit.,p 02,03.




ولا سيّما وأن فعالية كل حق من حقوق الإنسان،تعد وسيلة وغاية التنمية،حيث أن كل حق مرادف ومتوافق مع فكرة حماية وتنمية الموارد والقدرات البشرية[1]،والمرادفة للجوهر الحيوي لجميع الأفراد والكائنات البشرية الذي يسعى مفهوم الأمن الإنساني إلى حمايتها والحفاظ عليها من التهديدات المزمنة والمتفشية [2] .

ومن ثمة وفضلا لما سبق،فيتضح لنا جليا مدى أهمية النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية،" *HRBA* باعتباره يهدف أساسا، وبمنطق نظامي منهجي،إلى إدماج مختلف أبعاد وجوانب حقوق الإنسان في العملية والصيرورة التنموية ،مع التركيز على إشكالية الفقر،من خلال الإحاطة بأعراض عدم المساواة، وعدم تكافؤ الفرص في مجتمع معين[3]،التي تعد بمثابة السبب الجذري والمرتبط بإشكالية وصول[*]الأفراد إلى الموارد والخدمات الأساسية،سواءا لأسباب هوياتيه،طائفية،أو شخصية(...)أو كمصدر للإقصاء ومختلف أشكال التهميش[4]،وتغييب مركز الفرد كصاحب حرية، مسؤولية وحق [5]ومن ثمة إفراز لمجموعة من الحركيات والميكانزمات الشبكيّة،السلبية ولجملة من التهديدات والمؤثرة سلبا على مختلف قطاعات الأمن الإنساني،ومستويات الأمن.-كالعنف ومختلف أشكال الصراع -[6].

كمـا أن الـنهج القـائم علـى مجمـوع حقـوق الإنسـان الأساسـية، يعـد بمثابـة إطـارا مفاهيميـا للتنميـة الإنسانية، حيث قاعدته المعيارية قائمة وتعتمد أساسا على القواعد الدوليـة والصـكوك المنصـوص عليهـا في هذا المجال،والتي تسعى كهدف جوهري لهـا إلـى تعزيـز وحمايـة مجمـوع الحقـوق الأساسـية،اعتمادا

---

[1]Gerd OBERLEITNER, **"**Porcupines in Love: The Intricate Convergence of Human Rights and Human Security**"**, *art.cit.*,p593

[2] Commission on Human Security, Human Security Now ,op.cit p.4. Sabina ALKIRE, *ibid*,,p 05,06.

[3]Benoît MEYER-BISCH, "**Les approches basées sur les droits humains en développement"**, Essai de politique du développement, MAS NADEL - Cycle 2006-08 ;2008 ,p05,6

[*] الفقر يرتبط بصفة مباشرة ببعدي اللاّمساواة وغياب العدالة في الانتفاع بمختلف الحقوق الأساسية لا سيما الإقتصادية،الإجتماعية ،الثقافية منها ،وهو ما يؤدي بدوره بصفة حتمية إلى عدم الوصول إلى الموارد والخدمات الضرورية للحياة البشرية كالغذاء الحق في الغذاء، الصحة التعليم ... الحق في الصحة التعليم,وكنتيجة لذلك : التهميش والإقصاء الاجتماعي،أنضر في هذا الشأن:

Eitan FELNER," A new frontier in economic and social rights advocacy? turning quantitative data into a tool for human rights accountability" in**,** *International Journal On Human Rights* ,op.cit.,p120s

[4] Bertrand G. RAMCHARAN, **"Contemporary human rights ideas"** ,op.cit.,p96.

[5] Corinne PELLUCHON, **"SUJET (philosophie du –et des droits de l'homme" ,**in Adriantsimbazovina , H.GAUDIN , J-P Marguenaud, St. RIALS et F. SUDRE *(dirs.)* , p723.,et V 0: Muriel Fabre MAGNAN , **" La dignité humaine. "**, in ,*ibid*, p229

[6] William EASTERLY, "Life During Growth**"**. *art..cit.*, p.240.






على دراسة تحليلية لأوجه عدم المساواة في إطار أزمات التنمية،[1] والسعي إلى القضاء على الممارسات التمييزية الظالمة في إطار التوزيع لقوى التنمية [2].

ومن خلال كونه يوفر أساسا وإطار عالميا أخلاقيا،فالنهج القائم على حقوق الإنسان، يسعى كذلك إلى التوسيع من مجال القدرات وضمان بعد الكرامة الإنسانية للأفراد [3]،اعتمادا على جملة العناصر والمرتكزات الأساسية،والمرتبطة بصفة جوهرية بكل من مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية، حسب ما يمكن استقراءها في إطار العناصر الأربع التالية:[4] والشكل أسفله.

1. التركيز الإنساني واعتماد معايير الكرامة المتأصلة .
2. إعمال وتنفيذ مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،الحقوق المدنية والسياسية من خلال إشراك جميع الأفراد باعتباره الهدف الرئيسي للتنمية .
3. وجوب اعتماد مبادئ حقوق الإنسان كجزء غير قابل للتجزئة من عملية التنمية، والتي تتجسد فيما يلي:[5]

- المساواة وعدم التمييز.
- مشاركة الأفراد في الأنشطة والقرارات التي تؤثر على حياتهم، وتمكين الأفراد.
- مساءلة الجهات المسؤولة عن تعزيز ،حماية وإعمال منظومة حقوق الإنسان.
- الترابط والتكامل وعدم قابلية حقوق الإنسان الأساسية للتجزئة.
- المسؤولية عن تعزيز، حماية والإعمال التدريجي لحقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة والمترابطة.

---

(1)Benoît MEYER-BISCH **"<u>Les approches basées sur les droits humains en développement</u>"** ,op.cit.,p06 .

(2) UVIN states that: *"An RBA will focus more on social structures, loci of power, rule of law, empowerment, and structural change in favor of the poorest and most deprived, as well as mechanisms for reprieve in case of violation. »*
V 0:Peter UVIN**, "<u>Human Rights and Development</u>",** op.cit., p 79

(3)Maritza Formisano PRADA, **"<u>Empowering the poor through human rights litigation</u>"**, op.cit.,p16s

(4)مجموع العناصر الأربعة الأساسية المذكورة أعلاه تتفق مع أولويات التنمية الإنسانية والقدرات البشرية على حد سواء من خلال كونها بمثابة الدافع المشترك لحماية كرامة وحرية الأفراد،فالمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التنمية *HRBA* تعتمد منطق أكثر وضوحا بشأن اعتماد وتطبيق المساءلة،كون أن حقوق الإنسان تمثل تعبير عن استحقاقات واضحة،من خلال ذلك فهي تفرض على مختلف المؤسسات الاجتماعية مجموعة من المطالب والالتزامات. إضافة إلى تركيزه فالمقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التنمية على إجراء إصلاحات مؤسساتية لضمان وأمننة حقوق الإنسان،وعلى مساءلة الجهات المسؤولة،كما أن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان في التنمية *HRBA* يعتمد كأساس لها القيم والمعايير المتضمنة في إطار مختلف الصكوك الدولية باعتبارها تشريع دولي ووطني من شأنه إفراز التزامات القانونية،أما عن تركيزه على المساواة فالنهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية يسعي إلى إحقاق توزيع متكافئ للقوة، ذلك على غرار بعده المشاركاتي من خلال اعتبار الأفراد كفواعل أساسية في عملية تنمية قدراتهم الأساسية .أنضر في هذا الشأن كل من :

Sakiko FUKUDA-PARR **," <u>Human rights and human development</u>"**,in Kaushik BASU and Ravi KANBUR *(eds.)*, **"<u>Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen</u> <u>V. II: Society, Institutions, and Development</u>"** ,op.cit.,pp79-81,.

(5)*Ibidem.*




4. وجوب تطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية في عملية التنمية،مع اعتماد منطق مساءلة الحكومات عن التزاماتها المقررة بموجب القوانين الدولية المصادق عليها.

إضافة إلى تأكيد النهج القائم على الحقوق الأساسية في التنمية ويشكّل صريح على وجوب تحقيق الحد الأدنى من شروط ومستلزمات العيش بكرامة، من خلال القضاء على الأسباب الجذرية للضعف والتهميش، اعتمادا على منطق توسيع نطاق القدرات الشخصية، وتمكين الأفراد من المطالبة وممارسة حقوقهم الأساسية. [1]

كما أنّه قد تم اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية" *(HRBA)* بصفة فعلية في إطار سياسات مكافحة الفقر، وذلك سواء في برنامج عمل الحكومات بدعم من المجتمع الدولي، كالأهداف الإنمائية للألفية *(MDGs)*، والأوراق الإستراتيجية الحد من الفقر *(PRSPs)* على حد سواء[2].

وعلى غرار ذلك فقد حثت بعض وكالات التنمية كاليونسكو (*UNESCO*)واليونيسيف *(UNICEF)* ،خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(*UNDP*) على وجوب اعتماد وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في السياسات التنموية ، وبل أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الواقع ،قد أجرى سلسلة من الاستعراضات و البرامج القطرية القائمة على معايير حقوق الإنسان،إضافة إلى بعض وكالات المعونة الثنائية -لا سيّما الدنماركية *(DANIDA)* والسويدية (سيدا) والمملكة المتحدة (*DFID*)- والتي اعتمدت بدورها مبادئ مقاربة حقوق الإنسان في تخطيطها الاستراتيجي وتنفيذها لبرامجها التنموية[3]كوزارة التنمية الدولية في مجال الحقوق والتي أكدت على مركزية العلاقة بين حقوق الإنسان والحدّ من الفقر[4].

وفضلا لما سبق،فيمكن استقراء أهمية اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في التنمية،وفي إطار سياسات مكافحة الفقر من خلال كونها- كأساس جوهري- تسعى إلى إحداث تغيير على مستوى المنطق العملياتي والصيرورة التنموية:انتقالا من البعد الخيري ومرحلة مساعدة الفئات التي تعاني الحاجة،إلى مرحلة الاعتراف بهؤلاء كمستفدين وفواعل ،كأصحاب حقوق للمطالبة[5]بخدمات تجاه السلطات العامة التي تتحمل بدورها عبئ الاستجابة والالتزام-البعد الإستحقاقي الحقوقي[1] .

---

[1] Peter UVIN, , **"<u>Human Rights and Development</u>",** op.cit. ,p135

[2] Sakiko FUKUDA-PARR ,*Ibid* ,p 83

[3] David KINLEY, **"<u>Civilising Globalisation ,Human rights and the global economy</u>"**, op.cit,p123

[4]*Ibidem.*

[5] SEN and GREEN affirme that: "*A rights-based approach rejects the notion that people living in poverty can only meet their basic needs as passive recipients of charity .People are the active subjects of their own development, as they seek to realize their rights .Development actors, including the state, should seek to build people's capabilities to do so, by*




هذا إضافة لدور وأهمية جودة الحق في التعليم-الفرع الثاني-لا سيّما تعليم حقوق الإنسان باعتباره تجسيد فعلي لبعد الأمن الثقافي إحدى الأبعاد الأساسية الجوهرية للأمن الإنساني كمرادف للتمكين من الحقوق الثقافية (*)،التي تعد بمثابة الجوهر النواة للهيكلة الحقوقية،وكأداة ناقلة لغيرها من الحقوق الأساسية والقدرات الجوهرية،لا سيّما سعيها في تنمية الفرد وقدراته الشخصية في إطار المجتمع،وتحديد كل من حقوق،حريات ومسؤوليات الأفراد،تحقيقا لكرامة الكائن البشري في إطار الجماعة أو مع علاقاته بالآخر[2].

---

guaranteeing their rights to the essentials of a decent life: education, health care, water and sanitation, and protection against violence, repression, or sudden disaster." and they added that :"*Education is crucial in breaking the cycle of poverty. It is a right in itself, and it equips individuals to lead full lives, understand the world ,and ultimately gain the self-confidence to make themselves heard .Good-quality education is emancipatory, a path to greater freedom and choice, and opens the door to improved health, earning opportunities, and material well-being* ", V^0 : Amartya, SEN and Duncan GREEN, **"From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world"**, op.cit,p27,42

[1] « *…… La réduction de la pauvreté et de la marginalisation n'est pas liée seulement aux questions d'assistance sociale ou de charité mais principalement aux droits, et aux obligations….* », V^0 : dans ce contexte, Ana Maria Véga GUTIERREZ, **"Gouvernance démocratique et développement humain"**, in Stefania GANDOLFI, et al (*dirs.*), **" la démocratisations des relations internationales "**, op.cit.,p110

(*)غياب وعدم ممارسة الحقوق الثقافية مرادف للفقر الثقافي الذي يؤدي بدوره إلى إنكار وتغييب غيرها من الحقوق الأساسية،فانتهاك الحقوق الثقافية من شانه المساس بصفة مباشرة بكرامة الفرد وجعله في ديمومة من الفقر المستدام، من خلال عرقلة تنميته الذاتية والشخصية والجماعية ،لا سيما بالنظر إلى كون أن الحقوق الثقافية تتجسد أساسا في مجموع الحقوق، الواجبات، ومسؤوليات لكل فرد، وكحقوق ناقلة لغيرها من الحقوق الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية، السياسية،الحق في التنمية للتمكين بذلك من الوصول إلى الموارد، وهو ما يبين أهمية ودور جودة المعلومات والحق في المعرفة كحقوق ثقافية وحقوق اتصال في إطار التمتع بالخصوصية ،هذا إضافة لكون أن الأمن الإنساني ذاته يعتمد على وجوب احترام التنوع الثقافي والتمكين من ممارسة مختلف الحقوق الثقافية:الحق ففي التعليم، أنضر في هذا الشأن:

Patrice MEYER-BISCH , Abdoulaye SOW, Johanne BOUCHARD, et autres….,**"Violations des droits culturels et non-respect de la diversité"**, op.cit.,p02,et V^0 : Patrice MEYER-BISCH, Abdoulaye SOW, Johanne BOUCHARD, et autres, **"Droits culturels et traitement des violences aux sources de la sécurité humaine"** ,op.cit p04. et concernant la pauvreté culturelles et les droits culturels V^0 :Patrice MEYER BISCH, " **les violation des droits culturels ,facteur d'appauvrissement durable :pour une observation des pauvreté culturelles**",in Emmanuel DECAUX et Alice YOTOPOULOS-MARANGOUPOLOS, (*dirs.)* **" La pauvreté un déni pou les droits de l'homme ",** Paris, éditions A. Pérone, 2009, p181, 190, et V^0 : Patrice MEYER- BISCH , **" Le contenu culturel du droit à une information adéquate "**, in Patrice MEYER-BISCH et al *(dirs.),* **"Les droits de l'homme en évolution Mélanges en l'honneur du professeur Petros J. Pararas** ", Sakkoulas ,Bruxelles, Bruylant, 2009,p368s.

[2] يعتبر الحق في المعلومات و الوصول إلى جودة المعلومات والحق في للتعليم بمثابة حقوق الثقافية والتي لها دور مرتبطة بصفة مباشرة بالعلاقة بالنسيج الاجتماعي وممارسة الحقوق والحريات الأساسية والمسؤوليات الفردية.*Ibidem*.





شكل رقم (20):حول إطار مقاربة حقوق الإنسان في التنمية.

الإطار العالمي لحقوق الإنسان.

الإطار القانوني المحلي

الحقوق ← المعرفة / المطالبة / الانتفاع

المساءلة

أصحاب الحق
Right holders

التمكين

المساواة عياب التمييز

تقـــوية القـــدرات

الجهات المسؤولة
duty bearers

المشاركة

مسؤولية ← الاحترام / الحماية / التنفيذ

العالمية
عدم القابلية للتجزئة.

المصدر:

MEYER-BISCH Benoît,"**Les approches basées sur les droits humains en développement"**, Essai de politique du développement, MAS NADEL - Cycle 2006-08,p09




الفرع الثاني

دور تعليم حقوق الإنسان(HRE) لتحقيق الأمن الإنساني ومكافحة الفقر.

إضافة للصلة والترابط بين كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني،من خلال كون أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية :المدنية،الثقافية،الاقتصادية،السياسية والاجتماعية،فضلا عن الحق في التنمية، تعد ذاتها جوهر الأمن البشري[1]،فعلى غرار ذلك فبدور "تعليم حقوق الإنسان"الذي يقصد من خلاله:كل تعليم يطور المعارف،المهارات ،القيم حقوق الإنسان،ويعزز العدالة،التسامح،الكرامة، واحترام حقوق وكرامة الآخرين،من خلال تركيزه على:[2]

- تعلم و تعليم حقوق الإنسان.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان، التنمية البشرية واحترام كرامة الفرد.
- ضرورة ومسؤولية احترام حقوق الآخرين.
- اكتساب المعرفة وبناء المهارات، وتكوين المواقف.
- تعزيز التفاهم، التسامح والمساواة بين الجنسين.
- تمكين المشاركة في مجتمع حر وديمقراطي.
- تمكين التحول الاجتماعي والتغيير.

فهو ذو دور أساسي لا يستهان به في مجال مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني،ذلك أن "سياسة تعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان" تعد بمثابة تجسيد فعلي لجملة للحقوق الثقافية،والتي من شانها تمكين الفرد من القدرات اللازمة لممارسة مختلف الحقوق والحريات والمسؤوليات، من خلال التركيز بصفة جوهرية على الفرد وعلاقته بذاته،بغيره و بالدولة.[3]

إذ أن مجموع الحقوق الثقافية تعد بمثابة "ناقل حيوي" تساهم بشكل فعال في الربط بين غيرها من مختلف حقوق الإنسان الأساسية،وبالتالي تحقيق بصفة شاملة،متكاملة التمكين الانتفاع والفعليين بغيرها

---

[1]Wolfgang BENEDEK, Gerd OBERLEITNER, Minna NIKOLOVA, “Human Security And Human Rights Education”, *art.cit.*,p15s.

[2] *Ibid* ,p19

[3]Patrice MEYER- BISCH , “ **le contenu culturel du droit à une information adéquate** “, in Patrice MEYER- BISCH et autres *(dirs.)*, **“Les droits de l’homme en évolution Mélanges en l'honneur du professeur Petros J. Pararas** “,op.cit.,p368-371.




من الحقوق الأساسية التي يعتمد عليها مفهوم الأمن الإنساني ذاته عبر مختلف أبعاده وهو ما يجعلها "كمصطلح مشترك نحو الثروة والسلم" [1].

كما أن سياسة تعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان تسعى أساسا وبصفة جوهرية إلى تجسيد جملة المرتكزات والأسس التي يعتمد عليها الأمن الإنساني[2]،والتي قد يؤدي غيابها إلى خلق تفاعل سلبي على مختلف مستويات وقطاعات الأمن،لا سيّما بالنظر إلى الطابع الشامل،المتكامل وغير القابل للتجزئة للأمن الإنساني[3] وللطبيعة المترابطة بين البيئة الأمنية والحقوقية للفرد والأمن لكل من مستوى الدولة والمستوى الدولي[4] وهي تلك المتجسدة في إطار العناصر التالية:

- <u>تعليم حقوق الإنسان كأساس ضروري لمنع نشوب الصراعات:</u> تكريسا بذلك للسلم الديمقراطي،لا سيّما بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لاحترام حقوق الإنسان والتي تحمل في طياتها صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين[5]،إذ لتعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان دورا بالغا في الوقاية من نشوب مختلف أشكال الصراعات ،من خلال مساهمته في تعليم وتجذير مبادئ حقوق الإنسان،والتي هي في جوهرها تعتمد التركيز الإنساني والتعايش السلمي[6]
- إضافة لمساهمتها في إحياء القيم باعتبارها شرط أساسي لبناء ثقافة اللاّعنف،الأمن و منع نشوب الصراعات العنيفة[7] (لا سيّما بالنظر إلى دورها السلبي من خلال مساهمتها في الزيادة في نسب الفقر وبالتالي إفراز سلسة من حركيات اللاّأمن على مختلف مستويات تحليل الأمن).
- <u>كما أن تعليم حقوق الإنسان أساس ضروري لبناء جودة الحكم:</u> من خلال عدم الاقتصار على مجرد التعامل وحلّ المشاكل الاجتماعية والعالمية،وبل إدارة عملية التفاعل بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ذات مصالح مشتركة وجوهرية في تلك القضايا،اعتمادا على مساحة مشتركة من الحوارات المتبادلة،وتسييرها بطريقة عادلة ومنصفة،وبالتالي ثمة لبنات تحقيق عملية بناء حكم

---

(1)و هو ما يجعل من الفقر الثقافي ينعت بكونه بمثابة فقر مستدام من شأنه إدامة حلقة الفقر و عرقلة الانتفاع الفعلي بغيرها من حقوق الإنسان الأساسية ،وبل إعاقة تنمية القدرات الفردية منها و الجماعية على حد سواء.

Patrice MEYER BISCH , “ **<u>les violation des droits culturels ,facteur d’appauvrissement durable :pour une observation des pauvreté culturelles</u>**“ in Emmanuel DECAUX et Alice YOTOPOULOS-MARANGOUPOLOS *(eds.)* , **“ <u>La pauvreté un déni pou les droits de l’homme</u> “,** op.cit., pp.182-189

(2) Wolfgang BENEDEK,, “**<u>Human Security and Prevention of Terrorism</u>**“, Colloquium on “Anti-terrorist Measures and Human Rights” op.cit.p06.

(3)Lloyd AXWORTHY ,**”**Human security and global governance: Putting people first**”**, *art.cit.* p.20.et V^0: Sabina ALKIRE,“ **<u>A Conceptual Framework for Human Security</u>”,** op.cit.,p32s

(4) Bertrand RAMCHARAN , “Human rights and human security” *art. cit*,p 40.

(5)*Ibidem*.

(6) Wolfgang BENEDEK, *ibid* ,p.16

(7)Wolfgang BENEDEK, Gerd OBERLEITNER , Minna NIKOLOVA, *ibid*,p.16



عادل،وتنمية القدرات الشخصية،إلى جانب ممارسة التربية على جوهر مبادئ المنظومة الحقوقية وضمان استمرارية وبقاء الفرد[1] .

♦ تعليم حقوق الإنسان كأساس ضروري لإرساء الديمقراطية : من خلال اعتماد مبادئ حقوق الإنسان كأساس لتنظيم التفاعل المعقد الاجتماعي، السياسي والاقتصادي في إطار المجتمع ومستوى متعدد من الفواعل[2].

إذ أنه،وفي إطار نهج متكامل،يمكن لسياسة التعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان توجيه التحاور من أجل تحقيق تغيير ذو بعد إيجابي مستدام على مستوى المجتمعات المحلية ذاتها[3]، ناهيكم عن كون أن الديمقراطية كحق[4] تعتمد على غيرها من مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[5]، وثمة تجسيد للتكامل في الانتفاع بمجموع حقوق الإنسان الأساسية المتكاملة وغير القابلة للتجزئة،والتي تعد بمثابة رأسمال بشري[*] لا سيّما وأن التحرر من معضلة وحلقة الفقر تقتضي الضرورة وجوب ضمان التمكين الفعلي منها .

وفضلا لما سبق، تظهر جليا أهمية تعليم حقوق الإنسان الأساسية، ممارستها والتمكين الفعلي بصفة كاملة و متكاملة كبعد جوهري و ناقل حيوي، لتفعيل مجتمع المعرفة[6]،إذ من شأنه لا محال المساهمة في تمكين الأفراد من مراكزهم القانونية كأصحاب حقوق[7]،وذلك من خلال تنمية وتطوير القدرات البشرية التي تعد بمثابة الجوهر النواة لجميع الكائنات البشرية[8].

إلى جانب،أن الوصول إلى المعلومات المناسبة النظرية منها والعملية لجميع الأفراد،دون تمييز سواءا على أساس العرق، الجنس،اللغة أو الدين،واعتماده كحق أساسي في إطار السياسات التعليمية علي

---

(1) *Ibid*,p.17

(2) *Ibid*,p18

(3) *Ibidem.*

(4) *Ibidem.*

(5)Bertrand .G .RAMCHARAN, **“ <u>Contemporary human rights ideas</u>”**, op.cit., p82

(*)on peut considérer les droits humains précisément « *capital de droits humains* »,*comme une autre forme de capital., Les droits humains sont une forme de dotation de capital que les pauvres doivent accumuler pour pouvoir sortir de la pauvreté, « capital de droits humains* », V⁰ :Alfredo SFEIR-YOUNIS (b), **“**La violation des droits humains comme déterminant de la pauvreté**“**, *art.cit.*, p359.

(6)Ana Maria Véga GUTIERREZ, **“<u>Renouveler la démocratie les defis de la coopération</u>”** ,in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER BISCH et Johanne BOUCHARB *(dirs.)*, **“<u>La démocratisations des relations internationales</u>”** op.cit.,p,63.

(7)Wolfgang BENEDEK, **“<u>Human Security and Human Rights Interaction</u>”**, in Moufida GOUCHA, John CROWLEY *(eds.)*, **“<u>Rethinking Human Security</u>”** ,op.cit.,p17

(8) Sabina ALKIRE,“ **<u>A Conceptual Framework for Human Security</u>”,** op.cit.,p 03.

كل من المستويين الوطني والدولي[1]،هو ما يسهم وبشكل فعال في إفساح المجال أمام الأفراد والجماعات للإطلاع على جودة المعلومات،وبالتالي الوصول إلى جودة الموارد،وجودة انتفاع حقوقي،بل حتى المساهمة تعزيز قدراتهم على محاسبة الحكومات[2]،وإتاحة الفرص للفقراء للتعبير وتحقيق مصالحهم في إطار الاندماج السياسي وعلى مستوى الصّيرورة التنموية المشاركتيّة في اتخاذ القرارات لا سيّما في المجالات والقطاعات الإستراتيجية منها. [3]

---

[1]Patrice MEYER-BISCH et autres *(dirs.)*, **"Les droits de l'homme en évolution Mélanges en l'honneur du professeur Petros J. Pararas** ", op.cit ,p 396-370

[2]Penny LEONARD,**" Promoting Welfare? Government Information Policy And Social Citizenship"**, op.cit., p15

[3]*Ibid*, p33




المطلب الثالث

إشكالية قصور المنظومة الحقوقية والقانونية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

على الرغم من أهمية مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة ،بما فيها الحق في التنمية باعتبارها تعرف الأمن الإنساني(1)،ذلك إلى جانب دور جملة المقومات والمعايير المرتبطة بالكرامة الإنسانية للفرد من حيث كونها توفر إطارا معياريا،مفاهيميا أساسيا وجوهريا تقتضي الضرورة وجوب اعتماده وتطبيقه عند السعي لبناء وتجسيد الأمن الإنساني موضع التنفيذ الفعلي والواقعي(2).

لا سيّما دور مبادئ الهيكلة الحقوقية الدولية كـإطاراً معياريا لسياسات مفصلة عالمية ،وطنية ومحلية لاستئصال الفقر،(3) من خلال ضمانها و توفيرها لجملة العناصر والمبادئ الأساسية الاستراتيجيات كعدم التمييز(*)،المساواة ،الشفافية ،المشاركة ،المساءلة(4) ومبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئة المدنية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية، والحقّ في التنمية (5)، إلى جانب الإقرار بالحق في المشاركة في إطار عملية اتخاذ القرارات الرئيسية في القطاعات الإستراتيجية ،لإضفاء سياسات مكافحة الفقر الشرعية،الفعالية ،الاستدامة ،الشمولية والإنصاف(6).

إضافة لأهمية دور المنظومة الحقوقية كإطاراً معياريا ومفاهيميا للصيرورة التنموية(7)،باعتبارها مرادفة للانتقال من المقاربة القائمة على الصدقة والإحسان،إلى التأكيد على النهج الحقوقي القانوني القائم على أساس نظام الإستحقاقات من خلال التطرق لمجموع الأسباب الهيكلية الكامنة للفقر والحرمان(8) .

---

(1) Bertrand G. RAMCHARAN, "Human Rights and Human Security", *art.cit.*, p.1

(2) Human Security Now, op. cit., p. 145.

(3) Maritza Formisano PRADA, **’’Empowering the poor through human rights litigation’’**, op.cit.,p16s

(*) تظهر أهمية تبني و اعتماد مبدأ المساواة و عدم التمييز في التمكين الحقوقي و الوصول إلى الموارد من خلال كون أن الفقر ينشأ أحياناً عندما يتعذر على الفرد الوصول إلى الموارد المتاحة بسبب هويته، أو عقيدته، أو مكان إقامته.أنضر في هذا الشأن:

Bertrand G. RAMCHARAN, **"Contemporary human rights ideas"**, op.cit.,p 96.

(4) Maritza Formisano PRADA ,*ibid.*

(5) *Ibidem.*

(6) *Ibidem.*

(7) Sakiko FUKUDA-PARR, **"Human rights and human development"** ,in Kaushik BASU and Ravi KANBUR *(eds.)*, **"Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen V. II: Society, Institutions, and Development"**, op.cit,p 79

(8) Jeffrey .D.SACHS, **"Human Rights Perspectives on the Millennium Development Goals"**: Conference Report, Center for Human Rights and Global Justice, NYU Schoof Law, New York, 2003,p18-17




ذلك إلى جانب الدور الحيوي لجودة الحق في التعليم ، كنواة مركزية للوصول إلى تحقيق الإنتفاع الفعلي بغيرها من حقوق الإنسان الأساسية[1]، لا سيّما تعليم والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والوصول إلى جودة المعلومات والمعرفة،من خلال التمكين من الحقوق الثقافية،والتكريس الفعلي للتنوع والخصوصية الثقافية باعتبارها بمثابة الأسس الجوهرية التي يقوم عليها الأمن الإنساني، ذلك إلى جانب دورها الايجابي والوقائي في مجال مكافحة والتخفيف من حدة الفقر[2] .

فعلى الرغم من كون أن"الإعتماد والتركيز الحصري على المقاربة الحقوقية القانونية شرطا جوهريا وضروريا في إطار السعي لمكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني،إلا أنه غير كاف بمفرده في تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة المتكاملة،المتعددة الأنساق،الاختصاصات، وتنمية الكائن البشري إلى درجة الرفاهية وضمان جودة حقه في الحياة.

والأك ثر من ذلك ،فيظل الاعتماد الحصري،والاقتصار على منظومة حقوق الإنسان،وقواعد القانون الدولي في إطار سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر،يعاني عجزا وقصورا،بل مرادف لقضية أخلاقية، مثالية ليس من شأنها تحقيق التنمية والاستدامة،ولا المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، بالنظر إلى جملة من الاعتبارات الخاصة والتي تقف حجر عثرة أمام ذلك ،إذ منها ما يمت بالصلة بإشكالية طبيعة النظام الدولي (الفرع الأول)، ومنها ما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة لمنظومة حقوق الإنسان ذاتها.(الفرع الثاني)

---

(1) Patrice MEYER BISCH, **"Universalité du droit à l'éducation dans sa dimension culturelle"**, in Marc PILON ,Alain CARRY et Jean Yves MARTIN *(dirs.)*, **" Le droit a une éducation qu'elle universalité ? "**, paris , édition des archives contemporains, 2010,p 301

(2)*Ibidem.*






الفرع الأول

إشكالية الالتزامات الدولية في التعامل مع الفقر العالمي وحقوق الإنسان.

إن المقاربة القائمة على مجموع حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة في إطار مكافحة الفقر تعتمد أساسا كل من:

أ- البعد الحمائي بموجب قواعد القانون الدّولي للحقوق الأساسية، والاستحقاقات اللازمة لمستوى معيشي لائق، من خلال الإقرار بواجب الحماية الاجتماعية كالتزام على عاتق الدولة[1].

ب- ومن جهة أخرى بعـدي المسؤولية والمساءلة في حالة مخالفة المعايير الدولية الملزمة في سياق إقرارها بالإستحقاقات لأصاب الحق،،باعتبار أنّ كل من "مبدأي المساءلة،المسؤولية والجزاء"،تعد بمثابة الأسس الجوهرية لأية مقاربة قائمة على البعد الحقوقي،وهو ما يميزها المقاربة القائمة عن البعد الخيري والتي تعتمد أساسا على الإحسان،الصدقة والقواعد الأخلاقية [2].

والفقر من خلال كونه مرادف للحرمان من الخيارات والفرص، يعب عن انتهاك للكرامة الإنسانية، وفشل في القدرات الأساسية والافتقاد للأمن... إلخ،هو ما يجعل من فشل سياسات مكافحة الفقر والتخفيف من حدته هو ذاته مرادف لانتهاك حق أساسي من مجموع حقوق الإنسان المتكاملة،غير القابلة للتجزئة والمتمثل في الحق في التحرر من الخوف،باعتباره يعد بمثابة استحقاق عالمي،وبالتالي وجوب الإقرار بمسؤولية تعويض الظلم ،وجـبر الضرر اللاّحق بالفرد -بسبب أو نتيجة- الفقـر والحرمان ومن ثمة ضرورة الإعتراف والتأكيد على أن القضاء على مسألة الفقر مرادف للالتزام أساسي، دولي.[3]

إلا أنـه،وعلى الرغم من التنصيص في فحوى جمـلة الصكوك والمعاهدات الدولية والإقليمية[4] المتعلقة بحقوق الإنسان على مجموعة من الإلتزامات- فردية أو جماعية-على عاتق مختلف حكومات

---

[1] دستور جمهورية جنوب إفريقيا تضمن الإقرار بـ"الحقوق الأساسية للفقراء"كما أنه نص على مجموعة من الإلتزامات على عاتق الدولة من بينها التصرف بشكل إيجابي لصالح الجميع وخاصة الفقراء والمهمشين والضعفاء، ذلك أنّ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فقد وردت ضمن إطار أو الجزء المتضمن الحقوق المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر من بين المواد التي تضمنها دستور جمهورية جنوب إفريقيا المادة 28 تحدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأطفال كالحق في التغذية الأساسية والمأوى والخدمات الأساسية والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية...إلخ من بين أشهر السوابق القضائية لدولة جنوب إفريقيا:قضية" *The Grootboom*" و التي أثارت إلتزامات الدولة بموجب المادة 26 من الدستور، التي تمنح لكل فرد الحق في الحصول على السكن الملائم و ذلك في حدود الموارد المتاحة للدولة: الرجاء الرجوع في هذا الشأن إلى :

Linda JANSEN van RENSBURG, **"A Human Rights-Based Approach to Poverty: The South African Experience"**, in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds.)*, **"The many dimensions of poverty"**, op.cit., p p.166-170.

[2]Peter UVIN, **"Human Rights and Development"**,op.cit., p134

[3]Tom CAMPBELL, **"Poverty as a Violation of Human Rights"** , in Thomas POGGE*(ed.)*, **" Freedom from Poverty as a Human Right"**, op.cit, p62

[4]من بينها 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الالتزامات العامة للدول في إعمال الحقوق المعترف بها في العهد. والالتزام الرئيسي الذي ينعكس في المادة 2(1) هو الالتزام باتخاذ خطوات "الضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها" في العهد.




الدول، باعتبارها مسألة التزام دولي،كتلك المتمثّلة أساسا في: واجب الاحترام، الحماية والتّعزيز *Obligations to Respect, Protect, and Promote*،والتي من شأنها تعزيز القدرة على تحقيق مستوى معيشي كاف للبقاء على قيد الحياة.(1)

لا سيّما بعد الإقرار والتأكيد صراحة بكون أن "الفقر" مرادف لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية،ومن ثمة فالقضاء أو على الأقل التخفيف من حدته ،ولا سيّما وأنّ الوفاء بمجموع حقوق الإنسان،يعد كواجب أساسي ليس فقط على الدول القومية فحسب،بل بمثابة واجب والتزام على مختلف أعضاء المجتمع الدولي للتصدي لمختلف الانتهاكات.(2)

إلا أنه، فلا تزال قواعد القانون الدولي، ذات إمكانات محدودة لضمان حقوق الإنسان،من خلال كون أن أغلب الاتفاقات والمعاهدات المصادق عليها،لا تعد إلا مجالا فنيا للأناقة(*) .

إذ أنه ففي ظلّ الافتقاد لآليات وأجهزة مساءلة فعالة، خلافا للمنطق الحقوقي والقانوني للمستوى الداخلي للدول(3)، هو ما يعدّ مرادفا لقصور ولالافعالية المنظومة القانونية الحقوقية الدولية في التخفيف من حالات الحرمان والعوز،وتجزئة الانتفاع الحقوقي،لا سيّما في ظل غياب نص قانوني ملزم وصريح من شأنه اعتبار الفقر كمحرّك للمسؤولية والمساءلة الدولية فيما يتعلّق بمكافحة والقضاء على الفقر، ذلك إلى جانب غياب مركز قانوني للفقراء، وعدم الاعتراف بهؤلاء كفئة قانونية وأصحاب حقّ على مستوى قواعد القانون الدولي، وبالتّالي فثمة عجز الإطار القانون الدولي في التصدي لمكافحة والقضاء على الفقر(4).

المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المادة 06 الفقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان".

المادة 11 (1) اعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته،.."

المادة 12 الفقرة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(1)Polly VIZARD ,**"Poverty and Human Rights Sen's 'Capability Perspective Explored"** ,op.cit,p 142

(2)Arjun SENGUPTA, **"Poverty Eradication and Human Rights",** in Thomas POGGE *(ed.)*, op.cit., p,326.

(*)من خلال السعي الاستجابة لمجموع الحقوق الأساسية كالحق في حياة معيشية ملائمة اعتمادا على الإقرار بمسؤولية وواجب الحكومات الدول باحترام معايير الكرامة المتأصلة للكائن البشري من خلال الإقرار والتأسيس لثمة مسؤولية جماعية لضمان تحقيق الرفاه الشخصي لأفراد المجتمع لضمان لوصول لمجتمع أجود *Better Society* وباعتبارها من القيم والمبادئ الأساسية التي ناد إليها *Woodsworth* أي السعي إلى الإقرار بأبعد من مجرد المساءلة بل ضمان وكفالة التجسيد الفعلي لجملة من آليات من شانها ضمان تحقيق والإشباع للفعلي للحاجات والضروريات الحماية وعلى سبيل المثال: المساعدات الاجتماعية ،التأمين للأشخاص المحتاجين .... وذلك كحق أساسي وشرعي في إطار مؤسسي، ولا مجرد عمل خيري صادر عن مؤسسات ومنظمات خيرية .

Gwen BRODSKY, " **Human Rights and Poverty: A Twenty-First Century Tribute to J.S. Woodsworth and Call for Human Rights** " , in Jane PULKINGHAM *(ed.)*, **"Human walfare rights , and social activism :Rethinking the legacy J.S. Woodsworth"** , op.cit., p136s.

(3) Tony EVANS ,"**The Politics of Human Rights A Global Perspective",** London, Pluto Press, 2001,p110s

(4)Monique GENDREAU -CHEMILLIER, " **Droit international et démocratie mondiale, les raisons d'un échec . "** Paris, Textuel, 2002, pp94-96 et V0 :Benhamou ABDALLAH , " Le rôle des droits de l'homme dans la lutte contre la pauvreté ,"

الفرع الثاني

إشكالية الطبيعة الخاصة لمنظومة حقوق الإنسان.

إضافة لما سبق،إذ أنُه ومن بين الإشكالات والتي تحول دون إمكانية اعتماد وتبني منظومة ومقاربة حقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي في إطار سياسيات مكافحة الفقر،وجود ثمة جملة من الاعتبارات والمرتبطة الصلة بالطبيعة الخاصة للهيكلة الحقوقية ذاتها.(1)

إذ ومن خلال كون أن قضية حقوق الإنسان هي مسألة ذات طبيعة سياسية،عميقة ودائمة التحول(2)، ومن ثمة هو ما يجعل بالمقاربة القائمة على المنطق الحقوقي،لا تعد إلا مجرد أداة سياسية *Mary Robinson* مجردة لا واقعية،غير قابلة لا للتطبيق، ولا التكريس الفعلي العملي(3)،فثمة صعوبة وإشكالية في التعامل مع مفاهيم مرنة، مجردة، خاضعة لتطور وتغير دائم بمرور الوقت،لا سيّما في مجال الإقرار بالتزامات قانونية تجاه مختلف الجهات الفاعلة(4) .

كما أن اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في إطار سياسية مكافحة الفقر،ولا سيّما تبني كل من مفهومي "الإعمال التدريجي" و"الحقوق الأساسية"،يعد بمثابة تجاهل لنقاط الضعف الكامنة والمرتبطة بقدرات الدولة المادية،هياكلها الاجتماعية،الاقتصادية القاعدية وطبيعة الهيكلة المؤسساتية السياسية(5).

إذ أن قضية الإعمال والتنفيذ التدريجي لمجموع حقوق الإنسان، تصطدم أساسا بإشكالية القدرات والموارد المؤسساتية،اللازمة المتوفرة لكل دولة(*)،لا من حيث كفاية الموارد المادية المتاحة فحسب بل، حتى وجوب التوافر على الدعم العام المعنوي والإرادة السياسية الحقّة(6)،لا سيّما من خلال النظر إلى

Revue Algérienne Des Sciences Juridiques Et Politiques ,Université d'Alger faculté de droit, N^{0}3,2010 , p69,et V^{0} :Gilles CARSON Ossete OKOYA, **"Pauvreté et droit international"**,op.cit., p298 ,V^{0} :Charles R. BEITZ, **"The idea of human rights"**,op.cit., p.151

(1)Sakiko FUKUDA-PARR **"Human rights and human development"**,in Kaushik BASU and Ravi KANBUR *(eds.)*,**"Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen V. II: Society, Institutions, and Development"**, op.cit.,p 87.

(2) Peter UVIN, **"Human Rights and Development"** , op.cit., p.134

(3) Sakiko FUKUDA-PARR ,*ibid.*

(4) *Ibidem.*

(5)*Ibidem.*

(*) فالتنفيذ ولا سيما التمكين الفعلي من الحقوق لا يمكن إحقاقه بين اليوم والغد فعل سبيل المثال فالحق في التعليم لا يمكن أن يتحقق بين عشية وضحاها، ولكن يتطلب بناء المدارس وتدريب المعلمين، كذلك الحق في السكن وغيرها من الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية وعلى غرار ذلك جملة الحقوق المدنية والسياسية سواء من حيث الوصول إلى العدالة يتطلب بناء المحاكم، فضلا عن تدريب المحامين والقضاة،أنضر في هذا الشأن :

Scott LECKIE,"**Where it matters worst: making international housing rights meaningful at the international level"** , in Scott LECKIE *(ed.)*, **"National perspectives on housing rights"** ,USA, Martinus Nijhoff publishers,2003,p23s ,V^{0}:Sakiko FUKUDA-PARR , *,ibid* ,p 90..

(6)*Ibidem.*




الترابط الوطيد بين مختلف هذه الحقوق الأساسية فيما بينها، بحيث أن تحقيق التمكين والانتفاع من حق معين، لن يتأتّ ولن يكتمل دون التمكين من غيرها من الحقوق المرتبطة بهذا الحق(1)، تجسيدا بذلك لمبدأ أساسي من مبادئ الهيكلة الحقوقية والمتمثل في مبدأ التكامل وعدم قابلية الحقوق للتجزئة(2) .

إلى جانب ذلك، فثمة سلسلة من العوائق والصعوبات التي تحول دون إمكانية الإقرار وتبني حقوق جديدة –"حقوق مكافحة الفقر"- "حقوق اللاّفقر"- و"الحق في التحرر من الحاجة"- كحقوق عالمية غير قابلة للتجزئة عن غيرها من الحقوق الأساسية الأخرى على الصعيدين التشريعي الداخلي(*) والدولي، والمتمثلة أساسا في:

– صعوبة الرّبط بين العلاقة الثنائية لكل من الحقوق والواجبات، دون مواجهة عائق أساسي يتجسد في ضرورة ووجوب الربط بالثنائية المزدوجة بين أصحاب الحقوق وحاملي الواجبات(3) ،لا سيّما في ظلّ غموض وصعوبة تحديد صاحب الحق،الذي يتجسد حقه في التحرر من الفقر والخلوّ من أي انتهاك

---

(1)Mahfoud GHAZALI, "**Les droits fondamentaux économiques, sociaux et culturels expérience Française "**,in véronique CHAMPEIL-DESPLATS et Mahfoud GHAZALI ,*(dirs.)*,"**Environnement et renouveau des droits de l'homme** ", actes du colloque de Boulogne sur –sur-mer20-21 novembre 2003,p139s.

(2) Jacques FIERENS, "La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels ",*art.cit.*,p47-48

(*)الجدير بالذكر انه فعلى الرغم من صعوبة و العوائق التي تحول دون إمكانية الإقرار والتنصيص على "حقوق مكافحة الفقر" على مستوى التشريعات الداخلية للدول لما له من نتائج سلبية كالمطالبة ،والتقاضي ووجوب سعي الدولة للتنفيذ والتمكين الفعلي من هذا الحق ـ وهو ما قد يتنافى مع قدراتها ومواردها المالية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى دولة جنوب إفريقيا كاستثناء لذلك ،حيث وبعد الإقرار بالدستور النهائي وشرعية حقوق الأفراد بـ "الحقوق الأساسية للفقراء في إطار جمهورية جنوب إفريقيا " فقد تم التنصيص في فحوى نصوصه على موجوعة من الإلتزامات على عاتق الدولة، والتي من بينها :التصرف بشكل إيجابي في صالح جميع الأفراد وخاصة الفقراء والمهمشين والضعفاء، أما عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فقد وردت ضمن الإطار أو الجزء المتضمن الحقوق المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، في أجزاء مختلفة من شرعية الحقوق التأسيسية، فعلى سبيل المثال الباب -27- بالنسبة لدستور جنوب إفريقيا (1) (ج) Section 27(1)(c) تنص على أنه "لكل فرد الحق في الحصول على الضمان الاجتماعي،بما في ذلك غير القادرين –عدم القدرة -على إعالة أنفسهم وعائلاتهم،وتقديم المساعدة الاجتماعية المناسبة، كما أن الباب 27 (1) (ج) ذاته تضمن إشارة مباشرة إلى مفهوم "الحماية الإجتماعية",social protection ، كإجراء لمكافحة الفقر. لا سيما وأن الحماية الاجتماعية هي بمثابة مقياس مكافحة الإقصاء الاجتماعي والفقر والتهميش والضعف إطار الإقرار بحقوق مكافحة الفقر على مستوى التشريعات الداخلية.

المادة 26 تمنح كل فرد الحق في الحصول على سكن لائق وملائم ، بينما المادة 27 (1) (أ) ينص على الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية ، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية ، الحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء.

من بين أشهر السوابق القضائية لدولة جنوب إفريقيا :قضية *The Grootboom*والتي أثارت التزامات الدولة بموجب المادة 26 من الدستور ، التي تمنح لكل فرد الحق في الحصول على السكن الملائم، والباب 28 (1) (ج) ، الذي يقر بحق الأطفال في المأوى،وكان المدعى عليه في إطار قضية الحال *Mrs Grootboom,*:أنضر في هذا الشأن :

Linda JANSEN VAN RENSBURG,"**A Human Rights-Based Approach to Poverty: The South African Experience**", in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER (*eds*),"**The many dimensions of poverty**", op.cit.,p ,169 s.

(3)Sengupta ARJUN, "**Poverty Eradication and Human Rights",** in Thomas POGGE *(ed.)*, "**Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor? "**,op.cit., p324 et 325




لحقوقه الأساسية- صاحب الحق –والذي يتمثل أساسا في "الفقير"،ومن ثمة وجوب تمكينه من الحق في المطالبة بهذا الحق، بغض النظر عن طائفة أو مذهب انتمائه.[1]

والأكثر من ذلك،أن الإشكالية الرئيسية التي تواجه محاولة الإقرار والإعتراف بـ"الحق في عدم المعاناة من الفقر" كحق حقوق الإنسان[2]، هو تحديد الجهة المدينة بهذا الحق، كجهة مسؤولة عن حالة الفقر والحرمان، وباعتبارها الجهة المنتهكة "للحق في عدم المعاناة من الفقر"،إذ أن ذات المسؤولية تعتبر من جهة إلتزام سلبي، من حيث عدم وجوب للتدخل في ممارسة هذا الحق من قبل صاحب الحق -والذي يظل مجهول- وفي ذات الوقت إلتزام إيجابي من حيث وجوب السعي للتّمكين من الانتفاع الفعلي، ولتوفير مختلف الوسائل والإمكانات للوصول إلى هذا الحق.[3]

إلى جانب ذلك، فإدراج كل من"الحق في عدم المعاناة من الفقر "أو الحق في إشباع الحاجة " كحقوق جديدة في إطار قائمة حقوق الإنسان،هو ما يعرّض هذه الأخيرة إلى الإبهام والغموض،لا سيّما في ظل التضخم التشريعي الحقوقي المفرغ،إبهام وغموض صاحب الحق في إطار حقوق الإنسان وصعوبة تحديد المستفيد من جهة أخرى[4] .

وفضلا لما سبق،فيتضح لنا جليا،صعوبة الإعتماد الحصري على النهج والمقاربة القائمة على منظومة حقوق الإنسان الأساسية للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني، إذ وعلى الرغم من كون أن اعتماد والتركيز على مجموع حقوق الإنسان الأساسية يعد شرط أساسيا،بالنظر لأهميتها وترابطها بكل من الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية على حد سواء[5] إلاّ أنه لا يعد بمثابة شرط كاف للقضاء على الفقر وضمان تحقيق الأمن الإنساني.

إذ ثمة جملة من العراقيل التي تحول دون فعالية المنظومة الحقوقية في تجاوبها و تفاعلها الايجابي بمسألة مكافحة الفقر،لا سيّما:

---

[1]*Ibid*, p,337

[2]Ernest-Marie MBONDA, “La pauvreté comme violation des droits humains : vers un droit à la non-pauvreté ”, *Revue internationale des sciences sociales,* Vol,2 N° 180, 2004, p310..

[3]*Ibidem*..

[4]*Ibid*,p310.

[5]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY ,“**Human Security Concepts and implications**”, op.cit., p126s.




- تلك المرتبطة بالطبيعة، المتعددة الأبعاد، العبر تخصصية الحركية للفقر: شموله للشبكة من الحرمان المعقد من جملة الماديات: السكن والطعام والمأوى ...العوامل الفيزيولوجية، الجوع ،الألم، غياب الراحة، الإقصاء (...)انعدام الأمن،الضعف،القلق، الخوف...[1].
- ذلك إلى جانب ظهور مجتمع الشبكات على المستويين المحلي والدولي[2]، وطغيان مفهوم "الشبكية" على مختلف الدراسات والمجالات[3] لا سيّما الإنسانية والأمنية الدولية منها، ومن ثمة تميزها بالطابع الأكثر تعقيد، سواء في مجال انتشار التهديدات، تشابك محتوى التفاعلات الإنسانية والبيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والطبيعة العبر تخصصية الحركية للأمن الإنساني[4].

ومن ثمة هو ما يجعل أن أغلب حالات الفقر،وإشكالية الوصول إلى جودة الحق في الحياة غير مرتبطة بصفة مباشرة بحالات انتهاك وغياب الانتفاع الفعلي بالحقوق الأساسية،وبل ثمة جملة ونسيج من المتغيرات والميكانزمات السلبية والمتشابكة الناتجة عن ضعف مستويات التفاعل الايجابي في إطار النسق العالمي والفرعي،في سياق ترابطها وتفاعلها فيما بينها وعلى مختلف الأصعدة، بمختلف حالات وأسباب اللاّأمن الإنساني:كفشل الدول، التدهور البيئي،التأثر بديناميكيات النظام الاقتصادي العالمي،هو ما من شانه إفراز حالة الحرمان والفقر،وبالتالي ما يجعل من منظومة حقوق الإنسان تعاني قصورا وعجزا للاستجابة بالقضاء أو التخفيف من حدة الفقر والتأسيس لأمن إنساني مستدام ،وجودة بيئة تمكينيّة حقوقية فعالة للأفراد والجماعات.

---

[1]Deepa NARAYAN and Patti PETESCH ,**" Agency, Opportunity Structure, and Poverty Escapes** ",in Deepa NARAYAN and Patti PETESCH *(eds.)*, "**Moving out of poverty "**op.cit., p12

[2]Elke KRAHMANNM, "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security" ,*art.cit.*, p.30-15

[3]François OST, Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.)*, **"De la pyramide au réseau :pour une théorie dialectique du droit"**,op.cit.,23

[4]Tara MCCORMACK ,"Human security and the separation of security and development", *art. cit.*,p 214. V [0] :.Wolfgang BENEDEK, **" Human security and human rights interaction"**, Moufida GOUCHA and John CROWLEY *(eds.)* , **"Rethinking human security"**, op.cit ,p17

المبحث الثاني

ما بعد حقوق الإنسان في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

يعد مكافحة الفقر والسّعي للتأسيس وتحقيق أمن الإنسان بمثابة مبدأ سياسي أكثر مما هو قانوني[1]، إذ لا يمكن الاقتصار على النهج الحقوقي، ولا قواعد القانون الدولي -بصفة حصرية- في سياق إعداد سياسات واستراتيجيات فعالة لمكافحة أو التخفيف من حدة الفقر،فالاعتماد على مبادئ وقواعد قانونية بمفردها ليس من شأنه لا تحقيق التنمية والاستدامة ولا المساهمة في التخفيف من حدة الفقر[2] لا سيما بالنظر إلى:

- ♦ الطبيعة الخاصة الحركية، العبر تخصصية والمتعددة الأبعاد والأنساق لكل من مفهوم الأمن الإنساني، والفقر.
- ♦ وإشكالية الترابط الشبكي،المعقد،لمختلف تهديدات الأمن الإنساني،بحيث يعزز بعضها بعضا، فاختلال أو ضعف أي بعد،أو مستوى معين من المستويات،هو ما من شأنه التأثير بصفة متسلسلة، حتمية ومنهجية على غيرها من الأبعاد والنّظم الفرعية في حلقة مفرغة من الأسباب والآثار[3]،تهديدا بذلك لجوهر الأمن الإنساني،الذي يتجسد أساسا في مجموع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة،والحريات الأساسية "الحرية من الخوف" "الحرية من العوز"إلى جانب بعد الكرامة الإنسانية [4]، ومن ثمة ما يؤدي إلى التغييب بجودة الحق في الحياة[5].
- ♦ ترابط الأمن الإنساني بغيرها من مستويات الأمن-الوطني، الدولي- بحيث يستحيل معالجة ضعف مستوى معين من مستويات الأمن بمعزل عن الأخر[6] .

والأكثر من ذلك،اعتماد منطق الأمن الإنساني ذاته خاصيّة: الشمولية،العبر تخصصية ،تعدد أبعاده، أنساقه،في تفاعل دائم،متجانس، وحركي مع مختلف ديناميكيات وحركيات اللاّأمن الصادرة على كل من مستوى الدولة والمستوى الدولي على حد سواء،ذلك إلى جانب تأثيرات العولمة والتّرابط الشّديد والمعقّد بين مختلف التهديدات الجديدة العبر تخصصية [7]،وكحتمية لذلك إفراز حالة من اللاّأمن وسيادة ،شبكة من مخاطر ومواطن ضعف متعددة الأبعاد،عابرة للحدود عبر مختلف المستويات[8]،كالفقر الذي يتجسد

---

(1) Gilles CARSON Ossete OKOYA, **"Pauvreté et droit international"** ,op.cit., p.150
(2) Charles R. BEITZ, **"The idea of human rights "** ,op.cit., p.151
(3)David CHANDLER, **"**Human Security: The Dog That Didn't Bark **"**,*art.cit.*,p435s.
(4) *Ibidem*.
(5)Zaryab IQBAL **, " Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security"**, in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, **"Global Security: A Vision for the Future."**, Amsterdam, IOS Press,2011,p164
(6)David BALDWIN, "The Concept of Security", *art.cit.*,p07
(7)David CHANDLER, *ibid*, p.436
(8) Francisco ROJAS ARAVENA, **"Human Security: A South American Perspective"**, op.cit ,p 1080




في صورة أشكال متداخلة من الحرمان يعضد بعضها بعضا، والمرادف لإنكار جميع حقوق الإنسان الأساسية والمهدد للسلم والأمن المكرّس في إطار الفرد لا كوسيلة بل كغاية له[1] .

ومن ثمة، وبالنظر لكون أن المسألة الأمنية ذو بعد عالمي شامل وكوسموبوليتاني، لاتخاذها للإنسان أو الفرد محورا للدراسة،لا يتحقق الأمن الإنساني إلا بتحقق الأمن الكوني أو الشامل،فهي بذلك تعتمد أساسا عالمية الحلول،وبالتالي تستوجب الضرورة الملحة، وجوب مراعاة منطقي الملائمة والموائمة في سياق التأسيس لإطار لمكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني للأفراد والجماعات، من خلال اعتماد سياسات واستراتيجيات متّسقة، لا عمودية بل شبكية[*] مرنة وأفقية[2]، متكاملة ومنهجية شاملة، مع مراعاة للبيئة المعقدة للفرد:[3] المحلية، الإقليمية، الدولية ومختلف الظروف الحيطة بها : اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا...[4] لا سيما بالنظر إلى ترابطها بعضًا ببعض واتصالها بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات في إطار علاقة تفاعلية ديناميكية إلى جانب الفقر، بدءا بذلك بـــ:

➢ <u>مستوى التحليل الأول الفرد:</u> من خلال اعتماد التحرر والتمكين العالميين،وإشراك الفقراء كأصحاب حق، حرية ومسؤولية في منظومة حقوق الإنسان كجوهرا للأمن الإنساني وكفواعل في الصيرورة التنموية ،اعتمادا على وجوب خلق علاقات متينة مع الآخر- الغيرية- في إطار علاقة التبادلية *Un lien de réciprocité* باعتباره التزاما أخلاقيا،من شأنه تقوية القدرات الشخصية والفردية للأفراد،وإتاحة الفرص و الخيارات، وبالتالي حماية الكرامة الإنسانية،تنمية الذات والثروة الإنسانية[5] ،لا سيما وأنّ هذه الأخيرة تعد على حد تعبير *Alkire* بمثابة الجوهر الحيوي التي يسعى الأمن الإنساني إلى الحفاظ عليها وحمايتها[6]،لا على مستوى الحدود الإقليمية للدولة ،فحسب بل على مستوى عالمي أكثر شمولا ،من خلال تبني منطق المواطنة الكوسموبوليتانيّة أو المواطنة العالمية الجديدة .(المطلب أول).

---

[1] فالإحباط والعداء نتيجة غياب حقوق الإنسان ليس من شأنه الحفاظ على السلم والأمن في أي مجتمع أنضر في هذا الشأن:
Muhammad YUNUS and Karl WEBER, **"<u>Creating a World Without Poverty Social Business and the Future of Capitalism</u>",** United States of America. Public Affairs ,p 238s

[*]CHANDLER stated that :*"Human security advocates suggest that, first, the interdependence of threats means that 'threats should not be prioritised',second, that'policy-making is not a vertical process but a networked, flexible and horizontal coalition that needs a complex paradigm…. »*, V^0*:* David CHANDLER,*ibid*, p436s

[2]*Ibidem*.

[3] Deepa NARAYAN and Patti PETESCH, **"<u> Moving Out of Poverty",</u>** op.cit.,p48

[4]Amartya, SEN and Duncan GREEN, **"<u>From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world</u>"**, op.cit, p199

[5]Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU, **"<u>L'éthique de la coopération internationale et l'effectivité des droits humains</u>"**, op.cit, p155

[6]Sabina ALKIRE,"<u>**A Conceptual Framework for Human Security**</u>**",** op.cit.,p 02,03,04.




- التركيز على مستوى الدولة :لا سيما من خلال كون أن معظم السياسات الهادفة للحد من حدة الفقر والتخفف من مستوياته مرتبطة بالصلة وبصورة وطيدة بالإرادة السياسية للدول [1]وهو ما يقتضي اعتماد منطق الديمقراطية المشاركتية والتأسيس للجودة السياسية[*]،تمكينا بذلك للفرد من تحقيقه لحرية الذات، وحرية المبادرة ،وممارسة جودة الحقوق السياسية والمدنية،إلى جانب تفعيل حق الملكية الشخصية المنتجة لفرص العمل والخيارات المتاحة، لتمكين الفرد من حقوق الكينونة (الحياة) والكرامة الإنسانية المتأصلة، وهو ما يساهم لا محال في التأسيس لفلسفة جديدة للتنمية الاقتصادية قوامها الإنسان وهدفها ازدهار الدولة ورفاه المجتمع.[2] (المطلب الثاني) .
- المستوى الدولي :كمرحلة أخيرة من خلال الانتقال بالنظام الدولي من المستوى التنافسي إلى مستوى أكثر تعاونية وهدوء، اعتمادا على بعد الشراكات الدولية المتعددة الفواعل، لا سيما في مجال القطاعات الإستراتيجية [3] ،إلى جانب اعتماد "الحوكمة الأمنية" و"التحليلي الشبكي" كاستراتيجيات أمنية أكثر مرونة وملائمة مع الطبيعة المتغيرة للتهديدات السائدة في البيئة الأمنية المعاصرة ، وبالنظر إلى الحاجة لضبط تقنيات أمنية حديثة حماية وضمانا لجودة حياة الأفراد[4].

إذ أن تعزيز الأمن الإنساني على نحو فعال يقتضي ويستوجب اعتماد درجة عالية من القدرات المؤسساتية الفعالة القادرة على تنسيق أهداف الشراكات المتعددة القطاعات، والفواعل بطريقة إيجابية فيما بينها.[5]

ذلك إلى جانب تعزيز التعلم المتبادل مع الاعتماد على عوامل خارجية وتقنيات متبادلة ،مع التأسيس لمجموعة مشتركة من القيم التي تقوم عليها عملية التعاون: كمعايير الثقة ،المساءلة، الشفافية والتنظيم الهيكلي،القانوني والمؤسساتي،الحوكماتية....[6] باعتبارها مبادئ لمقاربة حقوق الإنسان قد أثبتت فعاليتها لحد ما كأفضل الممارسات في مجالات التنمية الإنسانية ومعالجة الأسباب الهيكلية للفقر،اعتمادا على

---

[1] Didier TETEVI AGBODJAN, **“<u>La problématique international des droits économiques , sociaux et culturels (quelques perspectives)</u> ”**,in Maribel MONTES WOLF,*(dir.)* **“<u>Les droits économiques ,sociaux et culturels(DESC) :Exigences de la société civiles Responsabilité de l’Etat</u>”** ,paris ,édition Karthala ,2003,p56.

[*]لا سيما بالنظر للدور الفعال للديمقراطية والجودة السياسية على حد سواء في مجال حماية مختلف حقوق الإنسان الأساسية، والمساهمة في الزيادة من مستويات التنمية الاقتصادية،وتوفير الموارد للتخفيف من أسوأ أشكال المعاناة، إلى جانب توفير بيئة أكثر فعالية كنظام حقوقي واقي، ذات بعد وقائي،استباقي لتفادي وصول الدولة إلى مرحلة الدولة الفاشلة، والتي قد تكون ذاتها مصدرا لتفاعل سلبي على مختلف مستويات الأمن الإنساني،لا سيما عرقلة الانتفاع الفعلي بحقوقهم الأساسية المتكاملة، وخلق حالة من اللاّأمن والصراع على المستوى الدولي، بالتالي الوقوع في حلقة من ديمومة،جيلنة وديمومة الفقر، والأكثر من ذلك الوصول إلى حد تفعيل مختلف أشكال الصراع،والتهديد بالسلم والآمن الدوليين.

[2]برقوق امحند ، **<u>”الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية“</u>** ، المصدر السابق

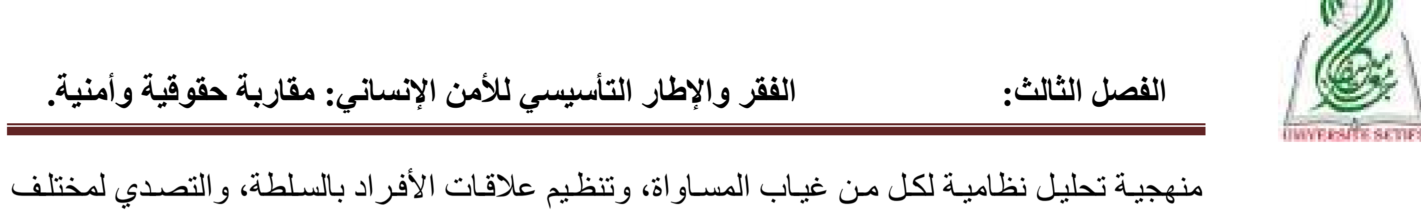
[3] Heye SCHEFTEL, Multi-Stakeholder Partnerships for Human Security, *art.cit.*, p43s.

[4]Christopher ZEBROWSKI ,”Governing the Network Society:a Biopolitical Critique of Resilience”, *<u>Political Perspectives</u>*, Vol 3,N^{0}1, 2008,p05s

[5]Heye SCHEFTEL, *ibid.*

[6]*Ibidem.*



منهجية تحليل نظامية لكل من غياب المساواة، وتنظيم علاقات الأفراد بالسلطة، والتصدي لمختلف ظروف وحالات انعدام الأمن ....إلخ.[1] (المطلب الثالث.)

[1] Benoît MEYER-BISCH, **"Les approches basées sur les droits humains en développement"**, op.cit,p08






المطلب الأول

التحرر(*)،التمكين، والمواطنة العالمية-المستوى الفردي –

يشير مفهوم "الفقر"إلى أكثر من مجرد نقص في الدخل وعدم كفاية الموارد المادية ،بل كمفهوم متعدد الأبعاد والمعاني فهو مرادف لشبكة معقدة من مختلف أشكال من الحرمان(1) المزمن،والافتقاد لضروريات تحقيق الرفاه البشري،سواءا من خلال عدم الوصول إلى مختلف السلع والخدمات،سبل العيش المستدامة، تقييد حرية الإختيار،وتغييب البعد الثقافي والهوياتي،إلى مختلف الشروط والعوامل البيئية الملائمة للحصول على الموارد(2)، إلى جانب مساهمة "الفقر" في فشل والحرمان من القدرات، الفرص والخيارات والتي تعتبر أساسية للتنمية البشرية(3)،وبالتّالي ثمة إشكالية لضمان بقاء واستمرارية الكائن البشري وتحقيق جودة الحق في الحياة(4).

وبذلك فالأمن الإنساني من خلال سعيه لتحقيق معايير جودة الحق في الحياة(5) ،وضمان استمرارية الرفاه والوجود البشري، إلى جانب اهتمامه بضمان بعد الكرامة الإنسانية للفرد، فهو يعتمد أساسًا التركيز والتّصدي لمختلف مواطن الضعف والتهديدات الماسة بالسلامة الشخصية والذّاتية للأفراد، من خلال الاستجابة لاحتياجاتهم الملحة، إلى جانب الوقاية من مختلف حالات اللاّأمن الإنساني، والتي من شأنها المساهمة في الإضعاف من مستويات الإنتفاع والإشباع الفعليين لجملة الحقوق والحاجات الأساسية، من خلال التعامل واستئصال مختلف الأسباب الجذرية والهيكلية للفقر العنف، اللاّمساواة، النّدرة...إلخ، وذلك عوض اعتماد التركيز الحصري على الدولة، كما كان عليه في سياق المفهوم التقليدي للأمن.

(*)الأمن الإنساني يعد بمثابة خطوة تقدمية بعيدا عن المفاهيم الضيقة العسكرية والأمنية الإقليمية التي قد هيمنت على مستوى العلاقات الدولية تقليديا،ومن ثمة فإطار الأمن الإنساني يعتمد بذلك أساسا على ركيزتي" التمكين: و"تحرير" الأفراد من خلال وضع هؤلاء في إطار مركز كل من السياسات والنقاشات التحليلية والسعي إلى معالجة شاملة وفعالة للعوائق والإشكالات المهددة لحياتهم لتي يواجهونها في حياتهم اليومية أنضر في الشأن :

Tara MCCORMACK ,**“**Power and agency in the human security framework“ ,*art .cit.*,p113.

(1)Else ØYEN,**” <u>The Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus</u>? ”**, in Elke MACK, Michael SCHRAMM et al *(eds.)* ,**<u>” Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics”</u>**,op.cit.,p266.

(2)Rik LEEMANS, *ibid*,p.57

(3)Anne-Sophie NOVEL et Marina GUSEVA et al, **“ <u>Liberté de la presse et développement :Une analyse des corrélations entre la liberté de la presse et les différentes dimensions du développement, de la pauvreté, de la gouvernance et de la paix</u> “**, Paris, France , UNESCO ,2007, p.19

(4)DRÈZE, J. & SEN, A.K. **“<u>India: Development and Participation</u>”**, New Delhi, Oxford University Press, cited in Polly VIZARD, **“<u>Poverty and human rights Sen’s ‘capability perspective explored</u>”,** op.cit.,p03.

(5) Zaryab IQBAL ,**“<u>Human Security: Population Well-Being as a Path to Global Security</u>”**, in François GERE and Mary SHARPE *(eds)*, **<u>“ Global Security: A Vision for the Future.”</u>**, op.cit.,p 164




ومن ثمة فالأمن الإنساني يعتمد أساسا: **منطق تحرير** الأفراد من مختلف القيود و العراقيل[1]، و**سياسية التمكين**[2] والّتوسيع من نطاق القدرات الفردية والفرص، إلى جانب تركيزه على توفير جملة من الضروريات الأساسية: التعليم، الحماية الاجتماعية، جودة الخدمات الصحية...إلخ، فضلا عن سعيه لبناء مؤسسات فعالة والتّي من شأنها تمكين الأفراد من المشاركة في إطار عملية اتخاذ القرارات المؤثرة على القضايا الجوهرية المؤثرة في حياتهم[3]،وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الثلاثية لتخفيض الفقراء *'Opportunity, Empowerment and Security'*"الفرص، التمكين والأمن" (تعزيز الفرص،وخلق الأمن، وتعزيز قدرات) ووضع "الوجه الإنساني" على صعيد الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي، تعزيز الاستثمارات في الرأس المال البشري العالمي،والعمل جنبا وتعاونا مع المجتمع المدني من أجل ضمان أجود الخدمات الاجتماعية للأفراد و الجماعات[4] .

لا سيما وأنّ الاعتماد على مركزية الفرد والاعتراف بكون أن سلامتهم تعد بمثابة جزءا لا يتجزأ عن تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين[5]،مرتبط أساسا بالبعد العالمي الشامل للأمن الإنساني،الهادف أساسا لتكريس فعلي لــ"مواطنة عالمية" بمنظور كوسموبوليتاني شمولي:حماية وتمكين عالميين للأكثر ضعفا في مختلف مناطق العالم،عوض التركيز الضيق على الحماية الصادرة من مجرد الدولة الواحدة[6].

بالتالي، وفي إطار سياسات مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني، فتعدّ عملية واستراتيجية التركيز على الفقراء ضرورة وواجبا أخلاقيا،لا سيما من بالنظر لدورها في عملية التمكين الفعلي لهؤلاء من الفرص والحرية في المناقشة،والتّأثير في عملية صنع القرار السياسي، في جوّ من الثّقة المتزايدة ،والحوار الأكثر انفتاحًا وتكاملاً بين الأفراد والسّلطة[7]،اعتمادا في ذلك على جملة من الأدوات القانونية والمؤسساتية في إطار سيادة دولة قانون فعالة، بما يتفق مع معايير حقوق الإنسان الأساسية على المستوى العالمي لا المحلي فحسب، بل تجاوزا بذلك للحدود الإقليمية للدولة [8] في إطار تمكين

---

(1)Tara MCCORMACK, *ibid.*

(2) *Ibidem.*

(3) Deepa NARAYAN and Patti PETESCH, , **"Moving Out of Poverty"** ,op.cit., p68s.

(4)David CRAIG and DOUG **"Development Beyond Neoliberalism? Governance, poverty reduction and political economy",** Routledge ,New York 2006 p5.7,et V° :Peter WILKIN," Global poverty and orthodox security" ,*art .cit,* p637.

(5) Axworthy LLOYD ,"Human Security and Global Governance: Putting People First" *art.cit.,* p20

(6)Ian GIBSON, **"**Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security**"**, *art.cit.*,p 87.

(7)Robert CHAMBERS," **On Poverty And Freedom"** ,in Nanak KAKWANI and Jacques SILBER,(*eds*), **"The many dimensions of poverty,** ,op.cit.,p144

(8)Ineke VAN DE MEENE ,Benjamin VAN ROOIJ, **"Access to justice and legal empowerment making the poor central in legal development co-operation"**, Amsterdam, Leiden university press ,2008 p 06s.

كوسموبوليتاني عالمي، ومواطنة عالمية،لضمان بيئة تمكينية حقوقية عالمية فعالة ومستدامة [1]،والتوفير لكل من الأفراد والجماعات الشعور بالحماية ،والأمن والسلامة من مختلف التهديدات والمخاطر [2] ضمانا للبقاء،الاستمرارية وبعد الكرامة الإنسانية.

[1] Ian GIBSON, **"**Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security**"** ,*art.cit.*,p85, et V^0: Karen L.O'BRIEN and Robin M. LEICHENKO, "**Global environmental change, equity, and human security**",in Richard A. MATTHEW, et al *(eds.)*,"**Global Environmental Change and Human Security**", op,cit,p167.

[2] Commission on Human Security, Human Security Now, op.cit, p05




الفرع الأول
التحرر والتمكين[1] لتحقيق الأمن الإنساني.

يعد إطار الأمن الإنساني بمثابة تأكيد و إلحاح على أن الإقرار بفعالية وشرعية سياسة الأمن والتحليل الأمن، يقتضي وجوب اعتمادها التركيز على الفرد باعتباره الكائن المرجعي الجوهري المعني بالحماية، فبمفهومه الواسع فالأمن الإنساني هو مرادف لأمن الإنسان من الحاجة"،و"أمن الإنسان من الخوف": " *Freedom from want" and" Freedom from fear* "شاملاً بذلك جملة الحريات الإيجابية والسلبية –القدرات الجوهرية-إلى جانب مجموع الحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة لا سيّما من حيث ترابطها الوثيق بجملة الاحتياجات الأساسية الفرديّة[2].

وبما أنً قوة تطبيق فمفهوم "الأمن الإنساني" في إطار سعيه للحفاظ على بعد الكرامة الإنسانية المتأصلة،وضمان جودة الحق في الحياة يعتمد على إطار سياساتي ثنائي تتجسد في ركيزتي مفهومي التحرّر *Emancipation* والتّمكين *Empowerment* والقدرة على تحقيق كينونة، استمرارية وكرامة الذات البشرية[3].

ومن ثمة مفهوم "الأمن الإنساني" قائم أساسا على ركيزتي الحماية" و"التمكين"، مع تعزيز كل منهما للآخر على حد سواء،[4]سعيا بذلك "لحماية الجوهر الحيوي ، ولضمان الوجود الإنساني والتنمية (...) وحماية الأفراد من مختلف التهديدات المتفشية المزمنة المستجدة[5]، لا سيما الفقر والذي يشير على حد تعبير أمارتيا سان"*Amartya Sen* لفشل في القدرات تقييد للفرص والخيارات [6]، وغياب أو عدم كفاية تحقيق الحريات الأساسية ، للفرد حسب ما أشار إليه *Berlin* "الفقر مرادف للافتقاد إلى الحرية الإيجابية للفرد"[7].

---

(1)SEN and GREEN state that: « *The idea of security must be reclaimed as 'human security' – a combination of empowerment and protection that targets the manifold vulnerabilities that particularly afflict poor communities and individuals.* »,V0: Amartya, SEN and Duncan GREEN, "**From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world**", op.cit,p429

(2)Mike BOURNE and Dan BULLEY, **"**Securing the human in critical security studies: the insecurity of a secure ethics**"**, "*European Security*" ,Vol. 20, N°. 3, September 2011,p456s

(3)Caroline THOMAS, **"Global governance, development and human security – the challenge of poverty and inequality"** ,op.cit , p6

(4) Commission On Human Security ,Human Security Now , op.cit.,p10s.

(5) Gerd OBERLEITNER ,"The OSCE and human security" ,*art.cit.*, p 69.

(6)Amartya SEN, **"Inequality Re-examined"**,op.cit.,p109,

(7)Amartya SEN, **"Food And Freedom"**, op.cit, p.02




ومن خلال ذلك هو ما يقتضي وجوب اعتماد و تبني كل من:

♦ **مفهوم التحرر** *Emancipation* [1]والمرادف ذاته لمفهوم "الأمــن" ومعنى الخلو من مختلف وشتّى التهديدات، وبالتـالي تحرير الأفراد والجماعات من مختــلف القيود المادية والبشرية،المــعيقة لتنفيذ حرية الاختيار كالحرب أو الفقر، ضعف التعليم، والقمع السياسي(...)لا سيما وأن كل من مفهومي "الأمن" و"التحرر" وجهان لعملة واحدة[2]، فتوفير الأمن هو مرادف لحرية الاختيار[3]،سعيا بذلك لتحقيق ذات بشرية مزدهرة من خلال اعتماد التركيز الإنساني والجماعات البشرية[4]،وبل أن منطق التحرر ذاته ينطوي بدوره على بعد أخلاقي جوهري[5]من حيث كونه يعدّ بمثابة تجسيد وبناء فعلي للفكرة الكانطيّة القائمة على وجوب معاملة الأفراد كغايات في ذواتهم لا كوسائل[6] .

♦ ذلك إلى جانب تبني واعتماد "**التمكين**" *Empowerment*[*] والذي يعدّ على غرار "التحرر" بمثابة عنصر أساسي في الاستراتيجيات،السياسات والبرامج الساعية بدورها إلى بناء إطار فعال يساهم في التخفيف من حدة ونسب الفقر، [7]وبل من شأنه منح الأفراد الإستقلالية الذاتية، مع تمكين هؤلاء من جودة الحياة[8].

---

[1] BOOTH states that: *« 'Security' means the absence of threats. Emancipation is the freeing of people (as individuals and groups) from those physical and human constraints which stop them carrying out what they would freely choose to do. »,*V⁰*:* Ken BOOTH, **“**Security and Emancipation**”**, *art.cit.*, p319,320.

[2]*Ibid*em.

[3] Mike BOURNE and Dan BULLEY*,ibid.*

[4] Ken BOOTH, **“<u>Theory of World Security</u>“**,op .cit.,p142.

[5] Mike BOURNE and Dan BULLEY*, ibid*,p 453, 456.

[6] Ken BOOTH, **“**Security and Emancipation**”**, *art.cit.*, p319,320.

[*] يعد كل من الوصول إلى العدالة ،التمكين القانوني وتطوير نهج قانوني: مقاربات للتعاون في مجال التنمية والتي تركز على احتياجات الفقراء والفئات المهمشة لتمكين هؤلاء من الوصول إلى العدالة، واستخدام النظام القانوني لتحسين حياتهم، وثمة تداخل وطيد بين كلا من المصطلحين، واللذان تم استخدامهما من قبل بعض البرامج بالتبادل كلاهما يستهدفان الفقراء والمهمشين في المجتمع إضافة إلى التركيز على الدولة فضلا عن المؤسسات غير الحكومية والنظم المعيارية وفعالية،المجتمع المدني للوصول ولتحقيق كلا من هاتين المقاربتين، ويقصد بمصطلح " الوصول إلى العدالة هو "قدرة الأفراد إلى السعي والحصول على حلول وعلاج من خلال مؤسسات رسمية أو غير رسمية للعدالة،وبما يتفق مع معايير حقوق الإنسان،كما يقصد به حسب كل من *John W. Bruce et al.* في تقرير لهيئة المعونة الأمريكية: "التمكين القانوني للفقراء هو استخدام الوسائل القانونية وغيرها - الحصول على الحقوق والقدرات، و/ أو الفرص للفقراء التي تعطيهم قوة جديدة لاستخدام القانون والأدوات القانونية للتحرر من الفقر والتهميش والتمكين هو عملية، هادفة في حد ذاتها، ووسيلة للقضاء على الفقر أنضر المرجع التالي:

Ineke VAN DE MEENE et Benjamin VAN ROOIJ, **“<u>Access to justice and legal empowerment making the poor central in legal development co-operation</u>”**, op.cit., p06 s

كما أنه يمكن الإشارة في إطار تعريف التمكين إلى تعريف كل من: Nicholas STERN, Jean-Jacques DETHIER الذين يعرفان التمكين بــأن:

“Empowerment is about choice and freedom. It is about not being constantly pushed around by officials and landlords. It is about being educated and having skills that provide opportunity. It is about being healthy. And it is about family and social structures that allow one to act with autonomy, to be one’s own agent, which makes it clear that empowerment is fundamentally linked to the role of women and to discrimination based on color, caste, language, and religion »

أنضر في هذا الشأن:

Nicholas STERN, Jean-Jacques DETHIER et Rogers F. HALSEY (*eds*)**, “<u>Growth and Empowerment :Making Development Happen</u>”,** States of America, Library of Congress ,2005,p184

[7] Gita SEN," **<u>Empowerment As An Approach To Poverty</u>**,"(Background paper to the Human Development Report 1997)**,** Working Paper Series Number 97.07,December 1997, p 07

[8]Janmejay SAHU , “Right to Information and Citizen Empowerment: A Case Study of Odisha”, <u>*Journal of Politics & Governance*</u>,Vol. 2, N°1/2, June 2013, p62s.

فـــ"التّمكين" المرادف لتنمية وتطوير أولويات الرفاه الإنساني،والهادف لتوسيع الفرص،الحريات والخيارات[1] إلى جانب بناء مجموع القدرات الفردية[2] ،يسعى أساساً بصفة جوهرية إلى التركيز على عملية تزويد الفقراء بجملة من الأدوات والآليات القانونية والمؤسساتيّة التي تتيح لهم الإستفادة بقدر أكبر من الأمن وخلق الثروة في إطار سيادة القانون وكفالة الاحتكام على نحو متساوٍ وعادل إلى العدالة[3] ،تجسيدا وضمانا بذلك لمختلف الأبعاد المتكاملة وغير القابلة للتجزئة لمفهوم الأمن الإنساني.

التّمكين القانوني للفقراء يعرّف بأنه عملية للتغيير المنهجي التي تتم من خلاله حماية الفقراء وتمكينهم من استخدام القوانين للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بوصفهم مواطنين وعناصر اقتصادية فاعلة[4]فهو وسيلة لتحقيق غاية لكنه أيضا غاية في حد ذاته،وتعزيز سيادة القانون إسهام مهم في التمكين القانوني للفقراء التمكين القانوني يعزز التنمية ب تمكين الأفراد والجماعات وتعزيز أصواتهم[5]

> *"Research on the functioning of law and legal systems in developing countries has found that legal reforms, even when they aim to benefit the poor, do not always produce the expected results as asymmetric power relations work to their disadvantage."* [6]

والأكثر من ذلك،ومن خلال كون أن مفهوم "الأمن الإنساني" ذاته مرادف لإطار تمكين عالمي[7] ،كإستراتيجية جوهرية في العملية والصيرورة التنموية الشاملة،لا سيما وعلى حد تعبير *Amartya Sen* أمارتيا "سان" مساهمته في زيادة مستحقاتهم وقدراتهم في سياق مكافحة الفقر [8]، ومن ثمة هو ما يجعل من إطار "التمكين" يعد بمثابة "العملية أو الصيرورة التي من خلالها يملك كل من الأفراد، الجماعات

---

(1) "*Development that prioritises human well-being and aims at enlarging opportunities, freedoms and choices*" ,V0:Dan BANIK, "Legal Empowerment as a Conceptual and Operational Tool in Poverty Eradication". *Hague Journal on the Rule of Law*, N01, 2009,p.09

(2)Ian GIBSON, **"**Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security**"** ,*art.cit.*,p86

(3)أنضر تعريف لجنة التمكين القانوني للفقراء*(CLEP) The Commission for Legal Empowerment of the Poor (CLEP)*التي تنظر إلى "مكافحة الفقر عن طريق تحديد وتزويد الفقراء مع الأدوات القانونية والمؤسسية التي تتيح لهم الإفادة من قدر أكبر من الأمن وخلق الثروة في إطار سيادة القانون" يعتمد الرأي القائل بأن " الفقراء عموما ما تفتقر إلى حماية قانونية فعالة.

Ineke VAN DE MEENE et Benjamin VAN ROOIJ ,*ibid*,p06 s.

(4)Janmejay SAHU ,*ibid*,p64.

(5)« *Legal empowerment of the poor occurs when the poor, their supporters, or governments– employing legal and other means – create rights, capacities, and/or opportunities for the poor that give them new power to use law and legal tools to escape poverty and marginalization. Empowerment is a process, an end in itself, and a means of escaping poverty* » John W. Bruce et al, in ,*ibid*,p08

(6)John W. BRUCE states that:"*Access to justice and legal empowerment are important responses to "rule of law" approaches that have focused on the top-down reform of legislation and state institutions. Over the years, research on the functioning of law and legal systems in developing countries has found that such legal reforms, even when they aim to benefit the poor, do not always produce the expected results as asymmetric power relations work to their disadvantage. Legal empowerment and access to justice strategies therefore strive to address these unequal power relations*", V0 :*Ibid*,p09s

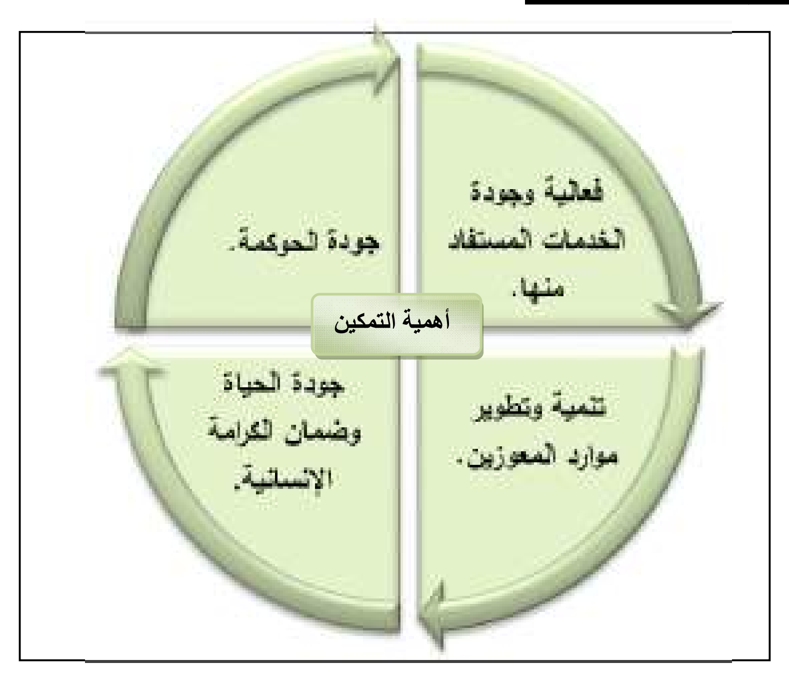
(7)Ian GIBSON, *ibid*,p95

(8)Paul SPICKER, Sonia ALVAREZ Leguizamón & David GORDON, **"Poverty: An International Glossary",** op.cit. , p 64s.




ومختلف الهيئات سلطة وفرص أوسع للوصول لإحداث تغيير جذري على مستوى كل من البيئة السياسية ،الإقتصادية،الثقافية والاجتماعية، فهو بذلك يسعى كهدف جوهري إلى توفير مبادئ العدالة[1] ،والتمكين من الكرامة الإنسانية وجودة حياة أفضل للأفراد والجماعات،[2]ومن ثمة توفير بيئة تمكينيّة حقوقيّة آمنة سليمة ومستدامة[3].

شكل رقم(21):أهمية التمكين.



المصدر:

Deepa NARAYAN , "Empowerment And Poverty Reduction" ,Washington, Library of Congress ,2002,p08

وبالتالي هو ما يقتضي وجوب تعزيز القدرات الشخصية للأفراد والجماعات،ضمان تطوير التنظيم الجماعي في إطار عملية صنع القرار،والتوسيع في أصول وقدرات الفقراء على المشاركة في التفاوض للنفوذ والسيطرة، ذلك إلى جانب العمل على إخضاع مختلف المؤسسات المؤثّرة على حياتهم للمساءلة، المسؤولية والجزاء،ومن ثمة تمكين الأفراد العاجزين نسبيا على بالتمتع بإمكانيات للوصول إلى السلطة[4] ،مع وجوب منح المرأة لكرامتها من خلال تمكينها من العمل الجيد وجودة التعليم ،مع تطبيقٍ لنظام المساواة الايجابية لتحسين وضعيتها، ومنح حقوق أكثر للفئات المهشمة[5].

---

[1]Daniele DIERCKX , "**L'autonomisation des personnes confrontées à la grande pauvreté** ", in karl-Friederich BOPP *(dir.)*, **"Renforcer la cohésion sociale"**,op.cit.,p58s

[2]Deepa NARAYAN , **"Empowerment And Poverty Reduction"** ,Washington, Library of Congress,2002,p08

[3] Human Security Now," op.cit,p 50,58.

[4] *Ibidem.*

[5] Amartya SEN, Why Human Security?, *art.cit.*,p06






بل والأكثر من ذلك،ضرورة ووجوب السعي لاعتماد ولتبني سياسية "التمكين" على مستوى أكثر عالمي شمولي،من خلال التأسيس وتوفير جملة من الإجراءات الجوهرية الكفيلة بتحقيق انتفاع فعلي حقوقي عالمي، مع تعزيز تطويرٍ نظام فعال ومنصف لحقوق وبراءات الاختراع، كشكل من أشكال التّمكين الكوسموبوليتاني، إضافة إلى السعي لتسهيل المهارات الاجتماعية، وتحسين التّواصل من خلال بناء هوية إنسانية مشتركة عالمية، مع احترامٍ أكثر لحرية الأفراد في التنوع ،الخصوصية والانتماء، أو تطوير خدمات أكثر قدرة على تحسين جودة الخيارات المتاحة لجميع الأفراد[1].

والجدير بالذكر،أنه وعلى الرغم من تباين واختلاف عناصر استراتيجيات تمكين الفقراء لكونها تمت بالصلة وبصفة مباشرة ببعد البنية المؤسساتية وطبيعة النموذج السياسي،الثقافي والاجتماعي لدولة معينة -لا سيما بالنظر لخضوعها لتطور مستمر-إلاّ أنّه،فتظل أهم العناصر الرئيسية والجوهرية لـــ"مفهوم التمكين" والمعتمدة باستمرار في إطار مختلف الأجندة السياسية المؤسساتية لحكومات الدول،والتي أثبتت إيجابيتها وفعاليتها فيما يتعلق بتمكين الفقراء،وزيادة حرياتهم في مجال الاختيار والعمل تتمثل أساسا فيما يلي:[2]

- **الوصول إلى المعلومات**. إذ أن المعلومات تعد عاملا أساسيا وجوهريا في تمكين المواطنين من الوصول إلى حقوقهم [3]،فاطلاع المواطنين على الأداء الحكومي يصبحون في وضع أفضل للضغط على الموظفين العموميين للأجل الصالح العام،وتعزيز سيادة القانون،كما أنه فالمعلومات بدورها ضرورية لممارسة الحقوق الاجتماعية للمواطنة، بينما نقص المعرفة وعدم اليقين،أو عدم كفاية المعلومات ،أو ما يصطلح على تسميته بـ"فقر المعلومات" يمكن أن يؤدي إلى عدم الوصول أو الهدر بتلك الحقوق-على وجه الخصوص حقوق الرفاه- إضافة لتفاقم سوء الفهم والالتباس من التعقيد حول مختلف خدمات الرعاية الاجتماعية[4].
- **الإدماج والمشاركة المساءلة**.
- **القدرة التنظيمية المحلية**.
- **القدرة التنظيمية المحلية**.

فالتّمكين القانوني للفقراء يعد على حد تعبير *Adams* عملية هادفة لفسح المجال للأفراد، الجماعات والمجتمعات في الوصول إلى التحكم في شؤون حياتهم وتحقيق أهدافهم وصولا إلى حرية الخيارات والفرص،إلى جانب سعيهم لتقويّة وتنمية قدراتهم الحيويّة في التنمية الإنسانية للفقراء لبناء وتمكينهم من الحصول على الأصول الإنتاجية كالأراضي الفلاحية، والسّيطرة على جملة الأصول والموارد الفكريّة:

---

(1)Ian GIBSON, "Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security" ,*art.cit.*,p93

(2)Deepa NARAYAN , *ibid*,p18s

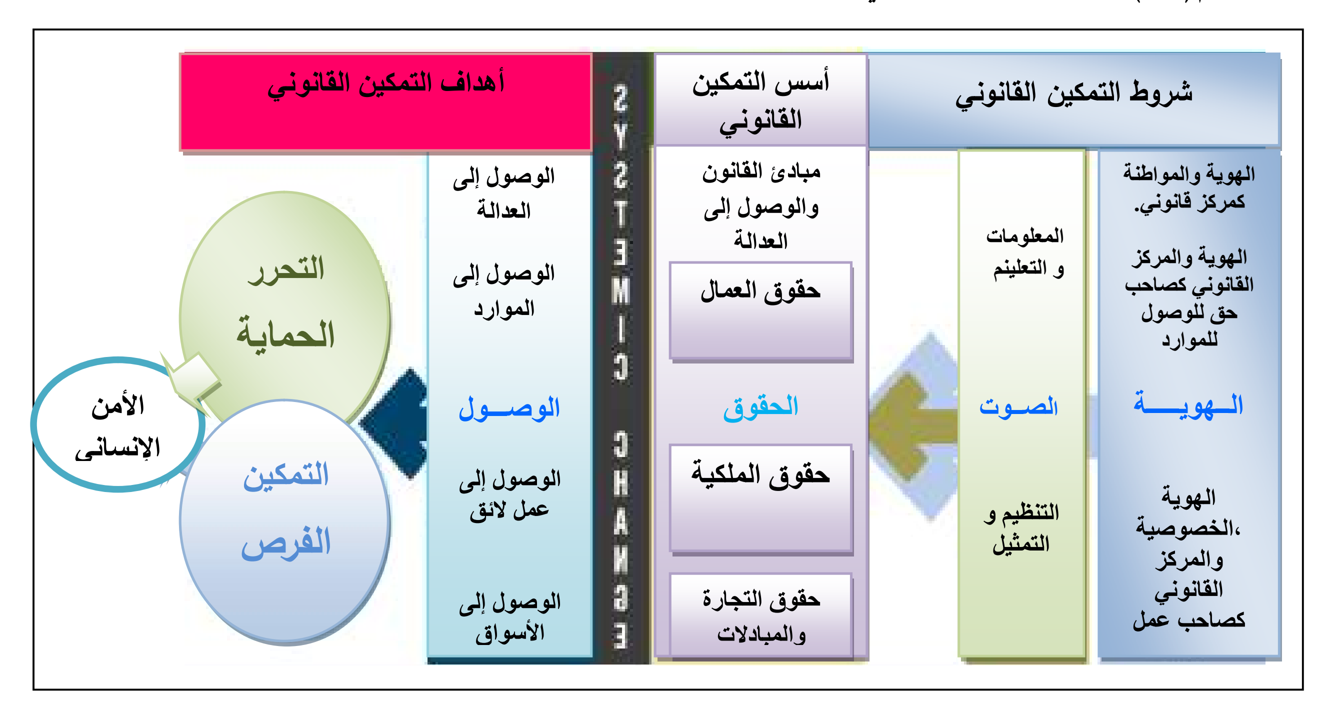
(3)Penny LEONARD, " **Promoting Welfare? Government Information Policy And Social Citizenship**", op.cit.p.03.

(4)*Ibid*,p33




كالمعلومات والمعرفة،ضمانا لتأمين سبل المعيشة المستدامة تحقيقا بذلك لجودة الحق في الحياة[1]كهدف يسعى ومطلب أساسي يصبو الأمن الإنساني إلى تحقيقه وضمانه.

شكل رقم(22):إطار التمكين القانوني.



المصدر:

Gordon BROWN ,"Making the Law Work for Everyone ",VOL. I ,Report of the Commission on Legal Empowerment of the Poor , New York, Copyrigh,2008,p27.

[1]Janmejay SAHU , "Right to Information and Citizen Empowerment: A Case Study of Odisha", *art.cit*, p62s.






الفرع الثاني

اعتماد المواطنة العالمية الكوسموبوليتانية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني

تعد المواطنة من حيث كونها مفهوم ديناميكي حركي، وعملية هادفة لخلق توازن بين طبيعة الحقوق والمسؤوليات [1]- باعتبارها جزء لا يتجزأ عن بعد الاستحقاقات الفردية-بمثابة حق من حقوق الرعاية الاجتماعي، إذ تشير إلى الحق في الرعاية الشاملة،من خلال تمكين الأفراد من الممارسة والإنتفاع بحقوقهم الأساسية بصفة كاملة وفعلية، كما أنها تهدف إلى التخفيف من حدّة اللاّمساواة [2]، الحد من التفاوت الطبقي [3] وضمان الوصول إلى عدالة اجتماعية في المراكز لجميع الأفراد[4].

ومن ثمة، ومن خلال كون أن " الموطنة " تعد بمثابة الآلية الفعّالة لتمكين جميع الأفراد من الانتفاع بجملة الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية دون تمييز [5] ،إلى جانب اعتماد المواطنة على مجموع الحقوق المدنية والسياسية كمادة أولية لها،لا سيما حق المشاركة في ممارسة السيادة [6]، لتوفير حماية فعالة ضد الفقر والحرمان ومختلف أشكال تغييب الكرامة الإنسانية وإضعاف أبعاد الأمن الإنساني، هو ما من شأنه تمكين الأفراد من الوصول للعيش في إطار جودة بيئية تمكينية حقوقية واسعة النطاق ،تطابقا مع الطبيعة الشاملة ،المتكاملة، المستدامة والعالمية للأمن الإنساني .

إلا أنه، تداركا لجملة من المخاوف والعوائق الأخلاقية التي قد تواجه عملية "تحرير" الفرد كجوهر لإطار ولمفهوم"الأمن الإنساني"[7]،ذلك إلى جانب الانعكاس السلبي لتداعيات العولمة على كل من أمن الإنسان وحقوقه على حد سواء، ولا سيما خطورة الممارسات الإقصائية، التمييزية السائدة على مستوى الدولة [8] لارتباط "معضلة الفقر وإشكالية الوصول إلى الحقوق بغياب المساواة والعدالة الإجتماعية[9] ،وبل أن أغلب حالات انعدام الأمن الإنساني مرتبطة بصفة مباشرة بالعوامل والأسباب الهيكلية والمرتبطة بتوزيع السلطة في المجتمع [10].

ومن ثمة هو ما يقتضي ضرورة استبعاد التركيز على المنظور الأمني والحدود الضيقة للدولة، للإنتقال بذلك إلى وجوب التأسيس للالتزام دولي عالمي،ضامن لحماية حياة الأفراد،كفيل بتحقيق والرّفاه

---

(1)Penny LEONARD, *ibid*.p.14
(2) *Ibid*, p 12.
(3) *Ibid*, p 02 ، 10
(4)*Ibid*, p12.
(5) *Ibidem*.
(6) Daniele LOCHAK, " **Les droits de l'homme**", éditions la découverte, paris 2002.p81
(7)Tara MCCORMACK ,**"**Power and agency in the human security framework",*art.cit.*,p115.
(8) Tony EVANS ,"**The Politics of Human Rights A Global Perspective"**, op.cit.,p105s
(9)Bertrand G. RAMCHARAN, **"Contemporary human rights ideas"** ,op.cit.,p96
(10) Tara MCCORMACK, *ibid*, p121.

البشري،من خلال اعتماده التركيز على الفرد على مستوى النقاشات ومختلف السياسات التحليلية[1] وبالتالي ضرورة اعتماد نظاما عالميا للمواطنة المتداخلة،حيث مواطنة الدولة ،والمواطنة الدولية ،العالمية قائمتين قي ظل تعايش ووئام متبادل[2] .

وكضرورة استجابية لذلك احتل مفهوم المواطنة العالمية ،أو ما يعرف بمفهوم "المواطنة الدولية الجيدة'*International Citizen Good*'"[3] الصدارة محور النقاشات الأكاديمية، سعيا بذلك بصفة جوهرية إلى بناء نظرية وأسس التعليم لمواطنة عالمية كوسموبوليتانية ، والتأسيس بذلك لانتماء الأفراد على حد تعبير "*Held*" إلى "مجتمعات متداخلة المصير: محلية، وطنية ،إقليمية ودولية[4] ،تمكينا بذلك لهؤلاء-الأفراد- الثقة في الهويات الخاصة بهم، إلى جانب السعي إلى تحقيق السلام الدائم،حقوق الإنسان والديمقراطية على مستوى المجتمع المحلي، وعلى الصعيد العالمي من خلال تبني واعتماد جملة من المبادئ والمتجسدة في كل من[5] :

- قبول المسؤولية الشخصية والاعتراف بأهمية الالتزام المدني.
- التعلم من أجل المواطنة العالمية الكوسموبوليتانية.
- العمل الجماعي من أجل حل المشاكل وتحقيق مجتمع ديمقراطي سلمي وعادل.
- إحترام التنوع والخصوصيات الفردية، وفقا لنوع الجنس، العرق والثقافة.
- إحترام التراث الثقافي وحماية البيئة.
- تعزيز التضامن والإنصاف على الصعيد الوطني والدولي.

ذلك إلى جانب ضرورة اعتماد بعد تجاوز الديمقراطية لحدود الدول الواحدة،فارضة بذلك نفسها على الصعيد العالمي،لتلبية احتياجات عالمية لمواطنين عالميين،ومن ثمة ضرورة توسيع[*]نطاق الديمقراطية لما بعد الدولة،بعد أن تم تمديدها من مستوى المدينة إلى الدولة في القرن الثامن عشر وبالتالي ما ينبغي في القرن الحادي والعشرين-وتزامنا مع ظهور العولمة-تمديد الديمقراطية من مستوى الأمة إلى مستوى البشرية والمستوى العالمي ككل.[6]

---

(1)*Ibidem.*
(2) Tony EVANS , *ibid*,p105s.
(3)*Ibidem.*
(4) Audrey OSLER & Hugh STARKEY, "Learning for Cosmopolitan Citizenship: theoretical debates and young people's experiences", Educational Review, Vol. 55, No. 3, 2003,p 246
(5)*Ibidem.*
(*)*« David Beetham suggests that in the same way that democracy was extended from the level of the town to that of the state in the eighteenth century it should, in the twenty-first century, be extended from the nation to humankind as a whole.»*, V0: David CHANDLER, "**The Limits of Human Rights and Cosmopolitan Citizenship**",in David CHANDLER (*ed.*), "**Rethinking human rights: critical approaches to international politics"** ,Great Britain ,Antony Rowe Ltd 2002,p118
(6)*Ibidem.*

وذلك من خلال تبني أسس وآليات جديدة تستند إلى مستوى أعلى من المساءلة العامة، وجعل الحقوق الفردية العالمية بمثابة حقوق مقررة لأعضاء ومواطنين "المجتمع العالمي" وهذا ما حذا حذوه كل من *David Beetham*،*Ken Booth* و*Andrew Linklater* -أنصار الديمقراطية والمواطنة العالمية-من خلال تأكيدهم على مركزية الفرد في الديمقراطية العالمية، ووجوب بناء إنسان وكائن بشري عالمي على مستويي البشرية والعالم[1].

لا سيما بالنظر لاعتماد مقاربة الأمن الإنساني ذاتها للبعد الكوسموبوليتاني *A cosmopolitan dimension*كحتمية لإضفاء مفهوم الأمن الإنساني الفعالية [2]،وبالتالي فثمة ضرورة الاعتراف بالبعد الكوسموبوليتاني الحقوقي والمواطني[3]، تجاوزا بذلك لمستوى الدولة،والتّي قد تكون ذاتها بمثابة المهدد والمنتهك للأمن الإنساني[4]،-لا حالة الدولة الفاشلة فحسب،وبل حتى الدولة القوية ذاتها قد تكون مصدر لمختلف الحركيات السلبية والسببية والتي من شأنها إفراز حالات اللاأمن[5] كالضّعف الوظيفي وتراجع الأداء المؤسساتي عبر مختلف القطاعات والأبعاد،وهو ما من شأنه الزيادة من نسب الفقر،القمع السياسي، حالات العجز الديمقراطي على الصعيد الوطني،[6]لا سيما بالنظر إلى الترابط الوثيق بين مختلف مستويات الأمن- الفرد، الدولة والدولي-[7] .

---

(1)David BALDWIN ,"The Concept of Security",*art.cit.*,p07

(2)Ian GIBSON, "Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security" ,*art.cit.*,p.88-93

(3) David CHANDLER ,"**The Limits of Human Rights and Cosmopolitan Citizenship**", *Ibid* ,p117s

(4) Philip Jan. SCHÄFER, "**Human and Water Security in Israel and Jordan**", op.cit ,p 10

(5) BUZAN states,:" strong states are no guarantee of peace. Building strong states may also have negative consequences for the security of many individuals and groups caught up in the process . . . All that can be said is that without strong states, there will be no security, national or other-" , please look: Bill MCSWEENEY, "**Security, identity and interests, United Kingdom**", op.cit.,p57

(6)David CHANDLER, "**The Limits of Human Rights and Cosmopolitan Citizenship**",*ibid.*

(7) David BALDWIN , *ibid.*

المطلب الثاني

أهمية الديمقراطية ومعايير الجودة السياسية في مكافحة الفقر -مستوى الدولة-

مفهوم الأمن الإنساني الذي يمثل انعكاسا لجملة التحولات الجذرية والتي عرفتها البيئة الأمنية الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، من خلال نقله التركيز الحصري من الدولة ووجوب ضمان استقرار وأمن حدودها الإقليمية القومية،إلى التركيز على أمن وسلامة الأفراد والجماعات(1)، فهو بذلك يسعى أساسا إلى استبعاد فكرة أن قيام أمن الدولة لم يعد يتجسد -حصرا- في مجرد ضمان اعتماد القوة العسكرية فحسب،بل يعتمد أساسا على ضرورة ضمان وتوفير كل من الظروف المواتية الاجتماعية ،السياسية ،الاقتصادية، والكفيلة بتعزيز التنمية البشرية وتحقيق الانتفاع الفعلي بمجموع حقوق الإنسان الأساسية مع وجوب تبنيٍ لسياسات شاملة لتفعيل هذه الأهداف(2) .

ولا سيما بالنظر للدور الفعال للدولة -كمبدأ عام- في ضمان أمن وسلامة أفرادها من مختلف التهديدات وضمانها للكرامة الإنسانية المتأصلة،إلى جانب دورها في توفير الأمن الوطني وضمان سلامة مؤسساتها الداخلية، وبل حتى ضمانها للسلم والأمن الدوليين(3) كون أن مختلف الإجراءات والسياسات الساعية والهادفة إلى تعزيز الأمن الوطني لمستوى الدولة من شأنها لا محال الإسهام في التعزيز والترقية بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات(4)،وبالتالي تظهر أهمية ،وبل ضرورة وحتمية اعتماد كل من منطقي "الجودة" و"الفعالية" لمختلف الأجهزة المؤسساتية للدولة: التشريعية،الدستورية، السياسية ،القضائيّة...كأداة جوهريّة وأساسية لضمان أمن وسلامة الأفراد والجماعات وجودة حياة الكائن البشري(5).

وبدوره "*Hans Correll*" في إطار دراسته التحليلية للعلاقة بين كل من "الأمن الوطني" و"الأمن الإنساني"(*)، فهو يؤكد وعلى جود لثمّة تكامل وترابط وطيد بين كل من أمن الفرد وسيادة

---

(1)Philip Jan. SCHÄFER, **"Human and Water Security in Israel and Jordan"**, op.cit ,p07

(2)Kwasi NSIAH-GYABAAH **"Human Security as a Prerequisite for Development ",**in Richard A. MATTHEW, Jon BARNETT, Bryan MCDONALD,and Karen L O'BRIEN *(eds.)*,**"Global Environmental Change and Human Security"**, op.cit ,p 238

(3)Bertrand RAMCHARAN,"Les droits de l'homme et la sécurité humaine, renforcer le désarmement et la sécurité",*art.cit.*,p42

(4) Andrew MACK," Human Security in the New Millennium", *Work In Progress* ,A Review of Research Activities of The United Nations University ,Vol 16, N^0 3, Summer 2002,p04.

(5)Shahrbanou TADJBAKHSH ,Anuradha M. CHENOY, **"Human Security Concepts and implications"**, op.cit., p 167

(*)إلا أنه فالجدير بالذكر أن مفهوم "الأمن الإنساني"لا يعد بمثابة بديل للنظرة التقليدية للأمن الوطني أو أمن الدولة ،فكل مكمل للآخر ،فلا وجود لدولة قادرة على الحفاظ على سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي في حالة عدم كون أفرادها بمنأى عن التهديدات الأمنية الجديدة، كما أنه ومن جهة أخرى فالأمن الإنساني لايمكن إدراكه إلا في حالة وجود دولة آمنة يسود فيها حكم القانون ،ضامنة لحقوق وحريات أفرادها،قادرة على حماية مواطنيها من مختلف التهديدات المحدقة بهم ،أنضر في هذا الشأن:

Gerd OBERLEITNER, "Human Security: A Challenge to International Law?, *art.cit.*,p22

كما أنه وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى Amitav ACHARYA والذي يؤكد قائلا:

« Human security complements state security'. Nor do they claim that human and traditional security concerns are always antithetical. Weak states are often incapable of protecting the safety and dignity of their citizens. But whether traditional




الدولة ،من خلال كون أنه تعدّ الدولة ذات سيادة والخاضعة لدور وسيادة القانون، الضامنة لاحترام كامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية أفضل ضمانة وأساس للتنظيم الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وأكثر قوة وكفالة لتوفير وتحقيق الأمن الإنساني بصفة شاملة ومستدامة[1] .

إلا أنـه،و بـالنظر لطبيعـة البيئـة الأمنيـة المعقـدة لفتـرة مـا بعـد الحـرب البـاردة ،والطبيعـة الخاصـة ،المترابطة والشبكية للتهديدات، إلى جانب الترابط الوطيد بين كل من أمن الفرد وأمن الدول، فقد نلحظ سلسلة مـن ديناميكيـات التفاعل السلبي فـي حلقـة مـن الأسـباب والآثـار الصـادرة عن مختلف مؤسسـات الدولة لا سيما تلك المرتبطة بالفشل في التنسيق علـى المستوى الهيكلـي: كالسياسـة القمعيـة ،المفترسـة ، والفساد الاجتماعي أو الصراعات ....إلخ وهي التي من شأنها إدامة فخاخ الفقر والحرمان[2] .

وبالتالي، ففي إطـار سياسـات مكافحـة الفقر والتأسيس لإطـار "للأمـن الإنسـاني" للأفـراد الجماعـات ،وبـل حتـى ضـمانا للأمـن والسـلم الـدوليين، فمـن الجـوهري السـعي لتعزيـز وتقويـة مختلـف المؤسسـات المحلية للدولة:القضائية، التشريعية، الدستورية للمواجهة وللإستجابة لمختلف مصـادر وحـالات اللاّأمـن الإنساني، لا سيما وأنها أجهزة ضامنة بتحقيق الإنتفاع بجودة الحقوق الأساسية ورفاهيـة أفرادهـا، تتسم بالفاعلية والجدارة فـي التعامـل مـع أغلـب تهديـدات أمـن الأفـراد والجماعـات، كمختلـف مصـادر الخـوف وانتهاك الحريات الأساسية[3] .

ومـن خـلال ذلـك، وبـالنظر لأهميـة الديمقراطيـة ،ودورهـا المـزدوج :الوقـائي مـن جملـة التهديـدات البنيوية المرتبطـة بضـعف الأداء السياسـي والاقتصـادي للدولـة ،إلـى جانـب دورهـا فـي بنـاء دولـة قـانون فعالـة والاستجابة لحاجـات مواطنيهـا وتقويـة قـدراتهم كفواعل،أصـحاب حقّ ومسؤولية ،لا سـيما إفـراز لحلقة من التفاعل الايجابي بين كل من الدول الفعالـة القويـة '*effective states*'الضـامنة لأمـن أفرادهـا والملتزمـة لمبـادئ القـانون والمسـاءلة، وبمواطنيهـا-الأفـراد-" كمصـدر وأسـاس لخلـق شـروط ملائمـة لاستدامة العدالة في الفرص والقدرات الاقتصادية والتنمية[4] .(الفرع الأول)

---

*state security and human security conflict with each other depends very much on the nature of the regime that presides over the state",*V⁰*:* Amitav ACHARYA, **"Human security"** in John BAYLIS and Steve SMITH and Patricia OWENS (*eds.)*,**"The Globalization of world politics. An introduction to international relations,"** op.cit .,494

(1)Gerd OBERLEITNER, **"**Human security and human rights, *art.cit.*,12, et V⁰: Dan CALDWELL and Robert E. WILLIAMS GR, **"Seeking security in an insecure world."** ,op.cit.,p17

(2)Alice SINDZINGRE," **The Multidimensionality of Poverty: An Institutionalist Perspective**", In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty",** op.cit., p64

(3) Shahrbanou TADJBAKHSH ,Anuradha M. CHENOY **,** op.cit., p,21

(4)Amartya SEN ,Duncan GREEN, **"From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world"**, op.cit ,p14 et 19

وذلك على غرار أهمية تكريس معايير الجودة السياسية في تقوية البنية المؤسساتية المحلية، وبناء هيكلة إدارية قوية، فعالة، متفاعلة، شفافة وقريبة من الأفراد والمواطنين[1]، كضمانه متينة وقوية لتحقيق جودة الحق في الحياة كجوهر ومسعى للأمن الإنساني[2]،لا سيما مساهمتها الفعالة والفعليّة في حماية حقوق الملكية الفكرية [3]، ومكافحة الفقر من خلال تزويد الفقراء بجملة الأدوات القانونية والمؤسساتية للاستفادة من قدر أكبر من الأمن وخلق الثروة في إطار سيادة القانون [4].

ومن ثمة هو ما يستوجب ضرورة تبني منطقي جودة المؤسسات المحلية [5]،لا سيما السياسية منها[6]،وجودة الديمقراطية كجزء لا تتجزأ من ثقافة السلم كضرورة للتنمية المستدامة [7]،وتحقيق الأمن الإنساني ببعديه أمن الإنسان من الحاجة"،و" أمن الإنسان من الخوف": *"Freedom from want"* *and" Freedom from fear "* وبالتّالي القضاء على مختلف أشكال العوز والحرمان.[8] (الفرع الثاني)

---

[1] برقوق امحند،**"عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية،"** قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)، أنظر الموقع التالي:http://berkouk-mhand.yolasite.com،آخر إطلاع بتاريخ 2009/09/03.

[2] محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان" **الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني**" ،المرجع السابق.

[3]Stephen KNACK, **"Predation or Production? The Impact of Political, Legal, and Social Institutions"**,in Stephen KNACK , Charles CADWELL *(eds.)* **"Democracy, Governance, and Growth"**, USA, the IRIS Center. 2003,p10

[4]Ineke VAN DE MEENE and Benjamin VAN ROOIJ, **"Access to justice and legal empowerment making the poor central in legal development co-operation"**, op.cit., p 06s.

[5]Alioune SALL, **"Pauvreté et sécurité humaine dans des environnements africain .quelques réflexions et repères pour l'action"**, op.cit.,p55

[6] *Ibidem*, et V0 : برقوق أمحند" **عولمة حقوق الإنسان و الهندسة السياسية**"، المصدر السابق،

[7] Peter UVIN, **"Human Rights and Development"**, op.cit.,p128.

[8] Anuradha M. CHENOY, " A Plea for Engendering Human Security", *art.cit.*, p172.




الفرع الأول

دور جودة الديمقراطية في مكافحة الفقر وتحقيق أمن الإنسان.

تعد جودة الديمقراطية على مستوى متعدد من الأصعدة والمستويات من: المحلية إلى العالمية في حد ذاتها بمثابة سمة أساسية لتفتح وتطور المجتمع ،إضافة لدورها الحيوي والجوهري في إحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة(1)وتحقيق انتفاع فعلي حقوقي، غير مجزّأ كامل تكامل حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة، ومن ثمة مساهمتها في توسيع القدرات البشرية للفقراء(2)وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني وتغييب مختلف حالات اللاّأمن واللاّإستقرار.

إذ أنّ الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية يتجسد أساسا في وجوب ضمان الاحترام والإنتفاع الكاملين والفعليين لمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير قابلة للتجزئة على النحو الذي تم تبنيه في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية، السياسية والحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية وإعلان فينا لعام 1993،ويعدّ تعزيز هذه الحقوق واحترامها -حرية التعبير والرأي..- شرطين أساسين لتحقيق الديمقراطية بصورة فعلية (3).

وبالنظر للدور الأساسي للديمقراطية المشاركتية في تعزيز الأمن الإنساني بصورة مباشرة من خلال دعمها لكرامة الفرد، إضافة لكونها ضمانة لتحقيق جودة الحياة البشرية وأمننة البقاء الإنساني(4) ،لا سيما لارتباط بعد "الحرية من الخوف-أهمّ أبعاد "الأمن الإنساني"- بمدى استجابة ووفاء الدولة بالتزاماتها بضمان مجموع الحريات الأساسية، والتمكين من الممارسة الفعلية للحقوق المدنية والسياسية وتجسيد ديمقراطية حقّة، وثمّة ما يعدّ مرادفا للقضاء على العديد من مصادر الخوف(5)،ومن ثمة ضمان الحرية من الحاجة والتخفيف من حدة الفقر والحرمان.-لا سيما بالنظر إلى التّكامل والتّرابط الوطيدين بين كلا من الحريتين(6)-

---

(1)Ian CHRISTIE and Diane WARBURTON , "**From Here to Sustainability; Politics in the Real World**", op.cit ,p,136
(2) Gita SEN,"**Empowerment As An Approach To Poverty**," op.cit., p20
(3)Bertrand G. RAMCHARAN, ،"**Contemporary Human Rights Ideas**", op.cit.,p.80, V 0:Christian TOMUSCHAT, "**Human Rights :Between Idealism And Realism.** ", second edition, New York, Oxford University Press, 2008 p,60-61.
(4) Amartya SEN, "Why Human Security?", *art.cit* .,p03.04
(5)Tor Dahl-ERIKSEN," Human Security: "A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?" *art .cit*,p19.
(6)Wolfgang BENEDEK, "**Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects**", in Francisco FERRÁNDIZ Antonius C.G.M. ROBBEN*(eds.)*, "**Multidisciplinary Perspectives on Peace and Conflict Research A View from Europe**", op.cit ,p 32s.




إذ أنّ الديمقراطية المرادفة لعملية منح الأولوية والأهمية البالغة لصناع القرار عبر مختلف المجالات[1] ،تعد بمثابة أداة جوهرية لتدعيم "التمكين" جوهر ومطلب للأمن الإنساني[2]،كما أنها تعد بمثابة الشرط الضروري الكفيل بتحقيق الممارسة الفعلية لمختلف الحقوق الأساسية[3] ولضمان عملية الإنتفاع الفعلي **"بجودة"** الحقوق والحريات الأساسية[4] ،من خلال قيامها أساسا على حكم الأغلبية وشرعية اختيار الحكام والمشاركة في اتخاذ وصياغة القرارات لا سيما الاستراتيجية منها[5].

وهو ما دفع"بـ *Amartya Sen*" إلى اعتبار أن الديمقراطية تعد بمثابة الحل الأساسي لأزمات الشعوب ولاسيما المجاعات ونظام الاستحقاقات عند دراسته[6] للعلاقة بين الديمقراطية والمجاعات،إذ و على حد تعبير *Amartya Sen*" فمن المؤكد عن يقين، أنه لم تحدث أبدا أية مجاعة في ظل سيادة ديمقراطية مشاركاتية حقة، تتمتع بتعددية حزبية وتؤدي دورها الحقيقي بكفاءة،وذلك بالنظر للدور الوقائي للديمقراطية في الحيلولة دون وقوع وحدوث المجاعات ،وذلك بالنظر لدور الديمقراطية في ضمان نظام الاستحقاقات بصفة عادلة و منصفة،على نطاق واسع كما نلحظ ذلك بالنظم الاستبدادية حيث العلاقة متوترة بين السكان والغذاء والحرية [7].

وفضلا لما سبق، تظهر أهمية الديمقراطية، كأداة أساسية في تفعيل سياسات القضاء على الفقر،وتعزيز التنمية،فمن خلالها يمكن الوصول إلى خلق جودة الفرص ومساءلة المؤسسات السياسية ،القضائية والإدارية التي يعتبرها المواطنون مشروعة،من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مختلف أنماط حياتهم[8] .

---

[1] Deepa NARAYAN, Denis NIKITIN, and Patti PETESCH," **Democracy: Big "D" and Little "d" ",** in Deepa NARAYAN and Patti PETESCH *(eds.)*, "**Moving Out of Poverty: Rising from the Ashes of Conflict**" ,Vol. 4, England, Macmillan Publishers Limited, 2010,pp55-58.

[2] Gerd OBERLEITNER, "Porcupines in Love: The Intricate Convergence of Human Rights and Human Security", *art.cit*,p 592

[3] Amartya SEN,Duncan GREEN, **"From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world"**, op.cit., p 81.

[4] كما أنه تمكين الفرد من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من شأنه المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وهو ما أكدته دراسة لـ Watch Human Rights لسنة 1992، إذ أن غياب الحريات والسياسية والمدنية –كالحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرار، والحق في التعبير -يساهم لا محال في تدهور الحالة المعيشية للأفراد،أنضر في هذا الشأن:

Djedjro Francisco MELEDJE,**"Pauvreté et droits civils et politiques"** in Guilbert GONNIN*(dir.)*, " **Pauvreté et droits de l'homme** ",Colloque international de la Ivoirienne des droits de l'homme ,op.cit,p 104, et V⁰:dans le même sens :Florence TOURETTE , " **Pauvreté, extrême pauvreté et droits de l'homme**",In UNESCO Poverty Project, "Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight Against Poverty" Jurist Seminar –Sao Paulo-May 2003,p.10 ; TROURETTE a cité lors de ce présent colloque que : " *La généralisation de la pauvreté fait obstacle à l'exercice intégral et effectif des droits de l'homme et donc fragilise la démocratie*. "

[5] Cyrille SAGBO, "Le rapport entre les droits de l'homme et la démocratie. ", *art.cit.*,p17 .

[6] *Ibidem.*

[7] Amartya SEN, Laura WALLACE ,"La liberté source de Progress.", *Revue Finances et Développement*, N⁰3, 2004.p04,05 .

[8] Ian CHRISTIE and Diane WARBURTON , *ibid* ,p 135




كما أنه دور وأهمية الديمقراطية كأساس وجوهر للأمن الإنساني يتجسد[1] من خلال كون أي نظام ديمقراطي ضامن لتفعيل التنمية الإنسانية المستدامة وتقوية المواطنة[2]،من شأنه الإسهام في ضمان تمكين عادل لوصول الأفراد والجماعات إلى مختلف الأصول والموارد اللازمة والضرورية للممارسة الفعلية لمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة، والمشاركة في عملية اتخاذا القرار على مختلف المستويات الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية[3]،إضافة لفضل الديمقراطية في إثراء التعاون الإقليمي والدولي لا سيما فيما يتعلق بتعزيز مستقبل حركة حقوق الإنسان[4] .

الفرع الثاني

[1]Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, op.cit., p.167

[2]Penny LEONARD, **"Promoting Welfare? Government Information Policy And Social Citizenship"**, op.cit., p 02-10-16

[3]Ana Maria VEGA GUTIERREZ, **" Gouvernance démocratique et développement humain "**in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI et Johanne BOUCHARD *(dirs.)* ."**La démocratisation des relation internationales**" ,op. cit., p107s

[4] Bertrand G. RAMCHARAN , **"Contemporary Human Rights Ideas"**, op.cit., p 83






تبني منطق الجودة السياسية (*)كأساس لمكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

مفهوم الأمن الإنساني مرادف لحماية الجوهر الحيوي لجميع الأرواح البشرية،بالطّرق التي تعزز الحريات الإنسانية وتمكّن الوفاء البشري(1)،إضافة لتركيزه على حماية الأفراد من مختلف التهديدات والمخاطر الماسة والمهددة بحياة الأفراد والجماعات، بغض النظر عن طبيعتها، مصدرها رقعة انتشارها واتساعه (2)،فبطابعه المتكامل الأبعاد والحركي،فقد جعل مفهوم الأمن الإنساني من الأمن السياسي أحد، الأبعاد الأكثر ارتباطا وضمانا لغيرها من الأبعاد الأخرى، ذلك لكون كل من منطلقاته،أولوياته غاياته وأدواته من شأنها التأثير بصفة مباشرة على غيرها من الأبعاد الأخرى للأمن(3).

ومن خلال كون أن الأمن السياسي المرادف لتمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي(4)- كحماية فعالة ضد مختلف أشكال العنف القهر والتعسف ،وضمان للكرامة الإنسانية وأمن الإنسان في بعده التحرر من الخوف،-(5) يعتمد أساسا جملة من المعايير والآليات الهيكلية المؤسساتية ،القانونية والسياسية الفعالة والقائمة على مبادئ القانون.

ومن ثمة فاعتماد وإصباغ مختلف هذه الآليات والهياكل القانونية المؤسساتية السياسية،بصبغة "الجودة السياسية" سواء من حيث:



(*)يقصد بمفهوم الجودة :" ملكية شاملة نابعة من النظام و التفاعل على مستوى مختلف فواعله" و ذلك في إطار تنظيم شامل لمختلف الفواعل بهدف الحفاظ ، أو الاستمرار على الجودة الكائنة عبر مختلف المستويات ،القطاعات، الأبعاد ،فالجودة الشاملة أو العامة هي نتاج تفاعل الجودة على مختلف المستويات والقطاعات والفواعل.

D'après OLLAGNON dans son article intitulé, Une nécessaire rencontre des approches théoriques et pragmatiques de la gestion de la nature : l'audit patrimonial de type système – acteurs, Cahiers du GERMES, No12 ,1987 il définit la qualité de la manière suivante : « la qualité comme propriété globale émergente du système et de l'interaction des acteurs en jeux . » la qualité d'après toujours OLLAGNON H repose sur 03 caractéristiques principales:

- capacité à choisir et maintenir un certain état de qualité (objectif de qualité du système).
- capacité de mettre en œuvre des règles d'interaction et d'intégration qui permettent de confronter l'influence de chaque action à la résultante qualité.
- la capacité à réactualiser les objectifs et les règles par la négociation.,

V[0] : François-Vadim DE HARTINGH, "**relations internationales et coopération face a l'évolution des sociétés et aux enjeux du vivant : stratégies ouvertes d'action et apport de l'approche patrimoniale**", Thèse doctorat d'Etat, Université Paris I,2008 ,p 108,145

(1) Rapport de la sécurité,2003,op.cit.,p04

(2) Tor Dahl-ERIKSEN," Human Security: "A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?" *art .cit.*, p18 .

(3)محاضرة برقوق امحند ،" **الحقوق المدنية والسياسية وفلسفة الأمن الإنساني**"مقياس الأمن الإنساني ملقاة على طلبة الماجستير،بجامعة سطيف كلية الحقوق دفعة 2009/2008-غير منشورة

(4) برقوق امحند ،"**الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية**" ،المصدر السابق.

(5)Tor Dahl-ERIKSEN,*ibid* ,p.19






- إخضاعها للمساءلة، المسؤولية والجزاء،مع تبنيها واعتمادها لمبدأ الشفافية والنزاهة، مع اعتماد مبدأي التكامل والتّفاعل الدائم بين كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية[1].
- ضمان آليات التكامل بين المؤسسات القرارية والمؤسسات التمثيلية ،اعتمادا على الثورة المعلوماتية وآليات الحكومة المحلية الإلكترونية،[2] مع التركيز على المستوى الفعلي والعملي للرقابة المؤسساتية الفعلية والفعالة المتبادلة بالجزاء.[3]

هو ما يؤدي -بالنتيجة -لا محال ليس فقط إلى التخلص والقضاء على مختلف مصادر الخوف وضمان بعد الحرية والسلامة من الخوف -مجموع الحقوق المدنية والسياسية فحسب[4] ،بل أكثر من ذلك ،هو ما من شأنه توفير وكفالة ضمان جودة بيئية تمكينيّة حقوقية فعلية وفعالة مستدامة[5] ،غير قابلة للتجزئة متكاملة تكامل منظومة حقوق الإنسان الأساسية، وبالتبعية ضمان جودة بيئة آمنة مستقرة وطمأنينة أفضل،ومن ثمة التخلص والقضاء على مختلف مصادر العوز والحرمان،وضمان جودة حقّ في الحياة وبعد الكرامة الإنسانية واستمرارية بقاء الفرد، تكريسا بذلك لمسعى وجوهر الأمن الإنساني.[6]

وبالتالي، ففي حالة صعوبة وإشكالية الوصول إلى تحقيق الانتفاع والممارسة الفعلية لمختلف حقوق الإنسان الأساسية بصفة متكاملة غير قابلة للتجزئة ،صعوبة عملية الإشباع لغيرها من المعايير الضرورية والحاجات الإنسانية-[7] نتيجة أو بسبب- الفقر المرادف لغياب انتفاع فعلي حقوقي[8]،وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية[9]،لا سيما حالة الإعتراف والإقرار الصريح [10] بحق الفرد في مستوى معيشي لائق[11].

ومن هو ما يعدّ مرادفا لثمة التزام إيجابي مقرّر على عاتق الدولة ومختلف مؤسساتها ،يتجسد أساسا في وجوب وضرورة السعي للقضاء ومكافحة الفقر[12]،لا من خلال ضمان الوصول إلى الممارسة الفعلية والحقّة لمجموع الحقوق الأساسية فحسب،بل وجوب السعي جاهدا إلى تطوير مختلف الأجهزة

---

(1) برقوق امحند ،" **الرشادة السياسية : مقاربة معرفية** "،المصدر السابق.
(2) برقوق امحند ،"**عولمة حقوق الإنسان و الهندسة السياسية**، المصدر السابق.
(3) برقوق امحند، المصدر السابق.
(4)Dahl-ERIKSEN states that : *«A society where the state fulfils its obligations concerning the civil and political rights will be a society where many sources of fear are eliminated.. »*,V^{0}:Tor Dahl-ERIKSEN, *ibid*,p18
(5) برقوق امحند ،"**الهندسة الانتخابية: مقاربة معرفية**"المصدر السابق.
(6)محاضرة الدكتور "برقوق امحند" ، بعنوان **"الحق فى الحياة من منظور الأمن الإنسانى"** ،المرجع السابق.
(7)Boris BEGOVIĆ, Gordana MATKOVIĆ, Boško MIJATOVIĆ and Danica POPOVIĆ **"From Poverty to Prosperity: Free Market Based Solutions"** ,Serbia (CLDS),2007, p10,11
(8) Geneviève KOUBI , **" La pauvréte:une violation des droits de l'homme "**, in, UNESCO Poverty Project "Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight Against Poverty" Philosophy Seminar - Paris-April 2003,p02
(9)Thomas POGGE ,**" Severe Poverty as a Human Rights Violation**,**"**in, Thomas POGGE *(eds)*,**"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor "**,op.cit.,p11s
(10) Danièle LOCHAK, **"**les droits de l'homme : ambivalences et tensions**"**, *Revue Internationale De Psychosociologie Et De Gestion Des Comportements Organisationnels,* N^{0}23, Vol. X, 2004, p11et 16s
(11) Boris BEGOVIC, Gordana MATKOVIC, et al*(eds)* ,*ibid.*
(12)*Ibidem.*




المؤسساتية السياسية للدولة:الدستورية منها،القانونية،القضائية،من خلال إصباغها معايير "الجودة" لا سيما الجودة السياسية.

لا سيما بالنظر للأهمية البالغة لدور كل من جودة الديمقراطية المحلية،وجودة الحوكمة في مساهمتها لأبعد من مجرد توسيع الفرص المفقودة(1)، بل كأداة وقائية لمعالجة والقضاء على مختلف المصادر المباشرة والمساهمة في تفاقم وديمومة معضلة الفقر كالأمية، الأمراض، غياب العدالة في الفرص،من خلال اعتماد تنمية وتطوير قدرات الأكثر ضعفا والفئات الهشة، والسعي لإدماجها في إطار مختلف النشاطات التنموية الاجتماعية ،الاقتصادية (2)، فتبني واعتمادا معايير "الجودة" السياسية،هو ما من شأنه ضمان جودة انتفاع حقوقي، وجودة تمكين، وجودة بيئة سياسية ضامنة،للقضاء للحد من مخاطر انعدام الأمن الناجمة عن الفقر، وبل تداركا لخطر ديمومته وجيلنته(*)،ضمانا بذلك للأمن على مستوى أكثر شمولا:الإنسان-الفرد-الدولة ذاتها والإنسانية.

---

(1)Patti PETESCH and Prashan THALAYASINGAM," **Sri Lanka: Unequal Mobility in an Ethnic Civil War",** in Deepa NARAYAN and Patti PETESCH *(eds.)*, **"Moving Out of Poverty: Rising from the Ashes of Conflict"** , op. cit.,pp410-413

(2) M.KALIAMOORTHI, R.MANGAYARKARASU ," Role of Governance in Poverty Alleviation",*art.cit*,p216

(*)"Dimensions of poverty are endogenous to each other – income, health, employment, social relationships, status, and the norms that regulate them. Moreover, these endogenous processes reproduce themselves from one generation to the next.", V0: Alice SINDZINGRE," **The Multidimensionality of Poverty:An Institutionalist Perspective**", In Nanak KAKWANI and Jacques SILBER *(eds)* ,**"The many dimensions of poverty",** op. cit.,p64s.





الشكل رقم (23):أهمية الجودة السياسية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

الجودة السياسية

جودة الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية

جودة الحق في الغذاء،جودة الحق في الصحة...

جودة الحق في التعليم،جودة المعلومات،

جودة انتفاع متكامل لمجموع حقوق الانسان الاساسية

الوصول إلى جودة الغذاء،و جودة الموارد ...إلخ

جودة التمكين الفعلي من الحقوق الثقافية و الخصوصية و التنوع الثقافي

جودة الامن الانساني عبر مختلف أبعاد و قطاعاته

جودة الأمن السياسي و الشخصي

جودة الأمن الصحي،الغذائي،البيئي الاقتصادي

الكرامة الانساني و جودة الحق في الحياة

الرفاه و الكينونة الانسانية الذاتية

استدامة جودة البنة الكينية الحقوقية

الجودة السياسية، -المؤسات ، و جودة الديمقراطية

الشفافية ،النزاهة،المساءلة، المسؤولية الرقابة،الجزاء، الرشادة

إصباغ الآليات و الهياكل القانونية و المؤسساتية السياسية و القضائية و التشريعية الدستورية

المطلب الثالث

المنطق الشراكاتي وضرورة "تفعيل الحوكمة الأمنية" و"التحليلي الشبكي" في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني. - المستوى الدولي

تزامنا مع نهاية مرحلة الحرب الباردة، ظهور وانتشار مصفوفة جديدة من التهديدات الأمنية المستجدة،ذات الطبيعة المعقدة على مستوى مصادرها،طبيعتها وأشكال انتشارها،إلى جانب إشكالية أمننة القضايا الأمنية غير التقليدية، وتطور مفهوم الأمن من حيث اتساعه وتعميقه[1] .

وبالنظر إلى:

– بعد خصوصية البيئة الأمنية المعقدة وتشابك تفاعلات العلاقات الإنسانية الحركية المتجانسة في إطار دوامة وحلقة مفرغة من الضعف المتبادل على حد تعبير *Jorge Nef*[2] بين شبكية ونسيج من الميكانزمات السلبية التفاعلية، والديناميكية في إطار التفعيل الشبكي للفقر كظاهرة حركية متعددة الأبعاد[3] مرادف لغياب انتفاع فعلي ناتجة عن انتهاك بمجموع الحقوق الأساسية الحقوق الثقافية،الاقتصادية والاجتماعية[4].

– ولا سيما من خلال كون أن معضلة "الفقر" كتهديد لاستقرار العالم وكفاحشة أخلاقية،لارتباطها أصلا بغياب المساواة[5]،تعد من أخطر التهديدات الثابتة لأمن الإنسان، لتأثيرها على مختلف الجوانب والأبعاد الحيوية للأمن الإنساني من حيث مفهومي الحرية والأمن من العوز، والحرية والأمن من الخوف، وهو ما يتمظهر من خلال عدم القدرة الفئات التي تعاني العوز والحرمان على تلبية احتياجاتها الأساسية،إإلى جانب معاناتها حالة غياب الأمن الاقتصادي، من خلال الإفتقاد إلى فرص العمل،والحصول والغذاء [6] و ثمة ما يعد تغييب لمعايير الكرامة الإنسانية وجودة الحق في الحياة ،ومساسا باستمرارية الكائن البشري،كأبعاد جوهرية ونواة الأمن الإنساني وبل حتى الأمن على المستوى الدولي والعالمي.

---

(1)Heiner HÄNGGI," **Approaching Peacebuilding from a Security**",in Alan BRYDEN and Heiner HÄNGGI (*eds.)*, **"Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding"**, Münster, LIT Verlag,2005,p05

(2)Jorge NEF,**"Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment "**, op.cit., p26.

(3)Peter UVIN,"**Human Rights and Development**", op.cit.,p130,et V0 :Alessio FUSCO ,"**La pauvrété un concept multidimensionnel**" ,op.cit,,p19s

(4) Wambua Leonard MUNYAO, "Understanding the Rights based Approach and it's Role in Poverty Reduction", *art .cit.*,p276.

(5")*Poverty is the ultimate threat to stability in a globalizing world. The widening gaps between rich and poor within nations, and the gulf between the most affluent and most impoverished nations, are morally outrageous, economically wasteful and potentially socially explosive* , V0: Ian CHRISTIE and Diane WARBURTON, **"From Here To Sustainability"** op.cit.,p93

(6) Wolfgang BENEDEK, **"Human Rights and Human Security: Challenges and Prospects"**, in FERRÁNDIZ, Antonius C.G.M. ROBBEN, *(eds)* **"Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe"**, op.cit.,p30,33.





وبالتالي، في إطار السعي لضمان الأمن الإنساني بمفهومه الشامل وبأبعاده غير القابلة للتجزئة،من خلال توفير جملة الشروط اللازمة لتمكين الأفراد والجماعات من العيش في ظل جو من الحرية، الطمأنينة والسلامة من مختلف التهديدات، إلى جانب تمكين هؤلاء من المشاركة الكاملة في عملية الحكم ،والتمتع بجملة الحقوق الأساسية وتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد والضروريات الأساسية للحياة :كالسكن الملائم وبيئة صحية ضامنة لرفاههم الشخصي[1]، تغييبا لمختلف التهديدات الماسة بالجوهر الحيوي للأفراد ومختلف أشكال الحرمان.

ومن ثمة،هو ما يستوجب تفعيل الشبكية ،وضرورة التأسيس لكوكبة من السياسات الشبكية المتعددة الفواعل،الأبعاد،السياسات والقطاعات: شبكة من الآليات والوسائل، على مختلف المستويات والأصعدة ..إلخ ، الكفيلة بمعالجة فعالة لمختلف حالات ضعف وغياب الأمن:السياسية، الاقتصادية ،الاجتماعية، الثقافية، الحقوقية (...) تكّيفا وموائمة بذلك مع كل من الطبيعة الخاصة للفقر، وطبيعة البيئة الأمنية المعقّدة، ومختلف التفاعلات الإنسانية المتشابكة،بحيث يساهم في إطارها كل فاعل من الفواعل الأمنية، وبشكل فعال في عملية الحد من مختلف الأسباب والمصادر المباشرة ،وغير المباشرة منها المساهمة في انتشار وتفاقم معضلة الفقر الإنساني[2].

مع التركيز على وجوب ضمان فعالية وحيوية مختلف شراكات وسياسات التعاون المنتهجة (الفرع الأول) ،اعتمادا على جملة من المقاربات التحليلية الحديثة والمستجدّة استجابة وتكيفا مع مختلف الظواهر والتطورات الجديدة الأمنية[3] ،كتبني "سياسة التحليلي الشبكي"و"المنطق الحوكماتي" و"السلطة الحيوية"،كقوى تنظيمية ساعية وهادفة لدعم مختلف جوانب الحياة البشرية للأفراد، من خلال التدخل في الصيرورة الحيوية الاجتماعية والاقتصادية للحياة البشريّة[4]،لا سيما بالنظر لكون أن مفهوم الأمن الإنساني ذاته يعد بمثابة أداة أيديولوجية للسياسة الحيوية، وللحوكمة العالمية لليبرالية الجديدة[5].(الفرع الثاني)

---

[1]Dan. HENK, "Human security: relevance and implications" ,*art.cit,* p.94

[2]Alan E SINGER **"Integrating Ethics with Strategy"** Singapore, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd.2007 p.253 et V0 : Timothy M. SHAW, Sandra J. MACLEAN and David R. BLACK ,"**A Decade of Human Security: What Prospects for Global Governance and new multilateralisms**?,"Great Britain, Cornwall, 2006,pp4-8.

[3] Heiner HÄNGGI , *ibid.*

[4] David ROBERTS , **"Global governance and biopolitics regulating human security"**, op.cit. p44 .

[5] David CHANDLER,**"The Human Security Paradox: How Nation States Grew to Love Cosmopolitan Ethics "**, Draft paper for international conference, **"**Globalization, Difference, and Human Security Graduate School of Human Sciences**"**, Osaka University, Japan, 12-14 March 2008. ,p02

و هو النقد الموجه للأمن الإنساني من قبل David Chandler تركيزه على البعد الكوسموبوليتاني العالمي.يمكن الاطلاع على هذا النقد في المرجع أسفله:
David CHANDLER, **"The Limits of Human Rights and Cosmopolitan Citizenship",**in David CHANDLER, (*ed.*), "**Rethinking human rights: critical approaches to international politics"**,op.cit.,p115-135.

الفرع الأول

أهمية بناء منطق وفلسفة تعاون لمكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

مفهوم الأمن الإنساني في جوهره جهد لبناء مجتمع عالمي،حيث سلامة الفرد هي محور الأولويات الدولية والقوة الدافعة للعمل الدولي،وحيث أن مختلف معايير حقوق الإنسان الدولية وسيادة القانون، تعد شبكة نسيجية متماسكة لحماية الفرد،مع السعي لبناء وتجهيز مختلف المؤسسات العالمية، الإقليمية والثنائية - في الحاضر والمستقبل - لتعزيز وإنفاذ هذه المعايير[1] .

وبالنظر إلى كون الأمن الإنساني كمقاربة إنساني شاملة،وكإطار عالمي للتعاون والتكامل، يتجسد كتصور لمنفعة عامة عالمية *A global public good* -على حد تعبير*Hampson*-يعتمد عالمية الحلول،ومن ثمة هو ما يستوجب ضرورة التركيز على كلّ من واجبات ومسؤوليات مختلف أعضاء المجتمع الدولي كالدول والمنظمات الدولية[2]، وذلك من خلال التأسيس لمنطق جماعي تعاوني متعدد الأبعاد ،استجابي وكتعامل كلي، بمرونة وبطريقة متسقة، لمواجهة مختلف التهديدات المعولمة والتحديات المرتبطة بها الوطنية،العبر وطنية والعالمية[3] .

لا سيما بالنظر للطبيعة الجديدة والمعقّدة للتهديدات[4]، وبعد تشابك العلاقات الإنسانية، وطبيعة البيئة الأمنية المستجدة،هو ما من شأنه خلق إمكانيات لسرعة الربط بين مختلف الفئات وإفراز شبكة من ميكانزمات التفاعل السلبي، وبالتّالي تغييب الأمن الإنساني عبر مختلف أبعاده ،حيث يعزز بعضها بعضا، في إطار دوامة الإنهيار[5]وحلقة الفقر المفرغة تهديدا بذلك لكل من للأمن الإنساني، للأفراد والجماعات أمن الدول، الأمن والسلم الدوليين، من خلال كون أن المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وغياب الانتفاع الفعلي الحقوقي العالم المعاصر مرتبط بشكل أو بآخر بمعضلة وإشكالية الفقر والحرمان[6].

ومن ثمة،وفي إطار ذلك تقتضي الضرورة وجوب تبني سياسة فعالة ودرجة من الإصلاح المؤسساتي في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن الالتزام السياسي والإرادة السياسية للدول

---

(1) Gerd OBERLEITNER "Human security and human rights", *art.cit.*, p04

(2)Shahrbanou TADJBAKHSH , Anuradha M. CHENOY, **"<u>Human Security Concepts and implications</u>"**, op.cit ,p238.

(3)*Ibid*,p 239. et V^{0} :David CHANDLER, **"**Human Security: The Dog That Didn't Bark**"**,*art.cit.*,p427.

(4)*Ibidem.*

(5)Lael BRAINARD, Derek CHOLLET, and Vinca LAFLEUR," **<u>The Tangled Web: The Poverty-Insecurity Nexus</u>**",in Lael BRAINARD and Derek CHOLLET*(eds.)*,"**<u>Too Poor For Peace? Global Poverty, Conflict, and Security in the 21st Century",</u>** op.cit.,p04.

(6) Edward NEWMAN, "Failed states and international order: constructing a post-Westphalian World" ,*art.cit*,pp. 421 ,443




،سعيا نحو تحقيق أهداف مختلفة[1]،من خلال توجيه مختلف الجهود الدولية لتحقيق الأمن الإنساني عبر تبني منهجية التحليل عبر قطاعات الأمن[2]،لا سيما الإستراتيجية،ووجوب إشراك مختلف الجهات والفواعل الفاعلة في المجتمع المدني،مع اعتماد الديمقراطية والحكم العالمي كضرورة حتمية على حد تعبير *Caroline Thomas*[3] .

وبالنظر لأهمية التأسيس لفلسفة تعاون متعددة الأبعاد،المستويات والقطاعات باعتباره المنطق الأكثر فعالية في تنمية المجتمع ،فضلا عن دوره في الحد من نسب الفقر والاستجابة لديناميكيات حياة الفرد[4]،- لا سيما في ظل الترابط والتفاعل بين مختلف مستويات الأمن الثلاث: الفرد ،الدولة، الدولي[5]- هو ما يقتضي وجوب اعتماد وتبني جملة من مبادئ وأخلاقيات شراكة عالمية قائمة على قيمة مشتركة جوهرية، والمتمثلة أساسا في وجوب ضمان احترام مبادئ الكرامة الإنسانية ومجموع حقوق الإنسان الأساسية المترابطة غير القابلة للتجزئة إلى جانب الحق في التنمية،مع وجوب إشراكها مختلف الفواعل في النظام الديمقراطي على مستوى الدول ذات السيادة [6].

[1]يعد ضمان أمن الدول بمثابة أمر ضروري، ولكنه غير كاف، لضمان سلامة ورفاه أفرادها ومواطنيها فثمة جملة من المخاطر والتحديات الراهنة والتي من شأنها تطوير روابط جديدة بين النزاعات المحلية والاقتصاد الدولي،والأكثر من ذلك تأثير هذه الروابط الضارة في إطار التفاعل السبي على المجتمعات الضعيفة، ومن ثمة ظهرت الحاجة الملحة إلى وجوب تنسيق العمل في إطار شراكات متعددة الأبعاد والقطاعات ،متعددة المستويات والفواعل، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني وغيرها من المنظمات غير الحكومية ،بالنظر إلى دور هذه الأخيرة لا سيما في مجال الخبرة التقنية وفي عملية بناء السياسات وتنفيذ جداول الأعمال الدولية، وإبلاغ المواطنين حول التحديات والخيارات ،وتعبئة الموارد البشرية والمالية للمساعدة على حل المشكلات المحلية والعالمية،والعمل على إنهاء المعاناة الإنسانية، وعقد الحكومات للمساءلة،ذلك إلى جانب تعزيز استراتيجية تقنية المعلومات،التجارة الإلكترونية باعتبارها أدوات جديدة للاقتصاد الجديد،وكقطيعة وهجر للوسائل التقليدية،إلى جانب التركيز على والعمل و وضع معايير دولية جديدة بشأن حماية الشعوب،وإدماج البعد الإنساني في عمل المنظمات الدولية المنظمات.أنصر في هذا السياق مقال:

AXWORTHY, Lloyd , **“**Human security and global governance: Putting people first**”**, *art .cit.*, ,p22‹23

[2]Philip Jan. SCHÄFER, **“Human and Water Security in Israel and Jordan”**, op.cit., p14 s.

[3]Bilgin PINAR; **“** Individual and societal dimensions of security**“**, *art.cit.*,p,216s

[4] Kato HIROSHI and Kiyoka MASANOBU, **“Poverty Reduction and Human Security: The Experience from JICA’s Foreign Aid”** ,in Takashi SHIRAISHI, Tatsufumi YAMAGATA, and Shahid YUSUF *(eds.)* **“Poverty Reduction and Beyond”,** op.cit ,p 167-168

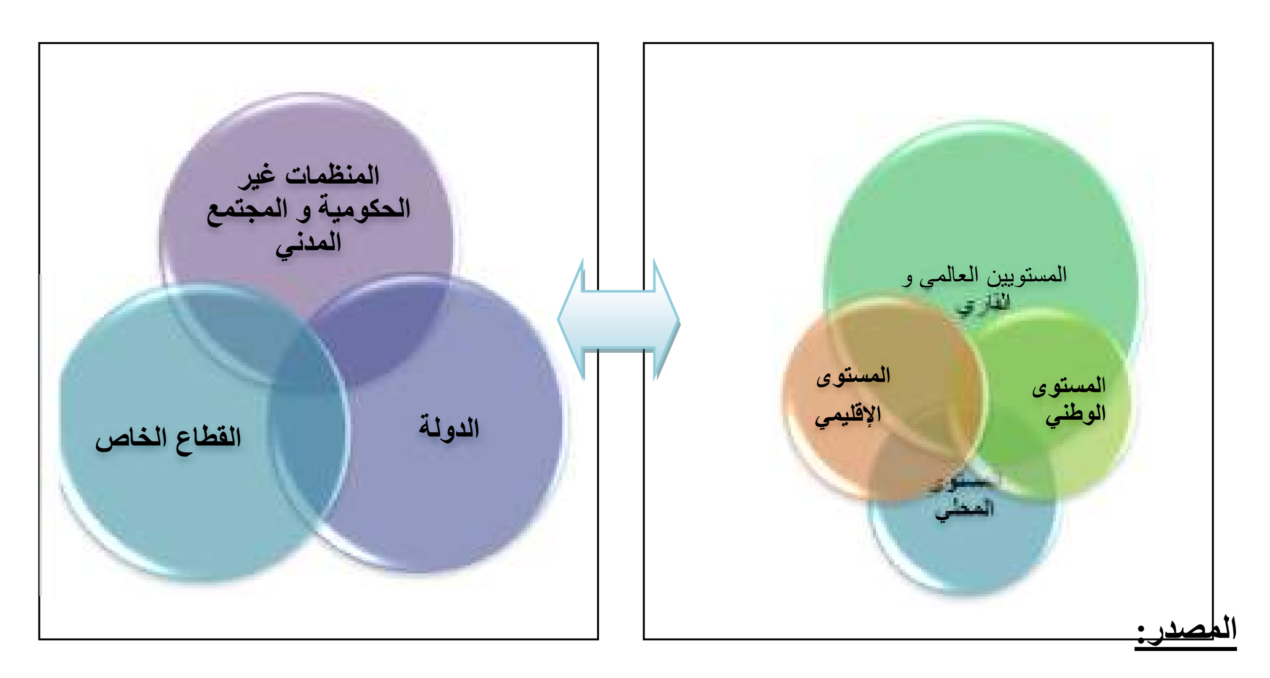
[5]David BALDWIN ,**“**The Concept of Security**”** ,*art.cit.*, p.7

[6]Principes d’éthique de la coopération internationale évaluée selon l’effectivité des droits de l’homme , Document de Bergame ,in, Alice EDWARDS And Carla FERSTMAN, **“Humanising non-citizens: the convergence of human rights and human security”**, in Alice EDWARDS ,Carla FERSTMAN *(eds)*, **“Human security and non-citizens”**, op cit,pxx

L’effectivité des droits économiques, sociaux et culturels : principe d’une coopération éthique ",in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU*(eds)*, **“L’éthique de la coopération internationale et l’effectivité des droits humains”**, op.cit .p48s




شكل رقم (24): الترابط والشراكة الثلاثية الفواعل المتعددة للمستويات.



المصدر:

Jennifer M. BRINKERHOFF et al, **Beyond The " Non:" The Strategic Space for NGOs in development**, in Jennifer M. BRINKERHOFF, Stephen C. SMITH, Hildy TEEGEN *(eds.)*, **NGOs and the Millennium Development Goals Citizen Action to Reduce Poverty,** First edition, USA, Palgrave Macmillan,2007,p68,69.

أولا:مبادئ وأخلاقيات شراكة دولية فعّالة .

إلى جانب وجوب التركيز على ضمان الأمن الإنساني وتقوية جملة القدرات البشرية للأفراد[1] ،فبناء واعتماد أخلاقيات وشراكة دولية فعّالة يعتمد بدوره أساسا على كل من :

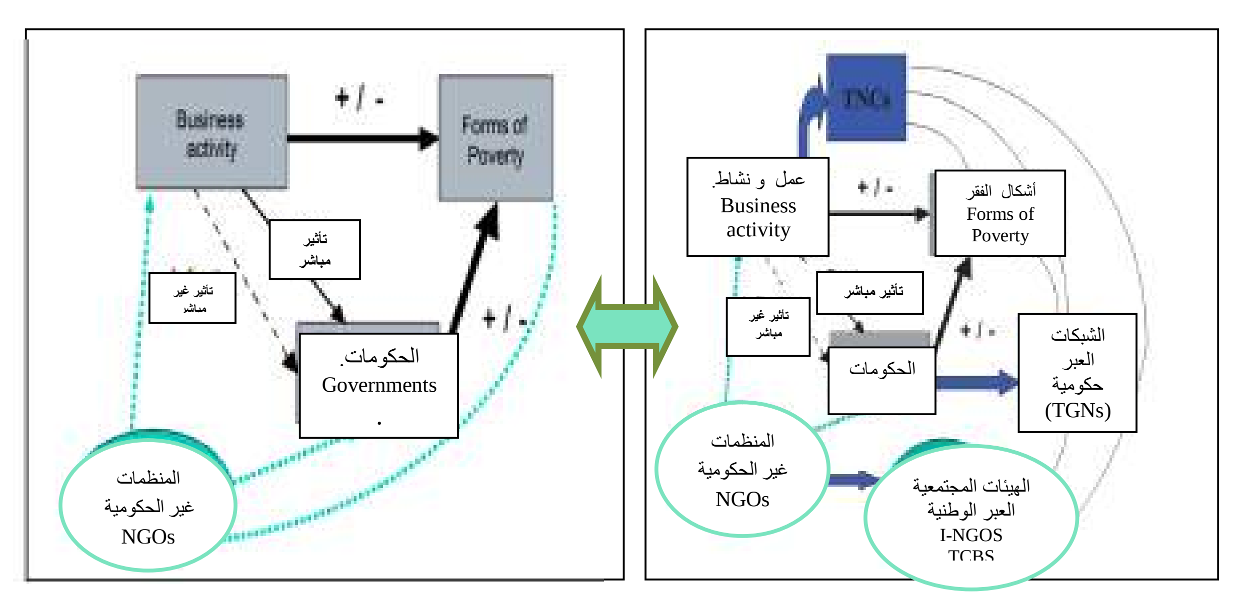
♦ **ضرورة وضع إطار جديد للتعاون والشراكة الإستراتيجية القائمة على المنفعة والثقة المتبادلة** مع التنسيق بين عدة مناهج ومستويات، بما في ذلك مستوى الدولة أو تحت الدولي،الجهات الفاعلة،الدول القومية والنّظم المتعددة الأطراف أو الدولية[2]،اعتمادا في ذلك على سياسة تدويل *Internationalisation* الشراكات،حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للحدود الوطنية *Transnational* إلى جانب المنظمات غير الحكومية-بتوسيع نطاقها –هيئات مجتمعية عبر وطنية *Communitarian Bodies (TNCBs)*-الشكل أسفله[3]،مع التركيز على كل من: الأمن،التنمية

(1) *Ibidem.*
(2) Shahrbanou TADJBAKHSH, Anuradha M. CHENOY, op.cit. ,p240
(3) Alan E SINGER, **"Integrating Ethics with Strategy"** ,op.cit., p259s



المستدامة، حماية البيئة،تعزيز حقوق الإنسان،الديمقراطية،والحكم الراشد الصدارة والمركزية في إطار سياسات التعاون والشراكة. [1]

شكل رقم (25):سياسة تدويل الشراكة ودور المنظمات غير الحكومية مجال مكافحة الفقر.



المصدر: Alan E Singer **Integrating Ethics with Strategy** ,op cit,p260

♦ **من جهة أخرى تبني النهج القائم على الحقوق في** التنمية (*HRBA*) من خلال التأكيد على ضرورة تنظيم حقوق الملكية الفكرية[2]،واعتماد كل من مبادئ المشاركة،المساءلة،الشفافية والمساواة في عملية صنع القرار وتقاسم ثمار أو نتائج عملية التنمية كجزء لا يتجزأ من المقاربة الحقوقية في التنمية[3] ،وتبني الاعتماد والتكتل المتبادل لكل من الفواعل في مجال حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في التنمية للعمل جنبا بجنب،حيث أن الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان تميل إلى أن تكون أفضل في المجال القانوني:من خلال التأثير على السياسات والأطر القانونية،وتحسين النظم القضائية(...) في حين أن الجهات الفاعلة في المجال التنموي تسعى لأكثر واقعية سواء في مجال تنظيم الأفراد، وخلق آليات لتبادل المعلومات والربط الشبكي[4] .

♦ **اعتماد المساعدات التنموية** في مشاريع التعاون في تنمية المجتمع عند إقامة روابط بين تنمية قدرات الحكومات الإقليمية وأعضاء المجتمع المحلي[5]،مع التركيز في إطار المساعدات الممنوحة

---

[1] Principes d'éthique de la coopération internationale évaluée selon l'effectivité des droits de l'homme, Document de Bergame ,in Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI et Victor TOPANOU ,*(eds),ibid.*
[1] *Ibidem.*
[2] Jean-Baptiste KOSSI GALLEY,**"**La mondialisation économique saisie par les droits de l'homme**"**, *art.cit.,* p 442
[3] Peter UVIN, **"Human Rights and Development"**, op.cit ,p 138
[4] *Ibid* ,p 134
[5] Kato HIROSHI and Kiyoka MASANOBU, **"Poverty Reduction and Human Security: The Experience from JICA's Foreign Aid"** in Takashi SHIRAISHI, Tatsufumi YAMAGATA, and Shahid YUSUF *"(eds.)* **"Poverty Reduction and Beyond"** op.cit ,p 167-168




للدول الفقيرة على ضمان أبعاد: المسؤولية،المساءلة والجزاء بشكل فعال للسعي لبناء القدرات المحلية وتأييد روح الشراكة مع البلدان النامية[1]،كون أن مكافحة الفقر يرتبط بمنطق إنساني ذات طابع استعجالي،لا نموذجا من نماذج التعاون من أجل التنمية.[2]

♦ **السعي لتجسيد إصلاح مؤسساتي** عالمي وتصميم عادل عن طريق الحد من التفاوتات في الامتيازات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة [3]، اعتمادا على نظام قانوني دولي قائم أساسا على تأمين التعايش السلمي بين الدول للإنتقال إلى مستوى قانون دولي منظم لعلاقات التعاون العالمي[4].

لا سيما من خلال التركيز في إطار ذلك على دور منظمة الأمم المتحدة، إلى جانب جملة المعايير القانونية الدولية الهادفة لتعزيز وضمان الأمن، تبنيا إطار قانوني دولي مناسب لتوجيه سلوك مختلف الأطراف والجهات الفاعلة لتسهيل توجيه التعاون الدولي بصفة فعالة وجيدة[5]

وعن أمثلة ذلك: يمكن الإشارة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (*OSCE*) بالنظر لدورها الإيجابي والفعال في إطار تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، ناهيكم عن مساهمتها في ترقية "البعد الإنساني".[6] منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (*OSCE*) التي تم تشكيلها كرد فعل للحرب الباردة، تجمع بين السلام،حقوق الإنسان،وكذلك حقوق الأقليات،وعلى غرار غيرها من المؤسسات الحكومية بحيث انشغالات الجيوسياسية الفردية الدول تميل إلى تجاوز النزعات المؤسساتية الداخلية ،مع تركيزها على الكوننة الأخلاقية جنبا إلى جنب مع مجموعة من صكوك حقوق الإنسان وغيرها من منظمات الأمن الإقليمي تعزيزا بذلك لفكرة و منطق الأمن الكوني[7] .

ثانيا:الأهداف الإنمائية للألفية :"مفهوم حديث لمنطق شراكاتي"

في إطار مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر2000،قد وافق المجتمع الدولي على ثمانية أهداف أساسية لضمان الحد من الفقر والتنمية المستدامة للجميع الأفراد عبر مختلف المستويات، بصفة شاملة،ذلك إلى جانب مجموعة من الركائز التي يقتضي تبنيها في إطار السعي لتنفيذ جملة

---

(1)Lael BRAINARD, Carol GRAHAM et al , **"The Other War : Global Poverty and the Millennium Challenge Account"**, Washington Brookings Institution Press,2003, p96-219

(2)Stefania GANDOLFI ,**" l'éthique de la coopération internationale et l'effectivité des droits humains "** in, Patrice MEYER-BISCH et Stéphania GANDOLFI et Victor TOPANOU ,*(eds)*, **" L'éthique de la coopération internationale et l'effectivité des droits humains. "**, op.cit .p 39

(3)Thomas POGGE, **" Severe Poverty as a Human Rights Violations"**, in Thomas POGGE *(ed)*,**"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor"** op.cit.,p41.

(4) Gerd OBERLEITNER, **"**The OSCE and Human Security**"**, *art .cit.*, ,p. 64-72.

(5)*Ibidem*,et V0: Michael D. INTRILIGATOR, "Global security and human security", *art.cit*,p 05-10

(6) *Ibidem.*

(7) Mary KALDOR, **"**Comment on security cosmopolitanism", *art.cit*,p44




الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة أساسا في كل من: الحد من الفقر،الجوع ،المرض ،الأمية ،التدهور البيئي، والتمييز ضد المرأة... والتي يتعين تحقيقها بتاريخ 2015[1].

ومن خلال التمعن في إطار جملة الالتزامات المحددة في إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، نستشف طابعها الشمولي،العبر تخصصي،على غرار الطبيعة العبر تخصصية للأمن الإنساني ،المتعددة الأبعاد الأنساق والمستويات،إذ تم التعبير من خلالها على نية حماية الضّعفاء والتركيز على الأمن الصحي للأطفال والأمومة،كما قد تعهد رؤساء الدول والحكومات في إطارها،على التزامات محددة فيما يتعلق بحقوق الإنسان،الديمقراطية، الحكم الرشيد، ووجوب القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تخفيض الفقر المدقع،مع التأكيد على بوجوب التعاون الإقليمي والدولي، وللمعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية...إلخ[2] .

والأكثر من ذلك، فقد تم التأكيد على الترابط والعلاقة الوثيقة بين كل من الأهداف الإنمائية للألفية ومنظومة حقوق الإنسان،من خلال كون إطار الهيكلة الحقوقية يساهم بشكل فعال في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،ذلك لتضمنّه وشموليته لكل من مفاهيم:المسؤولية المشتركة،عدم القابلية للتجزئة، المساواة، المساءلة، الشفافية، كلها مفاهيم الهيكلة الحقوقية،والتي من شأنها منح الأهداف الإنمائية للألفية شرعية قانونية لا مجرد بيانات وتعبير عن النوايا السامية فحسب[3].

إلى جانب الأهمية البالغة لكل من مبادئ:"المسؤولية المشتركة"،"عدم القابلية للتجزئة"،"المساواة، "المساءلة"، "الشفافية" و"الجزاء"، في إحقاق الحق في التنمية كحق أساسي على غرار غيره من حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[4]،وبل حتى دورها في تنمية وتعزيز مجموع القدرات الأساسية للأفراد (كجوهر للأمن الإنساني):كالصحة والتعليم، ولكن أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ،ضمان الاستدامة البيئية،وتوفير سبل الوصول إلى بأسعار معقولة إلى الموارد والأدوية الأساسية،وإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة[5].

---

[1]Jeffrey D. SACHS, **“<u>Human Rights Perspectives on the Millennium Development Goals</u>”**: Coference Report, Center for Human Rights and Global Justice, NYU Schoof Law, New York, 2003, p.05
[2] Bertrand G. RAMCHARAN, **“<u>Contemporary human rights ideas</u>”** ,op.cit.,pp95-98.
[3] Jeffrey D. SACHS, *ibid* ,p18.
[4] *Ibidem*.
[5]Séverine DENEULIN, “ **<u>Ideas Related to Human Developmen</u>**”,in Séverine DENEULIN et Lila SHAHANI *(eds)*, “ **<u>An Introduction to the Human Development and Capability Approach :Freedom and Agency</u>**”,op.cit, p 66



الجدول رقم(05):مطابقة مجال القدرات بالأهداف الإنمائية للألفية.

مجموع القدرات كجوهر للتنمية الإنسانية	**الأهداف الإنمائية للألفية**
العيش حياة طويلة وصحية.	**الأهداف:04-05-06:** تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة الأوبئة والأمراض.
الوصول إلى جودة التعليم.	**الأهداف:02-03:** تحقيق شمولية التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين.
الوصول على مستوى معيشي لائق.	**الأهداف:01-07:** تخفيض نسب الفقر المدقع والجوع، التأكيد على الاستدامة البيئية.
الممارسة الفعلية للحقوق المدنية والسياسية والمشاركة الحرة والفعالة في شؤون المجتمع.	**لا يعد كهدف وإنما المسعى والجوهر النهائي الأهداف الإنمائية للألفية المراد تحقيقه.**

المصدر:

Séverine DENEULIN, " **Ideas Related to Human Developmen**",in Séverine DENEULIN et Lila SHAHANI *(eds)*, " **An Introduction to the Human Development and Capability Approach :Freedom and Agency**",op cit, p 67

إلا أنه الإشكالية التي تواجهنا والتي قد يكون من الصواب تجسيدها في إعادة صياغة الرئيس الراحل *"John F.Kennedy"* "،في أنه لا ينبغي أن نسأل فيما يمكننا القيام به من أجل الأهداف الإنمائية للألفية ولكن ماذا يمكن أن تفعل الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة لنا في إطار الإستجابة لتطلعاتنا[1] .

إذ وعلى الرغم من التأكيد صراحة،سواء في إطار المؤتمر المنعقد في كلية الحقوق بجامعة نيويورك بتاريخ 11 نوفمبر 2003،أو الدراسة الاستقصائية لــ *"Alston"* فيليب الستون،على التكامل والترابط الوثيق بين حقوق الإنسان بالأهداف الإنمائية للألفية[2]، ولا سيما الدور الأساسي لهذه الأخيرة في الوقاية من مخاطر انتشار الحركات الإرهابية والمهددة بالسلم والأمن الدوليين،من خلال مساهمتها في استئصال ومعالجة أعمق جذور الإرهاب الدولي في المجتمعات،الذي يستمد أسبابه المعقدة والمتفاوتة

---

[1]"…that we should not ask what we can do for the MDGs but what the MDGs can do for us or for our cause…", V0: JAN VANDEMOORTELE, **"Can the MDGs Foster a New Partnership for Pro-Poor Policies?"**,in Jennifer M. BRINKERHOFF, Stephen C. SMITH ,and Hildy TEEGEN *(eds.)*, **" NGOs and the Millennium Development Goals Citizen Action to Reduce Poverty"**, op.cit.,p24s

[2] Sakiko FUKUDA-PARR,"**Human rights and human development"**,in Kaushik BASU and Ravi KANBUR*(eds.)*, **"Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen VII: Society, Institutions, and Development"** ,op.cit,p8




من نسيج متكامل من المتغيرات السلبية،مما تقتضي الضرورة لمكافحته،وجوب السعي للقضاء على الفقر ومختلف أشكال الحرمان،ابتعادا عن الاعتماد الحصري على الوسائل العسكرية فحسب.[1]

إلا أنه فـالأهداف الإنمائية للألفية،تظل خاضعة لعدة تصورات مختلفة ومحل انتقاد شديد حول نجاعتها،وإشكالية الوفاء الفعلي بها،لحد اعتبارها مرادفة "للسخرية والأمل المزيف" وذلك على غرار غيرها من الالتزامات المتكررة للمجتمع الدولي[2].

إذ يرى البعض على أنها خطوة كبيرة إلى الأمام باعتبارها تمثل جدول الأعمال المتفق عليه دوليا لتحقيق التنمية -وهو ما استعصى على المجتمع الدولي تحقيقه- في حين أنه يؤكد جانب آخر على أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تعد سوى أهداف كمية،محددة زمنيا لا تغطي بشكل صريح وفعال أجندة وإطار حقوق الإنسان،وكل من الصحة الإنجابية،وفرص العمل،والحكم،أو القطاع الخاص،إضافة لإخفاقها وفشلها في معالجة بشكل فعال وكاف لمخاوف التمييز غياب المساواة بين الجنسين،وبعد الاستدامة البيئية[3].

هذا إضافة لكون أن الأهداف الإنمائية للألفية، تعتمد التركيز أكثر على مبادئ الشراكة والسلوك التعاوني للتعامل على المستوى الدولي مع مختلف التهديدات الجدّ معقدة، مما يصعب التصدي لها على المستوى الوطني[4]،هو ما يطرح إشكالية عدم اتساق الأهداف الإنمائية للألفية مع المطالب والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وبل إشكالية خلقنة،أنسنة وترشيد علاقات التعاون الدولية.

إذ أن الأهداف الإنمائية للألفية كـــ"مفهوم حديث لفلسفة منطق شراكاتي" ،على غرار غيرها من مختلف أشكال الشراكات التعاونية الدولية،غالبا ما تتجاهل القواعد والمبادئ الأخلاقية،لا سيما في ظل الافتقاد لأجهزة رقابة ومساءلة قانونية فعالة،هو ما يجعل بالعلاقات التعاونية خاضعة أكثر للمصالح النفعية والمتضاربة للدول والهيئات القوية[5]،وبعيدة كل البعد عن اعتماد أخلاقيات شراكة مستدامة قائمة على المبادئ والقواعد المعيارية الأخلاقية واحترام حقوق الإنسان إلى جانب الحريات الأساسية .

فتبني سياسة شاملة للتكامل الاقتصادي العالمي عبر سياسات السوق الحرة،والتكيف الهيكلي ليس من شأنها تحقيق الأمن الإنساني ولا ضمان الحقوق الاقتصادية للدول،إذ يعدّ رقي وازدهار القطاع الخاص

---

(1)Jeffrey D. SACHS, "**The end of poverty: Economic Possibilities for Our Time**", New York, The penguin press, 2005 ,p-213-116
(2)*Ibid* ,p214
(3) JAN VANDEMOORTELE ,*ibid*.
(4)Avid BOSOLD,et Sascha WERTHES,"Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences"*art.cit*, p99.etV0: David CHANDLER, **"Rethinking global discourses of global security"**, in David CHANDLER and Nik HYNEK *(eds)*, **" Critical Perspectives on Human Security"**,op.cit.,p125s.
(5) Victor K. TOPANOU, **" Les valeurs à la base de la coopération internationale : la contribution** des Chaires UNESCO ", in Stefania GANDOLFI, Patrice MEYER-BISCH, et Victor TOPANOU *(eds)*, "**L'éthique de la coopération internationales et l'effectivité des droits humains**", op. cit ,pp166-168




الأجنبي على حساب القطاع العام للدولة بمثابة تعدي مباشر على سيادة الدولة وعلى مجموع الحقوق الاجتماعية،الاقتصادية،الثقافية الأساسية للفرد[1].

كما أنّ اعتماد سياسية التكييف الهيكلي هو ما قد يفضي إلى شكل من أشكال "الإبادة الجماعية الاقتصادية" وذلك بالتأثير سلبا وبصفة مباشرا على السبل المعيشية للأفراد وبل حتى المساهمة في تقويض قدرات الدولة في الوفاء بالتزاماتها القانونية بالتمكين والوفاء بمجموع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها كالحق في العمل والغذاء،السكن اللائق،في الصحة والتعليم، والتنمية...[2]

والأكثر من ذلك مساهمة أغلب الشركات والمؤسسات المالية وحكومات دول المنظمات في انتهاك مختلف حقوق الإنسان الأساسية سواء الاقتصادية،الإجتماعية والثقافية منها،وذلك على غرار انتهاكها للحقوق المدنية والسياسية،[3] وبالتالي فثمة غياب لاحترام الهيكلة الحقوقية والذي من شأنه إفراز مجالا خصبا لديمومة وديمومة حالة وحلقة الفقر والحرمان[4]،والذي يعدّ مصدرا لأغلب حالات اللاّإستقرار وغياب الأمن الإنساني[5]،بمفهومه الشامل،العالمي والمتكامل غير القابل للتجزئة[6]،لا سيما بالنظر إلى الترابط الوثيق بين كل من مختلف أبعاد الأمن الإنساني،ومجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة[7] .

ذلك إلى جانب كون أن عامل جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات عبر الوطنية –سعيا لتنمية المجالات الاقتصادية–هو ما قد يؤدي إلى تقويض القدرات المؤسساتية للدولة المحلية ،لاسيما السياسية والاقتصادية منها،ذلك إلى جانب تغييب الحياة الثقافية والخصوصية الإثنية، التهديد بالبيئة الطبيعية [8]، وبالتالي إفراز حالة من الضعف على مختلف مستويات وأبعاد الأمن الإنساني كالضعف على مستوى الأمن الصحي،من خلال التهديد بالصحة الجسدية والنفسية[9]، ظهور معضلة الفقر، تفاقم نسب حركيات الهجرة الداخلية إلى جانب غيرها من مختلف الظواهر الأزموية المرضية–الاعتداءات والمساس بالأمن الشخصي، والتي تعزي إلى التهديد بالأمن الوطني والأمن الدولي على حد سواء .

---

[1] Caroline THOMAS," **Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality**", op.cit ,p60s

[2] *Ibidem.*

[3] Tony EVANS, "**The Politics of Human Rights A Global Perspective**", op.cit., p65s

[4] Florence TOURETTE, "**L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France**", Colloque Joseph WRESINSKI, op.cit., p.354.

[5] Peter J. CROLL, " The Future of BICC" ,In: Brief 30 Promoting Security: But Howand For Whom?, Michael BRZOSKA and Peter J.CROLL *(eds)*, op.cit.,p21., et V^0 : Shahrbanou TADJBAKHSH and Anuradha M. CHENOY, "**Human Security Concepts and implications**" ,op.cit., p123

[6] Keith KRAUSE, "Is human security "more than just a good idea?" , *art.cit.*, p 45

[7] Wolfgang BENEDEK, "**Human Rights and Human Security :Challenges and Prospects**", in FERRÁNDIZ, Antonius C.G.M. ROBBEN *(eds)*, "**Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe**" ,op.cit., p30-32

[8] Tony EVANS, *ibid*, p69 -77

[9] *Ibidem.*






الفرع الثاني

الحوكمة الأمنية وضرورة تفعيل الشبكية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الإنساني.

على الرغم من اعتماد مفهوم الأمن الإنساني وتركيزه أساسا على بعد المساعدات وفلسفة التعاون والشراكة الدولية،من خلال تأكيده على وجوب السعي لتطوير وتنمية قدرات الدول والأفراد تركيزا على إجراء تحسينات وتنسيق في إطار البيئات التمكينيّة لهؤلاء،إلا أنه فلا يزال النّهج الشراكاتي التعاوني يواجه إشكالية وقصور في مجال مكافحة الفقر والسعي لبناء إطار للأمن الإنساني ضمانا لمعايير جودة الحقّ في الحياة والكرامة الإنسانية.

إذ يظلّ المنطق التعاوني والنّهج الشراكاتي الدولي يعاني ثمّة نقد وقصور،إذ يعد مصدرا لجملة من الحركيات الإقصائيّة والتهميشية للفرد والجماعات،وبالتالي خلقه ديناميكيات التّفاعل السلبي عبر مختلف مستويات وقطاعات الأمن،لا سيّما بعد التحوّل في طبيعة المخاوف الأمنيّة من الحرب والتهديد العسكري بين الدول إلى حقبة بروز جملة التهديدات اللاّتماثليّة، وظهور جملة من الإشكالات والمرتبطة بكل من محدودية الموارد ونقص الخبرات الفنية في التعامل مع المجالات غير التقليدية للأمن (1).

والأكثر من ذلك إشكالية بُعد المصالح المتباينة والمتضاربة لمختلف حكومات الدول في إطار الإعداد والتنفيذ للسياسات العامة والخاصة للأمن،لا سيما فقي ظل تصاعد العديد من المؤسسات الدولية والجهات الخاصة، المختلفة في إطار مجتمع الشبكة العالمية والرقمية، إلى جانب ذلك إشكالية الطبيعة المستجدة للتهديدات الأمنية غير التقليدية(2)، والتي من شأنها المساس والتغييب بالجوهر الحيوي للأفراد والكرامة المتأصلة باعتبارها بمثابة الأسس والركائز الجوهرية للمقاربة الأمنية الجديدة "الأمن الإنساني" الشامل المتكامل وغير القابلة للتجزئة (3) .

إلى جانب ذلك،ومن خلال كون أن الفقر كظاهرة حركية متعددة الأبعاد(4)،مرادف لغياب انتفاع حقوقي فعلي،ناتج عن انتهاك لمجموع الحقوق الأساسية الثقافية،الاقتصادية،الاجتماعية ...إلخ(5) ،والذي إضافة لكونه المصدر الأساسي لمعظم حالات اللاّأمن،ومختلف الظواهر الأزموية المرضية،وحالات ضعف كل من مستوى الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي(...)للدولة(6)، وبل حتى إخلاله بالأمن

(1)Elke KRAHMANNM, “Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security”, *art .cit.*, p .15-30
(2)*Ibid*.. p27
(3) Tara MCCORMACK ,"Human security and the separation of security and development", *art.cit.*, p244
(4)Alessio FUSCO ,**“La pauvreté un concept multidimensionnel“**,op.cit.,op.cit.,19s
(5)Wambua Leonard MUNYAO ,”Understanding the Rights based Approach and its Role in Poverty Reduction”, *art .cit.*,p276.
(6) Tara MCCORMACK ,**“**Power and agency in the human security framework“, *art.cit.*, p121




والسلم على المستوى الدولي[1]،إلا أنه من جهة أخرى،يعد الفقر بدوره بمثابة نتاج وإفراز تفاعل وتشابك معظم حالات غياب وضعف قطاعات وأبعاد الأمن الإنساني كالسياسي،الاقتصادي،الثقافي(...) وعلى مستوى متعدد من الأصعدة[2].

ومن ثمة،هو ما يقتضي ضرورة تبني جملة من المناهج النظرية الجديدة في إطار التصدي لجملة التهديدات والتي تعكس تغيير طبيعة البيئة الأمنية المعاصرة، تأسيسا لمنطق الملائمة والموائمة مع الطبيعة المعقدة للتهديدات والآثار المترتبة عليها [3]، ولا سيما وبَعد الإنتقال للتركيز على قضايا الأمن الإنساني في ظل التحولات العالمية الجديدة[4]،والتيقّن من ضعف الأساليب التقليدية في التعامل مع مختلف حالات غياب الأمن المحصورة على مستوى الدولة والتي قد تكون ذاتها عاجزة أو المصدر المنتهك والمهدّد لأمن وسلامة أفرادها كحالتي الدول الفاشلة والعدوانية والقمعية [5].

هو ما يستوجب ضرورة التأسيس لتعاون فعال بين الدول وكل من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني[6]ومن ثمة الانخراط في عملية "شبكة الحوكمة الأمنية العالمية" لضمان فعالية التعاون الشراكاتي في مجال تحقيق و ضمان الأمن[7] وبالتّالي اعتماد كل من "الحوكمة الأمنية" [8]،"**السلطة الحية الحيوية**"[9]وتبني "**سياسة التحليل الشبكي**"،كأطر نظرية لا مصطلحات وصفية[10] تسعى إلى ربط المستوى العالمي بالمستوى المحلي من خلال تعزيز عملية اللامركزية والإنتقال من تسيير الحكم والنّسق الأمني من مستوى الدولة القومية إلى مستوى شبكة من المؤسسات السياسية العالمية التي تشترك في السيادة على مختلف درجات التنظيم الذاتي في إطار الهندسة الجيوسياسية المتغيرة ومن ثمة التأسيس لتصور "الدولة الشبكية" لا نتيجة للتغير التكنولوجي فحسب، ولكن تداركا للنقائص والتناقضات الهيكلية بين كل من مستوى النظام العالمي ومستوى الدولة الوطنية[11].

لا سيما ومن خلال كون أنّ شبكة "الحوكمة الأمنية العالمية" تعد بمثابة نتاج،تداخل وتكامل جملة من الآليات والإستراتيجيات الفعالة الوقائية، الإستباقيّة لحالات غياب الأمن الإنساني،إلى جانب دورها

---

(1) Muhammad YUNUS and Karl WEBER,**"<u>Creating a World Without Poverty Social Business and the Future of Capitalism</u>"** ,op.cit.,p 105,238

(2) Tara MCCORMACK ,*ibid*.

(3) *Ibidem.*

(4)Human Security Now, op. cit., p. 4, 6

(5) Philip Jan. SCHÄFER, **"<u>Human and Water Security in Israel and Jordan</u>"**, op.cit., p10

(6)Human Security Now, *ibid*.

(7) Manuel CASTELLS,**" <u>The Network Society: From Knowledge to Policy</u>"** in, Manuel CASTELLS and Gustavo CARDOSO *(eds.)*, **"<u>The Network Society: From Knowledge to Policy</u>"**, op.cit ,p14

(8) Elke KRAHMANN , *ibid*.

(9) David ROBERTS , **"<u>Global governance and biopolitics regulating human security</u>"**, op.cit ,p38s.

(10)*Ibid*.,p21

(11) Manuel CASTELLS, *ibid*.,p15

فـي تكييـف التنميـة الشـاملة،التغيير التنظيمـي، والإصـلاح المؤسسـاتي وضـمان شـبكة إنتاجيـة منصـفة وتوزيع عادل[1] ومن ثمة مساهمتها في مكافحة الفقر أو على الأقل التخفيف من حدته الفقر.

أولا:الحوكمة الأمنية الحيوية أداة وقائية لحالات ضعف وغياب الأمن الإنساني.

تعد الحوكمة الأمنيّة الحيوية بمثابة مزيج وتكامل بين كل من "الحوكمة الأمنية"[*] *Security Governance* المرتبطة بجملة الهياكل،الآليات والعمليات التي من شأنها تمكين مجموع فواعل القطاعين العام والخاص لتنسيق احتياجات ومصالح مترابطة في سياق وضع و تنفيذ قرارات سياسية ملزمة في حالة عدم وجود سلطة سياسية مركزية [2]"الحوكماتية أو السلطة الحيوية" *Biopolitic*،*Biopower* *Governmentality* باعتبارها مقاربة تم تطويرها من قبل"*Foucault*"، تعتمد أساسا لها التركيز على الأفراد وجماعات الأفراد ،أي التركيز الإنساني كهدف لها، واعتماد الاقتصاد السياسي كشكل من أشكال المعرفة، إلى جانب التنسيق مع مختلف تقنيات وأدوات الأمن[3].

فمصـطلح "السـلطة الحيويـة" أو "الحوكماتيـة" والـذي يقابلـه باللغـة اللاتينيـة كـل مـن المصـطلحات التالية: *Biopolitic* ،*Biopower* من خلال اقترانه بمصـطلح "الحيّة" أو "الحيويـة" BIO[*]، والشـامل لجملة الاعتبارات والخصائص البيولوجية للفرد والكائن البشري،كالوفاة، الولادة، المرض....إلخ،تعتمد أساسا التركيز على جملة من الضرورات الفسيولوجية والمرتبطة بالحياة والإبعاد الحيوية البشرية للكائن الإنساني ،من خلال وجوب السعي إلـى تحقيق الاكتفـاء المـادي، واستيفاء الحد الأدنـى مـن الاحتياجـات والمعايير الأساسية لضمان الكرامة الإنسانية، وتحقيق جودة الحق في الحيـاة:جودة المـأوى جودة التعليم

---

[1] *Ibid*,p16

[*] فالحوكمة الأمنية تعد بمثابة بديل لمجموع لآليات تسيير السلطة "الحوكمات" المحلية، الإقليمية والدولية السياسية والأمنية المجزأة على مستوى أبعاد مختلفة: سواءا في مجال التنسيق السياسي، الوظيفي، توزيع الموارد، المصالح ، وقواعد اتخاذ القرارات و تنفيذ السياسات انتقالا بذلك في إطار الحوكمة لأبعد من التركيز الحصري لمجال الدول القومية ، والامتداد على نحو متزايد إلى ما وراء الحدود الوطنية، بصفة أكثر شمولية للجهات الفاعلة غير الدولاتية كالمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لتوحيد والتكامل الجهود مختلف الفواعل والقطاعات المتعددة وعلى مستوى متعدد من الأصعدة في إطار التعامل مع للطبيعة الجديدة لمختلف للتهديدات القادرة على تخطي الحدود الوطنية للدول في المنطقة.أنضر في هذا المجال المرجع التالي:

[2] *Ibid*,p15-30

[3] *Ibid*, pp07-10.et d'après M. Mark DUFFIELD, dams son article intitulé :"Human security: linking development and security in an age of Terror". Il définit « *La biopolitique comme mécanisme de sécurité qui fonctionne à travers des interventions régulatrices dans le but d'établir un équilibre, de maintenir une moyenne ou de compenser pour les variations au sein des populations. La sécurité dans ce contexte se dédie à améliorer la résistance collective d'une population donnée contre la nature incertaine et éventuelle de son existence. De plus, pour arriver à cette fin, il est nécessaire de déployer des systèmes complexes de coordination et de centralisation qui n'étaient pas nécessaires pour le fonctionnement du pouvoir disciplinaire, localisé et basé dans les institutions.* », V⁰: Joëlle DESCHAMBAULT, **" Sécurité et développement dans la politique de coopération internationale: une approche biopolitique le cas du canada en Haïti (1994-2008) "**, Mémoire de maîtrise en sciences politiques, université du Québec Montréal, 2009, p11

[*]Du grec bios signifiant « vie ». (Oxford American Dictionary), V⁰: *Ibid* ,p10.




،الرعاية، الصحية ضرورية لضمان البقاء والاستمرارية، تحقيقا لبعد الكرامة المتأصلة للفرد ،الحكم الذاتي، والسيطرة على حياة المرء والمشاركة[1] .

وذلك على غرار مفهوم وإطار الأمن الإنساني والمرادف ذاته لـ"مفهوم الحياة الحيوية" لاحتوائه وشموله على مختلف الضرورات الفسيولوجية للحياة البشرية لضمان الاستمرارية والبقاء[2] والشّامل لأكثر من مجرد غياب الصراع أو التهديد العسكري، بل اعتماده على وجوب تحقيق الرفاه البشري،الانتفاع بمختلف الحقوق الأساسية ... استدامة التنمية، قواعد القانون ومبادئ العدالة[3].

وتظهر الأهمية والدور الفعّال "للحوكمة الأمنية الحية" في إطار مكافحة الفقر، تحقيق الأمن الإنساني وضمان بعد الكرامة المتأصلة للأفراد، ذلك من حيث تركيز سياسات ومبادئ السلطة الحيوية كأداة وقائية على حالات ضعف أو تهديد الأمن الإنساني ،ومختلف العلاقات السلبية السببية،المهددة بأمن وسلامة الشخصية الإنسانية وجودة حياة الأفراد، وبالتالي سعي "الحوكمة الأمنية" إلى توفير جملة من الشروط والآليات الكفيلة بالوقاية وتغييب حالات اللاّأمن الإنساني والتّصدي لمختلف التهديدات المزمنة غير التقليدية،سواء على مستوى الفرد ،الدولة الإقليمي والعالمي[4]بمنطق أكثر استجابي وتكيّفي لمواجهة مختلف تهديدات الحق في الحياة [5].

لا سيما بالنظر إلى الدور الفعال "للحوكمة الأمنية الحية" وإسهامها الإيجابي في مجال التنظيم والتنسيق لنهج التسيير والتعاون الشراكاتي بين مختلف الشبكات الفاعلة الأمنية الوطنية والدولية المتعددة الفواعل، القطاعات والمستويات،إلى جانب دورها في تشجيع و تطوير حلول متميزة في عالم معقد ،من خلال اعتماد سياسات موحدة في مجال استخدام المعارف و الموارد المحلية[6]، والأكثر من ذلك اعتماد "الحوكمة الأمنية" على كل من مبادئ أساسية والمتمثلة أساسا في: المشاركة ،المساءلة ،الشفافية، المسؤولية و المشروعية[7]، من خلال كونها تعد بمثابة القواعد السليمة الكفيلة بضمان أفضل وأجود قواعد وسياسات القضاء والوقاية من مخاطر سواء الإدارة العامة على مستوى الدول أو وكالة التنمية مثل المنظمات غير الحكومية .

---

(1) Caroline THOMAS, **“Global governance, development and human security the challenge of poverty and inequality”**, op.cit.,p06,07

(2) David ROBERTS, *ibid*, p 25.

(3) Lloyd AXWORTHY , ”Canada and human security: the need for leadership“ ,*art.cit.*, p 184

(4) Tara MCCORMACK, **“**Human security and the separation of security and development**“**, *art.cit.*, p 242.

(5) David CHANDLER, “The Human Security Paradox: How Nation States Grew to Love Cosmopolitan Ethic”, *art.cit.*, p 09.

(6)Heiner HÄNGGI,” **Approaching Peacebuilding from a Security**”,in Alan BRYDEN and Heiner HÄNGGI (*eds.)*, **“Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding**“, op.cit,p07s

(7) Elke KRAHMANN , *ibid*.,p17






ثانيا:تفعيل منطق "التحليل الشبكي "لمكافحة التهديدات و تحقيق الأمن الإنساني.

يعدّ تبني "الحوكمة الأمنية الحية"*Biopower* ،*Biopolitic* والمرادفة لفن الحكم بفعالية" *L'art de Gouverner*"، ذو دور أساسي وجوهري لا سيما فيما يتعلق بتحديد، تصنيف، وإدارة السكان سعيا لتمكينهم من الوصول إلى مختلف الأبعاد الضرورية الحيوية للحياة البشرية من خلال التركيز على مجموع الأبعاد التالية: المعتقادات ،الخصوصية، السكن، الأمراض، التغذية، الأوبئة، حالات ضعف التنمية، والنزاعات الثقافية...إلخ، "وذلك من خلال السعي بصفة مباشرة للتخفيف من حدّة المخاطر والوقاية الإستباقية من مختلف التهديدات الماسة بأمن وسلامة الفرد والكائن البشري [1]، وتحقيق الأمن الإنساني بأبعاده الكاملة وغير القابلة للتجزئة.

إلا أنه،ومن خلال اعتماد منطقي" الحوكمة الأمنية"و"السلطة الحية"على تضافر وتكامل مجموع حوكمة الدول وعلى مستوى متعدد القطاعات،الأبعاد والأصعدة:المحلية،الإقليمية، الدولية،إلى جانب تعاملها مع مختلف الوكالات الرسمية وغير الرسمية للقطاعين العام والخاص،ومن ثمة ولا سيما لضمان جودة الأداء الوظيفي هو ما يقتضي ضرورة السعي للتنسيق في مجال تسيير الموارد تبادل الخبرات فيما بين مختلف الفواعل المتعددة اعتمادا منطق" التحليل الشبكي"[2].

إذ أن "التحليل الشبكي"[*] كمقاربة جديدة في إطار التعامل مع مختلف التهديدات المستجدة،يعد بمثابة حتمية أملتها سلسلة من العوامل الميكانزمات والتي تزامن بروزها مع الإبتعاد عن المنطق التقليدي الأمني السائد خلال حقبة الحرب الباردة ،ظهور ابستيمولوجية ومعرفة حديثة وجديدة على مستوى الخارطة المضامنية للدراسات الأكاديمية والبيئة الأمنية الدولية على حد سواء،وهي تلك المتمثلة أساسا في الانتقال من الهرمية والأفقية إلى ظهور المنطق الشبكي ومفهوم "الشبكية" المهيمن على مستوى مختلف الدراسات والمجالات الحقوقية،الإنسانية الدولية والأمنية منها...[3] كانعكاس للتفاعل السلبي

---

[1]David ROBERTS , **"<u>Global governance and biopolitics regulating human security</u>"**, op .cit .,p38s., et V 0: Wambua Leonard MUNYAO ,"Understanding the Rights based Approach and it's Role in Poverty Reduction", *art .cit.*,p276, V0: Tara MCCORMACK, **"**Human security and the separation of security and development**"**, *art.cit.*, p242.

[2]KRAHMANN *states that:« In general, networks have been defined as sets of actors that share an interest in a specific issue area and are linked to each other through stable formal or informal relations"*V0:Elke KRAHMANN , *ibid*., p.24

[*]KRAHMANN adds that: *"Networks can thereby encourage the development of differentiated solutions for a complex world rather than the imposition of centrally directed(...)networks are generally more efficient and effective than traditional modes of coordination in national and international security, (…)the emergence of networks or security governance occurs without problems."*,V0*: Ibidem.*

[3]François OST et Michel VAN DE KERCHOVE *(dirs.)*, **"<u>De la pyramide au réseau :pour une théorie dialectique du droit</u>"**, op.cit., p 23




للعولمة،سواء على مستوى الطبيعة المركبة شبكيا والمتفاعلة للبيئة الأمنية الدولية (1) أو الطبيعة الخاصة المعقدة للعلاقات الإنسانية(2) .

ذلك إلى جانب إشكالية الفقر الشبكي(3)،كمفهوم متعدد الأبعاد وشبكة معقدة من الحرمان من مختلف الموارد الأساسية والجوهرية لضمان بقاء واستمرارية الكائن البشري (4) ،والذي –كنتيجة وسبب- لسلسة من حالات اللاّأمن وضعف مستويات الأمن الإنساني، وتشابك جملة من التهديدات غير التقليدية ذات الطبيعة الجديدة والمستجدة(5)،والتي من شأنها وفي إطار حراك تفاعلي مزدوج "ثنائي" و"شبكي" المساهمة في الزيادة من حالات ومستويات ضعف الأمن الإنساني وغياب الانتفاع والممارسة الفعليين بالحقوق الأساسية إلى جانب إفرازه لتأثير تفاعل شبكي لا أمني، على مختلف مستويات الأمن والذي قد يصل إلى حد تفعيل الصراع بين مختلف الدول كانتهاكات وحالات قمع حقوق الإنسان، العنف، واللاجئين...(6) ،تغييبا بذلك لجودة حياة الافراد وتهديدا ببقاء واستمرارية الكائن البشري.

ومن ثمة واستجابة لذلك كمنطق للأمن الإنساني لتبنيه لمفهومي الوقاية المبكرة والإستباقية ، إضافة إلى اعتماده على مجموع حقوق الإنسان الأساسية -التي يشكل الفقر انتهاكا لها-هو ما يقتضي اعتماد منطق " التحليل الشبكي" في سياق التعامل والتصدي لشبكة ومصفوفة التهديدات الأمنية من خلال اعتماد التنسيق الفعال على مستوى مختلف أجهزة المؤسسات والهيئات الدولية المحلية والإقليمية باعتبارها في إطار الشراكة الحتمية لضمان أمن وسلامة الأفراد وتحقيق الأمن الإنساني.

لا سيما منذ عام 2001 وبعد الانتقال من نموذج الحرب الباردة بعد سيادة التركيز على نموذج واحد من التهديد المتجانس،إلى "مجتمع الشبكية "من خلال زيادة التهديدات ،ارتباطاتها وكثرة انتشارها ذلك ،على غرار مختلف النماذج الجديد الواسعة من مختلف المخاطر الأمنية، من الإرهاب،الحوادث إلى الكوارث الطبيعية...وهو ما يقتضي اعتماد مجموعة واسعة من المنظمات التابعة لكل من القطاعين العام والخاصّ، على شتى المستويات: المحلي، الإقليمي والعالمي في إطار مختلف القطاعات والمجالات مع اعتماد لمبادئ الشمولية والشفافية، وإدخال إستراتيجيات أمنية أكثر مرونة وملائمة مع المناخ الأمني المعاصر،ومع الطبيعة المتغيرة للتهديدات في البيئة الأمنية الدولية الحديثة، وأكثر ترابط وتكامل إيجابي

---

(1)Shahrbanou TADJBAKHSH ,Anuradha M. CHENOY ,**"Human Security Concepts and implications"**, op.cit ,p 16-17.

(2) برقوق سالم، "ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"،المرجع السابق،ص 102.

(3)Else ØYEN, **"the Paradox of Poverty research: Why is Extreme Poverty Not in Focus?** ", in, Elke MACK, Michael SCHRAMM,et al, *(eds.)*,**" Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics"**, op.cit ,p266

(4)*Ibidem.*

(5)Elke KRAHMANN , *ibid*., p18

(6) Ken BOOTH, "Security and Emancipation", *art. cit.*, p.318.






مع تغيير الهيكل التنظيمي لحياة الأفراد على مستوى مختلف المجتمعات لضمان أكثر لمعايير جودة الحياة[1].

ومن ثمة هو ما يبرر ضرورة ووجوب تبني " مجتمع الشبكات " واعتماد منطق "التحليل الشبكي" بالنظر إلى الحاجة الماسة والملحة لإيجاد حلول مبتكرة، والتي تأخذ بعين الاعتبار الشكل المتغير للمجتمع لحمايته من هذه التهديدات[2] من خلال كونه ذاته -"التحليل الشبكي" -قائم أساسا على مجموعة من المبادئ الأساسية والمتمثلة أساسا في كل من:المشاركة،المساءلة ،المسؤولية والشفافية[3]،وبل ذو دور أساسي لإرساء الديمقراطية المواتية، ضمانا للتعاون الفعال والتواصل في سياق إقليمي[4]، إلى جانب عمليات تقديم التقارير الدورية على الصعيدين الوطني والدولي باعتبارها مبادئ قد أثبتت فعاليتها على المستوى المحلي الداخلي،لا سيما من خلال كونها بمثابة الأسس الجوهرية لإضفاء الجودة والرّشادة على مختلف السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في إطار القضاء على الفقر وتحقيق الانتفاع الفعلي بالحقوق الأساسية غير القابلة للتجزئة إلى جانب الحق في التنمية.

فالأمن الإنساني كإطار للتعاون والتكامل،من خلال اعتماده على كل من مبادئ" الحوكمة الأمنية، "التحليلي الشبكي" وتعدد الفواعل الأمنية، فهو بذلك يسعى أساسا إلى خلق جملة من الظروف والشروط السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية، الثقافية،والبيئية...والتي من شأنها تمكين الأفراد من العيش فيها في حالة من الطمأنينة والسلامة من مختلف التهديدات المزمنة،وضمان حقوقهم وحرياتهم الحيوية، وإشباع مختلف حاجاتهم الضرورية والملحة وبصفة مستدامة[5] .

بالتالي فالأمن الإنساني يسعى أساسا إلى تحقيق معايير جودة الحياة بصفة أكثر شمولا من خلال ضمان–وبصفة مستدامة-انتفاء مختلف شروط القهر،العنف والحرمان، والتي قد تعدّ ذاتها بمثابة السبب أو المصدر المباشر لديمومة معضلة الفقر الإنساني،واستجابة لذات المنطق،هو ما يقتضي ضرورة السعي وبمنطق شبكي أمني تعاوني، استباقي فعال ومنسّق عبر مختلف الجبهات والأصعدة،مع اعتمادٍ للذكاء المشترك للأفراد والمؤسسات من خلال تقوية القدرات الحيوية لهؤلاء[6] إلى العمل على ضمان جملة من الشروط الكفيلة بخلق حالة من التفاعل الإيجابي والتي من شأنها ضمان مستويات مرتفعة وعالية من جودة انتفاع حقوقي،وجودة تمكين فعلي من إشباع جملة الحاجات والضروريات الإنسانية،لا سيما من

---

(1) Christopher ZEBROWSKI ,"Governing the Network Society: A Biopolitical Critique of Resilience" ,*art.cit*,p04s
(2) *Ibid*,p05s
(3)Elke KRAHMANN , *ibid*, p .26-25
(4) Gubela MJI, et al.," **Networking in Disability for Development** ",in Malcolm MACLACHLAN and Leslie SWARTZ *(eds.)*, "**Disability & International Development Towards Inclusive Global Health"** ,op.cit,p70s
(5)Sabina ALKIRE," **A Conceptual Framework for Human Security",** op.cit .,p 02.04
(6)Patrice MEYER-BISCH," **Indivisibilité des droits de l'homme.** ",in Adriantsimbazovina , H. GAUDIN , J-P Marguenaud, ST. RIALS et F. SUDRE *(dirs.)* , op.cit.p418





خلال اعتماد التركيز على القطاعات الإستراتيجية الحيوية والتي تمت بالصلة بمختلف أسباب الضعف والمساهمة في الزيادة من نسب الفقر:كتأمين منطق اقتصادي لضمان حقوق المبادرة الإنتاجية والاستثمارية،وتفعيل حق الملكية الشخصية المنتجة في النهاية لفرص العمل والاسترزاق،الحفاظ المستديم على البيئة من مخاطر التلوث والكوارث البيئية،السعي البناء دولة قانون مع اعتمادا فلسفة ومنطق رشادة،وجودة سياسية،اقتصادية.....[1]

(1)برقوق امحند ،**الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية** ،المرجع السابق.

شكل رقم (26) : "الحوكمة الأمنية والتحليل الشبكي".

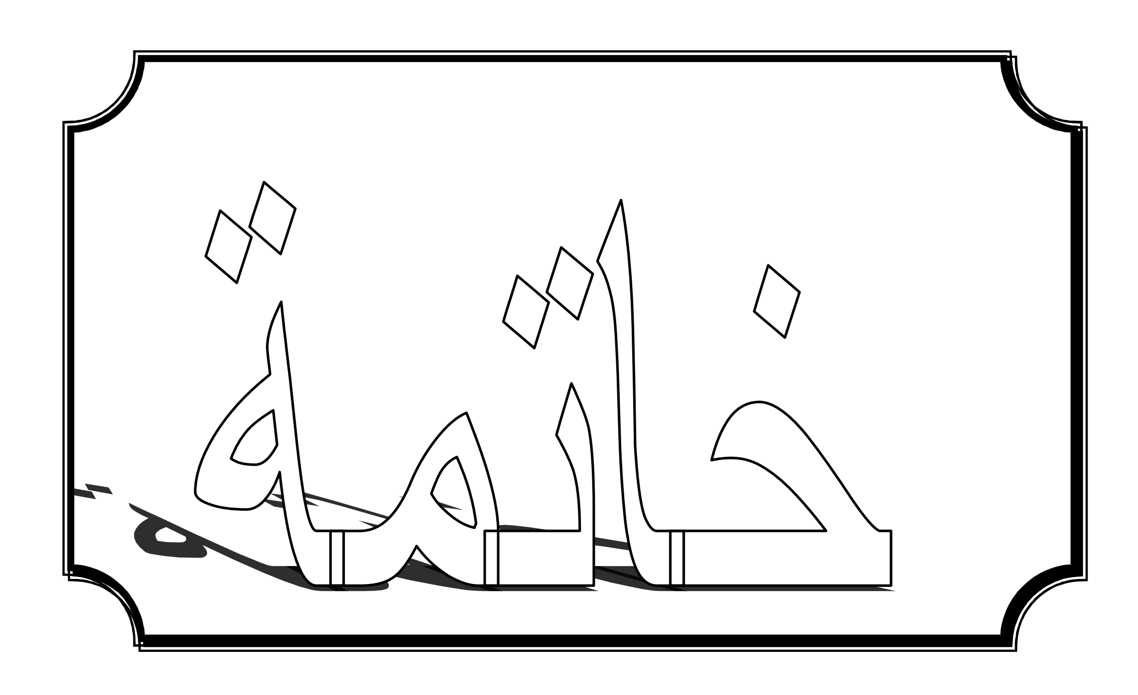
المستوى الشامل
المستوى الدولي
المستوى الإقليمي
مستوى الدولة -المحلي-
شبكة متعددة المستويات
شبكة من القطاعات
الحوكمة الأمنية والتحليل الشبكي
القطاع أو البعد البيئي
القطاع أو البعد العسكري
القطاع أو البعد الصحي
القطاع أو البعد الثقافي
القطاع أو البعد الغذائي
القطاع أو البعد الإقتصادي
القطاع أو البعد السياسي
المنظمات الأكاديمية
شبكة من الفواعل
المجتمع المحلي
منظمات التنمية
المنظمات غ الحكومية
السلطات المحلية
جهات أخرى

المصدر: (بتصرف)

Somsook BOONYABANCHAA,**" <u>Decade of Change: From the Urban Community Development Office to the Community Organization Development Institute in Thailand</u>"**,in Diana MITLIN and David SATTERTHWAITE *(eds)*,"**<u>Empowering Squatter Citizen Local Government, Civil Society and Urban Poverty Reduction</u>**", op cit,p50






خاتمة




لقد ركزت الدراسة الحالية على البحث في موضوع "الفقر وإشكالية الأمن الإنساني"، بالنظر لكون أنّ " الفقر" كحركية وشبكة معقدة لمختلف أشكال الحرمان، مرادف لغياب انتفاع فعلي بمجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة، باعتبارها إطارا معياريا، مفاهيميا أساسيا للأمن الإنساني، من خلال عرقلته للتمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، تقويضه للديمقراطية المشاركتية ...إلخ ،وإضعافه لمختلف أبعاد وقطاعات الأمن الإنساني ،ومن ثمة هدر للكرامة الإنسانية،التهديد باستمرارية ببقاء واستمرارية الفرد أو الكائن البشري ،والتغييب بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات، وبمعايير جودة الحق في الحياة كمسعى جوهري يهدف إطار ومفهوم "الأمن الإنساني" إلى ضمانه والتّمكين الفعلي منه.

إذ أن الفقر،من حيث كونه حركية "ناتجة أو منتجة" لجملة وسلسلة من ميكانزمات وأسباب ضعف وغياب انتفاع فعلي حقوقي،على مستوى جملة القطاعات والأبعاد المتكاملة غير القابلة للتجزئة لكل من الهيكلة الحقوقية وإطار الأمن الإنساني، هو ما من شأنه تفعيل الفقر في إطار شبكية حركية ديناميكية بمختلف التهديدات المترابطة للأمن الإنساني في إطار حلقة الانهيار،عبر شبكة البناء الأمني الدولي المتكامل، إخلالا وتغييبا بذلك بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات وحتّى بمستويي الأمن الوطني،الإقليمي وبالسلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من كون أن مجموع حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتجزئة تعد إطارا معياريا ومفاهيميا ،أساسيا يقتضي وجوب اعتماده عند السعي لتنفيذ مفهوم الأمن الإنساني، لا سيما من خلال كون أن النظام الدولي لحقوق الإنسان يتميز بأسبقيته للظهور على الساحة الأمنية الدولية والأكاديمية،عن مقاربة الأمن الإنساني بأكثر من أربعين عاما ،من خلال شموله لمختلف الحقوق الأساسية في إطار الشرعية الدولية لحقوق الأمم المتحدة، منذ 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لعام 1966 للحقوق المدنية والسياسية (*ICCPR*)، والحقوق الاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية (*ICESCR*)(...)إلى غاية مؤتمر وبرنامج عمل فيينا المنعقد عام 1993، أين تم الإقرار صراحة بمبدأ عالمية ، ترابط، وتشابك مجموع حقوق الإنسان الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة.

إلا أنه، فأضحى اعتماد التركيز الحصري على البعد الحقوقي، القانوني الدولي في إطار السعي للتخفيف من حدة الفقر،وضمان الكرامة المتأصلة والأمن الإنساني للأفراد والجماعات ،ببعديه الحرية من الخوف والحرية من الحاجة، *’’freedom from fear‘‘ and ’’freedom from want‘‘* من خلال التمكين الفعلي من مختلف الحقوق الأساسية بصفة متكاملة غير قابلة للتجزئة ، يواجه عجزا وقصورا دائم، فعلى حد تعبير "*P. IMBERT*" ليس للفقراء سوى الحقوق الفقيرة" *Les pauvres n’ont que de pauvres droits*




إذ أنه،فلا تزال كل من الثنائية "الفقر المدقع "و "حقوق الإنسان" لم تحظ بتفاعل ايجابي،وقبول أو تبنٍ من قبل أعضاء المجتمع الدولي،لا سيما ما يمت بالصلة بكل من المحتوى المعياري لمختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،إلى جانب ضعف آليات الإنفاذ،ومحدودية إجراءات المساءلة الديمقراطية والمشاركة،واعتماد التركيز على مجموع الحقوق المدنية والسياسية،ذلك إلى جانب القيود القائمة على الثقافة وبعد الخصوصية والتنوع،وإشكالية اعتماد إجراءات ووظائف قانونية أكثر فعالية لتعزيز الانتفاع الفعلي والممارسة الحقّة لمختلف الحقوق الأساسية.

والأكثر من ذلك، تجاهل الاعتراف والإقرار بمركز قانوني للفقراء,*(GENDREA- M.CHEMILLIER ,2002 :94s)*، وتكريس مختلف الآليات، والإجراءات القانونية لاعتماد كل من مبادئ: المسؤولية، المساءلة والجزاء،فيما يتعلق بمراقبة مدى وفاء الدول الأطراف في المعاهدات الدولية لالتزاماتها بوجوب ضمانها الفعلي للتمكين من جملة الحقوق الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد الدولي الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها من مختلف الصكوك الدولية الأخرى .

وعلى غرار ذلك ،فالجهاز القانوني التشريعي الداخلي بدوره، لا يزال يعاني ثمّة عجز دائم في الربط بين كل من **"مفهوم الحق"** من جهة بمفهوم **"الفقر"** من جهة أخرى، ذلك على الرغم من وجود "أصحاب حقوق" محددة لا تزال تعاني إشكالية الوصول إلى مختلف الحقوق والموارد الأساسية ،وعجز في إشباع جملة الحاجات الضرورية اللازمة لضمان بقائها واستمراريتها كجوهر ومسعى أساسي للأمن الإنساني،وثمة هو ما يعدُ مرادفا لعجز وفقر القانون،أو الجهاز التشريعي في التعامل مع معضلة "الفقر الإنساني"،على الرغم من إشكالية التضخم الحقوقي ،والتشريعي وصعوبة التمييز بين الحقوق الحقّة وحقوق الهوى: حقوق الشواذ ، حقوق الحيوانات....

وعلى غرار ذلك ،فـ" **الأمن الإنساني** - بدوره- كمفهوم شامل عبر تخصصي، حديث الظهور على الساحة الأمنية الدولية، وكتصور استجابي تداركا لمختلف التهديدات الجديدة،السائدة بعد نهاية الحرب الباردة،لا سيما من خلال تميزها بالترابط والتشابك في إطار حلقة مفرغة الضعف المتبادل ، دوامة الإنهيار وعلاقة الأثر والتأثير" ،عابرة لحدود أقاليم ظهورها، الماسة لا محال بجودة الحق في البقاء والكرامة الإنسانية للأفراد، فهو بدوره يعاني عجزا وضعفا في التعامل مع مختلف مصادر الحرمان والعوز ،ولا سيما في إطار سعيه للقضاء على معضلة الفقر أو التخفيف من حدتها.

إذ أنه،وعلى الرغم من كون أن مفهوم "الأمن الإنساني" قد أسهم وإلى حدّ بعيد لاعتماده للتركيز الحصري على الفرد والكائن البشري عوض الدولة، كقطيعة عن المفاهيم والدراسات التقليدية للأمن،لا سيما من خلال تبنيه للطبيعة الشاملة،العالمية،العبر تخصصية والمتكاملة، ولاحتضانه أكثر من مجرد




غياب الصراع والعنف،بل اعتماده على وجوب تحقيق الانتفاع الكامل والفعلي بمجموع الحقوق الأساسية بصفة غير قابلة للتجزئة،إلى جانب سعيه لتحقيق الرفاه البشري،من خلال الحثّ والسعي على وجوب ضمان أمن وسلامة الأفراد، والكرامة الإنسانية كجوهر أساسي له،ووجوب توفير جودة وبيئة انتفاع حقوقية سليمة، متكاملة ومستدامة،مع تركيزه على حقّ الأجيال المستقبلة في جودة الحق في البقاء (بعد الإستدامة).

إلا أنه فـ"مفهوم الأمن الإنساني" لم يسلم من النقد،من خلال كونه مفهوم جد واسع وفضفاض،يعاني قصورا وعجزا،لا سيما في إطار إجراءات تعامله مع مختلف التهديدات الماسة بالجوهر الحيوي للكائنات البشرية،وبجودة الحق في الحياة، إضافة لكونه لا يعد على حد تعبير *krause* إلا مجرد قائمة لتسويق جملة من التهديدات المتنوّعة والمتعدّدة النطاق،الشدة،واتساع مدى رقع ظهورها ومستوى انتشارها(...) ليرقى بذلك "الفقر"من مستوى التهديد،إلى مستوى الخطر على الوجود البشري،الكرامة الإنسانية،وكنتيجة لذلك،عجز مختلف الأجندات الأمنية الوطنية والدولية منها،في الاستجابة والتصدي لها،لا سيما في ظل افتقار حكومات الدول لآليات التنسيق الفعال والتكامل الإيجابي بين مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية في عملية صنع السياسات بصفة فعلية،دون الترجيح أو التغليب لمصالحها الذاتية.

إذ أن "مفهوم الأمن الإنساني" على غرار كل من المنظومة الحقوقية والجهاز التشريعي،لا يزال يعاني عجزا وقصورا في إطار التخفيف من حدة الفقر والتعامل بأكثر فعالية مع مختلف حالات ومصادر غياب الأمن الإنساني.

ففي ظل افتقاده مفهوم الأمن الإنساني للتكريس والاعتراف النصي كآلية أولية مسبقة لضمان توفير الحماية الفعالة لمجموع الحقوق والحريات الأساسية،عكس طبيعة القواعد الأخلاقية والدينية (*Lochak*,2005 :11) التي تفتقد لطابع الإلزام والجزاء،هو ما يجعل من مختلف القضايا والمجالات التي تغطيها معظم برامج وأجندة الأمن الإنساني: كالسعي لتنفذ حقوق الإنسان والتمكين الحقوقي تظل مجرد نوايا وتوصيات تفتقد لإجراء جوهري يتجسد في الاعتراف والتنصيص الفعلي كحق من الحقوق الإنسان الأساسية.

بالتالي هو ما يجعل بمفهوم الأمن الإنساني لا يرقى إلا أن يكون مجرد شعار (*Paris,2001 :100*) يفتقد لآليات فعالة في مجال تمكين وحماية الفئات الأكثر ضعفا،وبل يمثل شكلا جديدا من أشكال السيطرة والهيمنة على العالم النامي من قبل الدول المتقدمة (*Mccormack 2011 :236*) ،إلى جانب افتقاده لآليات تحقيق التوازن بين الجنسين،إذ أن التميز ضد المرأة في الممارسة العملية لا يزل قائما،وثمة إشكالية




تأنيث الأمن،لا سيما باعتبارها الفئة الأكثر تأثرا بالفقر والحرمان من الانتفاع بالحقوق والوصول إلى مختلف الاستحقاقات، الموارد والأصول .(*M. Chenoy*,2005 :67).

إلى جانب الانتقادات الموجهة لمفهوم الأمن الإنساني في إطار،سعيه لضمان سلامة الأفراد من مختلف التهديدات الماسة بالحرية من العوز والحاجة، تبنيه لمفاهيم أكثر مثالية ،لا واقعية، وبل مجردة تستحيل الاعتماد والتكريس الواقعي لها.

إذ تركيز المفهوم على البعد الكوسموبوليتاني والمواطنة العالمية، هو ما يعد مرادف لثمة "إشكالية جوهرية" مرتبطة بإشكالية ممارسة الحقوق الأساسية،أو إشكالية ضمان الديمقراطية، خارج إطار الدول القومية ،وهو ما يعد بدوره بمثابة هدر بسيادة الدول،و بل تقويض لجملة الحقوق الأساسية الكائنة في إطار رابطة المواطنة،إذ أن التركيز على فكرة المواطن العالمي، واعتماد حقوق المواطنة العالمية ،هو ما يعد مرادفا للإقرار بمنظومة حقوقية وهمية غير مؤسسة (*Chandler,2002 :125*)وصعبة المنال، والأكثر من ذلك، التأكيد على أن الأمن الإنساني كحق من حقوق الإنسان،لا يعد سوى مجرد لغو، ذلك لافتقاده لإجراء جوهري يتجسد أساسا في "التنصيص" و"الاعتراف النصي" به في فحوى وبنود نصوص مختلف صكوك القانونية الدولية الملزمة ليحظى بذلك بإلزامية فعّالة وبحماية واهتمام،لا سيما من قبل مختلف أجهزة هيئات منظمة الأمم المتحدة .

كما أنه، وعلى الرغم من تأكيد واعتماد مفهوم الأمن الإنساني،لثنائية الحرية من الخوف والحرية من الحاجة، كبعدين جوهريين لضمان السلامة والكرامة المتأصلة للأفراد،وجودة الحق في الحياة للأفراد والجماعات،إلا أنه فثمة فارق وفجوة كامنة بين المعايير والأهداف والواقع التجريبي.

إذ أنه فبعد أحداث 11 سبتمبر2001 وظهور الحرب العالمية ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،فيمكن استقراء ثمة إعادة توجه وعودة للتركيز والاهتمام بالأمن الوطني التقليدي والعسكري (*Buzan, Hansen,2009 :226s*) ،من خلال تركيز أجندة الأمن الإنساني، لتنصب أكثر اهتماما جداول أعمال مختلف الدول، على الأمن الثقيل وقائمة المخاوف الأمنية القائمة من وجهة نظر الواقعية ،للاهتمام أكثر بالسعي نحو استئصال مصادر الخوف كالاعتداءات الإرهابية ،الإجرام المنظم ....إلخ والتي تعرف باسم "شبكات الظلام" تكريسا بذلك لمختلف الموارد المالية،والآليات المؤسساتية،كمنظمة الأمم المتحدة ومختلف الأجهزة والهيئات الدولية التابعة لها.

بالتالي فيعدّ تأثر الأجندة الدولية،لا سيما إطار ومفهوم الأمن الإنساني بأحداث11 سبتمبر2001 إغفالا وتهميشا لبعد الحرية من الحرمان والعوز(*HUFTY,2009 :120*) ،وهو مايعد مرادفا للتغاضي عن




معضلة الفقر،وإشكالية الانتفاع الحقوقي للأفراد وغياب الوصول إلى الموارد لإشباع جملة الحاجات الضرورية الملحة.

ومن ثمة هو ما يجعل بمفهوم الأمن الإنساني يظل يعاني قصورا وعجزا في التعامل مع معضلة الفقر بصورة فعلية وفعّالة ومجدية، ذلك على الرغم من التأكيد في إطار مختلف أجندة الأمن الإنساني على الطابع المتكامل غير القابل للتجزئة لمختلف أبعاده وقطاعاته لشموليته لكلا من البعدين:"أمن الإنسان من الخوف"و" أمن الإنسان من الحاجة": *‘‘freedom from fear‘‘ and ’’freedom from want’’*كأبعاد جوهرية للأمن الإنساني .

إلا أنه، وبالنظر للأهمية البالغة "للأمن الإنساني"،كمفهوم هادف أساسا إلى تلبية احتياجات الفرد المعنوية والمادية ضمان بعد الكرامة الإنسانية،استمرارية الوجود البشري،تركيزا على الفرد كوحدة تحليل، وكائن مرجعي حتى في دراسات وقضايا الأمن والسلم الدوليين، فسعيا لمكافحة الفقر،لا سيما في ظل صعوبة، تعقد وتشابك قضايا ومختلف تهديدات أمن وسلامة الإنسان والكائن البشري مساسا بذلك بجودة الحق في الحياة.

بالتالي هو ما يستوجب على أعضاء المجتمع الدولي السعي جاهدا لتمكين الفئات الفقيرة من جودة انتفاع فعلي حقوقي ،تسخيرا بذلك لمختلف الجهود والآليات، المؤسساتية، القانونية، التشريعية والاقتصادية، في إطار التعامل مع مختلف التهديدات المستجدة، بمنطق، شبكي ،استباقي،من خلال عدم الاقتصار حصرا على قطاع معين،بل وجوب اعتماد التركيز المتعدد القطاعات والمستويات لا سيما الإستراتيجية منها، بدءا بذلك بالمستوى الفردي صعودا للمجتمع للدولي مع إشراك لمختلف الفواعل اللاّدولاتية.

والأكثر من ذلك في إطار ضمان إحراز تقدم دائم وفعلي في مجال إعمال حقوق الإنسان الأساسية، وتوفير الأمن الإنساني وجودة "الحق في الحياة، هو ما يقتضي ويتطلب وجوب اعتماد سياسات اقتصادية اجتماعية، ثقافية شاملة كاملة مترابطة *(Sen,2000 :10s)* من خلال ضرورة العمل على خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، مع وجوب ضمان تعايش مصالح كل من الأفراد والدولة،محليا، إقليميا وعالميا وجعله كجزء من حقوق الإنسان الأساسية، باعتباره إطارًا ملائمًا لمواجهة مختلف مصادر تهديد الأمن الإنساني.

ذلك إلى جانب ضرورة التركيز على تطوير جملة من الآليات المستجدة "أخلاقيات التعاون الدولي الفعال" "الحوكمة الأمنية" ،"التحليل والتنسيق الشبكي" على مستوى مختلف الهيئات والمؤسسات العالمية وإصباغها بالجودة السياسية تبنيا في ذلك لكل من مبادئ مقاربة المنظومة الحقوقية والمتمثلة في





كل من الرقابة ،المسؤولية ،المساءلة والجزاء،إلى جانب السعي إلى إصلاح نظام هيئة الأمم المتحدة، ومختلف الأجهزة واللّجان التابعة لها في إطار التنسيق لعملية التعاون لمواجهة تهديدات الأمن الإنساني والأمن العالمي الشامل، كالسعي لتشكيل مجلس الأمم المتحدة للأمن الاقتصادي للتعامل مع مختلف قضايا الأمن الاقتصادي*United Nations Economic Security Council* ،أو مجلس الأمن الإنساني للتعامل مع مختلف قضايا الأمن الإنساني في مجملها *United Nations Human Security Council*. (*Oberleitner,2005 :193*)

لا سيما وكأداة قانونية،إلزامية تعد منظمة الأمم المتحدة بمثابة الجهاز الأكثر فعالية للإقرار بجملة من الواجبات والالتزامات على أعضاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذها لتعهداتها الدولية في إطار الاتفاقات الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان،وثمة إكساب وإصباغ مفهوم الأمن الإنساني الشرعية الدولية، ليصبح بذلك أكثر قابلية للتنفيذ والتجسيد العملي الفعّال.




قائمة المراجع




قائمـة الـمراجع.

أولا: باللغة العربية:

أ- القرآن الكريم

ب- المقالات:

1) برقوق امحند "،" الكوننة القيمية و هندسة عالم ما بعد الحداثة"، دورية فصلية ، *دراسات استراتيجية* ، العدد السادس ، الجزائر،2009، ص75- ص 80 .

2) برقوق سالم "،ابستيمولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الإنسان"، دورية فصلية ، *دراسات استراتيجية* ، العدد السادس،الجزائر 2009، ص102- ص 107.

3) برقوق امحند ،**الأمن الإنساني: مقاربة ايتمو-معرفية** ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر).أنظر الموقع التالي : http://berkouk-mhand.yolasite.com،آخر اطّلاع بتاريخ 2009/09/03.

4) برقوق امحند ، **"عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية"** ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)،أنظر الموقع التالي:http://berkoukmhand.yolasite.com ، آخر إطلاع بتاريخ 2009/09/03.

5) برقوق امحند ، **" التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقاربة الأمن الإنساني "** ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)،أنظر الموقع التالي: http://berkoukmhand.yolasite.com، آخر إطلاع بتاريخ 2009/09/03.

6) برقوق امحند ،**" الرشادة السياسية : مقاربة معرفية "**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الجزائر)، أنظر الموقع التالي: http://berkouk-mhand.yolasite.com،آخر اطّلاع بتاريخ 2009/09/03.

7) برقوق امحند ، **"الأمن الإنساني ومفارقات العولمة "**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)، أنظر الموقع التالي:




http://berkouk-mhand.yolasite.com، آخر اطّلاع بتاريخ 2009/09/03.

8) برقوق امحند ،"**الهندسة الانتخابية: مقاربة معرفية**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر)، أنظر الموقع التالي:
http://berkouk-mhand.yolasite.com آخر اطّلاع بتاريخ 2009/09/03.

ت- المحاضرات

9) محاضرات الدكتور"مويسي بلعيد"، بعنوان "**إبستيمولوجية حقوق الإنسان"**،ملقاة على طلبة الماجستير،تخصص"حقوق الإنسان والأمن الإنساني"، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق ،دفعة 2009/2008 للسنة الجامعية 2010/2009 ، غير منشورة.

10) محاضرة الدكتور "برقوق امحند"، بعنوان"**الحق في الحياة من منظور الأمن الإنساني"** مقياس الأمن الإنساني ملقاة على طلبة الماجستير تخصص "حقوق الإنسان والأمن الإنساني"، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق، دفعة 2009/2008-غير منشورة.

11) محاضرة الدكتور" برقوق امحند"،بعنوان "**الفقر وإشكالية الأمن الإنساني**" مقياس الأمن الإنساني ملقاة على طلبة الماجستير تخصص "حقوق الإنسان والأمن الإنساني"،جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،دفعة 2009/2008-غير منشورة.

12) محاضرة الدكتور "برقوق امحند"،بعنوان"**الحقوق المدنية والسياسية وفلسفة الأمن الإنساني**"، مقياس الأمن الإنساني ملقاة على طلبة الماجستير تخصص "حقوق الإنسان والأمن الإنساني"، جامعة سطيف،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق،دفعة 2009/2008-غير منشورة.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:







A. BOOKS:

13) A. MATTHEW (Richard), BARNETT (John) , MCDONALD (Bryan) and L. O'BRIEN (Karen) ,A. MATTHEW (Richard) , MCDONALD (Bryan) *(eds.)*, **"Global Environmental Change and Human Security"** ,Cambridge, The MIT Press ,2010.

14) ANDREOPOULOS (George), KABASAKAL ARAT(Zehra F) ,and JUVILER (Peter) *(eds.)*, **"Non-State Actors in the Human Rights Universe"**,Kumarian Press, Inc.,2006.

15) ALSTON (Philip) and ROBINSON (Mary) *(eds.)*,**"Human Rights and Development Towards Mutual Reinforcement"**, New York, Oxford University Press, 2005.

16) ASSELIN (Louis-Marie),"**Analysis of Multidimensional Poverty : Economic Studies in Inequality, Social Exclusion and Well-Being",** Vol 7, London, springer, Library of Congress, 2009.

17) BAIN (william), **"The empire of security and the safety of the people"** ,New York, Routledge,2007.

18) BASU (Kaushik) and KANBUR (Ravi) *(eds.)*, **"Arguments for a better world essays in honor of Amartya Sen Vol. II: Society, Institutions, and Development"**, New York, Oxford University Press, 2009.

19) BAYLIS (John), SMITH (Steve), OWENS (Patricia) *(eds.)*,**"The Globalization of world politics. An introduction to international relations,**", 4th ed., New York, Oxford university press, 2008.

20) BAYLIS (John) and SMITH (Steve) *(eds.)*, **"The globalization of world politics"**, New York, Oxford university press, 2005.

21) BEITZ. R. (Charles), **"The idea of human rights",** New York, Oxford University press, 2009.

22) BEGOVIĆ (Boris), MATKOVIĆ (Gordana) et al *(eds.)*, **"From Poverty to Prosperity: Free Market Based Solutions"**, Serbia (CLDS), 2007.




23) BOOTH (Ken), **<u>“Theory of World Security”</u>**, Cambridge, Cambridge university press, 2007.

24) BOVEN (van). THEO C et al. *(eds.)*,**<u>”The Maastricht Guidelines on Violations of Economic, Social and Cultural Rights”</u>**, SIM Special No. 20, Netherlands Institute of Human Rights, 1998.

25) BRYSK (Alison) and SHAFIR (Gershon) *(eds.)*,” **<u>National Insecurity and Human Rights: Democracies Debate Counterterrorism”,</u>** Los Angeles, University of California Press,2007.

26) BUZAN (Barry) , HANSEN (Lene) *(eds.)*,**<u>“The evolution of international security studies”</u>**, Cambridge, Cambridge university press, 2009.

27) ------------------,**<u>“International security volume I11 ,Widening Security“</u>** ,London, SAGE Publications Ltd,2007.

28) BUZAN (Barry) et al,**<u>”Security: “A New Framework for Analysis”</u>**, Lynne Rienner, London, 1998.

29) BUZAN (Barry), **<u>“People, States & Fear. The National Security Problem in International Relations</u>**”,Brighton, Harvester Books,1983.

30) BRAUCH (Hans Günter) et al.*(eds.)*,**<u>“Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security”</u>**, Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace 5, Berlin,Springer,2011.

31) --------------,**<u>“Facing Global Environmental Change: Environmental, Human, Energy: Food, Health and Water Security Concepts”</u>** , Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, Vol. 4, Berlin ,Springer,2009.

32) -------------,**<u>Globalization and Environmental Challenges: Reconceptualizing Security in the 21st Century</u>**,” Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, New York, library of congress, 2008.




33) BRAINARD (Lael), CHOLLET (Derek) *(eds.)*, **“ Too poor for peace? : global poverty, conflict, and security in the 21st century”**, Massachusetts, Library of Congress,2007.

34) BRAINARD (Lael), GRAHAM (Carol), PURVIS (Nigel), RADELET (Steven), E. SMITH (Gayle) *(eds.)*, **“The Other War:Global Poverty and the Millennium Challenge Account”,** Washington Brookings Institution Press ,2003.

35) BROWN (Michael Edward) et al**…** *(eds.)*, “**New Global Dangers: Changing Dimensions of International Security**”, Cambridge ,library of Congress,2004.

36) BRYDEN (Alan) and HÄNGGI (Heiner) (*eds.)*, **Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding“**, Münster, LIT Verlag,2005.

37) CALDWELL (Dan) et E. Williams GR (Robert) *(eds)* , “**Seeking security in an insecure world**”,2nd ed, United Kingdom, Rowman publishing,2012.

38) CASTELLS (Manuel) and CARDOSO (Gustavo) *(eds.)*, **“The Network Society: From Knowledge to Policy“,** Washington, DC: Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations, 2005.

39) CHANDLER (David) and HYNEK (Nik) *(eds),”* **Critical Perspectives on Human Security”**, London, Routledge , 2011.

40) CHANDLER (David) (*ed*.),“**Rethinking human rights: critical approaches to international politics”** ,Great Britain, Antony Rowe Ltd**.**2002.

41) COMIM (Flavio), QIZILBASH (Mozaffar) et ALKIRE (Sabina) *(eds.)*, **“The capability approach Concepts, Measures and Applications”,** New York, Cambridge University Press, 2008.

42) COURET BRANCO (Manuel), "**Economics Versus Human Rights"** ,New York, Routledge ,2009.




43) CRAIG (David), PORTER (Doug) *(eds.)*,“**Development Beyond Neoliberalism? Governance, poverty reduction and political economy”,** New York, Routledge, 2006.

44) D. LIPSCHUTZ (Ronnie) *(ed.)*, **“On Security”**, New York, Columbia University Press, 1998.

45) DAN BOER (Monica), DE WILDE (Jaap) *(eds.)*, **“The viability of human security”**, Amsterdam, Amsterdam university press, 2008.

46) DENEULIN (Séverine) et SHAHANI (Lila) *(eds)*, **“ An Introduction to the Human Development and Capability Approach :Freedom and Agency.”**, York,Palgrave Macmillan, New 2006.

47) DIETERLEN (Paulette), **“Poverty: A Philosophical Approach”,** New York Edition Rodopi, 2005.

48) E SINGER (Alan),” **Integrating Ethics with Strategy** “, Singapore, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd.2007.

49) EDWARDS (Alice) et FERSTMAN (Carla) *(eds.)*, **“Human Security And Non-Citizens”**, Cambridge, Cambridge University Press, 2010.

50) EVANS (Tony),”**The Politics of Human Rights A Global Perspective”,** London, Pluto Press, 2001.

51) FERRÁNDIZ (Francisco), C.G.M. ROBBEN (Antonius) *(eds.)*, **“Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research: a view from Europe”,** Spain, University of Deusto, 2007.

52) FOLKE (Steen) and NIELSON (Henrik), **“Aid impact and poverty reduction”** ,New York, Palgrave Macmillan, 2006.

53) FRERKS (Georg) and GOLDEWIJK (Berma Klein) *(eds.)*,”**Human Security and International Insecurity**”, Wageningen, NL: Wageningen Academic Publishers, 2007.





54) GERE (François) and SHARPE (Mary) *(eds.)*, **“ Global Security: A Vision for the Future”**, first edition2009 , Amsterdam, IOS Press,2011.

55) GOTOH (Reiko) and DUMOUCHEL (Paul) *(eds)*,”**Against injustice the new economics of Amartya Sen”,** New York ,Cambridge University Press, 2009.

56) GOUCHA (Moufida) and CROWLEY (John) (*eds.)*, **“Rethinking human security”**, Singapore, COS Printers Pte Ltd, 2008.

57) HENDRIKS (Bob),”**Urban Livelihoods, Institutions and Inclusive Governance in Nairobi:‘Spaces’ and their Impacts on Quality of Life, Influence and Political Rights**”, Vossiuspers UvA , Amsterdam University Press, 2010.

58) HOMER-DIXON (Thomas), **“Environment, scarcity, and violence”**, Princeton, Princeton University Press, 1999.

59) HOUGH (Peter),”**Understanding global security**”, second edition, First published2004, New York ,Routledge ,2008.

60) KADRAGIC (Alma), **“Globalization and human rights”**, USA, Chelsea house Publishers,2006 .

61) KOCHIDA (Elisabeth), **“Human Rights as Indivisible Rights International Studies in Human Rights”,** Boston ,Martinus NIJHOFF publishers, 2009.

62) KOTLER (Philip) and R. LEE (Nancy), **“Up and Out of Poverty The Social Marketing Solution”** , United States of America ,Library of Congress Cataloging , 2009.

63) KAKWANI (Nanak) and SILBER (Jacques) *(eds.)*, **“The many dimensions of poverty”**, New York, Palgrave Macmillan, 2007.

64) KEITH (Soko), **“A mounting East-West tension : Buddhist-Christian dialogue on human rights, social justice & a global ethic”,** Wisconsin, University Press ,Milwaukee, 2009.




65) KINLEY (David),**"Civilizing Globalization, Human rights and the global economy"**, Cambridge, Cambridge University Press, 2009.

66) KRAUSE (Keith) and C.WILLIAMS (Michael) *(eds.)*, **"Critical Security Studies Concepts and Cases"**, London , UCL Press ,2002.

67) LAZARUS (Liora), J GOOLD (Benjamin)*(eds.)*," **Security and Human Rights,** USA, Portland, OR,2007.

68) LECKIE(Scott)*(ed.)*, **"National perspectives on housing rights"** , USA, Martinus Nijhoff publishers,2003.

69) LEONARD (Penny),**"Promoting Welfare? Government Information Policy And Social Citizenship"**, First published, British Library Cataloguing in Publication Data, Great Britain, 2003.

70) LITTLE (Daniel),**" The paradox of wealth and poverty: Mapping the Ethical Dilemmas of Global Development"**, USA, Westview Press,2003.

71) MACK (Elke), SCHRAMM (Michael) et al *(eds.)***" Absolute Poverty and Global Justice: Law, Ethics and Economics"**,USA, Ashgate Publishing Limited,2009.

72) MACLACHLAN (Malcolm) and SWARTZ (Leslie) *(eds.)*, "**Disability & International Development Towards Inclusive Global Health",** New York, Springer,2009

73) M. BRINKERHOFF (Jennifer), C. SMITH (Stephen) and TEEGEN (Hildy) *(eds.)*,**"NGOs and the Millennium Development Goals Citizen Action to Reduce Poverty"** , First edition, USA, Palgrave Macmillan,2007.

74) MACFARLANE. (S. Neil)and FOONG KHONG(Yuen) *(eds.)*, **"Human security and the UN: A critical history"**, Bloomington: Indiana University Press, 2006.




75) MACLEAN (Sarah), R BLACK (David) et al… *(eds.)*, "**A Decade Of Human Security: What Prospects for Global Governance and new multilateralisms",** Great Britain, Cornwall, 2006.

76) MCDUIE-RA (Duncan), **"Civil society democratization and the search for human security"**, New York Published by Nova Science Publishers,2009 .

77) MCSWEENEY (Bill),**"Security, identity and interests, United Kingdom",** Cambridge, University press, 2004.

78) MITLIN (Diana) and SATTERTHWAITE (David) *(eds)*,"**Empowering Squatter Citizen Local Government, Civil Society and Urban Poverty Reduction**", USA, Sterling ,2012.

79) MULOONGO (Keith), KIBASOMBA (Roger) AND NJERI KARIRI (Jemima) *(eds.)*, **"The Many Faces of Human Security",** London, Pluto Press2000.

80) NARAYAN (Deepa) and PETESCH (Patti) *(eds.)*, **"Moving Out of Poverty: Rising from the Ashes of Conflict"** ,Vol. 4**,** England, Macmillan Publishers Limited, 2010.

81) NARAYAN (Deepa) and PETESCH (Patti) *(eds.)*, **"Moving Out of Poverty"** ,Vol. 1**,** Washington, Palgrave Macmillan, 2007.

82) NARAYAN (Deepa),**"Empowerment And Poverty Reduction"**, Washington, Library of Congress,2002 .

83) NEF (Jorge), **"Human Security and Mutual Vulnerability: The Global Political Economy of Development and Underdevelopment"**, Second edition. Ottawa: IDRC Books, 2003.

84) O'BRIEN (Karen), ASUNCIO´N (Berit) and KRISTOFFERSON (Lera ST.CLAIR) *(eds.)*, **"Climate Change, Ethics And Human Security"** , New York, Cambridge University Press,2010.

85) PRADA (Maritza Formisano),**''Empowering the poor through human rights litigation''**, Paris,UNESCO,2011.




86) P.H. LIOTTA et al. *(eds.)*, **"Environmental Change and Human Security"**, The Netherlands, springer, 2007.

87) P. LEVINE (David), S. ABU TURAB (Rizvi), **"Poverty, work, and Freedom: Political economy and the moral order"**, Cambridge, Cambridge university press, 2005.

88) POGGE (Thomas) *(ed.)*, **"Freedom from Poverty as a Human Right Who Owes What to the Very Poor?"**, United State,Oxford University Press,2007.

89) POGGE (Thomas) and FOLLESDAL (Andreas) *(eds.)*, **"Real world justice"** , Vol. 1 The Netherlands Springer. 2005.

90) PRADA (Maritza Formisano),**''Empowering the poor through human rights litigation''**, Paris ,UNESCO, 2011.

91) PULKINGHAM (Jane) *(ed.)*, **"Human walfare rights ,and social activism: rethinking the legacy J.S. WOODSWORTH"**, Toronto ,university of Toronto press,2010.

92) RAJ UPRETI (Bishnu), BHATTARAI (Rajan), SHARMA WAGLE (Geja) *(eds.)*, **"Human Security in Nepal: Concepts, Issues and Challenges",**Nepal, by NIPS and NCCR North-South,2013.

93) RAMCHARAN G. (Bertrand), **"Contemporary human rights ideas"**, New York, Routledge, 2008.

94) ROBERTS (David), **"Global governance and biopolitics regulating human security"** ,London, by Zed Books Ltd,2010.

95) SACHS (Jeffrey), **"The end of poverty economic Possibilities for Our Time**", New York, The penguin press,2005.

96) SHARIF (Mohammed), **"Poverty Reduction - An Effective Means Of Population Control",** USA, Ashgate Publishing Company, 2007.




97) SEN (Amartya),**“<u>The Idea of Justice</u>“**, Cambridge, Harvard University Press, 2009.

98) SEN (Amartya), GREEN (Duncan), **<u>“From poverty to power: How active citizens and effective states can change the world”</u>**, United Kingdom, Oxfam International, 2008.

99) SEN (Amartya), ANAND (Sudhir) , PETER (Fabienne) *(eds.)*,**<u>" Public Health, Ethics, and Equity" ,</u>** New York ,Oxford University Press, 2004.

100) SEN (Amartya), **<u>“Development as Freedom”</u>**, fourth printed, New York Oxford University Press, 2000.

101) --------------, **<u>“Inequality Reexamined”</u>**, Oxford, Clarendon Press, 1992.

102) SCHÄFER (Philip Jan)**<u>, “Human and Water Security in Israel and Jordan”,</u>** SpringerBriefs in Environment, Security, Development and Peace3, Germany, springer, 2013.

103) SHIRAISHI (Takashi), YAMAGATA (Tatsufumi) and YUSUF (Shahid) *(eds.)* “**<u>Poverty Reduction and Beyond</u>** “Great Britain, Palgrave Macmillan , 2009.

104) SPICKER (Paul), ALVAREZ LEGUIZAMÓN (Sonia) and GORDON (David), **<u>“Poverty: An International Glossary”</u>**, Second Edition, New York, USA, published, St Martin’s Press, 2006.

105) STERN (Nicholas), DETHIER (Jean-Jacques) et F. HALSEY (Rogers) (*eds*),**<u> “Growth and Empowerment :Making Development Happen”,</u>** States of America, Library of Congress ,2005.

106) TADJBAKHSH (Shahrbanou),M. CHENOY (Anuradha)**<u>,“Human Security Concepts and implications”</u>**,first published, USA, Routledge, 2007.

107) THOMAS (Caroline),**<u> “Global Governance, Development and Human Security The Challenge of Poverty and Inequality” </u>**,London, Pluto Press.2000.




108) TOMUSCHAT (Christian), **“ Human Rights: Between Idealism And Realism”** ,second edition, New York, Oxford University Press, 2008

109) TOW (William T), THAKUR (Ramesh) ,and HYUN (Taek) *(eds.)*, **“Asia’s Emerging Regional Order:Reconciling Traditional and Human Security“,**Tokyo: United Nations University Press, 2000.

110) UL HAQ (Mahbub), **“Reflections On Human Development”**, New York, Oxford University Press, 1995.

111) UVIN (Peter), **“Human Rights and Development”**, United States of America, Library of Congress, 2004.

112) VAN DE MEENE (Ineke), VAN ROOIJ (Benjamin), **“Access to justice and legal empowerment making the poor central in legal development cooperation”** , Amsterdam, Leiden university press ,2008.

113) VIZARD (Polly),**“Poverty and Human Rights SEN’s ‘Capability Perspective Explored,** New York, Oxford University Press, 2006.

114) W.MORRIS (Christopher),“**Amartya Sen. Contemporary Philosophy in Focus**”, 2nd edition, Cambridge, Cambridge University Press 2010.

115) WILLIAMS (Paul) D *(ed.)*, **“Security Studies”**, 2nd edition, New York, Roultedge, 2013.

116) YOUNG (Margot) et al *(eds)* ,” **Povery: rights ,social citizenchip, and legal activism”**,Canada,UBSpress,2007.

117) YUNUS (Muhammad) and WEBER (Karl), **“Creating a World Without Poverty Social Business and the Future of Capitalism”,** USA, Public Affairs, 2007.

B. PERIODICALS:

118) AMOUYEL (Alexandra),“What is Human Security?”, *Human Security Journal*, 1/06, Institut d’Etudes Politiques de Paris, 2006,pp10-23.




119) ANDERSON (Elizabeth),” SEN, Ethics, And Democracy”, *Feminist Economics*, Vol. 9 N° 2 – 3, 2003, pp239 – 261.

120) ANDERSON (Nicholas D), "“Re-redefining” International Security”, *The Josef Korbel Journal Of Advanced International Studies*, Vol. 4, summer 2012, pp29-47.

121) ATWOOD (J. Brian), “The Link Between Poverty and Violent Conflict”, *New England Journal Of Public Policy*, Vol. 19, Iss.1, Article10,pp 159–165.

122) AXWORTHY (Lloyd), “Canada and human security: the need for leadership“, *International Journal*, Vol.52, N°·02,1997 , pp183-196.

123) --------------, “Human Security and Global Governance: Putting People First”, *Global Governance*, Vol.7, N°1, (Jan–Mar) 2001, pp 19–23.

124) BAKER(William Ernest), “Defining Quality of Life in Alabama: A Perceptual Community Based Definition for Local Leaders, *International Journal Of Public Administration*,Vol. 26, No. 7, 2003, pp. 733–751

125) BALDWIN (David). “The Concept of Security”, *Review Of International Studies*, N23, 1997, pp 5-26.

126) BALZACQ (Thierr),“Qu'est-ce que la sécurité nationale? “, *Revue Internationale et Stratégique*, Vol.4, N°52, hiver 2003-2004,pp33-50.

127) BANIK(Dan), “Legal Empowerment as a Conceptual and Operational Tool in Poverty Eradication”. *Hague Journal on the Rule of Law*, N°1, 2009,pp 117-131.

128) BILGIN (Pinard), “Individual and Societal Dimensions of Security”, *International studies review*, N°5, 2003, pp 203–222.

129) BOOTH (Ken) , “Security and Emancipation”, *Review of international studies*, vol. 17, N°. 4, 1991, pp. 313-326.




130) BORGATTI (Stephen P) ,Everett (Martin G) ,“network analysis of 2-mode data”, *Social Networks*,N⁰.19,1997,pp243-269.

131) BOSOLD (David) and WERTHES (Sascha) ,“Human Security in Practice: Canadian and Japanese Experiences“,*Internationale Politik und Gesellschaft* (IPG) Vol.01, N⁰ 1, 2005, pp. 84-101

132) BURKE (Anthony),” Security cosmopolitanism”, *Critical Studies on Security*, Vol.1,No.1, 2013,pp13–28.

133) BUZAN (Barry), “New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century”, *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-) 67, N⁰3 ,1991, pp431-451.

134) CHANDLER (David) , “Human Security: The Dog That Didn’t Bark”, *Security Dialogue*, vol. 39, N⁰. 4, August 2008, pp427,438.

135) COHEN (Carl),”On the quality of life: some philosophical reflections”, *Circulation*, Vol .66, suppl.III, November, 1928, pp29-33.

136) CROLL (Peter J),” The Future of BICC”,in Brief 30: Promoting Security, But How and For Whom? Contributions to BICCs Ten-year Anniversary Conference, 43-46, Bonn: Bonn International Centre for Conversion, 2004,pp20-23

137) DAASE (Christopher), “National, Societal, and Human Security: On the Transformation of Political Language”, *Historical Social Research Journal*, Vol. 35, N⁰ 4, 2010, pp22, 37.

138) DAHL ERIKSEN (Tor), “ Human Security: A New Concept which Adds New Dimensions to Human Rights Discussions?” *Human Security Journal Security Theories And Social Sciences*, Vol. 5, winter 2007, pp16.27.

139) DEBB(Carl),”Cross-Cultural Awareness in Quality of Life Assessment”, *The New School Psychology Bulletin*, No. 2, Vol. 5,2007,pp11-16.




140) DOZ COSTA (Fernanda), “Poverty and human rights: from rhetoric to legal obligations a critical account of conceptual frameworks”, *International Journal On Human Rights*, Year 5, N0 9,São Paulo ,December 2008, pp18, 107.

141) DUNNE (Tim),WHEELER (Nicholas J), **“**Theory and Practice‘ We the Peoples’: Contending Discourses of Security in Human Rights**“,***International Relations*, Vol. 18, No. 9,2004,pp.09–23

142) EASTERLY (William), “Life during growth”, *Journal of economic growth*. Vol.4, N0.3, 1999, pp. 75-239.

143) E. RICE (Susan), “The Threat of Global Poverty” ,*National Interest, Spring* 2006, pp76-82.

144) FAKIOLAS T. (Efstathios),”Human and national security: a relation of contradiction or commonality?”,*Southeast European and Black Sea Studies,*Vol. 11, No.4, December 2011, pp 369–384

145) FUKUDA-PARR (a)(Sakiko),” Gender, globalization and new threats to human security”, *Peace Review: A Journal of Social Justice*, Vol. 16, No.1, March ,2004,pp35-42.

146) ------------------” (b)New Threats to Human Security in the Era of Globalization”, *Journal of Human Development,*Vol. 4, No. 2, July 2003,pp 167-179

147) GASPER (Des),” Securing Humanity: Situating ‘Human Security’ as Concept and Discourse”, *Journal of Human Development* ,Vol. 6, No. 2, July 2005,pp221-245

148) GIBSON (Ian), “Human Security: A Framework for Peace Constructs, Gendered Perspectives and Cosmopolitan Security”, *Journal Of Peace, Conflict And Development* - Issue 17, August 2011, pp84-101.




149) HENK (Dan),"Human security: relevance and implications", *Parameters*, Vol.35, N° 2, summer 2005, pp. 91–106.

150) HASSON (Kevin J) , "Religious Liberty and Human Dignity : A table of two declarations" , *Harvard Journal of Law & Public Policy*, Vol. 27, N°. 01, 2003,pp.81-92.

151) HASAN (Mahmud), MUHAMMAD (Mahbub Quaisar) , MUHAMMAD (Abdus Sabur) et SHARMINAL (Tamanna) , "Human Security or National Security: the Problems and Prospects of the Norm of Human Security, "*Journal of Politics and Law*,Vol.1,N°4 ,December;2008,pp67-72.

152) HEYE (Scheftel), "Multi-Stakeholder Partnerships for Human Security", *Revue de la sécurité humaine*, Vol. 8, spring 2009, pp43-56.

153) HOWARD-HASSMANN (Rhoda E), "Human Security: Undermining Human Rights?", *Human Rights Quarterly*, Vol.34, N°1, February 2012, pp88-112.

154) INTRILIGATOR (Michael D), "Global security and human security", *International Journal of Development and Conflict*, Vol. 1, N°1, 2011, pp.10-01

155) JONES (Charles)," Human Rights And Moral Cosmopolitanism", *Critical Review of International Social and Political Philosophy*,Vol. 13, N°. 1, March 2010,pp 115-135.

156) KALDOR(Mary)," Comment on security cosmopolitanism" , *Critical Studies on Security*,Vol.1,No.1, 2013 , pp37-41

157) KALIAMOORTHI (M), MANGAYARKARASU (R) ," Role of Governance in Poverty Alleviation", *Journal of Politics & Governance*,Vol. 2, N°1/2, June 2013 ,pp214-225.

158) KHAGRAM (Sanjeev) et al." From the Environment and Human Security to Sustainable Security and Development", *Journal of Human Development*, Vol. 4, N° 2, July 2003,pp 289-313.




159) KING (GARY), MURRAY (Christopher), "Rethinking Human Security", *Political Science Quarterly*, Vol. 116, N⁰ 4, 2001, pp. 585-610.

160) KRAHMANN (Elke), "Security Governance and Networks: New Theoretical Perspectives in Transatlantic Security", *Cambridge Review Of International Affairs*, Vol 18, N⁰ 1, April 2005,pp15-30

161) KRAUSE (Keith), Is Human Security, "More than Just a Good Idea"? , in *Brief 30: Promoting Security, But How and For Whom*? Contributions to BICCs Ten-year Anniversary Conference, 43-46, Bonn: Bonn International Centre for Conversion, 2004,pp43-46.

162) KRAUSE (Keith), WILLIAMS. M," Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods",*Mershon International Studies Review* Vol.40,N⁰ 2, 1996, pp. 229-254.

163) LIU(Zhijun),"Contention on the Value of 'Human Security", *International Review* , Autumn, Vol. 44,2006,pp.77-90.

164) LIOTTA (P.H), TAYLO (Owen), "Why Human Security?", *The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations,* Winter, Spring 2006, pp37-54.

165) MACK (Andrew)," Human Security in the New Millennium", *Work in Progress* ,A Review of Research Activities of The United Nations University ,Vol 16, N⁰ 3, Summer 2002,pp04-06.

166) MARTIN (Mary) and TAYLOR (Owen), "The second generation of human security", *International Affairs* ,Vol.86, N⁰1, 2010,pp 211–224.

167) MCCORMACK (Tara) ,"Power and agency in the human security framework" ,*Cambridge Review Of International Affairs* ,Vol 21, N⁰1, March 2008,pp113-126




168) ---------------,“Human security and the separation of security and development”, *Conflict , Security & Development* ,Vol.11,N⁰2 May 2011,pp 235-260.

169) M. BOURNE and D. BULLEY, “Securing the human in critical security studies: the insecurity of a secure ethics”, *European Security*, Vol. 20, N⁰. 3, September 2011,pp 453-471.

170) M. CHENOY (Anuradha), “A Plea for engendering human security”, *International Studies*, vol.42, N02, 2005, pp 167–79.

171) MOSADDEQ AHMED (Nafeez), “The globalization of insecurity: how the international economic order undermines human and national security on a world scale”, *HAOL,* N⁰. 5, 2004, pp113-126

172) MUNYAO (Wambua Leonard), “Understanding the Rights based Approach and its Role in Poverty Reduction“, *International Journal Of Humanities And Social Science* ,Vol. 3 N°. 3; February 2013,pp276-282.

173) NEWMAN (Edward),“Critical Human Security Studies” , *Review of international studies*, No. 36, 2010, pp. 77-94.

174) ------------, “Failed states and international order: constructing a post-Westphalian World” ,*Contemporary Security Policy,* Vol.30, N⁰.3 Taylor & Francis (December 2009), pp421-423.

175) -------------, “Human security and conflict, “*Human Security Journal , Issue 3* ,EDITORIAL, February 2007, pp.06-09.

176) ------------, “Human Security and Constructivism“, *International Studies Perspectives* , N⁰2, USA, Blackwell Publishers, 2001, pp 239–251.

177) OBERLEITNER (Gerd), “The OSCE and Human Security”, *Security and human rights,* Vol. 1, 2008, pp. 64-72.

178) ------------, “Porcupines in love: the intricate convergence of human rights and human security”, *European human rights law review*, 2005, pp 588-606.






179) --------------, “Human Security –a Challenge to International Law?”, *Global Governance*, N⁰ .11, 2005, pp 185-203.

180) --------------, Human Rights and Security – *The Two Towers*? Center for the Study of Human Rights, 2003.

181) OSMANI (Siddiqur Rahman), “Poverty and Human Rights: Building on the Capability Approach” ,*Journal of human development*, Vol. 6, Nº 2, July 2005,pp219-205

182) OWEN (Taylor), “Human Security–Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for a Threshold-Based Definition,” *Security Dialogue*, Vol. 35, N⁰ 3, 2004, pp. 373-387.

183) OSLER (Audrey), STARKEY (Hugh), “Learning for Cosmopolitan Citizenship: theoretical debates and young people’s experiences”, *Educational review*, Vol. 55, N⁰. 3, 2003,pp243-254.

184) PARIS (Roland), “Human Security. Paradigm Shift or Hot Air?” , *International Security*, Vol. 26, N⁰2, 2001, pp. 87-102.

185) PETTMAN (Ralph), "Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies", *Cambridge review of international affairs*, Vol. 18, No. 1, April 2005, pp. 137-150

186) PINTO (Monica), "Poverty and Constitutional Rights", University of Buenos Aires,*International Law Review* ,Vol. 28, No 3, 2010, pp.477-485.

187) PREZELJ (Iztok), “Challenges in Conceptualizing and Providing Human Security”, *Humsec Journal, Issue 2*, 2008, pp06-26.

188) RANJAN BISWAS (Niloy),”Is the environment a security threat? Environmental Security beyond Securitization”, *International affairs review*, Vol. XX, Nº1, Winter 2011, pp.01-22.




189) REMACLE (Eric), “Approaches to Human Security “, The journal of social science, N0 66, 2008, pp. 05-34.

190) ROTHSCHILD (Emma),” What Is Security?”, Daedalus, Vol. 124, No. 3, The Quest for World Order ,Summer, 1995, pp. 53-98

191) SAHU (Janmejay), “Right to Information and Citizen Empowerment: A Case Study of Odisha”, Journal of Politics & Governance,Vol. 2, N°1/2, June 2013, pp59-66

192) SEN (Amartya) , “Violence, Identity and Poverty”, Journal of peace research, vol. 45, N0. 1, 2008, pp. 5–15.

193) ----------------, “Why Human Security?”, Text of Presentation at the International Symposium on Human Security, Tokyo: 28 July 2000.

194) --------------,”Right and Agency”, Philosophy and Public Affairs, Vol. 11, N0.01, (winter),1982, pp3-39.

195) SFEIR-YOUNIS (Alfredo)(a), “Violation of human rights is a threat to human security,” Conflict, Security & Development 4:3 December 2004, pp383-396.

196) STUVØY (Kirsti), “Human Security Research Practices: Conceptualizing Security for Women’s Crisis Centres in Russia”, Security Dialogue , Vol. 41 ,N°. 3, June 2010, pp279-298.

197) ULLMAN (Richard),“Redefining security”, International Security, Vol.8 ,N01, Summer ,1983,pp129-53.

198) UVIN (Peter),” From the right to development to the rights-based approach: how ‘human rights’ entered development”, Development in Practice, Vol. 17, N04–5, August 2007,p597-606

199) VAN HOOFT (Stan), ”Cosmopolitanism as Virtue”, Journal of Global Ethics, Vol. 3, No. 3, December 2007, pp. 303–315

200)WEISS (Thomas. G), “The Sunset of Humanitarian Intervention? The Responsibility to Protect in a Unipolar Era“, _Security Dialogue_, Vol.35,N⁰2, 2004,pp 135-153.

201) WILKIN (Peter), “Global poverty and orthodox security”, _Third World Quarterly_, Vol .23, N⁰ 4, 2002, pp 633–645.

202)ZEBROWSKI (Christopher),”Governing the Network Society: A Biopolitical Critique of Resilience” ,_Political Perspectives_, Vol 3,N⁰1, 2008,pp01-41.

C. **CONFERENCES.**

203)BENEDEK (Wolfgang), “**Human Security and Prevention of Terrorism**“, Colloquium on “Anti-terrorist Measures and Human Rights” Vienna 30-31 October 2002by,Wolfgang BENEDEK, University of Graz, Director of ETC.

204)BJORN (Møller), “**National, societal and human security”**: General Discussion with a Case Study from the Balkans, in: UNESCO *(eds.)*, **“What agenda for human security in the twenty-first century?”**, Proceedings of the First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institutions, Paris, 27-28 November 2000, pp. 41-62.

205)ROJAS-ARAVEN (Francisco), “**Human security:an academic perspective from latin America”,** General Discussion with a Case Study from the Balkans, in UNESCO *(eds.)*, **“What agenda for human security in the twenty-first century?”**, Proceedings of the First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institutions, Paris, 27-28 November 2000, pp.69-75.

206)SIAKEU (Gabriel), **“Peace and human security in Africa”,** in: UNESCO *(eds.)*, **“What Agenda for Human Security in the Twenty-first Century?”**, Proceedings of the First International Meeting of Directors of Peace Research and Training Institutions, Paris, 27-28 November 2000, pp.25,30.

207)LAMARCHE (Lucie), **“Beyond the rhetoric of social rights for the poor: the need to promote a methodology aimed at reinforcing**





international and national institutions”, UNESCO Poverty Project “Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight against Poverty” Jurist Seminar –Sao Paulo-May 2003.

208) SACHS (Jeffrey), **“Human Rights Perspectives on the Millennium Development Goals”**, Conference Report, Center for Human Rights and Global Justice, NYU School of Law, New York, 2003.

C. WORKING PAPERS AND REPORTS:

209) ALKIR (Sabina), **“Conceptual Framework for Human Security”** ,paper presented at Kennedy School, Harvard University, 2002.

210) ANNAN (Kofi), “**In Larger Freedom: Towards Development, Security and Human Rights for All”**, Report of the Secretary-General, UN Doc. A/59/2005, 15 Mar. 2005.

211) BERLIN (Isaiah), **“Four Essays On Liberty”** (London And New York, Oxford University Press, 1969.

212) KERR (Pauline), **“The Evolving Dialectic Between State-Centric and Human-Centric Security”,** Department of International Relations, Australian National University, 2003.

213) KRAUSE (Keith), **“Towards a Practical Human Security Agenda”,** Policy Paper – Copyright, (Geneva: the Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces-) 2007.

214) JAMES (Stephen) ,**“Human Security: Key Drivers, Antecedents and Conceptualization”**, A background paper for the Institute for Human Security, Workshop, Australia, La Trobe University, 8 June 2010.

215) MAC ARTHUR (Julie), **“A Responsibility to Rethink? Challenging Paradigms in Human Security”** ,Dalhousie, University Centre for Foreign Policy Studies WORKING DRAFT.




216) OBERLEITNER (Gerd),**“Human Security And Human Rights”,** Occasional paper series issue N0. 8, June 2002, pp 01-29.

217) OBERLEITNE (Gerd),BENEDEK (Wolfgang), NIKOLOVA (Minna), **“Human security and human rights education pilot study”** , European Training and Research Centre for Human Rights and Democracy (ETC) ,Austria ,2002.

218) SEN (Gita), "**Empowerment As An Approach To Poverty**", (Background paper to the Human Development Report 1997)**,** Working Paper Series Number 97.07,December 1997.

219) Commission on Human Security, **“Human Security Now”,** (New York: Commission on Human Security, 2003).

220) United Nations Development Programme (UNDP),**Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security,** Oxford: Oxford University Press, 1994.

D. LES SOURCES INTERNET :

221) BURGESS (Peter), International Peace Research Institute, Oslo (PRIO) 6/2008.
V° le site suivant :www.prio.no, dernière consultation le 15/04/2013.

222) “Human Security” Approach Features and Case Studies Features and Case Studies, Japan International Cooperation Agency , Center Building.
V° le site suivant :
URL:http://www.jica.go.jp/english/2010,URL:http://www.jica.go.jp/english/, dernière consultation :22/10/2013.

223) STONE (Marianne), **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis.**, Security Discussion Papers Series 1, Sciences Po – Paris, France.
V° le site suivant: geest.mshparis.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf, dernière consultation le 01/02/2013.




224) Ramesh THAKUR. **Human Security Regime**s. Paper prepared for the workshop on Human Security, University of Queensland, Brisbane, Comparison of Human Security Definitions.
V0 le site suivant: *www.gdrc.org/sustdev/husec/Comparisons.**pdf*** dernière consultation le 21/12/2009

ثالثا: باللغة الفرنسية:

A. LES OUVRAGES :

225) ABDELHAMID (Hassan), BELANGER (Michel) et autres *(dirs)***"Sécurité humaine et responsabilité de protéger, l'ordre humanitaire international en question ",** Paris, éditions des archives contemporaines, 2009.

226) ATTAL-GALY(Yaël) *(dir.)*,**"Droits de l'homme et catégorie d'individus",** Préface de Hugues MOUTOUH, France, L.G.D.J, 2003.

227) AUBY (Jean Bernard),**"La globalisation le droit et l'état**", Paris ,Montchrestien, 2003.

228) BALLET (Jérôme) ,**"L'exclusion :définition et mécanismes"** , Paris, L'Harmattan , 2001.




229) BERNS (Thomas) *(dir.)*, **“Le droit saisi par le collectif ”,** Belgique, Bruylant, 2004.

230) BERTHOUD (Arnaud) et autres *(dirs.)*, **“Figures et énigme e la pauvreté ”**, France, les presses universitaire du septentrion, 2009.

231) BOPP (karl- Friederich) *(dir.)*,**“Renforcer la cohésion sociale”**, Strasbourg, éditions conseil de l’Europe, 2010.

232) BRIBOSIA (Emmanuelle) et HENNEBEL (Ludovic) *(dirs.)*, **“Classer les droits de l’homme“**, Bruxelles, Bruylant ,2004.

233) CALOZ-TSCHOPP (Marie Claire) *(dir.)*,**“Les sans papiers et le droit d’avoir des droits”,** vol.1. , Genève, l’Harmattan, 1999.

234) CLING (Jean-Pierre), RAZAFINDRAKOTO (Mireille) et ROUBAUD (François) *(dirs.)*,“ **Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté**“,2eme édition, Paris, ECONOMICA, 2003.

235) COUTURE (Maurice), **“La pauvreté un appel a la solidarité”**, Québec, Editions Fides, 1997.

236) DECAUX (Emmanuel) et YOTOPOULOS-MARANGOUPOLOS (Alice) *(dirs.)*,**“ La pauvreté un déni pou les droits de l’homme “,** Paris, éditions A. Pérone, 2009.

237) DE SENAECLENS (Pierre), **“La Mondialisation :Théories ,Enjeux Et Débats”**,3eme Edition, Paris Dalloz, 2002.

238) ELLA STEEVE (Elvis), **“Emmanuel Levinas. Des droits de l’homme à l’homme”**,Préface de Stamatios TZITZIS, Paris, L’Harmattan, 2009.

239) FUSCO (Alessio),**“La Pauvreté un concept multidimensionnel**“, Préface de jacques Silber ,paris, L’Harmattan,2007.

240) GENDREA-CHEMILLIER (Monique), **“ Droit international et démocratie mondiale, les raisons d’un échec . ”** , Paris ,Textuel , 2002




241) GERARD (Philippe), **<u>"L'esprit des droits :philosophie des droits de l'homme",</u>** Bruxelles, faculté universitaires Saint Louis,2007

242) LOCHAK (Daniele), **<u>" Les droits de l'homme ",</u>** paris, éditions la découverte, 2002.

243) MARCUS (Michel), **<u>" Sécurité et démocratie à l'épreuve de la violence "</u>**, "Strasbourg, éditions conseil de l'Europe, 2003.

244) MEYER-BISCH (Patrice) et autres *(dirs.)*, **<u>"Les droits de l'homme en évolution Mélanges en l'honneur du professeur Petros J. Pararas</u>** ", Sakkoulas ,Bruxelles, Bruylant, 2009.

245) MEYER-BISCH (Patrice),et BORGHI (Marco) *(dirs.)*, **<u>"Société civile et indivisibilité des droits de l'homme"</u>**, Suisse, éditions universitaires Fribourg, 2000.

246) MONTES WOLF (Maribel) *(dir.)*, **<u>"Les droits économiques ,sociaux et culturels (DESC) :Exigences de la société civiles Responsabilité de l'Etat"</u>**, paris, édition Karthala ,2003.

247) OST (François)et VAN DE KERCHOVE (Michel) *(dirs.)*, **"<u>De la pyramide au réseau :pour une théorie dialectique du droit</u>"**, Saint-Louis, Belgique, Publications des facultés universitaires ,2002.

248) OST (François) et VAN DROOGHENBROECK (Sébastien), GERARD (Philippe) *(dirs.)*, **"<u>L'accélération du temps juridique</u> "**, Saint-Louis, Belgique, Publications des facultés universitaires ,2000.

249) PARROCHIA (Daniel), *(dir.)*,**"<u>Penser les réseaux</u> "**, Seyssel, Champ Vallon, 2001,

250) PILON (Marc), CARRY(Alain), et MARTIN (Jean Yves) *(dirs.)*,**<u>" Le droit a une éducation qu'elle universalité ? "</u>**,paris, édition des archives contemporains, 2010.

251) PONTON (Lionel), **<u>"Philosophie et droits de l'homme de Kant a Levinas "</u>**, France, pour demain J.V.RIN 1990.

252) RAMCHARAN G. (Bertrand), **“Les droits de l’homme et la lutte contre la pauvreté :Cadre conceptuel ”,** New York, UNESCO 2004.

253) RIOUX (Jean Francois) *(dir.)***“La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales”** ,Canada ,Collection Raoul Dandurand ,l’Harmattan, 2001.

254) ROMAN (Diane) *(dir.)*,**“Droits des pauvres, pauvres droits ? ”**,recherches sur la justiciabilité des droits sociaux, Paris, CREDOF 2010.

255) --------------,**“Le droit public face à la pauvreté ”**, Paris, L.G.D.J, 2002.

256) SEN (Amartya)**, “Un nouveau modèle économique, développement, justice, liberté”**, paris, éditions Odile Jacob, 2000.

257) SOSOE (Lukas.K) *(dir.)*,**“Diversité humaine : démocratie , multiculturalisme et citoyenneté”**, Canada, l’harmattan,2002.

258) SANE (Pierre), GOUCHA (Moufida) et autres *(dirs.)*" **La pauvreté une fatalité :promouvoir l’autonomie et la sécurité humaine des groupes défavorisés“**, Paris, collection Tropique ,Karthala,2010**.**

259) ----------------, **“La sécurité humaine : approches et défis”,** Paris, STEDI MEDIA, UNESCO, 2009.

260) SERFATI (Claude) *(dir.)*, "**une économie politique de la sécurité",** France , Karthala,2009.

261) TOURETTE (Florence), **“Extrême pauvreté et droits de l’homme :analyse de l’obligation juridique et des moyens des pouvoirs publics français ”**,France presse universitaire de la faculté de droit de Cleremont Ferrand, L.G.D.J ,2001.

262) XAVIER DRUET (François) et GANTY (Etienne) *(dirs.)*, **“Rendre justice au droit en lisant le juste de Paul Ricœur ”**, Belgique, presses universitaires Namur, 1999.





B.. ARTICLES:

263) AUDIGIER (François), “À la recherche des droits de l'homme dans l'enseignement obligatoire ”, *Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels*, Vol. X, N^{0}23, 2004, p 77-93.

264) BEC (Colette), “Les pauvres font bande à part ”, *Déviance et Société*, Vol. 26, N^{0}2, 2002, pp06-24.

265) BENHAMOU (Abdallah), “Le rôle des droits de l’homme dans la lutte contre la pauvreté ”, *Revue algérienne des sciences juridiques et politiques*, université d’Alger faculté de droit, N^0 3, 2010, p p65-76

266) COLARD (Daniel), “La doctrine de la sécurité humaine ” le point de vue d’un juriste, *Revue Arès* ; Vol. xix, fascicule 1, N^0 47, Avril 2001, pp12-25.

267) EL-CHICHINI POPPOVIC (Malak), PINHEIRO (Paulo Sérgio), "Pauvreté, droits de l’homme et processus démocratique”, *Revue droit et société*, N^{0}34 ,1996, pp635–648.

268) FIERENS(Jacques), **“**La violation des droits civils et politique comme conséquences de la violation des droits économiques, sociaux et culturels **“**, *Revue Belge de droit international*, N^{0}I, 1991, pp. 46-57.

269) FOREST (Patrick), TREMBLAY(Mathieu), et LE PRESTRE (Philippe), “ Des relations internationales aux études internationales éléments de construction d’un champ de recherche et d’action interdisciplinaire", *Revue études internationales*, Vol. XL, N^0 3, septembre 2009, pp417-440.

270) GALLEY **(** Jean-Baptiste Kossi**)**, “La mondialisation économique Saisie par les droits de l’homme ”, *Revue trimestrielle des droits de l’homme.* N^{0}66, 2006, pp425– 455

271) HEINBECKER (Paul),“ La sécurité humaine :enjeux inéluctables“, *Revue militaire canadienne*, Printemps 2000,pp11-16.




272) HOUNTON (Jean –Baptiste),“ Droits de l’homme et démocratie.” ”,*Vues d'Afrique : “Éduquer aux droits de l'homme: contextes, problématiques et enjeux*“ ,Coll perspectives régionales, N0 02, Genève, 1998,pp22-40.

273) HUBERT (Faës), “Sens et valeur des droits de l'homme ”, *Revue d'éthique et de théologie morale*, Vol.2, N0264, 2011, pp. 73-88.

274) HUGON (Philippe), “Droit, droits et économie du développement : Illustrations à propos de l'alimentation”, *Revue mondes en développement*, Vol.1, N0 129 , 2005,p. 13-40.

275) IMBERT (Pierre Henry), “Droits des pauvres, pauvre(s) droit(s) ? ”, *Revue du droit public*, Tome cinq cent, librairie général de droit et de jurisprudence, paris, 1989, pp739-765.

276) JOSEPH (Yacoub), “Pour un élargissement des droits de l'homme ”, *Revue Diogène*, Vol .2 N° 206, 2004,pp 99-121.

277) KOUDÉ (Roger KOUSSETOGUE), “Les droits de l’homme : de l’intuition universaliste à l’universalité récusée ”, *Revue trimestrielle des droits de l’homme*, N068, 2006, pp909-938.

278) KOUBI (Geneviève),“La pauvreté comme violation des droits humains”, *Revue internationale des sciences sociales*, Vol. 2, N0 180, 2004,pp 361-371.

279) LAMBERT (Pierre), “ le droit de l’homme à un niveau de vie suffisant”, *Revue trimestrielle des droits de l’homme*, N° 44, octobre, 2000, p. 683-694.

280) LOCHAK (Danièle), “ Les droits de l'homme : ambivalences et tensions“, *Revue internationale de psychosociologie et de gestion des comportements organisationnels*, Vol. X, N023, 2004, pp. 9-24.

281) MAGNAN (Muriel Fabre) , "**La dignité humaine**",in Adriantsimbazovina , H.Gaudin , J-P Marguenaud, St. Rials et F. Sudre *(dirs.)* , Dictionnaire des droits de l’homme , paris, PUF,2008.p226-230.




282) MBONDA (Ernest-Marie) , “La pauvreté comme violation des droits humains : vers un droit à la non-pauvreté ”, *Revue internationale des sciences sociales*, Vol.2, N^0 180, 2004, p. 309-321

283) MEKINDA BENG (Antoine) , "Les droits universels et le développement durable; l’oxymoron du droit international public dans le contexte de L’afrique", *Revue. trimestrielle des droits de l’homme*, N^{0}63, 2005,pp729-750

284) MERCIER (Lucie), “La pauvreté : phénomène complexe et multidimensionnel ” , *Service social*, Vol. 44, N^0 3, 1995, pp 7-27.

285) MEYER-BISCH (Patrice)," **Indivisibilité des droits de l’homme.** ",in Adriantsimbazovina , H.Gaudin , J-P Marguenaud, St. Rials et F. Sudre *(dirs.)* , Dictionnaire des droits de l’homme , paris, PUF,2008.pp412-416.

286) ----------------"La notion de démocratisation au regard des droits culturels", *HERMÈS* , N^0 19, 1996,pp241-264.

287) MILLARD (Eric), " **Effectivité des droits de l’homme** "in Adriantsimbazovina , H.Gaudin , J-P Marguenaud, St. Rials et F. Sudre *(dirs.)* , Dictionnaire des droits de l’homme , paris, PUF,2008.pp277-279.

288) OWEN (Taylor.), ‘’ Des difficultés et de J'intérêt de définir et évaluer la sécurité humaine ‘’ ,*Forum du désarmement,. Les droits de l'homme, la sécurité humaine et le désarmement*, N° 3,Institut des Nations Unies pour la recherche sur le désarmement (UNIDIR), 2004

289) PELLUCHON (Corinne), "**SUJET (philosophie du –et des droits de l’homme**) ", in Adriantsimbazovina , H.Gaudin , J-P Marguenaud, St. Rials et F. Sudre *(dirs.)* , Dictionnaire des droits de l’homme , paris, PUF,2008.pp722-725.

290) RAMCHARAN (Bertrand), “Les droits de l’homme et la sécurité humaine, renforcer le désarmement et la sécurité“ , *Désarmement Forum*,N^{0}1, United Nations Institute for Désarmement Research (UNIDIR), Geneva, 2004, pp. 39– 48.

291) RAMEL (Frédéric), “La sécurité humaine : une valeur de rupture dans les cultures stratégiques au Nord ? ”, *Études internationales*, Vol. 34,N^0 1, 2003, pp 79-104.

292) RONDEAU (Dany), “La relation des droits aux devoirs ;approche interculturelle ”, *Revue ASPECTS*, N^0 1, 2008, pp 141-166.

293) ROMAN (Diane),"**La pauvreté**" ,in Adriantsimbazovina , H.Gaudin , J-P MARGUENAUD, St. Rials et F. SUDRE ,*(dirs.)* , Dictionnaire des droits de l’homme , paris, PUF,2008.pp593-262

294) SAGBO (Cyrille), “ Le rapport entre les droits de l’homme et la démocratie. ”,*Vues d'Afrique* :“ Éduquer aux droits de l'homme: contextes, problématiques et enjeux“ ,*Collection perspectives régionales*, N^0 02, Genève, 1998pp13-21.

295) SANE (Pierre) , “La pauvreté, nouvelle frontière de la lutte pour les droits de l'homme ”, *Revue internationale des sciences sociales*, Vol .2, N^0 180, 2004,pp. 303-307.

296) SEN (Amartya), WALLACE (Laura), “La liberté source de Progress”, *Revue Finances et Développement*, N^0 03 septembre2004, pp.03-06.

297) SFEIR-YOUNIS (Alfredo)(b), “La violation des droits humains comme déterminant de la pauvreté ”, *Revue internationale des sciences sociales* , Vol. 02, N0 180, 2004, pp. 357-360.

298) YACOUB (Joseph), “Pour un élargissement des droits de l’homme”, *Revue Diogène*, Vol .2, N^0 206, 2004pp. 99-121

C. THESES:

299) BERNARD (Jonathan), “**Les théories de la sécurité environnementale: regard critique sur un concept ambigu**”, mémoire de maîtrise en sciences politiques, université du Québec Montréal, 2007.




300) CARSON (Gilles), “ **Pauvreté et droit international** ”,Thèse En vue de l’obtention du doctorat en droit public Université De Reims Champagne Ardenne Ecole Doctorale Science De L’homme Et De La Société, 2010.

301) DEFRAIGNE TARDIEU (Geneviève), “**L’université populaire quart monde la construction du savoir émancipatoire première partie (1/3)** ”, THESE Pour obtenir le grade de docteur de l’Université de Paris VIII, Présentée et soutenue publiquement le 3 octobre 2009.

302) DE HARTINGH (François-Vadim),"**Relations internationales et coopérations face a l'évolution des sociétés et aux enjeux du vivant : stratégies ouvertes d'action et apport de l'approche patrimoniale** ", Thèse de doctorat, Agro Paris Tech, Paris, 2008.

303) DESCHAMBAULT (Joëlle),“**Sécurité et développement dans la politique de coopération internationale: une approche biopolitique le cas du canada en Haïti (1994-2008)** ”, Mémoire de maîtrise en sciences politiques, université du Québec Montréal, 2009.

304) EBERHARD (Christoph),“**Droits de l’homme et dialogue interculturel. vers un désarmement culturel pour un droit de paix**”, Thèse de doctorat, faculté de droit, Université Sorbonne, Paris 2000.

305) GASSE (Stéphanie), “**L’éducation non formelle : quel avenir ?** ”, Tome 1**,** Thèse de Doctorat de Sciences de l’éducation université de Rouen, 2008.

306) GINGRAS (Denis), “**René Cassin et les droits de l'homme** ”, Thèse de doctorat, faculté de philosophie, l’université Laval, Québec, 1996.

307) KOLACINSKI (David), “**L’économie des droits de l’homme**”,Thèse pour le doctorat dès Sciences Economiques, faculté des sciences économiques, université Montpellier I, Soutenue le 20 décembre 2002.

D. SEMINAIRES ET COLLOQUE :

308) CAMPAEIL-DESPLATS (Véronique) et autres.. *(dirs)*, “**Environnement et renouveau des droits de l’homme** ”, Actes du colloque de Boulogne sur MER 20-21 novembre 2003, travaux de la CEDECE, la documentation Française.



309) DECAUX (Emmanuel),” **Nouveau paradigm ou impératif juridique ?**”,in UNESCO Poverty Project “Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight Against Poverty, Jurist Seminar –Sao Paulo-May 2003.

310) DESPOUY (Leandro), “ **Droits de l’homme et grande pauvreté**”, Colloque Joseph Wresinski, Sciences Po Paris, 17-19 décembre 2008.

311) GANDOLFI (Stefania),TOPANOU (Victor) et al *(dirs.)*, “**La Conditionnalité dans la coopération internationale** ”, Colloque de Yaounde 20-22 juillet 2004, Unesco, 2004.

312) LE MOIGNE (Jean-Louis), “**L’interaction réciproque du comprendre et du faire** ”, in Droits de l’homme et grande pauvreté, Colloque Joseph Wresinski, Sciences Po Paris, 17-19 décembre 2008.

313) LEVINAS (Emmanuel), “**Les droits de l'homme et les droits d'autrui en indivisibilité des droits de l'homme** ”, Actes de l’IIème Colloque interuniversitaire, Editions Universitaires, Fribourg, 1985.

314) MAUGENEST (Denis) et GERARD POUGOUE (Paul), *(dirs)*“**Droits De l’homme en Afrique centrale** ”, Colloque de Yaoundé, 9-11novembre 1994, Cameroun, Karthala, 1994.

315) MELEDJE (Djedjro Francisco), “**Pauvreté et droits civils et politiques**”, in “ **pauvreté et droits de l’homme** ”, Colloque international de la ligue Ivoirienne des droits de l’homme, (LIDHO) (17-18 octobre 2007), l’Harmattan, France 2007.

316) MEYER-BISCH (Patrice) et GANDOLFI (Stéphania) *(dirs.)*, “ **Droits culturels et traitement des violences** ”, Actes du colloque à Nouakchott, les 9-11 novembre 2007, paris, l’Harmattan, 2008.

317) MEYER-BISCH (Patrice) et GANDOLFI (Stéphania) et BOUCHARD (Johanne) *(dirs.)*, “**Le démocratisation des relation internationales**”,Actes du Colloque, université de Bergamo du 28 au 25 octobre 2008, paris, l’Harmattan ,2008.

318) MEYER-BISCH (Patrice) et GANDOLFI (Stéphania) et TOPANOU (Victor) *(dirs.)*, "**L'éthique de la coopération internationale et l'effectivité des droits humains**", Actes du Colloque international et inter-institutionnel, (Bergamo, Italie, 12-14 mai 2005), Chaire UNESCO sur les droits de l'homme et l'éthique de la coopération internationale, Université de Bergame, paris, l'Harmattan ,2006.

319) TOURETTE (Florence), "**L'effectivité de la lutte contre la pauvreté en France La démocratie à l'épreuve de l'exclusion. Quelle est l'actualité de la pensée politique de Joseph Wresinski ?** ", Colloque international, 17, 18 et 19 décembre 2008, à Sciences Po, Paris – ATD Quart Monde, AFSP, CEVIPOF, Centre d'histoire de Sciences Po.

320) -------------,"**Pauvreté, extreme pauvreté et droits de l'homme**", UNESCO Poverty Project, Ethical and Human Rights Dimensions of Poverty: Towards a New Paradigm in the Fight Against Poverty, Jurist Seminar –Sao Paulo-May 2003.

321) TZITZIS (Stamatios) (*dir*.) ,"**les défis des drits fondamentaux**", Actes des deuxièmes journées scientifiques du réseau droits fondamentaux de l'agence universitaire de la francophonie, Bruxelles, Bryland, 2000.

E. DOCUMENTS DE TRAVAIL ET DE RECHERCHE :

320) LAMARCHE (Lucie), "**Droits culturels et développement : plus que des politiques culturelles**", document de recherche DR 07, Université de Bergamo, 2006.

321) MEYER-BISCH (Benoît), "**Les approches basées sur les droits humains en développement Essai de politique du développement** ",MAS NADEL - Cycle 2006-08 Mai 2008

322) MEYER-BISCH (Patrice),"**La qualité de l'éducation : l'accomplissement d'un droit culturel dans l'indivisibilité des droits de l'homme** ", Documents de synthèse, DS 17 27.04.09, IIEDH.




323) -------------, "**Présentation systémique des droits humains**", Documents de travail de l'IIEDH. N^{0}1. 2nd édition, Suisse, Université de Fribourg, 2002.

324) --------------, "**Aux sources de la violence: mépris de la diversité et violation des droits culturels**", in «Droits culturels et traitement des violences », Actes du colloque à Nouakchott, les 9-11 novembre 2007, l'Harmattan, 2008.

325) --------------, "**L'éthique économique :une contrainte méthodologique et une condition d'effectivité des droits humains**" ,Economie Ethique ,N^{0}5 SHS-2003/WS/36, paris, l'Organisation des Nations Unies, 2003.

326) --------------, "**La protection mutuelle entre diversité et droits culturels**", Observatoire de la diversité et des droits culturels, (Suisse), Université de Fribourg, 2008.

327) Manuel des **Droits économiques, sociaux et culturels**, destiné aux institutions nationales des droits de l'homme, Série sur la formation professionnelle N^0 12, New York publication des Nations Unies, 2004.

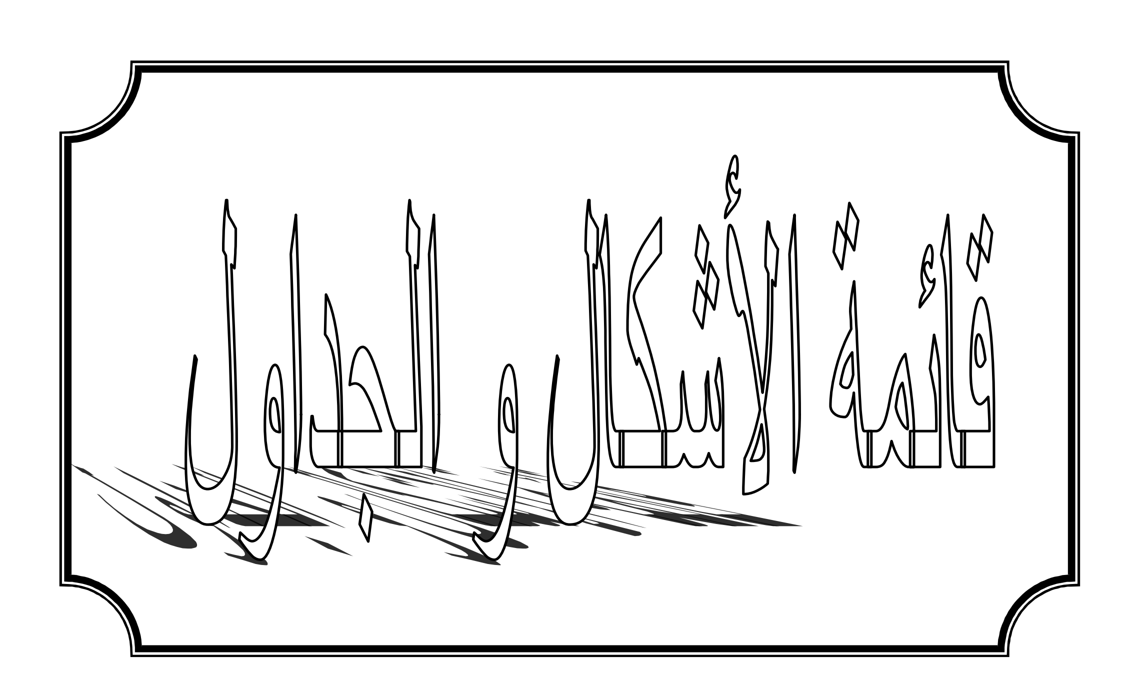
E. LES SOURCES INTERNET :

328) Patrice MEYER-BISCH ,"Analyse Des Droits Culturels ",*Revue Droits fondamentaux*, N° 7, janvier 2008 – décembre 2009.
V^0 le site suivant :
www.droits-fondamentaux.org dernière consultation le 21/12/2009.

329) LOWENTHAL (Paul), " ambigüités des droits de l'homme, " *Revue Des Droits Fondamentaux*, N^0 7, Janvier2008, Decemdre2009.
V^0 le site suivant : www.droits-fondamentaux.org dernière consultation le 21/12/2009.






قائمة الأشكال و الجداول





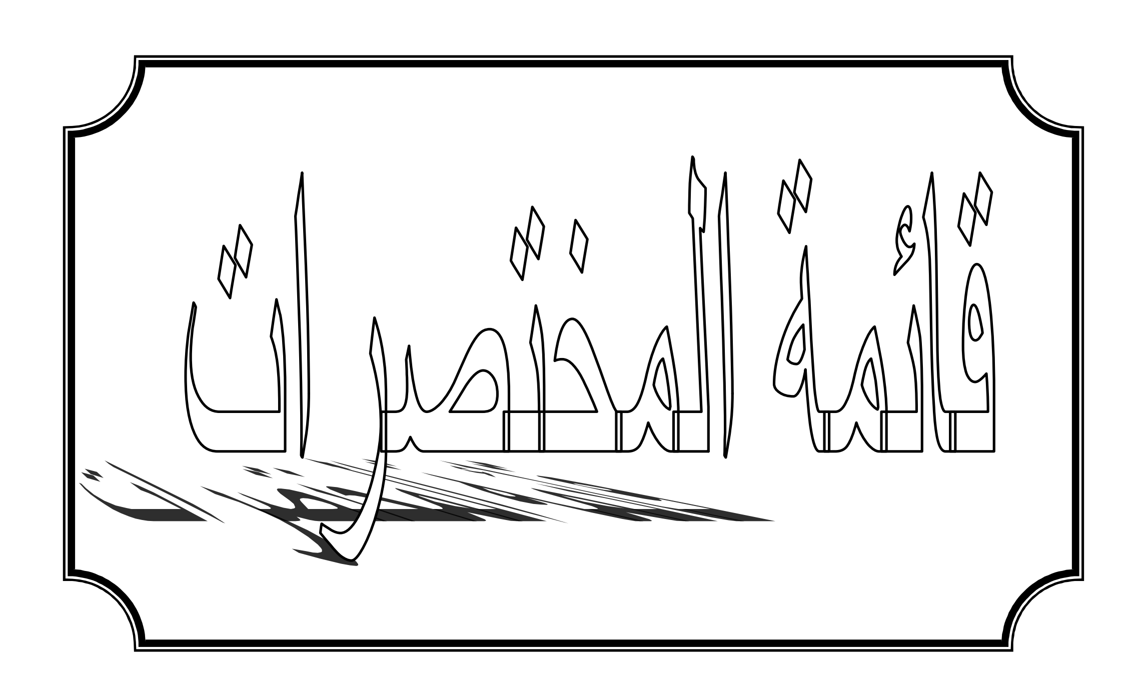
فهرس الأشكال والجداول.

أ- الأشكال:




ب- الجداول:


UNIVERSITE SETIF

UNIVERSITE SETIF

قائمة المختصرات





قائمة المختصرات.

CHS: Commission on Human Security

CLDS: Center for Liberal-Democratic Studies.

L.G.D.J. : Librairie générale de Droit et de Jurisprudence .

MDGs: *Millennium Development Goals.*

NCCR: National Centre of Competence in Research.

NIPS : Nepal Institute for Policy Studies.

NGOs: Non-Governmental Organisations.

PRSP: Poverty Reduction Strategy Paper.

P.U.F. : Presses universitaires de France.

PNUD : Programme des Nations Unies pour le développement.

QoL: Quality of Life

RBDI : Revue Belge de droit international.

RTDH : Revue trimestrielle des droits de l'homme.

s : Suivantes : et suivant(e)s-pages suivantes-.

(TGNs): Trans-Governmental Networks.

UNESCO : Organisation des Nations Unies pour l’éducation, la science et la culture.

V⁰: Voir.

§ : Paragraphe.


UNIVERSITE SETIF2


UNIVERSITE SETIF2


فهرس المحتويات




فهرس المحتويات.




الفصل الثاني
من التفاعل الحركي للفقر في إطار الثنائية إلى الشبكيّة:دراسة تحليليّة عبر تخصصيّة.








The sovereignty of the community, the nations, the state . . .makes sense only if it is derived from the one genuine sovereignty—that is, from the sovereignty of the human being.

—Václav Havel




تم بعون الله و بحمده.

Résumé:

La sécurité humaine qui est définie comme le fait d'être «à l'abri de la peur» et «à l'abri du besoin», comme concept transversal et multidimensionnel, en reconnaissant la primauté accordée aux individus, ne se réduit pas à la simple satisfaction de simples besoins matériaux; elle se comprend au niveau de la dignité inhérente, des droits humains, des libertés fondamentales qui doivent être respectés, garantis et protégés afin que l'être humain soit en sécurité et puisse exploiter toutes ses capacités, atteindre le bien être, et concrétiser « la qualité » du droit a la vie.

Mais avec l'ampleur des différentes menaces non militaires qui se renforcent, se lient mutuellement, mettant ainsi en péril le bien-être des populations et leur sécurité, La situation de la pauvreté est devenue plus qu'une question matérielle, mais étant un phénomène global, transversal, multidimensionnel, elle est reconnue comme un déni de l'ensemble des droits de l'homme, faisant du pauvre un « non-sujet de droit ».

De plus, son interaction dynamique avec les différentes dimensions ,et menaces à la sécurité humaine en réseau, la pauvreté engendre un cercle vicieux d'accumulation des privations, constituant un obstacle à la jouissance et à l'exercice des différents droits de l'homme, confisquant la dignité et la qualité de vie des personnes humaine, entravant ainsi la concrétisation effective de la sécurité humaine .

Ainsi, face à cette réalité d'une pauvreté persistante, aux conditions dégradées, associées à des difficultés d'accès à certains droits, la lutte contre la pauvreté en réponse à l'insécurité humaine qu'elle engendre, représente une obligation juridique préssante, et prend une dimension d'impératif catégorique en ce qu'elle est essentielle à la reconnaissance et à l'exercice des droits fondamentaux de la personne humaine. Ainsi que d'un point de vue politique, il est question de mettre en cohérence des réseaux, des différents moyens par une coalition de divers acteurs afin de contenir l'expansion de la pauvreté ,et en vue de la promotion de la sécurité humaine, et la concrétisation de la qualité du droit a la vie .

Mots clés : pauvreté, noyau vital, déprivation, réseaux, jouissance, qualité, dignité, biopolitique, sécurité humaine , libertés, capabilités, autonomisation, empowerment ,biopolitic,

ملخص:

الأمن الإنساني المرادف لضمان بعدي "الأمن والحرية من الخوف والفاقة"،من خلال اعتماده التركيز على الفرد والكائن البشري،كقطيعة عن المفاهيم التقليدية للأمن،فهو يحتضن أبعد من مجرد غياب الصراع أو إشباع جملة الموارد والحاجات المادية، بل فكمقاربة شاملة للأمن،فهو يعتمد أساسا التركيز على بعد الكرامة الإنسانية المتأصلة الضامنة لبقاء واستمرارية الفرد ،تمكينه الفعلي من مجموع الحقوق الأساسية،وتنميّة قدراته الشخصية ،ضمانا بذلك لحالة من السلامة ،الطمأنينة والأمن، تحقيقا للرّفاه البشري، ولجودة الحق في الحياة كمسعى جوهري يصبو الأمن الإنساني إلى توفير.

وفي ظل التّنامي المستمرّ لجملة التهديدات غير التقليدية للأمن ،كنتاج وإفراز لتداعيات العولمة ،المتداخلة والمتشابكة ،وظهور الفقر" كظاهرة شاملة ، تهديد وتحدّي أمني جديد بطابعه الحديث العبر تخصصي،المتعدد الأبعاد، من خلال عدم اقتصاره لنقصٍ في السلع ،ومستوى الدخل،بل مرادفة لشبكة معقدة لشتّى أشكال الحرمان يعضد بعضها بعضا،انتهاكا بذلك لجملة الحقوق الأساسية،هو ما بالتهميش بالفرد، وجعله في مركز اللاّكرامة ،انتقالا به من مركز" صاحب حق "إلى مجرد "موضوع للحق" نتيجة حالة العوز والحرمان.

والأكثر من ذلك وفي ظلّ التفاعل الحركي الديناميكي لمعضلة الفقر في إطار الثنائية المزدوجة "حقوق الإنسان" و"الأمن الإنساني" أو في إطار تفعيله الشبكي، هو ما من شأنه إفراز حلقة مفرغة ودوامة من الضعف المتبادل ،إلى جانب جملة من حالات اللاّأمن،عرقلةً بذلك لكل من عمليتا الإنتفاع والإشباع الفعليين من جملة الحقوق والحاجات الإنسانية الضرورية ،الهدر بكرامة الفرد والكائن البشري ومن ثمة التغييب بكل من جودة الحق في الحياة والأمن الإنساني.

ومن خلال كون معضلة وإشكالية "الفقر" كصيرورة تراكمية لوضع إنساني قوامه الحرمان المستمر والمزمن من الموارد،القدرات،الأمن ،انتهاك الحقوق،عدم الوصول للموارد(..) مساسا بذلك بكرامة وأمن الفرد والكائن البشري ،هو ما يقتضي ضرورة السعي للقضاء على الفقر لتحقيق الأمن الإنساني ،بالتالي هو ما يستوجب بناء أرضية شاملة، قائمة على سلسلة وجملة من الاستراتيجيات والسياسات العبر تخصصية، الشبكية ،المتسقة ،والواضحة المعالم والأهداف ،متعددة الأنساق ،الفواعل والأبعاد، طويلة الأمد، متطورة والمرنة استباقية، ووقائية من مختلف المخاطر والتهديدات التي من شانها الإضعاف بمستويات الانتفاع الحقوقي أو أبعاد الأمن الإنساني،ضمانا بذلك لكرامة الفرد وجودة حقه في الحياة.

الكلمات المفتاحية:الفقر ،الكرامة، الجودة،القدرات ،الأمن الإنساني ، اللاّكرامة ،الكوسموبوليتانية ، الانتفاع والإشباع، حقوق الإنسان، الحرية من الخوف و الحاجة، الشبكيّة، دوامة الضعف والإنهيار، الحوكمة الأمنية، التمكين.